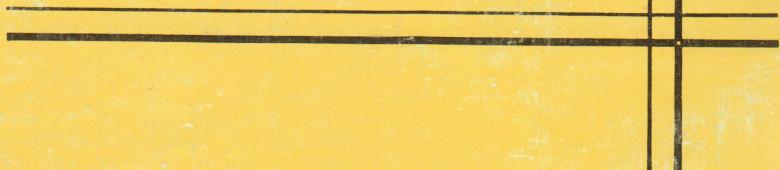
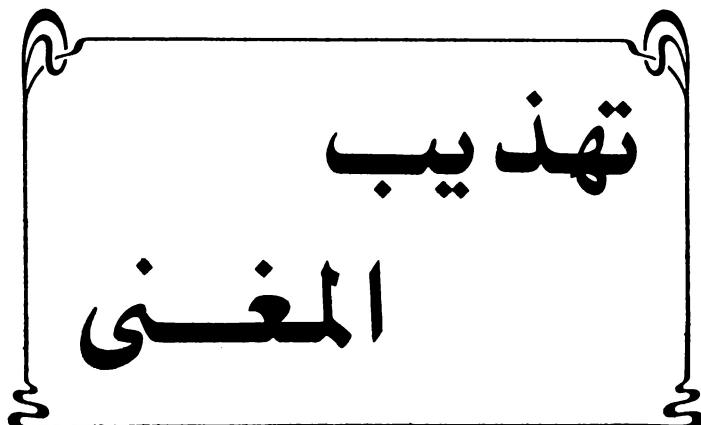


المجَمِعُ الْعِلْمِيُّ الْإِسْلَامِيُّ
وَبَلَامِ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ

تهذيب المغني





تَرْهِبُ الْعَنْي

إعداد: لجنة تنظيم الكتب الدراسية للحووزات العلمية.

الناشر: المجمع العلمي الإسلامي - طهران.

بمساعدة مؤسسة البر للتحقيق والنشر

الطبعة: الثاني ١٤١٢ / ف - ١٣٧٠ / ش

المطبع: الفست اتحاد

عدد النسخ: ٣٠٠٠

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هزيب المغني



المقدمة



رابط بديل
lisannerab.com

مَكْتَبَةُ لِسَانُ الْعَرَبِ

أ. علاء الدين شوقي

www.lisanarb.com



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على أشرف الأنبياء و المرسلين
محمد و آله الطيبين الطاهرين .

وبعد فإن كتاب مغني الليب عن كتب الأعaries لابن هشام الانصاري آشتهر في
الأوساط العلمية الإسلامية منذ تأليفه حتى اليوم ، وأصبح أحد الكتب التي يتناولها
بالبحث والتدريس طلاب العلوم الإسلامية قديماً و حديثاً . وكذلك طلاب
الجامعات الرسمية . وقد صنف العلماء في شرح المغني وشرح شواهده كتاباً كثيرة منذ
تأليفه وحتى اليوم .

وأما هذا الكتاب ، فهو في الأصل كتاب (مذهب المغني) للفاضل الورع
الشيخ أحمد المعصومي الذي توفي سنة ١٤٠٤ على أثر صدمة سيارة له بمكة المكرمة في
سفر الحج ، تغمده الله برحمته ، ﴿ وَمَن يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ
يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ﴾ ، وهو في عمله هذا حذف ما كان يراه زائداً
وأستطراداً عن الموضوع . وأضاف إلى بعض المواضيع بعض الأحكام والقواعد
النحوية وأضاف بعض المفردات في الباب الأول مما لم يذكرها ابن هشام ، وكذلك
أضاف من أشعار القدامى والمعاصرين ومن أحاديث وخطب الرسول وأهل بيته
عليهم السلام ، بدل ما حذف من الشواهد والأمثلة في مواضيع الكتاب . وطبعه في
مدينة قم سنة ١٣٩٩ هجرية ، ثم راجعه وهذبه ثانية وأضاف وحذف ما رأه لازماً ،
وبعد ذلك فوّض إلى المجمع أمر تهذيبه وطبعه ، وبعد أن راجعت اللجنة

المخصصة الكتاب هذبـت - بدورها أيضاً - المهدـب وأعادـت - منها حـذفـه المـهـب - ما رأـته ضـروريـاً و لـازـماً، و حـذفـت منه ما آرـياتـاً.

ويـتمـيز عملـ اللـجـنةـ بالـنقـاطـ التـالـيـةـ:

- ١- أكـمـلـتـ الآـيـاتـ الـقـرـآنـيـةـ ماـ كانـ ضـرـوريـاًـ لـفـهـمـ الـمـوـضـعـ وـمـوـضـعـ الشـاهـدـ، وـذـكـرـتـ بـعـدـ كـلـ آـيـةـ رـقـمـهـاـ وـسـوـرـتـهـاـ.
- ٢- عـنـدـ الـاسـتـشـهـادـ فـيـ الـآـيـاتـ الـقـرـآنـيـةـ بـقـرـاءـاتـ أـحـدـ الـقـرـاءـ، ذـكـرـتـ فـيـ الـهـامـشـ الـقـرـاءـةـ الصـحـيـحةـ الـمـشـهـورـةـ فـيـ الـقـرـآنـ الـكـرـيمـ.
- ٣- أـورـدـتـ أـيـاتـ الـشـواـهـدـ الـشـعـرـيـةـ كـامـلـةـ مـعـ ذـكـرـ أـسـمـاءـ الـشـعـرـاءـ مـاـ أـمـكـنـهـاـ ذـلـكـ.
- ٤- أـرـجـعـتـ الـأـحـادـيـثـ الـتـيـ آـسـتـشـهـدـ بـهـاـ إـلـىـ مـصـادـرـهـاـ وـعـيـنـتـ الـكـتـابـ وـالـبـابـ مـنـ الـكـتـبـ الـحـدـيـثـيـةـ لـدـىـ الـمـدـرـسـتـينـ، مـاـ أـمـكـنـهـاـ ذـلـكـ.
- ٥- اـتـيـعـ أـبـنـ هـشـامـ فـيـ الـبـابـ الـأـوـلـ بـذـكـرـ الـمـفـرـدـاتـ فـيـ كـلـ حـرـفـ بـدـونـ تـرـتـيبـ، فـهـوـ يـذـكـرـ (ـأـلـ)ـ بـعـدـ (ـأـمـ)ـ وـ (ـأـوـ)ـ قـبـلـ (ـإـلـىـ)ـ وـ (ـإـذـ)ـ بـعـدـ (ـأـيـ)ـ مـنـ حـرـفـ الـأـلـفـ. وـ (ـعـسـىـ)ـ بـعـدـ (ـعـوـضـ)ـ مـنـ حـرـفـ الـعـيـنـ، وـ هـكـذـاـ فـيـ بـقـيـةـ الـحـرـوفـ، لـاـ عـلـىـ تـرـتـيبـ، أـمـاـ الـلـجـنةـ فـقـدـ قـدـمـتـ وـأـخـرـتـ فـيـ الـمـفـرـدـاتـ وـوـضـعـتـهـاـ فـيـ كـلـ حـرـفـ حـسـبـ تـرـتـيبـهـاـ الـأـلـفـبـائـيـ. فـإـذـاـ أـرـدـتـ مـفـرـدـةـ (ـإـنـ)ـ مـثـلاًـ فـتـجـدـهـاـ فـيـ مـحـلـهـاـ مـعـ غـيرـهـاـ مـنـ الـمـفـرـدـاتـ مـنـ حـرـفـ الـأـلـفـ كـمـاـ هـوـ مـتـبـعـ فـيـ الـعـاجـمـ الـحـدـيـثـ الـيـوـمـ. لـيـسـهـلـ عـلـىـ الطـالـبـ الرـجـوعـ إـلـيـهـاـ.
- ٦- شـرـحـتـ وـوـضـحـتـ بـعـضـ الـلـغـاتـ وـالـمـفـرـدـاتـ فـيـ الـأـمـثلـةـ وـالـأـشـعـارـ وـبـيـنـتـ مـحـلـ الشـاهـدـ فـيـ مـنـ الـكـتـابـ أـحيـاناًـ وـفـيـ الـأـغـلـبـ ذـكـرـ ذـلـكـ فـيـ الـهـامـشـ. وـقـدـ أـعـمـدـتـ فـيـ عـمـلـهـاـ هـذـاـ عـلـىـ مـعـاجـمـ الـلـغـةـ وـكـتـبـ النـحـوـ وـشـرـوحـ الـمـغـنـيـ وـشـرـوحـ شـواـهـدـهـ وـتـعـلـيقـاتـ الـطـبـعـاتـ الـمـخـتـلـفـةـ سـيـاـ الـطـبـعـةـ الـتـيـ حـقـقـهـاـ وـعـلـقـ عـلـيـهـاـ الـأـسـتـاذـ مـحـمـدـ مـحـيـ الدـيـنـ عـبـدـ الـحـمـيدـ، وـ الـطـبـعـةـ الـتـيـ حـقـقـهـاـ وـعـلـقـ عـلـيـهـاـ الـدـكـتـورـ مـازـنـ

- البارك و محمد على حمد الله وغيرها من الطبعات الأخرى .
- ٧- لــها كانت عنوانين المواضيع و تفريعاتها و فصوصها متعددة و متنوعة في الكتاب ، لذلك شخصت العنوانين الأولية و الثانية و التفريعات الأخرى بتغيير أحجام الحروف و نوعيتها ، ليسهل على الطالب معرفتها ولكي لا يتبه في كثرتها و تفرعاتها .
- ٨- كذلك ميّزت بين الآيات و الأحاديث و الأمثلة و الأشعار و بين متن الكتاب بتغيير حجم الحروف و نوعيته
- ٩- وضعت ما رأته مناسباً و ضرورياً من الفهارس العلمية و الفنية - إهاماً للفائدة - في آخر الكتاب .

و نحن إذ نقوم بطبع الكتاب باسم مهذيب المعنى نقدمه خدمة متواضعة للحووزات العلمية - صانها الله من الآفات و عمرها إلى ظهور إمام العصر عجل الله تعالى فرجه - راجين من أساتذتها الأفضل و مدرسيها الكرام أن يتفضلوا ببنده مشكورين و يوافونا بملحوظاتهم و آنتقاداتهم حوله و يشاركونا في إكمال هذا العمل النافع لطلاب العلوم الإسلامية ، كيما تستفيد منها في طبعات الكتاب القادمة إن شاء الله تعالى .

و والله الموفق للصواب و السداد

المجمع العلمي الإسلامي
لجنة تنظيم الكتب الدراسية
طلاب العلوم الإسلامية

٤- المقدمة

وَجَهْمَةُ الْمَاصِفَةِ وَلَهُ بِهِ مُخْلِلٌ لِيَهُ وَمُحْصِنٌ لِيَهُ

وَقَدْرَتُهُ مُخْلِلٌ لِيَهِ وَمُعْبِدٌ لِيَهِ وَمُكَفِّهٌ لِيَهِ لِيَهُ
وَمُكَفِّهٌ لِيَهِ وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ فِيهِ لِيَهُ وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ
لِيَهُ وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ

وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ
وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ

وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ

وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ

وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ
وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ
وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ
وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ
وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ

وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ

وَمُؤْكِلٌ

وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ

وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ

وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ وَمُؤْكِلٌ لِيَهِ

الباب الأول

في تفسير الحروف

و ما شابهها من الأسماء و الظروف

وقد رُتّبت على حروف المعجم ليسهل تناولها ورَبِّما
ذكرت أسماءً وأفعالاً غير ما ذكره المؤلف لميسى الحاجة
إلى شرحها

۱۷۸

سی و پنجم

سُبْلَةٌ لِّكَ وَ مَلِكَةٌ لِّهِ لِهِبَلِكَهُ

حرف الألف

الألف^(١) المفردة

وتأتي على وجهين:

الأول: أن تكون حرفاً ينادي بها القريب، كقول أمير القيس في معلقته:
أفاطمَ مهلاً بعضَ هذا التدلّلِ وإنْ كنتِ قد أزمعتِ صرمي فاجملِي
الثاني: أن تكون للاستفهام، وحقيقة طلب الفهم نحو: (أزيد قائم؟)
وأختلف في المهمزة من قوله تعالى: «أَمْنُ هُوَ قاتِلُ آنَاءِ اللَّيلِ» الزمر/٩
قراءة التخفيف^(٢)، هل هي للنداء أم للاستفهام؟

ذهب إلى الأول، الفراء ويعده أنه ليس في التنزيل نداء بغير (يا) ويقربه سلامته من دعوى المجاز. إذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته، ومن دعوى كثرة الحذف، إذ التقدير عند من جعلها للاستفهام: (أ من هو قاتل خيراً أم هذا الكافر؟) أي: المخاطب بقوله تعالى: «قُلْ تَمَّتْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا» الزمر/٨
فحذف شيتان:

١) قصد ابن هشام بالألف هنا، الألف اليابسة أو المهمزة.

٢) الآية: (وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُبِينًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوْلَهُ نِعْمَةً مِنْهُ تَسْبِي ما كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ مِنْ قَبْلٍ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَنْدَادًا لِيُضْلِلُ عَنْ سَبِيلِهِ، قُلْ تَمَّتْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَنْسَابِ النَّارِ * أَمْنُ هُوَ قاتِلُ آنَاءِ اللَّيلِ ساجِدًا أَوْ قاتِلًا يَعْتَذِرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُوا رَحْمَةَ رَبِّهِ... » الزمر/٨ - ٩.

الأول: معادل المهمزة (أم هذا الكافر).

الثاني: الخبر (خير).

و جاء في الترتيل موضع صرح فيه بهذا الخبر و حذف المبتدأ، على العكس مما نحن فيه وهو قوله تعالى: «**كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا**» محمد (ص)/١٥، أي: أَمَنْ هو خالد في الجنة يُسقى من هذه الأنهار كمن هو خالد في النار؟

و جاء مصريحاً بها على الأصل في قوله تعالى: «**أَوْ مَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَخْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثُلَهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا**» الأنعام/١٢٢، وفي قوله تعالى: «**أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيْنَةٍ مِّنْ رَبِّهِ كَمَنْ زَيْنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ**» محمد (ص)/١٤.

و (الألف) أصل أدوات الاستفهام، و لهذا خصت بأحكام:

الأول: جواز حذفها، سواء تقدمت على (أم)، كقراءة ابن محيصن في قوله تعالى: «**سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ**» البقرة/٦ بحذف (المهمزة)^(١)، أم لم تقدم عليها كقولك سائلاً: (في الدار زيد؟) والأصل (أ في الدار زيد؟).

والأخفش يقيس ذلك الحذف في الاختيار عند أمن اللبس، وحمل عليه قوله تعالى: «**وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمْنَعُهَا عَلَيَّ**» الشعراوي/٢٢ والأصل: (أ و تلك) أي: ليس الأمر كذلك.

و حمل عليه أيضاً قوله تعالى: «**هَذَا رَبِّي**» الأنعام/٧٥ - ٧٨ في الموضع الثلاثة، أي: (أ هنذا رببي؟)، والمحققون على أنه خبر لا إنشاء.

الثاني: أنها ترد لطلب التصور، نحو: (أ زيد قائم أم عمرو؟) ولطلب التصديق نحو: (أ جاء زيد؟).

(١) الآية: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ).

و (هل) مختصة بطلب التصديق، نحو: (هل قام زيد؟). وبافي أدوات الاستفهام مختصة بطلب التصور نحو: (من جاءك؟)، (كم مالك؟)، (ما صنعت؟)، (أين بيتك؟)، (متى سفرك؟).

الثالث: أنها تدخل على الإثبات كما تقدم، وعلى النفي نحو: «أَلَمْ نُشَرِّخْ لَكَ صَدْرَكَ»^{١)} الانشراح / ١.

الرابع: تمام التصديق بدللين:

الحادي عشر أَوَّلُهَا: أنها لا تقع بعد (أم) التي للإضراب، كما يقع غيرها، لا يقال: (أَقامَ زيدَ أَمْ أَقْعَدَ؟)، ويقال: (أَمْ (هل) قَدَّمَ؟).

وثانيهما: أنها إذا كانت في جملة معطوفة بـ (الواو) أو بـ (الفاء) أو بـ (ثُمَّ)، قدّمت على العاطف، تنبئها على أصالتها في التصديق، نحو قوله تعالى: «أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلْكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ»^{٢)} الأعراف/١٨٥، وقوله تعالى: «أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ»^{٣)} يوسف/١٠٩. وقوله تعالى: «أَثُمْ إِذَا مَا وَقَعَ أَمْتُمْ بِهِ»^{٤)} يونس/٥١. ونحو: قول أمير المؤمنين علي عليه السلام (أَفَبِمَصَارِعِ أَبَائِهِمْ يَفْخَرُونَ، أَمْ بِعَدِيدِ الْهَلْكَى يَتَكَاثِرُونَ)^{٥)}.

وأحوالها تتأخر عن حروف العطف كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة، نحو قوله تعالى: «وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِي كُمْ رَسُولُهُ»^{٦)} آل عمران/١٠١، و«فَأَيْنَ تَذَهَّبُونَ»^{٧)} التكوير/١١، و«فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ»^{٨)} الأحقاف/٣٥، و«فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ»^{٩)} الأنعام/٩٥.

هذا مذهب سيبويه والجمهور، وخالفهم في ذلك جماعة، منهم الرمخشي، فرعموا أنَّ المهمزة في تلك الموضع في محلها الأصلِّ.

١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٤٨/٣، قاله (ع) بعد تلاوته هذه الآية: «أَهَمُّ الْتَّكَاثُرِ حَتَّى زُرْمَ الْمَقَابِرِ».

فصل بـ ٣٢٠

قد تخرج المهمزة عن الاستفهام الحقيقي فتُرِد لثانية معانٍ :

الأول: التسوية، وتقع بعد الكلمة (سواء) و (ما أبالي) و (ما أدرى) و (ليت شعري) و نحوهنّ، وفروعها بعد الكلمة (سواء) أكثر.

والضابط في معرفتها أنها المهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها نحو : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ نَسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَمْ لَمْ نَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ﴾ المنافقون/٤٦ ، و نحو : (ما أبالي أفتحت أم تعمّدت) . ألا ترى أنّه يصح أن يقال : (سواء عليهم آتَتْكَ هُمْ وَعَدْهُمْ) ، و (ما أبالي بقيامتك و قعودك) .

الثاني: الإنكار الإبطالي، وهذه تقضي أنّ ما بعدها غير واقع ، وأنّ مدّعي وقوعيه كاذب ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَسْتَغْفِرْ لِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونُ ﴾ الصافات/١٤٩ ، و ﴿ أَشَهَدُوا خَلْقَهُمْ ﴾ الزخرف/١٩ .

و منه قول فاطمة عليها السلام في الاحتجاج على فدك : (أ في كتاب الله أن ترث أبيك ولا أرث أبي ؟) (١) أي : ليس الأمر كذلك ، بدليل آتى شهادتها (ع) بعد تلك العبارة بقوله تعالى : ﴿ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا فَرِيًّا ﴾ . و نحو قول الطباطبائي الحائرى :

أ يُخْلِفُ النَّبِيَّ مَنْ تَمَثَّلَ فِي (لَعِبَتْ هَاشِمُ بِالْمُكْلِفِ فَلَا)

و من جهة إفادة هذه المهمزة نفي ما بعدها لزم ثبوته إنْ كان مفهوماً ، لأنّ نفي التبني إثبات ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافِ عَبْدَهُ ﴾ الزمر/٣٦ أي : الله كافٍ عبده ، وقول المرزبان في علي عليه السلام :

أَلَيْسَ أَوَّلَ مَنْ صَلَّى لِقَبْلِتِكُمْ ؟ وَأَعْلَمُ النَّاسِ بِالْقُرْآنِ وَالسُّنْنِ ؟

أي : هو أول من صلّى وهو أعلم الناس ، ولهذا أيضاً عطفت جملة : ﴿ وَضَعْنَا ﴾

(١) نقلها من العامة غير واحد ، كأبي الحميد والحافظ أحمد بن موسى بن مردويه ، وأبي بكر بن عبد العزيز و ابن طbfور وغيرهم .

الانسراح / ٢ وهي مشبّحة على جملة: «أَلْمَ شَرَحْ» وهي منفيّة، لأنَّ المعنى: (Shrha l-k صدرك ووضعنـا عنك وزرك). وهذا أيضًا كان قول جرير:

أَلْسِمْ خَيْرَ مِنْ رَكْبِ الْمَطَابِيَا وَأَنْدِي الْعَالَمِينَ بُطْوَنَ رَاحِ
مَدْحَأً وَلَوْ كَانَ عَلَى الْاسْتِهْمَانِ الْحَقِيقِيِّ لَمْ يَكُنْ مَدْحَأً.

الثالث: الإنكار التوبخي، فتفتّضي أنَّ ما بعدها واقع، وأنَّ فاعله ملوم، نحو قوله تعالى: «أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ» الصافات/٩٥، و«أَغْيِرَ اللَّهُ تَدْعُونَ» الأنعام/٤٠، وكقول ابن الرومي:

أَخْسِبْتَ أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِقَادِرٍ أَنْ يَجْعَلَ الْأَمْوَاتَ كَالْأَحْيَاءِ

الرابع: التقرير، ومعناه حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقرَّ في طبعه ثبوته أو نفيه، ويجب أن يليها الشيء الذي تقرره بها، يقول في التقرير بالفعل: (أَضَرَّتِ زِيدًا؟)، وبالفاعل: (أَلْتَ ضَرَّتِ زِيدًا؟)، وبالمفعول: (أَزِيدًا؟)، ضربت؟) كما يجب ذلك في المستفهم عنه.

والأهمزة في قوله تعالى: «أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمَ» الأنبياء/٦٢ محتملة لإرادة الاستفهام الحقيقي، بأنَّ يكونوا لم يعلموا أنَّه الفاعل، ولإرادة التقرير، بأنَّ يكونوا قد علّموه، ولا يكون مستفهامًا عن الفعل ولا تقريراً بحال أنَّ أصل وقوع الفعل كان معلوماً لهم، ولهذا لم تدخل الأهمزة عليه.

الخامس: التهكم، أي: الاستهزاء والطعن: كقوله تعالى: «فَالْأُولَاءِ يَا شَعَبِيْنْ أَصْلَوْتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَنْتَرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا» هود/٨٧.

السادس: الأمر، نحو: «وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمَمِينَ اَسْلَمُمْ» آل عمران/٢٠ أي: أسلمو.

السابع: التعجب، نحو: «أَلْمَ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَ الظَّلَّ» الفرقان/٤٥ وقول ابن العرندس:

أَقْبَلَ ظَهَنَ حَسِينَ بِكَرِبَلا وَفِي كُلِّ عَضِيْوِ مِنْ أَنَامِهِ بَحْرَ

ابن حمزة سود حسن تصنفه دار الكراوى ودار الفرات او دار جوده

١٨ / الباب الأول - حرف الألف

طلب لنوى

الثامن: الاستبطاء كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آتَيْنَا أَنْ تَخْشَعْ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَرَأَلِ مِنَ الْحَقِّ﴾ الحديد/١٦ وفي الدعاء: (أَمَا آنِي أَنْ أَسْتَحِي مِنْ رَبِّي؟).

تنبيه:

قد تقع المهزة فعل أمر، وذلك أنَّهم يقولون: (وَأَيْ) بمعنى وعد، ومضارعه (يَئِي)، بحذف الواو، لوقعها بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة، والأمر منه (إِه) بحذف اللام للأمر وبالهاء للسكت في الوقف.

آ بالمد

حرف لنداء بعيد؛ لم يذكره سيبويه، و ذكره غيره من النحوين.

آه:

اسم فعل يفيد معنى التأسف والحزن والتحسّر على مafaات ويتعلّق به الحال، نحو: (آهِ مِنْ قَلَّةِ الزَّادِ وَطُولِ الطَّرِيقِ وَبَعْدِ السَّفَرِ وَعَظِيمِ الْمَوْرِدِ)^(١) أي: أتأسف من قلةِ الزاد... وربما يشتَدُ التأسف، فيقال: (أَوَهْ) كقول عليٍ عليه السلام: (أَوَهْ عَلَى إِخْوَانِي الَّذِينَ قَرُؤُوا الْقُرْآنَ فَأَحَكَّمُوهُ وَتَدَبَّرُوا الْفَرْضَ فَأَفَأْمُوهُ)^(٢).

١) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ١١١٩، وأبن أبي الحديد ٤/٢٧٦.

٢) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٥٩٦، وأبن أبي الحديد ٢/٥٣٦.

أَجَلْ بسكون اللام

حرف جواب مثل (نعم) فتكون تصديقاً للمخبر، نحو: (قام زيد)، و إعلاماً للمستخبر، نحو: (أقام زيد؟) وعداً للطالب، نحو: (اصرُب زيداً).

إِذْ (اعراب لـ ارى سود)

على أربعة أوجه :

الوجه الأول: أن تكون آسماً للزمن الماضي، ولها أربعة أسماء لات:
أوّلها: أن تكون ظرفاً للزمان، وهو الغالب نحو: ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ التوبه/٤٠.

ثانيها: أن تكون مفعولاً به نحو قوله تعالى: ﴿وَآذْكُرُوا إِذْ كُتُبْم قَلِيلًا فَكَثَرَكُم﴾ الأعراف/٨٦ وهي الغالب في أوائل القصص في التنزيل بتقدير (أذكر)
نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ البقرة/٣٠ . وبعض المعربين يقول في ذلك: إنه ظرف لـ (أذكر) ممحوفاً، وهذا وهم فاحش، لاقتضائه حيثنة الأمر بالذكر في ذلك الوقت، مع أنَّ الأمر للاستقبال وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق الخطاب بالملائكة منا، فالمعنى: (اذكر ذلك الوقت نفسه)، لا: (اذكر في ذلك الوقت)، على أنه غير مقدر.

ثالثها: أن تكون بدلاً من المفعول نحو قوله تعالى: ﴿وَآذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرِيمَ إِذْ أَنْتَبَذْتَ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾ مريم/١٦ فـ (إذ) بدل آشتراك من مريم على حد البدل في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قَاتَلَ فِيهِ﴾ البقرة/٢١٧
رابعها: أن يضاف إليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه نحو: (يومئذ)
و (حيثئذ) أو غير صالح نحو قوله تعالى: ﴿يَعْدُ إِذْ هَدَيْنَا﴾ آل عمران/٨ ،

وقول عليٰ عليه السلام: (كَوَّنَهَا بَعْدَ إِذْ لَمْ تَكُنْ) ^(١)

الوجه الثاني: أن تكون آسماً للزمن المستقبل نحو قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذَا أَغْلَلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾ غافر/٧١.

الوجه الثالث: أن تكون للتعليل نحو قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يُنْفَعُكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَلْتُمُ أَنْكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ الزخرف/٣٩، أي: ولن ينفعكم اليوم أشتراكم في العذاب لأجل ظلمكم في الدنيا، وكقول الفرزدق:
فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هُم قريشٌ وَإِذْ مَثَلُهُمْ بَشَرٌ^(٢)

ونحو قول عليٰ بن حمَّاد في عليٰ عليه السلام:

فَكَفَ مَوْلَانِي الْإِمامِ كَفَهُ إِذْ قَلَ فِي حَقْوَهِ اعْوَانَهِ

الوجه الرابع: أن تكون للمفاجأة، نصٌ على ذلك سيبويه، وهي الواقعية

بعد (بيتها) أو (بيتها)، كقول عتير بن لبيد العذري ^(٣)

اسْتَقْدِرِ اللَّهَ خَيْرًا وَأَرْضِيْنَ بِهِ فَبَيْنَمَا الْعَسْرُ إِذْ دَارَتْ مِيَاسِيرُ
وَهُلْ هِيَ ظَرْفٌ مَكَانٌ أَوْ زَمَانٌ أَوْ حَرْفٌ بِمَعْنَى الْمَفَاجَأَةِ أَوْ حَرْفٌ تُوكِيدٌ؟ أَيْ:
زَائِدٌ، أَقْوَالٌ.

مسألة:

تلزم (إذ) بالإضافة إلى جملة اسمية، أو فعلية فعلها ماضٍ لفظاً و معنى ، أو معنى فقط . مثال الكل في قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي أَثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزُنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ التوبه/٤٠ . ومن إضافتها إلى الجملة الاسمية قول حسان بن ثابت في عليٰ.

(١) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٥٣٠، وآبن أبي الحديد ٤٦٣/٢.

(٢) يمدح فيه عمر بن عبد العزيز حين ولي المدينة.

(٣) وينسب لحرث بن جبلة وغيره.

فَإِنْتَ الَّذِي أُعْطِيْتَ إِذْ أَنْتَ رَاكِعٌ فَدْتُكَ نُفُوسُ الْقَوْمِ يَا خَيْرُ رَاكِعٍ^(١)

١٤

علی وجہین:

أَنْ تَكُونَ لِلْمَفَاجَأَةِ، فَتَخْتَصُّ بِالدُّخُولِ عَلَى الْجَمْلِ الْأَسْمِيَّةِ وَلَا
تَحْتَاجُ إِلَى جَوَابٍ، وَلَا تَقْعُدُ فِي الْإِبْتِدَاءِ، وَمَعْنَاهَا الْحَالُ لَا الْاسْتِقْبَالُ نَحْوُ
(خَرَجَتْ فَإِذَا الْأَسْدُ بِالْبَابِ) أَيْ : خَرَجَتْ فَفَاجَاتِ الْأَسْدُ بِالْبَابِ . وَمِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى :
﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ ط/٢٠.

وهي حرف عند الأخفش، وظرف مكان عند المبرد، وظرف زمان عند الزجاج، وأختار الأول ابن مالك، والثاني ابن عصفور، والثالث الزمخشري .
وناصبها إما الخبر المذكور في نحو : (خرجت فإذا زيد جالس) أو المقدر في نحو : (خرجت فإذا الأسد بالباب) أي : حاضر .
ولم يقع الخبر معها في التنزيل إلا مصرحاً به نحو : ﴿إِنَّمَا هُمْ خَامِدُونَ﴾
يس/٢٩

ثانيهما: أن تكون لغير المفاجأة، فالغالب أن تكون ظرفاً للمستقبل، وإن دخلت على الماضي، متضمنة معنى الشرط، وتحتَّم بالدخول على الجملة الفعلية، عكس الفجائية، كقول علي عليه السلام: (إذا تم العقل نقص الكلام)^(٢) وقد آجتمعا في قوله تعالى: «فَإِذَا أَصَابَ بَهْ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبِّهُونَ» الروم / ٤٨.

١) أشار إلى الآية الكريمة النازلة في شأنه (ع): «إِنَّا وَلِكُمُ اللَّهُ . . . وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِفُونَ»، المائدة/٥٥.

٢٧٤/٤) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ١١١٦، وأين أبي الحديد.

ويكون الفعل بعدها ماضياً كثيراً، ومضارعاً دون ذلك، وقد آجتمعا في قول أبي ذؤيب الهدلي:

وَالنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغِبَتْهَا وَإِذَا تَرَدَّ إِلَى قَلِيلٍ تَقْنَعُ
وإذا دخلت الشرطية على الاسم نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَتْ﴾
الإنشقاق/ فالاسم فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير لا مبتدأ، فالتقدير:
﴿إِذَا أَنْشَقَتِ السَّمَاءُ أَنْشَقَتْ﴾.

وقد تخرج عن معنى الظرفية كما زعم أبو الحسن في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا
جَاءُوهَا وَفُتَحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ الزمر/٧١ (إذا) جرّب (حتى) وذهب الجمهور أن
(إذا) لا تخرج عن الظرفية وإن (حتى) في الآية حرف ابتداء دخل على الجملة
بأسراها ولا عمل له.

وقد تخرج عن معنى الاستقبال وتأتي للماضي كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً
أَوْ لَهْوًا أَنْفَضُوا إِلَيْهَا﴾ الجمعة/١١.

وتجيء للحال وذلك بعد القسم كقوله تعالى: ﴿وَاللَّيلُ إِذَا يَغْشِي﴾ الليل/١.
وقد تخرج عن معنى الشرط، ومن ذلك، التي بعد القسم نحو قوله تعالى:
﴿وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَى﴾ النجم/١، إذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جواباً في المعنى،
كما في قوله: (آتيك إذا أتيتني)، أي: (إذا أتيتني آتيك)، فيكون التقدير: (إذا
هو النجم أقسمت) وهذا باطل لأنَّ القسم إنشاء، والإنشاء لا يقبل التعليق لأنَّه
إيقاع.

مسألة:

في ناصب (إذا) مذهبان:
أحدهما: أنه شرطها، وهو قول المحققين، فتكون بمنزلة (متى) و(حيثما)
و(أيان)، وقول أبي البقاء: (أنه مردود بأنَّ المضاف إليه لا يعمل في المضاف)،

غير واردٍ، لأنَّ (إذا) عند هؤلاء غير مضافة .
ثانيهما: أَنَّه ما في جوابها من فعل أو شبهه، وهو قول الأكثرين، وعلى القول
الأَوَّل فالجواب متمم للفائدة.

إذما :

أداة شرط تجزم فعْلَيْن ، وهي حرف عند سيبويه بمنزلة (إنْ) الشرطية،
وظرفُ عند المبرد و ابن السراج والفارسي، وعملُها الجزمُ قليلٌ، لا ضرورة، خلافاً
لبعضهم .

إذن

فيها مسائل :

المُسَأَّلَةُ الْأُولَى: في أنها حرف أو آسم، ذهب الجمهور إلى الأول، وقيل:
آسم، والأصل في (إذن أَكْرِمَك) : (إذا جئْتني أَكْرِمُك)، ثم حُذفت الجملة
وُعُوضَ عنها التنوين و أُضْمِرَت (أن)، وعلى الأول فالصحيح أنها بسيطة،
لامركبة من (إذ) و (أن)، وعلى البساطة، فالصحيح أنها الناصبة لا (أن)
مضمرة بعدها .

المسألة الثانية: في معناها، قال سيبويه: معناها الجواب والجزاء، فقال
الشلوبيين: في كلّ موضع، و قال الفارسي: في الأكثر، وقد تمحض للجواب خاصة
بدليل أنه يقال: (أحَبَك)، فتقول: (إذن أَظْنَك صادقاً) إذ لا جزاء هنا .
و الأكثر أن تكون جواباً لـ (إن) أو (لو)، ظاهرتين كانتا، كقولك: (إِنْ جَئْتَنِي
إذن أَكْرِمَك) و (لو قام زيد إذن لقام عمرو) ، أو مقدرتين، كما يقال: (آتيك)، فتقول:

(إذن أكرِّمك) ، أي : (إن تأْتِيَ إِذْنَ أَكْرِمْكَ) ، وكما قال الله تعالى : ﴿ مَا تَنْخَذُ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَّهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ المؤمنون ٩١ أي : لو كان معه إِلهٌ إذن لذهب كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ ، قال الفراء : وحيث جاءت بعدها (اللام) فقبلها (لو) مقترنة ، إن لم تكن ظاهرة .

المسألة الثالثة : في لفظها عند الوقف عليها ، و الصحيح أن نونها تبدل ألفاً تشبههاً لها بتثنين النصب ، وقيل : يوقف عليها بـ (النون) ، لأنها كـ (نون) (لَنْ) و (أَنْ) ، روی ذلك عن المازني و البرد .

وينبني على هذا الخلاف ، الخلاف في كتابتها ، فالجمهور يكتتبونها بـ (الألف) ، وكذا رسمت في المصاحف ، و المازني و البرد (بالنون) ، وعن الفراء : إن عملت كُتُبَتْ (بالألف) ، وإلا كُتُبَتْ بالنون للفرق بينها وبين (إذا) ، و تبعه آبن خروف .

المسألة الرابعة : في عملها ، وهو نصب المضارع بشرط تصديرها و آستقباله و آتصاصها ، أو آنفصالها بالقسم أو بـ (لا) النافية ، يقال : (آتِيك) ، فتقول : (إذن أَكْرِمْكَ) بنصب المضارع ، ولو قلت : (أَتَا إِذْنَ) ، لقلت : (أَكْرِمْكَ) بالرفع لفوات التصدير . ولو قلت : (إذن يا زيد) ، لقلت : (أَكْرِمْكَ) بالرفع أيضاً للفصل بغير ما ذكر . وأجاز آبن عصفور : الفصل بالظرف و آبن باشاذ : الفصل بالنداء والدعاء ، والكسائي وهشام : الفصل بمعنى الفعل . والأرجح حينئذ عند الكسائي النصب و عند هشام الرفع . ولو قيل لك : (أَحُبُّكَ) ، فقلت : (إذن أَطْنَكَ صادقاً) ، رفعت ، لأنَّه حال .

تنبيه :

قال جماعة : إذا وقعت إذن بعد (الواو) أو (الفاء) جاز فيه الوجهان : أما الرفع للفowات التصدير نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا لَا يَلْبِسُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ الإسراء ٧٦ و قُرِئَ شاداً بالنصب .

والتحقيق أنه إذا قيل : (إن تزرنسي أَزْرَكَ وَإِذْنَ أَحْسَنَ إِلَيْكَ) ، فإن قدرت العطف

على الجواب جزّمت وبطل عمل إذن لوقوعها حشواً، وإنْ قَدِرَتْ العطف على الشرط و الجواب معاً جاز الرفع و النصب لتقدّم العاطف.

الْأَل :

على ثلاثة أوجه :

الوجه الأول: أن تكون آسماً موصولاً بمعنى (الذى) وفروعه، وهي الدخلة على آسم الفاعل والمفعول كقولنا: (الضارب زيد والمضروب عمرو)، أي: (الذى ضرب زيد والذى ضرب عمرو)، وكقول على عليه السلام: (أحب العباد إلى الله المتأسى بنبيه والمقتص لآثره)^(١).

قيل: ومنها الدخلة على الصفة المشبهة، وليس بصحيح، لأنّ الصفة المشبهة للثبوت، فلا تؤول بالفعل، ولهذا كانت الدخلة على آسم التفضيل غير موصولة باتفاقِ.

الوجه الثاني: أن تكون حرف تعريف، وهي نوعان: عهدية و جنسية، وكل منها ثلاثة أقسام: فالعهدية، إما أن يكون مدخولاً:

معهوداً ذكرياً نحو: «فيها مصباح المصباح في زجاجة الرجاجة كأنها كوب دُرّي» النور/٣٥، و نحو: (اشترت فرساً ثم بعت الفرس). و تعرف بصحة أن يسدّ الضمير مسدّها مع مدخولاها كما يصح في المثال أن يقال: (اشترت فرساً ثم بعثه).

أو معهوداً ذهنياً، نحو: «إذ يابعونك تحت الشجرة» الفتح/١٨.

أو معهوداً حضورياً، كقولك لشاتم رجل بحضورتك: (لا تشنّهم الرجل)،

١) شرح نهج البلاغة لغيسن الإسلام ص ٥٠٩، وآبن أبي الحديد ٤٥١/٢.

و(خرجت فإذا الأسد بالباب) ، ونحو: (الآن) ، وفي بعض الأمثلة نظر، لأنَّ التي بعده (إذا) ليست لتعريف شيء حاضر حال التكلُّم ولأنَّ الصحيح في الداخلة على (الآن) أنها زائدة، لأنَّها لازمة ولا يعرف أنَّ التي للتعرِيف وردت لازمة، بخلاف الزائدة، والمثال الجيد للمسألة قوله تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾ المائدة/٣.

والجنسية :
إما لاستغراق الأفراد وهي التي يخلفها لفظ (كل) حقيقة نحو: «إنَّ الإنسان لفي خُسْرٍ» العصر/٢ بدليل صحة الاستثناء بقوله: «إلاَّ الذين آمنوا...».

أو لاستغراق خصائص الأفراد، وهي التي تخلفها (كل) مجازاً، نحو: (زيد الرجل علمًا) أي: الكامل في هذه الصفة. ومنه: «ذلك الكتاب» البقرة/٢ أي: كل الكتاب، يعني: الكتاب الكامل بناءً على أن اللام فيه ليست للعهد. أو لتعريف الماهية، وهي التي لا تخلفها (كل) لا حقيقة ولا مجازاً، نحو: «وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ» الأنبياء/٣٠.

والفرق بين المعرف بـ(ال) هذه وبين اسم الجنس النكرة أنَّ المعرف بـ(ال) يدلُّ على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن، واسم الجنس النكرة يدلُّ على مطلق الحقيقة غير مقيَّد بحضورها في الذهن.

الوجه الثالث: أن تكون زائدةً، وهي نوعان: لازمة وغير لازمة.
فال الأولى: كالتي في الأسماء الموصولة على القول بأنَّ تعريفها بالصلة، وكالواقعة في بعض الأعلام كـ(البيت) للكعبة، وـ(المدينة) للطيبة، وـ(النجم) للثريا، وـ(الكتاب) لكتاب سيبويه، وهذه في الأصل لتعريف العهد.

والثانية نوعان:
واقعة في الفصيح كثيراً، كالداخلة على عَلَمٍ منقولٍ من اسم مجرد منها صالح لها، بشرط أن يكون أصله ملحوظاً كحارث وعباس وضحاك، تقول: (الحارث)

و (العباس) و (الضحاك) ، وكالداخلة على بعض الأعلام لمجرد زينة الكلمة كقوله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «الْحَسْنُ وَالْحُسْنُ سَيِّدُ شَبَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ»^(١) ويتوقفُ هذا النوع على السَّمَاعِ فَلَا يَقُولُ: الْمُحَمَّدُ وَالْأَحْمَدُ.

وَوَاقِعَةٌ فِي غَيْرِ الْفَصِيحِ ، وَهَذِهِ فِي الشِّعْرِ كَثِيرَةٌ وَفِي غَيْرِهِ قَلِيلَةٌ ، فَالْأُولَى كَقُولِ آبِنِ مِيَادَةَ:

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدَ مُبَارَكًا
شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخَلَافَةِ كَاهِلًا
وَالثَّانِيَةُ كَالْوَاقِعَةُ فِي قَوْلِهِمْ: (أَدْخِلُوهُ الْأُولَى فَالْأُولَى).

مسألة :

أجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المؤخرين نياية (الـ) عن الضمير المضاف اليه، وخرجوا على ذلك: «فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى» النازعات/٤١ و(مررت برجلٍ حسنِ الوجه) و(ضرَبَ زيدَ الظَّهَرِ وَالْبَطْنَ) ، إذا رفع الوجه والظهر والبطن، أي: (مأواه) و(وجهه) و(ظهره وبطنه) ، و المانعون يقدرون: (هي المأوى له) ، و (الوجه منه) ، و (الظهر و البطن منه) .

أَلَا : بِالْفُتْحِ وَالتَّخْفِيفِ
عَلَى خَمْسَةِ أَوْجَهٍ :

أحدما: أن تكون للتنبيه فتدلُّ على تحقق ما بعدها وتدخل على الجملة الاسمية نحو: «أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ» البقرة/١٣ ، وعلى الجملة الفعلية نحو: «أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ» هود/٨ ، أي: أَلَا لِيَسَ العَذَابُ مَصْرُوفًا

(١) الفصول المهمة لابن الصياغ المالكي ص ١٥٩ ، وينابيع المودة لسلبيان البلخي الحنفي باب:

عنهم يوم يأتينهم ، ومنه قول عَمَّة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي رَثَائِهِ :
 أَلَا يَأْتِيهِمْ وَيَحْكُمُ أَسْعِدِنِي بِذَمِّكِ مَا بَقِيَتِ وَطَارِعِنِي
 وَإِفَادَتِهَا التَّحْقِيقُ مِنْ جَهَةِ تَرْكِبَهَا مِنْ (الْهَمْزَة) وَ(الْأَلْأَفِ) ، وَهَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ إِذَا
 دَخَلَتْ عَلَى النَّفِيِّ أَفَادَتِ التَّحْقِيقَ نَحْوَ : « أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافِ عَبْدَهُ » الزَّمْرَ . ٣٦
 قَالَ الزَّمْخَشْرِيُّ : وَلَكُونُهَا بِهَا الْمَنْصُبُ مِنَ التَّحْقِيقِ لَا تَكَادُ تَقْعُدُ الْجَمْلَةُ بَعْدَهَا
 إِلَّا مَصْدَرَةٌ بِنَحْوِهِ مَا يَتَلَقَّنِي بِهِ الْقَسْمُ ، نَحْوَ : « أَلَا إِنَّ أُولَيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ
 وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ » يُونُسَ / ٦٢ .

وَلَذِلِكَ تَكُونُ هِيَ وَأَحْتَهَا (أَمَّا) مِنْ مَقْدِمَاتِ الْيَمِينِ وَطَلَائِعِهِ نَحْوَ قَوْلِ حَاتِمِ
 الطَّائِبِ :

أَمَا وَالَّذِي لَا يَعْلَمُ الغَيْبَ غَيْرُهُ وَيُحِبِّي الْعِظَامَ الْبَيْضَ وَهُنَّ رَبِيعَ
 ثَانِيَهَا : أَنْ تَكُونَ لِلتَّوْبِيخِ وَالْإِنْكَارِ نَحْوَ : (لَا رَجُلٌ يَخَافُ اللَّهَ فِينَا) وَقَوْلِهِ
 لَا ارْعَوْاهُ لَمْ وَلَتْ شَبِيهَ وَأَذَنْتْ بِمَشِيبِ بَعْدِهِ هَرَمَ
 ثَالِثَهَا : أَنْ تَكُونَ لِلتَّمْنِي ، كَقُولِهِ :
 لَا أَعْمَرَ وَلَسَى مُسْتَطَاعَ رَجُوعَهُ فَيَرَأَبَ مَا أَثْنَتْ يَدُ الْغَفَلَاتِ
 وَهَذَا نُصْبُ (يَرَأَبُ) لِأَنَّهُ جَوَابٌ تَمَنَّ مَقْرُونٌ بِالْفَاءِ .
 رَابِعَهَا : الْاسْتِفْهَامُ عَنِ النَّفِيِّ كَقُولِ قَيْسِ بْنِ الْمَلْوَحِ :
 لَا أَصْطَبَارٌ لِسُلْمَى أُمُّ هَا جَلَدَ ؟ إِذَا أَلَاقَى الَّذِي لَا قَاهَ أَنْثَالِي
 وَهَذِهِ الْأَقْسَامُ الْثَلَاثَةُ مُخْتَصَّةٌ بِالدُخُولِ عَلَى الْجَمْلَةِ الْأَسْمَيَّةِ ، وَتَعْمَلُ عَمَلِ
 (لَا) التَّرْبَةِ .

خَامِسَهَا : الْعَرْضُ وَالْتَّحْضِيْضُ ، وَمَعْنَاهُمَا طَلْبُ الشَّيْءِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ
 الْعَرْضَ طَلْبٌ بِلِينٍ وَالْتَّحْضِيْضَ طَلْبٌ بِحَثٍّ .
 وَتَخْتَصُّ (لَا) هَذِهِ بِالْفَعْلِيَّةِ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : « أَلَا تُجْبِيْنَ أَنْ يَنْفِرَ اللَّهُ
 لِكُمْ » النُّورُ / ٢٢ .

آلا : بالفتح و التشديد

حرف تحضيض ، و تختص بالدخول على الجُمل الفعلية الخبرية ، كسائر أدوات التحضيض .

تنبيه :

ليس من أقسام (آلا) التي في قوله تعالى : « وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ آلَا تَعْلُوْا عَلَيَّ وَأَتُونِي مُسْلِمِينَ » النمل/٣١ ، ولا التي في قوله تعالى : « آلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ » النمل/٢٥ في قراءة التشديد . بل هي فيما مرّكبة من (أن) الناصبة ، أو المفسّرة و (لا) النافية ، أو الناهية . ويمكن أن تكون (أن) مخففة من الثقيلة و (لا) ناهية .

إِلَّا : بالكسر و التشديد

على أربعة أوجه :

الأول: أن تكون للاستثناء ، نحو قوله تعالى : « فَشَرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا » البقرة/٢٤٩ و انتصار ما بعدها في الآية و نحوها بها على الأصح .

الثاني: أن تكون صفةً بمنزلة (غير) فيوصف بها وبالتاليها جمعٌ منكراً أو شبيهه ، فمثال الأول ، أي: الجمع المنكرا قوله تعالى : « لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا » الأنبياء/٢٢ ، إذ لو لم تكن صفة لآلهة ، لاقتضى بمفهومه أنه لو كان فيها آلهة فيهم الله لم تفسدا ، وهذا باطل .

ومثال الثاني ، أي: الشبيه بالمنكرا ، قول ذي الرُّمة :

أَنْيَخْتُ فَالْقُتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُنَائِهَا^(١)

(١) البغام : صوت الناقة ، وبلدة الأولى : صدر الناقة ، والثانية : الأرض .

فإن تعريف (الأصوات) تعريف الجنس فهي كالنكرة .
وتفارق (إلا) هذه (غيراً) من وجهين :
أحدهما: أنه لا يجوز حذف موصوفها، لا يقال: (جاءني إلا زيد) ويقال: (جاءني
غير زيد) .

ثانيهما: أنه لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء، فيجوز: (عندِي دينار إلا
درهم) لأنَّه يجوز: (إلا درهماً)، ويمتنع: (إلا جيداً) لأنَّه يمتنع: (إلا جيداً)،
ويجوز: (دينار غير جيد) .

الثالث: أن تكون عاطفةً بمنزلة الواو في التشيريك في اللفظ والمعنى ، ذكره
الأخفش والفراء وأبو عبيدة، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿ لَلَّا يَكُونُ لِلنَّاسِ
عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾ البقرة/١٥٠، و﴿ لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ
إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ ﴾ النمل/١٠-١١، أي: (ولَا الذين
ظلموا)، (ولَا من ظلم)، وتأوهُم الجمهر على الاستثناء المنقطع .

الرابع: أن تكون زائدة وتحتَّض بالشعر وحمل عليه قوله:
أرى الدهر إلا منجناً بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذباً^(١)

تنبيه :

ليس من أقسام (إلا) التي في نحو قوله تعالى: ﴿ إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ ﴾
التوبه/٤٠، وإنما هذه كلمتان: (إن) الشرطية و (لا) النافية . ومن العجب أنَّ
آبن مالك على إمامته ذكرها في (شرح التسهيل) من أقسام (إلا) .

(١) البيت لأحد بنى سعد. المجنون: الدولاب الذي يستنقى عليه.

إلى:

حرف جرّ لها شاهنية معانٍ:

الأول: آنتهاء الغاية في الزمان، نحو: «ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ»^(١) البقرة/١٨٧، أو المكان، نحو: «مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَصْفَى»^(٢) الإسراء/٢٠، أو غيرها نحو: قوله تعالى: «فَنَظَرَةً إِلَى مِيسَرَةٍ»^(٣) البقرة/٢٨٠.

الثاني: المعية وذلك إذا ضمت شيئاً إلى آخر وبه قال الكوفيون وجماعة من البصريين في قوله تعالى: «مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ»^(٤) آل عمران/٥٢، أي: مع الله. ويمكن أن تكون فيها بمعنى آنتهاء الغاية في غير الزمان والمكان، ولا يجوز (إلى زيدٍ مالٍ) تزيد مع زيدٍ مالٍ.

الثالث: التبيين، وهي المبنية لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبّاً أو بغضباً، من فعل تعجبٍ أو اسم تفضيلٍ نحو: «رَبُّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونِي إِلَيْهِ»^(٥) يوسف/٣٣، و الصحيح أنها فيها بمعنى (عند) أي: أَحَبُّ عندي.

الرابع: مرادفة (اللام) نحو: «وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ»^(٦) النمل/٣٣، و قيل: لانتهاء الغاية أي: مُتَّهِيٌ إِلَيْكَ.

الخامس: موافقة (في) كقول التابعية الذبياني:
فلا ترکني بالوعيد كأنني إلى الناس مطلي به القار أجرب^(٧)
قال ابن مالك: ويمكن أن يكون منه: «لَيَجْمَعَنُّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(٨)
النساء/٨٧، أي: في يوم القيمة.

السادس: الابداء، نحو قوله:
تقول وقد غالبت بالكُورِ فوقها: أَيْسَقَنِي فَلَا يَرْوَنِي إِلَيَّ آبُنْ أَحْمَرا؟^(٩)

(١) من اعتذارياته، يزيد: مطلي بالقار، فقلب الكلام.

(٢) البيت لعمرو بن أحمر الباهلي. وفاعل (تقول) يعود على الناقة، والمعنى هنا بمعنى الركوب مجازاً.

أي : مني .

السابع : موافقة (عند) نحو : (لَا شَرِيكَ لِلّٰهِ مِنَ الْعَالَمِ) أي : عندي ،
و منه « رَبُّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ . . . » يوسف / ٣٣ .

الثامن : التركيد ، وهي الزائدة . أثبت ذلك الفراء ، مستدلاً بقراءة بعضهم
« أَفْشَدَ مِنَ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ » إبراهيم / ٣٧ ، بفتح الواو ، و خرجت على تضمين
تهوى معنى تميل .

أم

على أربعة أوجه :

الوجه الأول : أن تكون متصلة ، وهي منحصرة في نوعين ، لأنها :
إما أن تقدم عليها همزة التسوية نحو : « سَوَاء عَلَيْنَا أَجْزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا »
إبراهيم / ٢١ .

أو تقدم عليها همزة يطلب بها وبـ (أم) التعين نحو : (أَزِيدَ فِي الدَّارِ أَمْ عَمَرْو) ،
و كقول العوني :

أَعْنَ رَبِّنَا هَذَا ؟ أَمْ أَنْتَ أَخْتَرْعَنَه ؟ فقال : معاذ اللّٰهِ لَسْتُ بِمُبدِعٍ^(١)
و إنما سميت في النوعين متصلة ، لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغني بأحد هما عن
الآخر ، وتسمى أيضاً معادة ، لعادتها للهمزة في إفاده التسوية في النوع الأول
والاستفهام في النوع الثاني .

ويفترق النوعان من أربعة أوجه :

الأول : أن الواقعية بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً ، لأن المعنى معها ليس على

(١) البيت لأبي محمد ، طلحة بن عبد الله العوني ، (من القرن الرابع الهجري) أشار فيه إلى نقاش دار بين بعض أهل النفاق وبين النبي (ص) بعد خطبة يوم الغدير .

الاستفهام بخلاف الواقعه بعد همزة الاستفهام.

الثاني: أنَّ الكلام مع التسوية قابل للتصديق والتکذيب، لأنَّه خبر، بخلافه مع الاستفهام لأنَّه إنشاء.

الثالث والرابع: أنَّ الواقعه بعد همزة التسوية لا تقع إلَّا بين جملتين، ولا تكون الجملتان معها إلَّا في تأویل المفردین وتكونان فعلیتین كما تقدَّم، وأسمیتین قوله:

ولستُ أبالي بعد فقدِي مالكًا أمواتِي ناءٌ أَمْ هُوَ الْآنَ واقعٌ
ومختلفتين نحو: «سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدْعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ»
الأعراف/١٩٣.

و(أم) الأخرى تقع غالباً بين المفردین نحو: «أَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقَيْ أَمْ السَّمَاءُ
بَنِيهَا» النازعات/٢٧.

وبين جملتين ليستا في تأویل المفردین، وتكونان أيضاً فعلیتین وآسمیتین
ومختلفتين، نحو: (أَجَاءَ زَيْدٌ أَمْ ذَهَبَ عُمَرُ)، (أَزِيدَ قَامُ أَمْ عُمَرُ وَجَلَسَ)، «أَنْتُمْ
تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الظَّالِقُونَ» الواقعه/٥٩، على الأرجح من كون أنتم فاعلاً
للمحذوف.

مسائل:

الأولى: أم المصلة التي تستحقُ الجواب إنما تجاب بالتعيين، لأنَّها سؤال عنه فإذا
قيل: (أَزِيدَ عَنْكَ أَمْ عُمَرُ)، قيل في الجواب: (زيد)، أو قيل: (عُمَرُ)، ولا
يقال: (لا) ولا (نعم).

الثانية: إذا عطفت بعد الهمزة بـ (أو)، فإنَّ كانت الهمزة للتسوية لم يجز قياساً،
وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا: (سواء كان كذا أو كذا)، وهو نظير قوله:
(يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا)، والصواب، العطف في الأول بـ (أم) وفي الثاني
بالواو.

وإن كانت الهمزة للاستفهام جاز قياساً، وكان الجواب بـ(نعم) أو بـ(لا)، وذلك أنه إذا قيل: (أَرَيْدُ عِنْدَكَ أَوْ عَمْرُو)، فالمعنى: أَحَدُهُمَا عِنْدَكَ أَمْ لَا؟، فإن أجبت بالتعيين صحّ أيضاً، لأنّه جواب وزيادة.

الثالثة: سمع حذف أم المتصلة ومعطوفها، كقول أبي ذؤيب الهمذاني:

دعاني إلَيْهَا القلبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ، فَمَا أَدْرِي أَرْشَدَ طَلَابَهَا؟
تقديره: أَمْ غَيْرُهُ، ويمكن أن يقال: لا حاجة إلى تقدير لصحّة قولك: (لا أَدْرِي
مَلِ طَلَابَهَا رَشَدٌ؟) وامتناع أن يُؤْتَى لـ(هل) بمعادل.

الوجه الثاني: أن تكون منقطعة، وهي ثلاثة أنواع:

مبسوقة بالخبر المحسّن، نحو: «تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَبِّ فِيهِ مِنْ رَبٍّ الْعَالَمِينَ *
أَمْ يَقُولُونَ أَفَرَيْتُهُ» السجدة/٢، أي: بل يقولون آفتاباً.
ومبسوقة بهمزة لغير الاستفهام نحو: «أَلَّهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ هُمْ أَئِيدٍ
يَبْطِشُونَ بِهَا» الأعراف/١٩٥، إذ الهمزة في ذلك للإنكار، فهي بمنزلة النفي،
والمتصلة لا تقع بعد النفي.

ومبسوقة بالاستفهام بغير الهمزة نحو: «هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هُلْ
تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ» الرعد/١٦.

وتلازم أَمْ هذه معنى الإضراب ولا يفارقها، ثُمَّ تارةً تكون له مجرداً، وأُخرى
تضمن مع ذلك آسفهاماً إنكارياً، أو طليبياً.

فمن الأول قوله تعالى: «هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هُلْ تَسْتَوِي
الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ»، إذ لا يدخل الاستفهام على الاستفهام.

ومن الثاني: «أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنْوَنَ» الطور/٣٩، تقديره: (بل أَلَهُ
الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنْوَنَ؟) إذ لو قُدرتُ للإضراب المحسّن للزم المحال، لأنّ معنى
الإضراب إبطال المعنى السابق وإثبات المعنى اللاحق.

ومن الثالث قوله: (إِنَّهَا لِإِبْلٍ أَمْ شَاءَ) والمعنى: بل أَ هي شاء.

ولا تدخل (أم) المنقطعة على مفرد. ولهذا قدرّوا المبتدأ في: (إِنَّهَا لِإِبْلِ أُمِّ شَاءَ)، خلافاً لابن مالك في بعض كتبه حيث قال: لا حاجة إلى تقدير مبتدأ، لأنّها تعطف المفرdas كـ (بل).

تنبيه :

قد ترد (أم) محتملة للاتصال والانقطاع، فمن ذلك قوله تعالى: « قل أَتَخْدِثُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ » . المقروءة/٨٠

قال الزمخشري: يجوز أن تكون (أم) فيها معادلة بمعنى: أي الأمرين كائناً على سبيل التقرير، لحصول العلم بأحدهما، ويجوز أن تكون منقطعة، انتهى.

الوجه الثالث: أن تقع زائدة، ذكره أبو زيد، وقال في قوله تعالى: « أَفَلَا تُبَصِّرُونَ * أَمْ أَنَا خَيْرٌ » الزخرف/٥٢-٥١، إن التقدير: (أَفَلَا تبصرون أنا خير) و الزيادة ظاهرة في قول ساعدة:

يا ليت شعرني ولا منجي من الهرم أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدْمٍ؟
الوجه الرابع: أن تكون للتعریف، نقلت عن طيء وعن حمیر، وأنشد بجیر

الطائي :

ذاك حليلي وذو يواصليني يرمي ورائي يا سهم وآمسلمه^(١)

وفي الحديث: « لِيْسَ مِنْ أَمْبِرَ أَمْصِيَامُ فِي آمْسَفِرِ »^(٢)، أي: (بالسهم والسلمه)
و (ليس من البر الصيام في السفر).

١) و (ذو) فيه بمعنى: الذي.

٢) الحديث في مسنند أحمد، باب الصوم من مسنند كعب بن عاصم.

أَمَا : بالفتح و التخفيف

على وجهين :

أحدهما: أن تكون حرف آستفناح بمنزلة (ألا). والأكثر وقوعها قبل القسم، كقول عليٍ عليه السلام :

(أَمَا وَاللَّهِ لَقَدْ تَقْعُصَاهَا أَبْنَى أَبْنَى قَحَّافَةٍ . . .)^(١) ، وكقول أبي صخر الهذلي :

أَمَا وَالَّذِي أَبْكَى وَأَضْحَكَ ، وَالَّذِي أَمَاتَ وَأَحْبَابَهُ وَالَّذِي أَمْرَهُ الْأَمْرُ^(٢)

وإذا وقعت بعدها (إن) تكسر همزتها كقول عليٍ عليه السلام : (أَمَا إِنَّهُ لَيَسَّ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ إِلَّا أَرْبَعُ أَصَابِعٍ)^(٣).

وقد تكون مرکبة من (همزة) الاستفهام و (ما) النافية، كقول عليٍ عليه السلام :

(أَمَا دِينَ يَجْمِعُكُمْ ؟ وَلَا حَمَيَّةَ تَشَدِّدُكُمْ ؟)^(٤).

ثانيهما: أن تكون بمعنى حقاً، وتفتح همزة (أن) بعدها كما تفتح بعد الكلمة (حقاً) وهي حرف عند ابن خروف، وجعلها مع أنَّ و معموليها كلاماً مرکباً من حرف وأسم وهو (أن) ومعمولاتها، كما قاله الفارسي في (يا زيد)، وقال بعضهم : هي أسم بمعنى حقاً، وقال آخرون : هي كلمتان، الهمزة للاستفهام، و (ما)، اسم بمعنى شيء، وذلك الشيء حق، فالمعنى : (أَحَقَّا)، وهذا هو الصواب وموضع (ما) النصب على الظرفية كما انتصب (حقاً) على ذلك، وهو

١) شرح ابن أبي الحديد ١/٥٠.

٢) وجواب القسم في بيت لاحق :

لَقَدْ تَرَكَنِي أَحَدُ الْوَحْشِ أَنْ أَرِي أَلْيَفَيْنِ مِنْهَا لَا يَرُوْعُهُمَا السُّعْرُ

٣) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٤٣٠، وآبن أبي الحديد ٢/٣٩٧.

فُسْلُلْ (ع) عن معنى قوله هذا، فجمع أصابعه وضعها بين أذنه وعينه ثم قال : الباطل ؛ أن تقول : سمعت، والحق ؛ أن تقول : رأيت.

٤) الحمية : المروءة، تشذذكم : تقويمكم.

شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٥٨٤، وآبن أبي الحديد ٢/٥٠٦.

قول سيبويه وهو الصحيح . وزاد المالقي معنى ثالثاً ، وهو أن تكون حرف عرضٍ بمنزلة (ألا) فتختص بالفعل نحو : (أما تَقُومُ) .

أَمَّا : بالفتح و التشدید

و قد تبدل ميمها الأولى (ياءً) آستثنالاً للتضييف . كقول عمر بن أبي ربيعة :
 رأت رجلاً أَيْسَا إِذَا الشَّمْسُ عَارِضَتْ فَيَضْحِى، وأَيْسَا بِالْعَشِيِّ فَيَخْصِرُ
 وهي حرف شرط و تفصیل و توکید :
 أما الشرط ، فبدليل لزوم الفاء بعدها .

اما مذكورة نحو : ﴿ فَإِنَّمَا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَنَّمَا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهِذَا مُثْلًا ﴾ البقرة/٢٦ .
 وإنما محدوفاً قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّمَا الَّذِينَ آسَوَدَتْ وُجُوهُهُمْ، أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ آل عمران/١٠٦ ، أي : فيقال لهم : أ كفرتم ، فحذف القول آستغناءً عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف .

وزعم بعض المؤخرين أنَّ (فاءً) جواب (أما) لا تُحذف في غير الضرورة أصلًا وأنَّ الجواب في الآية : ﴿ فَإِنَّمَا الَّذِينَ آسَوَدَتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾ آل عمران/١٠٦ ، هو ﴿ فَذُوقُوا الْعَذَابَ ﴾ و الأصل : (فيقال لهم ذوقوا) .

وقد تُحذف (أما) و (الفاء) جميعاً لوجود القرينة كقول العبدى :
 أما الدُّعَاءُ إِلَى الْجَنَّةِ فَهَاشِمٌ وَبَنُو أَمِيَّةَ مِنْ دُعَاءِ النَّارِ
 أي : (وأما بنو أمية فهم من دعاء النار) .

وأما التفصیل ، فهو غالب أحوالها كآية البقرة المتقدمة وشعر العبدى ، ومن ذلك : ﴿ أَمَّا السَّفِينةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينٍ ﴾ ، ﴿ وَأَمَّا الْفَلَامُ ﴾ ، ﴿ وَأَمَّا الْجَدَارُ ﴾

وقد يترك تكرارها، آستغناءً بذكر أحد القسمين عن الآخر نحو: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِّنْ رَبِّكُمْ وَأَنَزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مِّنْنَا * فَإِنَّمَا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَآتَعْصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةِ مِنْهُ وَفَضْلِهِ﴾ النساء/١٧٤ - ١٧٥، أي: وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا بِاللَّهِ فَلَهُمْ كُذَّا وَكُذَا.

أو آستغناءً بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم نحو: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٍ مُّحَكَّمَاتٍ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُّشَابِهَاتٍ، فَإِنَّمَا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زِيَغٌ فَيَتَبَعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ أَبْيَانًا فِي الْفِتْنَةِ وَأَبْيَانًا تَأْوِيلَهُ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ، يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ...﴾ آل عمران/٧، ولم يذكر القسم الآخر أتكاء بدلالة قوله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ، يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلُّ مَنْ عَنْدَ رَبِّنَا﴾، فكأنه قيل: (وَأَمَّا الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ، فَيَقُولُونَ كُلُّ مَنْ تَشَابَهَ وَالْمُحْكَمُ مِنْ عَنْدَ اللَّهِ، وَالإِيمَانُ بِهِمَا وَاجِبٌ).

وَأَمَّا التَّوْكِيدُ ، فَقَالَ الزَّمْخَشْرِيُّ : فَإِنَّهُ (أَمَّا) فِي الْكَلَامِ أَنْ تَعْطِيهِ فَضْلَ تَوْكِيدٍ ، تَقُولُ : (زَيْدٌ ذَاهِبٌ) فَإِذَا قَصَدْتَ تَوْكِيدَ ذَلِكَ وَأَنَّهُ لَا مَحَالَةَ ذَاهِبٌ وَأَنَّهُ بَصَدِ الْذَّهَابِ ، قَلْتَ : (أَمَّا زَيْدٌ فَذَاهِبٌ) .

ولذلك قال سيبويه في تفسيره: (مهما يكن من شيء فزيد ذاهب)، وهذا التفسير مدلٌ بفائدتين: بيان كونه توكيداً، وأنه في معنى الشرط، انتهى. ويفصل بين (أَمَّا) و(الفاء) واحدٌ من أمور ستة:

أحدها: المبتدأ كما مرّ.

ثانيها: الخبر، نحو: (أَمَّا فِي الدَّارِ فَزِيدٌ) .

ثالثها: الجملة الشرطية، نحو: ﴿فَإِنَّمَا إِنْ كَانَ مِنَ الْمَقْرَبِينَ * فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةٌ نَعِيمٌ﴾ الواقعة/٨٨ - ٨٩.

رابعها: اسم منصوب لفظاً أو محللاً بالجواب نحو: ﴿فَإِنَّمَا الْيَتَمَ فَلَا تَنْهَرْ﴾

خامسها: اسم معهول ممحض يفسّره ما بعد الفاء، نحو: (أَمَا زِيدًا فَانْصُرْهُ)، وقراءة بعضهم: ﴿وَأَمَا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ فصلت/١٧، بنصب ثمود.

سادسها: ظرف معهول لـ(أَمَا)، لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه، أو لل فعل الممحض نحو: (أَمَا الْيَوْمَ فَإِنِّي ذَاهِبٌ وَأَمَا فِي الدَّارِ فَإِنَّ زِيدًا جَالِسٌ).

تبنيهان:

الأول: أنه سُمع: (أَمَا قُرِيشًا فَأَنَا أَفْضَلُهَا) وفيه عندي دليل على أمور: أحدهما: أنه لا يلزم أن يقدر (مها يكن من شيء)، بل يجوز أن يقدر غيره متى يليق بال محل، إذ التقدير هنا: (مها ذكرت)، وعليه يتخرج قولهم: (أَمَا الْعِلْمُ فِعَالٌ)، أي منها ذكرت علمًا فزيده عالٌ.

ثانيها: أنَّ أَمَا غير عاملة، إذ لا يعمل الحرف في المفعول به.

ثالثها: أنه يجوز: (أَمَا زِيدًا فَإِنِّي أَكْرَمٌ)، على تقدير العمل للممحض ولا يجوز على تقديره للمذكور، إذ لا يعمل خبر (إن) فيها قبلها.

الثاني: أنه ليس من أقسام (أَمَا) التي في قوله تعالى: ﴿أَمَا ذَا كُتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ النمل/٤٢، بل هي كلمتان: (أم) المنقطعة و (ما) الاستفهامية، وأدغمت الميم في الميم للتهاب والمعنى: (أم ماذا كتم تعملون؟)، أي: بل أي شيء كتم تعملون في الدنيا.

إِمَّا: المكسورة المشددة.

عاطفة عند أكثرهم، ومرادهم (إِمَّا) الثانية في نحو قوله: (جاءني إِمَّا زِيدٌ وَإِمَّا عَمَرٌ) ، قال علي عليه السلام: (لا تخلو الأرض من قائم لله بحجّةٍ، إِمَّا ظاهراً مشهوراً وَإِمَّا خائفاً مغموراً^(١)).

(١) نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ١١٥٨، وأبن أبي الحديد ٣١١/٤، والمغمور: الحامل الذكر.

وزعم يونس و الفارسي و ابن كيسان أنها غير عاطفة كالأولى ، و وافقهم ابن مالك للازمتها الواو العاطفة غالباً.

ونقل ابن عصفور الإجماع على أن (إما) الثانية غير عاطفة كالأولى ، قال : فإننا ذكروها في باب العطف لصاحبها حرف العطف وهذا هو الحق .

ولا خلاف أن (إما) الأولى غير عاطفة ، لاعتراضها بين العامل و المعمول في نحو : (قام إما زيد و إما عمرو) ، وبين أحد معمولي العامل و معموله الآخر في نحو : (رأيت إما زيداً و إما عمراً) ، وبين المبدل منه و بدلته نحو : ﴿ حتى إذا رأوا ما يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَ إِمَّا السَّاعَةَ ﴾ مريم/٧٥ . فإنَّ ما بعد الأولى بدلٌ مِنَ قبْلِهَا . ولـ (إما) خمسة معانٍ :

أحدها: الشك ، نحو : (جاءني إما زيد و إما عمرو) ، إذا لم تعلم الجائي منها .

الثاني: الإبهام ، والفرق بينه وبين الشك أنَّ هذا معلوم عند المتكلم وأراد تشكيك السامع نحو : ﴿ وَآخِرُونَ مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾ التوبه/١٠٦ .

الثالث: التخيير ، وهي الواقعة قبل ما يمتنع فيه الجمع ، نحو : ﴿ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَخَذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴾ الكهف/٨٦ .

الرابع: الإباحة ، وهي الواقعة بعد الطلب ، وقبل ما يجوز فيه الجمع نحو : (تعلَّم إما فقهاً و إما نحواً) .

الخامس: التفصيل ، نحو : ﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَ إِمَّا كَفُورًا ﴾ الإنسان/٣ ، وانتصابهما على الحال المقدرة ، وهي التي يكون حصولها متأخراً عن حصول مضمون عاملها ، فإنَّ معنى المداية نصب الدليل إلى الحق ، ولا شك في تأثير الشكر أو الكفر عنه .

و هذه المعاني ثابتة لـ (أو) كما سيأتي ، إِلَّا أَنْ (إِمَّا) يُنِي الْكَلَامَ مَعَهَا مِنْ أَوْلَى
الْأَمْرِ عَلَى مَا جَاءَ بِهَا لِأَجْلِهِ مِنْ شُكَّ وَ إِبْهَامٍ وَ تَخْيِيرٍ وَ لِذَلِكَ وَجْبُ تَكْرَارِهَا غَالِبًا
و يُفْتَحُ الْكَلَامُ مَعَ (أو) عَلَى الْجَزْمِ وَ الْيَقِينِ ثُمَّ يَطْرَا الشُّكُّ أَوِ الإِبْهَامُ أَوِ الْغَيْرَاهُ ،
و هَذَا لَمْ يَتَكَرَّرْ ، نَحْوَ : (جَاءَنِي زِيدٌ أَوْ عَمْرُو) .

وَ قَدْ يُسْتَغْنَىُ عَنْ إِمَّا الثَّانِيَةِ بِذِكْرِ مَا يَغْنِيُ عَنْهَا نَحْوَ : (إِمَّا أَنْ تَكَلَّمْ بِخَيْرٍ وَ إِلَّا
فَاسْكُنْ) وَ كَوْلُ الْمُشَقَّبِ الْعَبْدِيِّ :

فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصَدِيقٍ فَأَعْرِفُ مِنْكَ غَثَّيَ مِنْ سَمِينِي
وَ إِلَّا فَأَطْرِخَنِي وَ أَتَخْذِنِي عَدَوًا أَتَقِيكَ وَ تَسْقِينِي
تَبَيِّبِهِ :

لِيسَ مِنْ أَقْسَامِ (إِمَّا) الَّتِي فِي قُولِهِ تَعَالَى : «فَإِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا»
مَرِيم/٢٦ بل هَذِهِ (إِنْ) الشَّرْطِيَّةُ وَ (ما) الزَّائِدَةُ .

أَنْ المفتوحة الهمزة الساكنة النون .

عَلَى وجْهِينِ : اسْمٌ وَ حَرْفٌ .

فَالْأَسْمَ على وجْهِينِ :

ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمُ ، فِي قُولِ بَعْضِهِمْ : (أَنْ فَعَلْتُ) بِسْكُونِ النُّونِ وَ الْأَصْلِ (أَنَا
فَعَلْتُ) ، حُذِفَتِ الْأَلْفُ وَ الْفَتْحَةُ مِنْ النُّونِ تَخْفِيْفًا . وَ الْأَكْثُرُونَ عَلَى فَتْحِهَا وَ صَلَّا
وَ عَلَى الإِتِيَانِ بِالْأَلْفِ وَ قَفَاً .

وَ ضَمِيرُ الْمُخَاطِبِ : فِي قُولِكَ : (أَنْتَ ، أَنْتِ ، أَنْتُهَا ، أَنْتُمْ ، أَنْتُنُّ) ، عَلَى أَنْ
الضَّمِيرُ هُوَ : (أَنْ) وَ التَّاءُ وَ أَخْواتِهَا حُرُوفُ خَطَابٍ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجَمِيعُ .
وَ الْحَرْفُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجَهٍ :

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : أَنْ تَكُونَ حُرْفًا مَصْدِرِيًّا نَاصِبًا لِلْمُضَارِعِ ، وَ تَقْعُ في مُوضِعَيْنِ :

أحدها: في الابتداء، فتكون في موضع رفع، نحو: «وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرَ لَكُمْ» البقرة/١٨٤ . والمعنى: صومكم خير، «وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ» البقرة/٢٣٧ . و المعنى (عفوكم أقرب للتقوى).

والثاني: بعد لفظ دال على معنى غير اليقين ف تكون في موضع رفع و نصب و خفض :

فالرفع نحو: «أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَرَأَلِ مِنَ الْحَقِّ» الحديد/١٦ ، و نحو قول علي عليه السلام: (و كان من اقتدار جبروته و بديع لطائف صنعته أن جعل من ماء البحر الرأخر المترافق ييساً جاماً ثم فطر منه أطباقاً... الخ)^(١).

والنصب نحو: «وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَىٰ» يونس/٣٧ «يَقُولُونَ تَخْشَى أَنْ تُصَبِّنَا دَائِرَةً» المائدة/٥٢ .

والخفض نحو: «أَوْذِينَا مِنْ قَبْلٍ أَنْ تَأْتِنَا» الأعراف/١٢٩ «مِنْ قَبْلٍ أَنْ يَأْتِي أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ» المنافقون/١٠ .

و محتملة للنصب والخفض نحو: «وَالَّذِي أَطْمَعَ أَنْ يَغْفِرَ لِي» الشعراء/٨٢ ، أصله: في أن يغفر لي. وهل المحل بعد حذف الجار، جر أو نصب؟ فيه خلاف وسيأتي .

و(أن) هذه موصول حرفي و توصل بالفعل المتصرف، مضارعاً كان كما مر، أو ماضياً نحو: «لَوْلَا أَنَّ اللَّهَ عَلَيْنَا» القصص/٨٢ «لَوْلَا أَنْ ثَبَّتَنَا لَقَدْ كَدَّ تَرَكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئاً قَلِيلًا» الإسراء/٧٤ ، أو أمراً كحكاية سيبويه (كتب إليه باء قسم) . وقد يرفع الفعل بعدها كقراءة ابن محيصن «لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتَّسِّمَ الرَّضَاة»^(٢)

(١) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٦٧٠ ، وأبن أبي الحديد ١٨/٣ .

(٢) الآية: «وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أُلَادُهُنَّ حَوْلَنِ كَامِلَنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَّسِّمَ الرَّضَاةَ...» البقرة/٢٣٣ .

البقة/٢٣٣ وقول الشاعر :

تقرأُنِ على أسماء ويحكما مِنْي السلام وأن لا تشعرا أحدا
وقد ينصب الفعل بها تقديرأً، ففي نهج البلاغة: (لَمْ يَلِدْ فَيَكُونْ مَوْلُوداً، وَلَمْ
يُولَدْ فَيَصِيرَ مَحْدُوداً) ^(١) وفيه: (كُنْ فِي الْفَتْنَةِ كَابِنِ اللَّبُونِ لَا ظَهَرَ فِرْكَبُ، وَلَا ضَرَعَ
فِي حَلْبِ) ^(٢).

وزعم الكوفيون أنَّ (أنْ) هذه هي المخففة من الثقيلة شدَّ اتصالها بالفعل
والصواب قول البصريين إنَّها (أنْ) الناصبة أهملت حملاً على (ما) أختها
المصدرية.

الوجه الثاني: أن تكون مخففة من الثقيلة، فتقع بعد فعل اليقين أو ما نزل
منزلته نحو: «أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا» ط/٨٩، ومنه قول جرير:
زعم الفرزدق أن سبقَ مرتباً أبشر بطول سلامٍ يا مريح
و(أنْ) هذه ثلاثة الرفع، وهي مصدرية أيضاً وتنصب الاسم وتترفع الخبر،
خلافاً للكوفيين، فإنهم زعموا أنها لا تعمل شيئاً وشرط آسمها أن يكون ضميراً
محذوفاً، كالأمثلة المذكورة، ورثما ثبت كقوله:

فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأْلَتِنِي طَلاقِ لَمْ أَبْعَلْ وَأَنْتِ صَدِيقٌ
وهو مختص بالضرورة على الأصح، وشرط خبرها أن يكون جملة ولا يجوز
إفراده إلا إذا ذكر الاسم فيجوز الأمران، وقد آجتمعا في قوله:

إِنْكَ رِبِيعٌ وَغَيْرُكَ مَرِيعٌ وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الشَّهَادَةُ ^(٣)
الوجه الثالث: أن تكون مفسرة بمنزلة (أي) نحو: «فَأَوْجَبْنَا إِلَيْهِ أَنِ

(١) شرح نهج البلاغة لنفيض الإسلام ص ٧٤٥، وأبن أبي الحديد ٣/٢٠٧

(٢) شرح نهج البلاغة لنفيض الإسلام ص ١٠٨٨، وأبن أبي الحديد ٤/٢٣٨

(٣) مريح: كثير الحبر. ثمال القوم: غيانهم الذي يقوم بأمرهم. وبيت ينسب لعمرة أو جنوب بنت العجلان.

أضْنَعُ الْفُلْكَ》 المؤمنون/ ٢٧ و عن الكوفيين إنكار (أن) التفسيرية البة، و لها عند
مثبتتها شروط :

أولها: أن تسبق بجملة، فلذلك غلط من جعل منها 《 و آخر دعوام أَنِ
الْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ》 يوں/ ١٠ .

ثانيها: أن تتأخر عنها جملة، فلا يجوز: (ذكرت عسجداً أَنْ ذهباً) بل يجب
الإتيان بـ (أي)، أو ترك حرف التفسير، ولا فرق بين الجملة الفعلية كقوله تعالى:
《 فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ أَضْنَعُ الْفُلْكَ》 والاسمية نحو: (كتبَ إِلَيْهِ أَنْ مَا أَنْتَ وَهَذَا) .

ثالثها: أن يكون في الجملة السابقة معنى القول كما مرّ و منه 《 و آنْطَلَقَ الْمَلا
مِنْهُمْ أَنْ آمَشُوا 》 ص/ ٦ .

رابعها: ألا يكون في الجملة السابقة أحرف القول، فلا يقال (قلت له أَنْ إِفْعَلْ)
وفي شرح الجمل الصغير لابن عصفور أنها قد تكون مفسرة بعد صريح القول،
وذكر الزمخشري في قوله تعالى: 《 مَا قَلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمْرَتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ》
المائدة/ ١١٧ ، أنه يجوز أن تكون مفسرة للقول على تأويله بالأمر، أي : ما أمرتم إلـا
بـما أمرتني به أَنْ آعبدوا الله ، وهو حسن ، وعلى هذا فيقال في هذا الضابط أن
لا يكون فيها حروف القول إلـا و القول مؤـول بغـيره .

خامسها: أن لا يدخل عليها جارٌ، فلو قلت: (كتبَ إِلَيْهِ بِأَنْ افْعَلْ) كانت
 مصدرية .

مسألة :

إذا ولي (أن) الصالحة للتفسير مضارع معه (لا) نحو: (أشرت إلىه أن لا تفعل)
جاز رفعه على تقدير (لا) نافية، وجزمه على تقديرها نافية، وهو الأرجح معنى،
وعليها فـ (أن) مفسرة، وجاز نصبه على تقدير (لا) نافية و (أن) مصدرية،
فإن فقدت (لا) أمتنت الجزم، وجاز الرفع والنصب .

الوجه الرابع: أن تكون زائدة، و لها أربعة مواضع :

أحدها: وهو الأكثر، أن تقع بعد (لَمَا) التوقيقية نحو : « وَلَمَا أَنْ جَاءَتْ رُسْلَنَا لِوَطًا سِيَّءَ بِهِمْ » العنكبوت/ ٣٣.

ثانيها: أن تقع بين (لو) و فعل القسم، إما مذكوراً كقول المسيح :
فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ أَتَقَيَّنَا وَأَنْتُمْ لَكُمْ يَوْمٌ مِّنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ
أو متروكاً كقوله :

أَمَا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حَرَّاً وَمَا بِالْحَرَّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقٍ^(١)

ثالثها: وهو نادر، أن تقع بين الكاف ومحضها كقوله :
وَيَوْمًا تُوَافِنَا بِوَجْهٍ مُّقَسَّمٍ^(٢) كأن ظبيةٍ تعطى إلى وارق السلم
في رواية من جر (الظبية).

رابعها: بعد إذا، كقول أوس بن حجر :

فَأَمْهَلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَانَهُ مَعَاطِي يَدِي فِي لُجْةِ الْمَاءِ غَامِرُ^(٣)
مُسَأَّلَةً :

لا معنى لـ (أن) الزائدة غير التوكيد لسائر الزوائد.

تنبيه :

قد ذكر لـ (أن) معانٍ أخرى :

أحدها: الشرطية كـ (إن) المكسورة ، وإليه ذهب الكوفيون .
ويرجحه مجيء الفاء بعدها كثيراً، كقول عباس بن مرداش :
أبا خراشة أَمَا أَنْتَ ذَا نَفْرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلُهُمُ الضَّبْعُ^(٤)
واعطفها على إن المكسورة في قوله :

(١) العتيق: الكريم، وجواب (لو) محفوظ، والتقدير لقاومتك.

(٢) المقسم: الجميل، تعطى: تتناول أطراف الشجر. والبيت لباغت أو علاء أو رقم اليشكري .

(٣) في بعض النسخ: غارف، وصواب القافية هكذا. والضمير في (أمهله) يعود إلى الصيد.

(٤) أبو خراشة هو خفاف بن ندية، والضبع: السنون المجدبة.

إِمَّا أَقْمَتْ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَجِلًا فَاللَّهُ يُكْلِأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ
الرواية بكسر إن الأولى وفتح الثانية، فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد
على الجملة.

المعنى الثاني : النفي ك (إن) المكسورة أيضاً ، قاله بعضهم في قوله تعالى : ﴿ أَنْ
يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ ﴾^(١) آل عمران/٧٣ .

وقيل : إن المعنى ، و لا تؤمنوا بأن يؤتى أحدٌ مثل ما أُتيتم من الكتاب إلَّا
لم تبع دينكم ، و جملة (قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ) اعتراض .

المعنى الثالث : معنى (إذ) قاله بعضهم في : ﴿ بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مِنْ ذَرَّ
مِنْهُمْ ﴾^(٢) ق/٢ ، و الصواب أنها فيها مصدرية و قبلها لام العلة مقدرة .

المعنى الرابع : أن تكون بمعنى (لثلا) ، قيل به في : ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ
تَعُودُوا نَعْدُ ﴾^(٣) الأنفال/١٧٦ ، و الصواب أنها مصدرية ، والأصل : (كرابية أن تضلوا) .

إِنْ المكسورة المهمزة الخفيفة النون
ترد على أربعة أوجه :

الأول : أن تكون شرطية نحو : ﴿ إِنْ يَتَهْوَى يُغَفِّرُ لَهُمْ ﴾^(٤) الأنفال/٣٨ « إِنْ
تَعُودُوا نَعْدُ »^(٥) الأنفال/١٩ و قول عليٍ عليه السلام في صفة أولياء الله : (إِنْ أَوْحَشْتُمْ
الْغُرْبَةَ آسَهُمْ ذَكْرُكُ وَ إِنْ صُبْتَ عَلَيْهِمِ الْمَصَابُ لَجَأُوا إِلَى الْاسْتِجَارَةِ بِكَ)^(٦) .
و قد تقرن بـ (لا) التالية ، فيظنُّ حينئذٍ من لا معرفة له أنها إلَّا الاستثنائية ، نحو :
﴿ إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ ﴾^(٧) التوبة/٤٠ .

١) الآية : ﴿ وَلَا تَؤْمِنُوا إِلَيْنَّنْ تَبْعَثُ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ إِنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَاجَجُوكُمْ
عِنْدَ رِبِّكُمْ ... ﴾^(٨) آل عمران/٧٣ .

٢) شرح نهج البلاغة ، ابن أبي الحديد/٣/٨٧ .

الثاني: أن تكون نافية، فتدخل على الجملة الاسمية نحو: «إن الكافرون
إِلَّا فِي غُرْرَوْر» الملك/٢٠، وعلى الجملة الفعلية نحو: «إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى»

التوبه/١٠٧

وقول بعضهم: لا تأتي إن النافية إِلَّا وبعدها (إِلَّا) كهذه الآيات، أو (لَمْ) المشددة التي بمعناها كقراءة بعض السبعة: «إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَفِظَ»^(١) الطارق/٤، بتشدد الميم، أي: ما كُلَّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا حَفِظَ، مردود بقوله تعالى: «إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا»^(٢) يونس/٦٨، «قُلْ إِنْ أَدْرِي أَ قَرِيبٌ مَا تُوعَدُونَ»^(٣) الجن/٢٥.

وقد اجتمعت الشرطية والنافية في قوله تعالى: «وَلَئِنْ زَالَتِ إِنْ أَمْسَكْهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ»^(٤) فاطر/٤١، الأولى شرطية والثانية نافية، جواب للقسم الذي آذنت به اللام الداخلة على الأولى و جواب الشرط محذوف وجواباً.

وإذا دخلت على الجملة الاسمية لم تعمل عند سبيويه و القراء، وأجاز الكسائي والمبرد بإعمالها عمل (ليس) وقرأ سعيد بن جبير: «إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عَبَادًا أَمْثَالَكُمْ»^(٥) الأعراف/١٩٤، بنون مخففة ونصب (عبدًا) و (أمثالكم).

الثالث: أن تكون مخففة من الثقيلة، فتدخل على الجملتين، فإن دخلت على الاسمية جاز إعمالها خلافاً للكوفيين، دليلنا على الجواز قراءة الحرميin وأبي بكر: «وَإِنْ كُلَّا لَمَّا لَيُؤْفَيْنَهُمْ»^(٦) هود/١١١، بتحقيق نون (إن) وميم (لمّا) وحكاية سبيويه (إن عمرًا لمنطلق).

ويكثر إعمالها نحو: «وَإِنْ كُلَّ ذَلِكَ لَمَّا مَاتَ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا»^(٧) الزخرف/٣٥، في قراءة من خفف (لمّا). وإن دخلت على الفعلية وجب إعمالها عن العمل، والأكثر

(١) الآية: «إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عَبَادًا أَمْثَالَكُمْ فَأَدْعُوهُمْ فَلَيُسْتَجِيبُوْ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ»^(٨) الأعراف/١٩٤.

(٢) الآية: «وَإِنْ كُلَّا لَمَّا لَيُؤْفَيْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْلَمُهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ»^(٩) هود/١١١.

كون الفعل ماضياً ناسخاً نحو : « وَإِنْ كَانَتْ لِكَبِيرَةً » البقرة/١٤٣ ، ودونه أن يكون مضارعاً ناسخاً نحو : « وَإِنْ يَكُادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُرْلَقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ » القلم/٥١ ، ويقاس على النوعين آنفاصاً ، دون هذا أن يكون ماضياً غير ناسخ كقول عاتكة بنت زيد الصحابية :

شَلَّتْ يَمِينَكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمْسِلَمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عَقوَبَةُ التَّعَمَّدِ^(١)
وَلَا يَقَاسُ عَلَيْهِ خَلَافًا لِلْأَخْفَشِ حِيثُ أَجَازَ : (إِنْ قَامَ لَأَنَا وَإِنْ قَعَدَ لَأَنَّتِ) . وَدُونَ
هَذَا أَنْ يَكُونَ مُضَارِعاً غَيْرَ نَاسِخٍ كَقُولُ بَعْضِهِمْ : (إِنْ يَرِيْنَكَ لَتَفْسُكَ وَإِنْ يَشِينَكَ
لَهِيَّهِ) وَلَا يَقَاسُ عَلَيْهَا إِجْمَاعًا .

وحيث وجدت (إنْ) وبعدها اللام المفتوحة كما في هذه الأمثلة فاحكم بأنَّ
أصلها التشديد .

الرابع: أن تكون زائدة للتأكيد، وأكثر ما زيدت بعد (ما) النافية إذا دخلت
على جملة فعلية أو اسمية . فمثال الأولى قول النابغة الذبياني :

مَا إِنْ أَتَيْتَ بَشِيءَ أَنْتَ تَكْرَهُهُ إِذْنَ فَلَا رَفِعْتَ سَوْطِي إِلَيَّ يَدِي
وَمَثَلُ الثَّانِيَةِ كَقُولِ فِرْوَةِ بْنِ مُسِيكِ الْعَبْدِيِّ :
فَمَا إِنْ طَبَّنَا جَبِنَ وَلَكِنْ مَنَيَانَا وَدُولَةَ آخِرِينَا^(٢)
فَيَرْفِعُ جَبِنَ .

وقد تزداد بعد (ما) الموصولة الاسمية كقول جابر الطائي :

يُرْجِيَ الرَّءَةَ مَا إِنْ لَا يَرَاهُ وَتَعْرِضُ دُونَ أَدَنَاهُ الْخَطُوبُ
وَبَعْدَ (ما) المصدريّة كقول الملعوط القريعي :

(١) أنشدته في رثاء زوجها الزبير بن العوام .

(٢) صحابي مخضرم ، والقطب : العادة ، والدولة بالفتح في الحرب : أن يُدال لإحدى الفتين على الآخرى ، يقال كانت لهم علينا الدولة . والدولة بالضم : المال ، يقال صار الفئي بينهم دولة يتداولونه ، يكون مرّة لهذا ومرّة لهذا .

وَرَجَّ الفَتْنَى لِلخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السَّنَّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ^(١)
وَبَعْدَ (أَلَا) الْاسْتَفْتَاحِيَّةِ كَوْلَهُ :
إِلَّا إِنْ سَرَنِي لِي لِي فَبِتُّ كَيْبَأَ أَحَادِرُ أَنْ تَنْسَأِ النَّوْنِي بَغْضُوبًا^(٢)

أَنَّ الْمَفْتُوحَةَ الْمَشَدَّدَةَ التَّوْنَ

عَلَى وَجَهِينَ :

الْأَوَّلُ : أَنْ تَكُونَ حَرْفُ تَوكِيدٍ، تَنْصَبُ الْاسْمُ وَتَرْفَعُ الْخَبْرُ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهَا فَرَعٌ عَنْ (إِنَّ) الْمَكْسُورَةِ، وَلَكِنَّ الْمَكْسُورَةَ لَا تَغْيِيرٌ مَعْنَى الْجَمْلَةِ، وَالْمَفْتُوحَةُ مَعْنَى جَمْلَتِهَا فِي حَكْمِ الْمَفْرَدِ.

فَتَقْعُدُ مَعَ مَعْمُولِيهَا فَاعِلًاً، نَحْوُ : (بِلْغَنِي أَنْكَ مَنْطَلِقٌ) وَمَفْعُولًاً، نَحْوُ : (عَلِمْتَ أَنْكَ مَنْطَلِقٌ)، وَيَدْخُلُ عَلَيْهَا الْجَارُ كَوْلَهُ تَعَالَى : «ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُنْ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرَ وَمَا بِأَنْفُسِهِمْ» الْأَنْفَالُ / ٥٣ .

وَلِأَجْلِ أَنَّهَا فَرَعٌ عَنْ (إِنَّ)، صَحٌّ لِلْزَمْخَشِرِيِّ أَنْ يَدْعُعِي أَنَّ (إِنَّهَا) بِالْفَتْحِ تَفِيدُ الْحَصْرَ كَ (إِنَّهَا) بِالْكَسْرِ، وَقَدْ آجَمَّعْتَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : «قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّهَا إِنَّهُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ» الْأَنْبِيَاءُ / ٨٠ ، فَالْأُولَى لِقَصْرِ الصَّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ وَالثَّانِيَةِ بِالْعَكْسِ .

وَالْأَصَحُّ أَنَّهَا مَوْصُولٌ حَرْفِيٌّ مَوْؤُلٌ مَعَ مَعْمُولِيهِ بِالْمَصْدِرِ، فَإِنْ كَانَ الْخَبْرُ مَشْتَقًّا، فَالْمَصْدِرُ الْمَؤْلُولُ بِهِ مِنْ لَفْظِهِ، فَتَقْدِيرُ (بِلْغَنِي أَنْكَ مَنْطَلِقٌ) : (بِلْغَنِي أَنْطَلَاقَكُمْ)، وَمِنْهُ : (بِلْغَنِي أَنْكَ فِي الدَّارِ)، بِأَعْتَبَارِ الْمُتَعَلِّقِ، وَالتَّقْدِيرُ : بِلْغَنِي أَسْتَقْرَارَكُمْ فِي الدَّارِ، لَأَنَّ الْخَبْرُ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ الْمَحْذُوفُ، وَإِنْ كَانَ الْخَبْرُ جَامِدًا قَدْرًا بِالْكَوْنِ نَحْوُ : (بِلْغَنِي

١) عَلَى السَّنَّ، أَيْ : مَعَ تَقْدِيرِ السَّنَّ .

٢) غَضْبُ : اسْمُ امْرَأَةٍ، وَهَذَا مِنْ صِرْفٍ .

أن هذا زيداً ، تقديره : (بلغني كونه زيداً) ، لأن كلَّ خبر جامد يصحَّ نسبته إلى الخبر عنه بلفظ الكون .

وأعلم أنه تكسر (أن) في ثلاثة عشر موضعًا :

الأول : عند الابتداء ، نحو : « إنَّ الَّذِينَ آمَنُوا . . . ». .

الثاني : بعد الموصول ، نحو : (جاءني الذي إنْ أبَاه عالم) .

الثالث : بعد القول ، نحو : « قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ » البقرة/٧١ .

الرابع : بعد القسم ، نحو : « وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ فِي خُسْرٍ » العصر/١٢ .

الخامس : إذا كان في خبرها اللام ، نحو : « وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لِرَسُولِهِ » المافقون/١ .

السادس : بعد (شَمَّ) ، نحو : « شَمَّ إِنْ عَلِيَّاً بِيَاهَ » القيامة/١٩ .

السابع : بعد (كَلَّا) نحو : « كَلَّا إِنَّهَا تَذَكَّرَةٌ » عبس/١١ .

الثامن : بعد الأمر في غير مادة العلم ، نحو : « ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ » الدخان/٤٩ .

التاسع : بعد النهي ، نحو : « لَا تَحْزُنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا » التوبه/٤٠ .

العاشر : بعد الدعاء ، نحو : « رَبَّنَا إِنَّي أَسْكَنْتُ مِنْ دُرْبِتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ » إبراهيم/٣٧ .

الحادي عشر : بعد النداء ، نحو : « يَا الْوَطِ إِنَّا رَسُلُ رَبِّكَ » هود/٨١ .

الثاني عشر والثالث عشر : بعد (أما وألا) كما مرّ ، وتفتح في غيرها .

وتحفَّفَ أنَّ بالاتفاق ، فيبقى عملها على الوجه الذي تقدَّم شرحه في أنَّ الخفيفة .

الثاني : أن تكون لغة في لعلَّ كقول بعضهم : (أَنْتِ السُّوقُ أَنَّكَ تَشْتَرِي لَنَا شَيْئاً) أي : لعلَّك .

وتحفَّفَ (أنَّ) بالاتفاق ، فيبقى عملها على الوجه الذي تقدَّم شرحه في (أنَّ) الخفيفة .

إِنَّ المكسورة المشددة

على وجهين :

أحدهما: أن تكون حرف تأكيد، تنصب الاسم وترفع الخبر، كقولك : (إِنْ زِيَاداً عَالَمْ) ، وقد تنصبها في لغة قوله :

إِذَا آسَوَدَ جُنْجُعَ اللَّلِيلِ فَلَتَّنَ خُطَاكَ خَفَافًا إِنْ حَرَاسَنَا أَسْدًا^(١)

وقد تدخل على خبرها (اللام) من شدة التأكيد، كقوله تعالى : « وَإِنِّي لِفَقَارُ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ أَهْتَدَنِي » طه ، ٨٢ ، ونحو قول علي عليه السلام : (وَإِنِّي إِلَى لِقاءِ اللَّهِ لَمُشْتَاقٌ وَلِحُسْنِ تَوَابَةِ لَمُتَظَرِّ رَاجٍ^(٢)). وكقول كعب بن زهير :

إِنَّ الرَّسُولَ نُورٌ يُسْتَضَاءُ بِهِ مُهَنَّدٌ مِنْ سُيُوفِ اللَّهِ مَسْلُولٌ
وقد يرتفع بعدها المبدأ، فيكون اسمها ضمير شأن ممحذفًا كقوله عليه وآله الصلة
والسلام : « إِنَّ مِنْ أَشَدِ النَّاسِ عذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الْمُصْسُورُونَ^(٣) .

والأصل (إِنَّه)، أي : الشأن، والجملة بعدها خبرها. وتخريج الكسائي
الحادي عشر على زيادة (من) في اسم (إِنَّ)، يأبه غير الأخفش من البصريين، لأنَّ
الكلام إيجاب وال مجرور معرفة على الأصح لإضافته إلى المعرفة، والمعنى أيضاً يأبه،
لأنَّهم ليسوا أشد عذاباً من سائر الناس.

وتختلف وتعمل قليلاً ومنه قراءة الحرميين وأبي بكر : « وَإِنْ كُلَّا لَهَا
لَيُؤْتَيْنَهُمْ^(٤) هود/١١١ ، وتهمل كثيراً كقوله تعالى : « إِنْ هَذَا نَسَاجِرَانِ^(٥) طه/٦٣ .

الثاني: أن تكون حرف جواب بمعنى (نعم)، خلافاً لأبي عبيدة، ويمكن الاستدلال للجمهور بقول ابن الزبير لمن قال له : (لَعْنَ اللَّهِ نَاقَةٌ حَمَلْتَنِي إِلَيْكَ) ،

(١) ينسب البيت لعمر بن أبي ربيعة.

(٢) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ١٠٥٠ ، وابن أبي الحديد ٤/١٩١.

(٣) صحيح مسلم، كتاب اللباس والزينة.

فقال: (إِنْ و راكبها) ، أي: نعم ولعن راكبها، إذ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعاً.

وعن المبرد أنه حمل على ذلك قراءة من قرأ: « إِنْ هذان لساحران » بتشديد (النون) ، أي: نعم هذان لساحران واعتراض بأمررين: أحدهما: أن مجيء (إِنْ) بمعنى نعم شاذٌ، حتى قيل: إنه لم يثبت. ثانية: أن اللام لا تدخل في خبر المبتدأ، وأجيب عن هذا بأنها لام زائدة وليس للابتداء، أو بأنها داخلة على مبتدأ محنوف، أي: (لهم ساحران) والجملة خبر لـ (هذان)، ويضعف الأول أن زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر، والثاني أن الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجلمع بين متنافيين، وقيل آسم (إِنْ) ضمير الشأن، والجملة خبرها وإنما أخرت اللام.

وأعلم: أنه قد تفيد (إِنْ) مع التأكيد معنى التعليل نحو: « وصلَّى عَلَيْهِمْ، إِنَّ صَلَوةَكَ سَكَنَ لَهُمْ » التوبة/١٠٣.

تنبيه :

تأتي (إِنْ) فعلاً ماضياً مستندًا لجماعة المؤنث من الأئمّة وهو التعب، تقول: (النساء إِنْ) ، أي: تعين، أو من (آن) بمعنى قرب، أو مستندًا لغيرهن على أنه من (الأئمّة) مبنياً للمفعول، على لغة من قال في (رُدُّ) و(حُبُّ): (رِدُّ) و(حِبُّ) بالكسر تشبيهاً له بـ (قيل) و(بيع)، والاصل مثلاً، (أنَّ زيداً في الحبس) ثم قيل: (إِنْ في الحبس) ، أو فعل أمرٍ للواحد من الأئمّة، أو لجماعة الإناث من (آن) بمعنى قرب، أو للواحدة مؤكداً بالنون من (وَأَيْ) بمعنى وعد كقوله:

إِنْ هِنْدُ الْمَلِيْحَةِ الْحَسَنَةِ وَأَيْ مَنْ أَصْمَرَتْ لِخَلْ وَفَاءَ
أو مركبة من (إِنْ) النافية و (أنا) كقول بعضهم: (إِنْ قائم) والأصل (إِنْ أنا
قائم) ، فبحذفت همزة (أنا) اعتباطاً^(١)، وأدغمت نون إِنْ في نونها وحذفت ألفها في
الوصل.

أَنْتِي

كلمة تدلّ إذا أبتدئ بها في الكلام على المسألة عن الوجه، فكأنّ القائل إذا قال لرجلٍ: أَنْتِي لك هذا المال؟ يريد من أيّ الوجه لك؟ ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَا مَرِيمُ أَنْتِي لك هَذَا قَالْتُ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ آل عمران/٣٧. وهي مقاربة للمعنى لـ (كيف) و (أين).

وتأتي للمكان، إِمَّا مجرّداً كقول عليٌ عليه السلام: (خُذِ الْحِكْمَةَ أَنْتِي كَانَتْ) ^(١) أو مع الاستفهام، كقول أبي فراس:

أَنْتِي يَزِيدُكُمْ فِي مَقْعِدِ عِلْمٍ؟ وَفِي الْخَلَافِ عَلَيْكُمْ يَخْفُقُ الْعَلَمُ

أَوْ

حرف عطف ، ذكر لها المتأخرُون معانٌ انتهت إلى أثني عشر معنىًّا :

الأول: الشك ، نحو: ﴿ لَبَثَنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ المؤمنون/١١٣.

الثاني: الإبهام ، نحو: ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدَى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ سباء/٢٤ ، الشاهد في الأولى .

الثالث: التخيير ، وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يمتنع فيه الجمع ، نحو: (ترزقْ هنداً أو أختها) و (خذ من مالي ديناراً أو درهماً).

الرابع: الإباحة ، وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يجوز فيه الجمع نحو: (جالس العلامة أو الرَّهَاد). و (تعلَّم الفقه أو النحو).

وذكر ابن مالك أنَّ أكثر وقوع (أو) للإباحة في التشبيه نحو: ﴿ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ

←
١) أي: لغير علة.

٢) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد ٤/٢٧٨.

أو أشدُّ قسوةً》 البقرة/٧٤، وفي التقدير والتقريب نحو: «فَكَانَ قَابَ قَوْسِينَ أوَ أَدْنَى» النجم/٩، فلم يخصّها بالمبسوقة بالطلب، و الصحيح أنها بمعنى (بل) للترقي ، أي: بل هي أشدّ، و بل أدنى منه.

الخامس: الجمع المطلق كالواو، قاله الكوفيون والأخفش والجريمي، و أحتجوا بقول توبه:

وَقَدْ رَعَمْتُ لَيْلَى بَأْنَى فَاجِرٌ لِنَفْسِي تُعَاهَا أَوْ عَلَيْهَا فَجُورُهَا
أَيْ : وعليها فجورها، وهو مثل قوله تعالى: «هَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا
مَا أَكْتَسَبَتْ» البقرة/٢٨٦ . و أكثر ما ورد ذلك في الشعر.

ال السادس: الإضراب كـ (بل)، فمن سببويه إجازة ذلك بشرطين:
أحدهما: تقدُّم نفي أو نهي عنها.

والآخر: إعادة العامل، نحو: (ما قام زيد أو ما قام عمرو) و (لا يقم زيد أو لا يقم
عمرو) .

ونقله عنه ابن عصفور وبؤيده أنه قال في: «ولا تطع منهم آثِمًا أو كفُورًا»
الإنسان/٢٤ ، لو قلت: أو لا تطع كفوراً، أنقلب المعنى، يعني: أنه يصير إضراباً عن
النهي الأول ونهياً عن الثاني فقط.

وقال الكوفيون وأبو علي و أبو الفتح و ابن برهان تأتي للإضراب مطلقاً،
ولا يبعد صحة ذلك لوروده في القرآن في قوله تعالى: «وَأَرْسَلْنَا إِلَيْ مائَةِ أَلْفِ أَوْ
يَزِيدُونَ» الصافات/١٤٧ ، «فِيهِ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قسوةً» البقرة/٧٤ .

السابع: التقسيم، نحو: (الكلمة آسم أو فعل أو حرف) ذكره ابن مالك في
منظومته الصغرى (الكافية) وفي شرح الكبرى، ثم عدل عنه في التسهيل وشرحه
فقال: تأتي للتفریق المجرد من الشك والإبهام والتخیر، وأما هذه الثلاثة، فإنَّ
مع كل منها تفریقاً مصحوباً بغيره، ومثل بنحو: (إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا) ، وقال:
هذا أولى من التعبير بالتقسيم، لأنَّ استعمال الواو في التقسيم أجود، نحو: (الكلمة

اسم و فعل و حرف) .

ولا نعرف لهذا العدول فرقاً . وعدل غيره عن العبارتين ، فعبر بالتفصيل ، والكل واحد و التعبير بالتقسيم أحسن .

الثامن : أن تكون بمعنى (إلا) في الاستثناء ، وهذه ينتصب المضارع بعدها بأن مضمرة كقوهم : (لأقتلنَّه أو يسلِّم) ، أي : إلا أن يسلم . وفي الصحيفة السجادية : (فإنْ نفسي هالِكة أو تعصَّمُها)^(١) ، أي : إلا أن تعصَّمَها .

التاسع : أن تكون بمعنى (إلى) وهذه كالتي قبلها في انتساب المضارع بعدها بأن مضمرة ، نحو :

لأستَهِلَّ الصَّعِبَ أو أدرِكَ الْمُنْتَهَى فِيمَا آنِقَادَتِ الْآمَالُ إِلَى لِصَابِرٍ
و منه قول الحماني :

نقلاً لَنْ يَنْفَرَقاً أو يُطْفِئَا بالحوضِ مِنْ ظِمَأِ الصُّدُورِ غَلِيلًا
أي : إلى أن يطفئا .

تنبيه :

التحقيق أن (أو) موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء ، وهو الذي يقوله المتقدمون ، وقد تخرج إلى معنى (بل) وإلى معنى (الواو) وأما بقية المعاني فمستفادة من القرائن الخارجية .

(١) للأمام زين العابدين (ع) في دعاء مكارم الأخلاق . وشرح نهج البلاغة لفيض الإسلام

أيُّ : بالفتح و السكون
على وجهين :

الأَوَّل : حرف لنداء البعيد أو القريب أو المتوسط على خلافِ في ذلك كقول
كثير عزة :

ألم تسمعِي أَيْ عَبْدٍ فِي رَوْنِي الصَّحَا بَكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهُنَّ هَدِيرٌ
وَفِي الدُّعَاءِ : (أَيْ رَبَّ جَلَلْنِي بِسْتَرِكَ وَأَعْفُ عَنْ تَوْبِيْخِي بَكَرَمَ وَجَهْكَ) ^(١).
وَقَدْ تَمَدُّدَ أَلْفَهَا فِيْقَالٍ : (آيَ) ، فَحِينَئِذٍ تَكُونُ لَنْدَاءَ الْبَعِيدِ.

وَالثَّانِي : حرف تفسير، تقول: (عَنِي عَسْجَدَ أَيْ ذَهَبَ) و (غَضِنْفَرَ أَيْ أَسَدَ)
وَمَا بَعْدَهَا عَطْفٌ بِيَانٍ لِمَا قَبْلَهَا أَوْ بَدْلٌ لِعَطْفٍ نَسْقٍ، خَلْفًا لِلْكَوْفِيْنَ وَصَاحِبَيِ
(الْمُسْتَوْفِيْ) ^(٢) وَالْمُفْتَاحِ ^(٣).

وَتَقْعُ تَفْسِيرًا لِلْجَمْلِ كَمَا تَقْعُ تَفْسِيرًا لِلْمَفْرَدِ نَحْوٍ : (رَمَانِي أَيْ شَتَمَنِي).

إِيْ : بالكسر و السكون
حرف جواب بمعنى (نعم) ، فتكون لتصديق الخبر و لإعلام المستخبر و لوعد
الطالب، فتقع بعد (قام زيد) و (هل قام زيد؟) و (أكرم زيداً) و نحوهن، كما
تقع (نعم) بعدهن.

وزعم ابن الحاجب أنها إنما تقع بعد الاستفهام نحو : « ويَسْتَبِّشُونَكَ أَحَقُّ
هو، قُلْ إِيْ وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ وَمَا أَنْتَمْ بِمَعْجَزِيْنَ » يوْنَسٌ / ٥٣.
و لا تقع عند الجميع إلا قبل القسم، وإذا قيل : (إِيْ وَاللَّهُ) ثُمَّ أُسْقَطَتِ الواو،

(١) من دعاء الإمام زين العابدين علي بن الحسين عليه السلام المعروف بدعاء أبي حمزة الشمالي.

(٢) المستوف: كتاب في النحو للقاضي كمال الدين علي بن الحكم الفراخان.

(٣) والمفتاح: هو كتاب مفتاح العلوم للسكاكى.

جاز سكون الياء وفتحها، وحذفها وعلى الأول فلتقي ساكنان على غير حذفها.

أئمّا

حرف لنداء البعيد، كقول قيس ابن الملوح :

أئمّا جَبَنِي نَعْمَانَ بِاللَّهِ خَلِيَا نَسِيمَ الصَّبَا يَخْلُصُ إِلَيْيِ نَسِيمَهَا

وقد تبدل همزتها هاءً كقوله :

فَاصْنَعْ يَرْجُو أَنْ يَكُونَ حَيَا وَيَقُولُ مِنْ فَرَحٍ هَيَا رَبَا (١)

أئمّون

المختص بالقسم، آسم لا حرف ، خلافاً للزجاج والرماني ، مفرد مشتق من اليمن وهو البركة ، وهمزته وصل ، لا جمع يمين وهمزته قطع ، خلافاً للكوفيين .
ويلزمه الرفع بالابتداء ، وحذف الخبر وإضافته إلى آسم الله سبحانه وتعالى ، خلافاً لابن درستويه في إجازة جره بحرف القسم ، وخلافاً لابن مالك في جواز إضافته إلى الكعبة وكاف الضمير .

وجوز ابن عصفور كونه خبراً والمحذوف مبتدأ ، أي : قسمي أئمّون الله .

وقد تحذف النون فيقال : أئمّ الله ، كما في نهج البلاغة (٢) : (وأئمّ الله ، ما كان

قوم فقط في غضّ نعمةٍ من عيشٍ فزال عنهم إلا بذنبٍ آجرحوها) .

(١) ينسب للراعي التميري .

(٢) شرح نهج البلاغة لغيسن الإسلام ص ٥٧٩ ، وأبن أبي الحديد ٤٥٠٤ / ٢

أينَ

ظرف مكانٍ متضمنٍ معنى الاستفهام ، مبنيٌ على الفتح والأكثر أن تكون خبراً كقول عليٌ عليه السلام : (أينَ العِمالقة وأَبْنَاءِ العِمالقة، أينَ الفراعنة وأَبْنَاءِ الفراعنة)^(١).

وقد يُجْرِبُ (من) ، فيقال (منْ أينَ) ، كقول سيد الساجدين علي بن الحسين عليهما السلام في دعاء أنسحار شهر رمضان : (منْ أينَ لِي الْخَيْرُ يَارَبَ وَلَا يُوجَدُ إِلَّا مَنْ عِنْدَكَ وَمَنْ أَيْنَ لِي النَّجَاهُ وَلَا تُسْطِعَ إِلَّا بِكَ)^(٢).

وقد تلحّقها (ما) فتضمن معنى الشرط وتجزم فعلين نحو : « أَيْنَمَا تَكُونُوا يُذْرِكُكُمُ الموت » النساء / ٧٨.

أيٌّ : بفتح المهمزة وتشديد الباء

اسم يأتي على خمسة أوجه : (شرط) و (استفهام) و (موصول) و (دلٌ على معنى الكمال) و (أن يكون وصله إلى نداء ما فيه - ألل -). فالشرط نحو : « أَيْمَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى » الإسراء / ١١٠ و « أَيْمَا الْأَجَلِينَ قَضَيْتُ فَلَا عَذْوَانَ عَلَيَّ » التصوير / ٢٨.

والاستفهام نحو : « أَيْكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا » التوبة / ١٢٤ ، « فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ » المرسلات / ٥٠ و نسبة إلى أمير المؤمنين عليه السلام قوله : محمد النبي أخي وصنيوي وحمة سيد الشهداء عمي وجعله الذي يُصحي ويمسي يطير مع الملائكة آبن أمي وبنت محمد سكني وعرسي منوط لرحمها بدسي ولحمي

(١) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٥٩٤ ، وأبن أبي الحديد ٢/٥١٤.

(٢) كتاب مفاتيح الجنان للشيخ عباس القمي.

وسبطاً أَخْمَدَ ولدَاهِي مِنْهَا فَأَيُّكُمْ لَهُ سَهْمٌ كَسْهَمِي؟
والموصول نحو: «ثُمَّ لَتَرْزَعَنَ مِنْ كُلَّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُ عَلَى الرَّحْمَنِ
عِنْيَا» مريم/٦٩، التقدير: (لترعن عن الذي هو أشد)، قاله سيبويه وحالقه
الكوفيون وجماة من البصريين، لأنهم يررون أنَّ آياً الموصولة معربة دائمًا كالشرطية
و الاستفهامية.

قال الزجاج: ما تبيَّن لي أنَّ سيبويه غلط إلَّا في موضعين، هذا أحدهما، فإنَّه
يُسلِّمُ أنَّها تعرب إذا أفردت عن الإضافة فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت؟ انتهى.
وزعم هؤلاء أنَّها في الآية استفهامية، وأنَّها مبتدأ، وأَشَدُ (خبر، ثمَّ اختلفوا
في مفعول (نزع)، فقال الخليل: محنوظ والتقدير: (لترعن الفريق الذي يقال
فيهم: أَيُّهُمْ أَشَدُ).

وقال يونس: هو الجملة وعلقتْ (نزع) عن العمل كما في: «لَنَعْلَمَ أَيُّ
الجِزْئَيْنِ أَحْصَى» الكهف/١٢.

وقال الكسائي والأخفش: كلَّ شيعةٍ، و(من) زائدة وجملة الاستفهام
مسئلة وذلك على قولهما في جواز زيادة (من) في الإيجاب.
ونظيره في ذلك قول علي عليه السلام في طلحة والزبير (ألا تُخْبِرَاني أَيُّ شَيْءٍ لَكُمَا
فِيهِ حَقٌّ دَفَعْتُكُمَا عَنْهُ؟) (١) (فأي شيء) آستفهام يراد به النفي وضع موضع المفعول
الثاني.

والدالَّةُ على معنى الكمال تقع صفة للنكرة نحو: (زيد رجل أَيُّ رجل)، أَيْ:
كامل في صفات الرجال، وحالاً للمعرفة كـ (مررت بعهد الله أَيُّ رجل).
وما يكون وصلة إلى نداء ما فيه (أَل) نحو: (يا أَيُّها الرجل).

وزعم الأخفش أنَّ (أَيَاً) لا تكون وصلة وأنَّ هذه موصولة، حذف صدر
صلتها وهو العائد، والمعنى (يا من هو الرجل). وردَّ بأنه ليس لنا عائد يجب

حذفه، ولا موصول آلتزم كون صلته جملة اسمية، وله أنْ يُجَبَّ عنها بـأَنْ (ما) في قوله: (لا سِيَّا زِيدٌ) بالرفع كذلك.

والتحقيق أنَّ التي بعد حرف النداء، موصولة تارةً ووصلية أخرى، أمَّا الموصولة فهي التي يقع بعدها اسم تامٌ، نحو: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ) والمعنى (يا من هو الرجل)، وأمَّا الوصلية فهي التي يقع بعدها الموصول، كقوله تعالى: « قُلْ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ هَادُوا ﴿الجمعة/٦﴾ .

ولا تكون (أيَّ) غير مذكور معها مضافٌ إليه البتة إلَّا في النداء والحكاية يقال: (جائني رجلٌ) فتفقول: (أَيُّ يَا هَذَا؟) و (جائني رجلان) فتفقول: (أَيَّانَ؟) و (جائني رجال) فتفقول: (أَيُّونَ؟) .

حرف الباء

الباء المفردة

حرف جرّ لأربعة عشر معنى :

الأول: الإلصاق، قيل: وهو معنى لا يفارقها، فلهذا أقتصر عليه سببويه، ثم الإلصاق:

حقيقي كـ(أمسكت بزيدٍ) إذا قبضت شيئاً من جسمه أو على ما يحبسه من يدٍ أو ثوبٍ أو نحوهما. ولو قلتـ(أمسكته) أحتمل ذلك، وأحتمل أن تكون منعنه من التصرف.

ومجازي نحو: (مررت بزيدٍ) أي الصقت مروري بمكان يقرب من زيدٍ، وعن الأخفش أن المعنى: (مررت على زيدٍ)، بدليل: « وإنكم لتمرؤون عليهم مُضِبِّحين » الصافات/ ١٣٧.

الثاني: التعدي و تسمى (باء النقل) أيضاً، وهي العاقبة للهمزة في تصير الفاعل مفعولاً وأكثر ما تعدي الفعل القاصر، تقول في ذهب زيد: (ذهب بزيدٍ) كما تقول: (ذهب زيداً) ومنه: « ذهبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ » البقرة/ ١٧.

الثالث: الاستعانة، وهي الداخلة على آلة الفعل نحو: (كتب بالقلم).

قيل: ومنه باء البسملة، لأن الفعل لا يتأتى على الوجه الأكمل إلا بها.

الرابع: السبيبة، نحو: « إنكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجلَ » البقرة/ ٥٤ « فكلاً أخذنا بذنبه » العنكبوت/ ٤٠ و قوله:

قَدْ سَقَيْتُ آبَلْمِمْ بِالنَّارِ وَ النَّارُ قَدْ تُشْفِي مِنَ الْأَوَارِ^(١)

الخامس: المصاحبة، نحو: «يَا نُوحُ أَهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا» هود/٤٨، أي: مع السلام وقول عليٌ عليه السلام: (أَرْسَلَهُ بِحُجَّةٍ كَافِيَّةٍ وَمُؤْعَظَةٍ شَافِيَّةٍ)^(٢).
السادس: الظرفية، إِمَّا مكانًا نحو: «وَلَقَدْ نَصَرْكُمُ اللَّهُ بِيَدِهِ وَأَنْتُمْ أَذْلَلُهُ» آل عمران/١٢٣ ونحو قول الحميري:

وَقَامَ مُحَمَّدٌ بِغَدَيرِ خَمْ فَنَادَى مُلْئِنًا صَوْتًا نَدِيًّا
وَإِمَّا زَمَانًا نحو: «نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ» القمر/٣٤.
وَإِمَّا غَيْرَهُمَا نحو: «وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ» المائدة/٦١. أي: في الكفر.
السابع: البدل، كقول العنبري:

فَلَيَتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَنَوْا الإِغْرَاءَ فُرْسَانًا وَرِكْبَانًا
قوله (بِهِمْ) أي: بدلاً منهم.

الثامن: المقابلة، وهي الداخلة على الأعراض نحو: (أشترته بالف)
و(هذا بذاك) ومنه قوله تعالى: «أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ» النحل/٣٢
ومنه قول دعبدل الخزاعي:

بِعَتْمِ بَنْدِنِيَا غِيرِكُمْ جَهَلًا بِكُمْ عِزَّ الْحَيَاةِ وَإِنَّهُ لَنَفِيسٌ
التاسع: المجاوزة كـ (عن)، فقيل: تختص بالسؤال نحو: «فَأَسْأَلُ بِهِ
خَيْرًا» الفرقان/٥٩، بدليل «يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَائِكُمْ» الأحزاب/٢٠.
وقيل لا تختص به، بدليل قوله تعالى: «يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ

(١) الأوار: العطش. والمعنى: إذا وردت إليهم لشرب. ورأى أصحاب الماء وسمها عرفوا أصحابها فخلوا بينها وبين الماء تكريماً لهم. فقوله (سقيت بالنار) أي: تركت لشرب بسبب النار التي وسمت بها باسمه أصحابها ولولا وسمها ما شربت.

(٢) شرح نهج البلاغة لنفيض الإسلام ص ٥١٤، ٤٧٣/٢، وأبي الحميد ٤٧٣/٢.

وَبِأَيْمَانِهِمْ ﴿الجديد/١٢﴾، أي : و عن أيديهم .

وتَأَوْلُ الْبَصَرِيُّونَ ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾ الفرقان/٥٨ على أنَّ الباء للسببيةَ، وزعموا أنَّها لا تكون بمعنى (عن) أصلًا ، وفيه بعْدُ، لأنك إذا قلت (سُئلْتَ بِسَيِّءٍ) لا يستقيم المعنى إلَّا على تقدير معنى المجاوزة ، وكذا لا يستقيم المعنى في الآية إلَّا على هذا التقدير، إذ المجرور بالباء فيها المسؤول عنه ، و(خبيرًا) حال أو تمييز فالمعنى : (فَاسْأَلْ عَنْهِ خَبِيرًا) .

العاشر: الاستعلاء ، نحو : ﴿مَنْ إِنْ تَأْمُنْهُ بِقُنْطَارٍ يُؤَدِّي إِلَيْكَ﴾ آل عمران/٧٥ أي : على قنطرٍ بدليل ﴿هَلْ آمْنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمْتُكُمْ عَلَى أَخِيهِ مِنْ قَبْلٍ﴾ يوسف/٦٤ و منه قول راشد بن عبد الله :
أَرَبَّ يَبْوُلُ الْثَّعْلَبَانَ بِرَأْسِهِ
بدليل تمامه :

لَقَدْ هَانَ مَنْ بَالَّتْ عَلَيْهِ الشَّعَالِبُ

الحادي عشر: التبعيض ، أثبت ذلك الأصمعي والفارسي والقطبي وأبن مالك ، قيل : والkovifion ، وجعلوا منه : ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ الإنسان/٤ . و قول أبي ذؤيب الهدلي :

شَرِنَّ بِهِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعْتْ مَتَى لُجَجٍ خَضِرٍ لَهُنَّ نَشْجُ
الثاني عشر: القَسْم ، وهي أصل أحرف ، ولذلك خُصَّتْ بجواز ذكر الفعل
معها نحو : (أَقْسَمَ بِاللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ) ، ودخولها على الضمير نحو : (بِكَ لِأَفْعَلَنَّ) ،
وأستعمالها في القَسْم الاستعطافي نحو : (بِاللَّهِ هُلْ قَامَ زَيْدٌ) أي : أَسْأَلَكَ بِاللَّهِ
مُسْتَحْلِفًا .

الثالث عشر: الغاية ، نحو : ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾ يوسف/١٠٠ ، أي : إلى ،
وقيل : ضَمْنَ (أَحْسَن) معنى (لطيف) .

الرابع عشر: التوكيد ، وهي الزائدة ، وتقع في ستة مواضع :

الأول: الفاعل ، وزيادتها فيه إما واجبة وإما غالبة وإما ضرورة :

فالواجبة ، في صيغة التعجب نحو : (أَحْسِنْ بِزِيدٍ) وذلك في قول الجمهور إنَّ الأصل (أحسنَ زيدَ) ، بمعنى صار ذا حُسْنٍ ، ثُمَّ عَيْرَتْ صيغة الخبر إلى الطلب ، وزيدت (الباء) إصلاحاً للفظ ، وأمّا إذا قيل بأنَّه أَمْرٌ لفظاً ومعنى ، وإنَّ فيه ضمير المخاطب مستتراً ، فالباء مُعديّة مثلها في (أَمْرُ بِزِيدٍ) .

والغالبة ، في فاعل كفى نحو قول علي عليه السلام : « كَفِىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا » الرعد/٤٣ ، ونحو : (كفى بالقناعة مُلْكًا و بِحُسْنِ الْخُلُقِ نَعِيْمًا)^(١).

وقال الزجاج : دخلت في « كَفِىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا » لتضمن (كفى) معنى أكفي . قالوا : ومن مجيء فاعل (كفى) مجرداً عن الباء قول سعيم : عميرة وَدَعَ إِنْ تَجْهَزْتَ غَازِيَاً كفى الشَّيْبُ وَالإِسْلَامُ لِلمرءِ نَاهِيَاً ووجه ذلك - على ما آخرناه - أنه لم يستعمل (كفى) هنا بمعنى (أكفي) بل أستعمل بمعنى (الكافية) .

ولا تزيد الباء في فاعل (كفى) التي بمعنى (أجزاً) و (أغنی) ولا التي بمعنى (وقي) والأولى متعدية لواحد قوله :

قليلٌ مِنْكَ يَكْفِينِي وَلَكِنْ قَلِيلٌ لَا يُقالُ لَهُ قَلِيلٌ
ووالثانية متعدية لأنثنين كقوله تعالى : « وَكَفِى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ » الأحزاب/٢٥ .
والضرورة مختصة بالشعر كقول عمرو بن ملقط :

نَهَمَا لِي الْلَّيْلَةِ نَهَمَا لِي

أَوْدَى بِنْعَلَى وَسِرِّيالِيَّةَ^(٢)

أودي أي : ذهب .

وقال ابن الحاجب : الباء فيه معدية كما تقول : (ذهب بِنَعْلَى) ، ولم يتعرض لشرح

١) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ١١٨٨ ، وأبن أبي الحديد ٣٤٢/٤ .

٢) الشاهد فيه : زيادة الباء في فاعل (أودي) وهو : بِنَعْلَى .

الفاعل، وعلام يعود إذا قدر ضميراً في (أودي) ويصح أن يكون التقدير (أودي هو) أي: مود.

الثاني: ممّا تزداد فيه الباء: المفعول نحو: «و هُرَيْ إِلَيْكَ بِجَذْعِ النَّخْلَةِ» مريم/٢٥، و كقول النابغة الجعدي:

نَضَرَ بِالسَّيْفِ وَنَرَجُو بِالْفَرْجِ^(١)

الشاهد في الثانية، أي نرجو الفرج وهو زيادة الباء في المفعول به، وأما الأولى فللأستعانة.

وأختلف في: «وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ» البقرة/١٩٥، فقيل: زائدة دخلت على المفعول، وقيل المعنى: (لا تلقوا أنفسكم إلى التهلكة بأيديكم) بحذف مفعول (لا تلقوا) فالباء للالة كما في قوله: (كتبت بالقلم) أو المراد بسبب أيديكم كما يقال: (لا تُفْسِدْ أَمْرَكَ بِرَأْيِكَ).

وقد زيدت في مفعول (كفى) المتعدية لواحد، ومنه الحديث «كفى بالمرء إنما أَنْ يُحَدَّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ»^(٢)، و قوله:

كَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرُنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٌ إِيَّاهَا^(٣)
وقيل: إنما هي في البيت زائدة في الفاعل وقال المتنبي:
كفى بِجَسْمِي نَحْوًا أَنْبَيِ رَجُلٌ لَوْلَا مُخَاطَبِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَبَّني

(١) قبله:

نحن بنو جمدة أرباب الفلج نحن مننا سبله حتى اعتلج
والفلج: الماء الجارى، وهو في هذا الرجز موضع لبني جمدة، ولعله المسى اليوم بالأفالاج
والشاهد فيه زيادة الباء في المفعول به. وقيل: ضمن (نرجو) معنى نطعم، فتعدى بالباء.

(٢) سنن أبي داود ٤/٢٩٨. وصحيح مسلم، المقدمة.

(٣) نسب هذا البيت إلى حسان بن ثابت وكعب بن مالك وغيرهما.

الثالث: مَنْ تزاد فيه الباء: المبتدأ، وذلك في قوله: (بِحَسْبِكِ دِرْهَمٌ) و(كيف بك إذا كان كذا) ومنه عند سيبويه: «بِأَيْكُمُ الْمَفْتُون» القلم ٦٤. وقال أبو الحسن: (بأيكم) متعلق بـاستقرار محدود مخبر به عن (المفتون)، ثم اختلف، فقيل: (المفتون) مصدر بمعنى الفتنة، وقيل: الباء ظرفية، أي: (في أي طائفة منكم المفتون).
الرابع: الخبر، وهو:

غير موجب، فيقال عليه نحو: «وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ» البقرة/٧٤، وفي نهج البلاغة (ليس فناء الدنيا بعد آبٍ داعها بأعجب من إنشائها و آخر ادعها)^(١).
وموجب فيتوقف على السباع، وهو قول الأخفش ومن تبعه، وجعلوا منه قوله تعالى: «جَزَاءُ سَيِّئَاتِهِ بِمِثْلِهَا» يونس/٢٧، والأولى تعليق (بمثلها) بـاستقرار محدود هو الخبر.

الخامس: الحال المثني عاملها كقول الفحيض العقيلي:^(٢)
فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةِ رِكَابٍ حَكِيمٌ بْنُ الْمُسَيْبِ مُنْتَهِمًا
أي: فما رجعت خائبةً ذكر ذلك آبن مالك. وخالفه أبو حيان، وخرج البيت على أنَّ التقدير (بحاجة خائبة).

السادس: التوكيد بالنفس والعين، وجعل منه بعضهم قوله تعالى: «وَالْمَطَّلَقَاتُ يَتَرَبَّصُنَّ بِأَنفُسِهِنَّ» البقرة/٢٢٨، وفي نظر، إذ حُقَّ الضمير المرفع المتصل المؤكّد بالنفس أو بالعين أن يؤكد أولاً بالمنفصل نحو: (فُعِّلْتُ أنتُمْ أنفسكم).
وأعلم: أَنَّه قد تجيء الباء للتقابل بمعنى كون شخص مقابلاً لشخص آخر كما في نهج البلاغة (فَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِعَيْنِهِ)^(٣).

(١) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٧٤٩، آبن أبي الحديد ٣/٢١١.

(٢) وآبن المسب في البيت هو أحد بنى قشير.

(٣) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٦٠٢، آبن أبي الحديد ٢/٥٢٢.

وقد تجلى للتفدية، كقول الصنورى:

بَابِي عَتَرَةُ النَّبِيِّ وَأَمْسِي سَدًّا عَنْهُمْ مَعَانِدُ أَصْمَاخِ

وَقُولُ مَهِيَارٍ فِي عَلَيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ :

بِنَفْسِي مَنْ كَانَتْ مَعَ اللَّهِ نَفْسَهُ إِذَا قَلَ يَوْمُ الْحَقِّ مَنْ لَمْ يُجَازِفْ

تنبيه :

مذهب البصريين أنَّ أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أنَّ أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك. وما أوهم ذلك فهو عندهم: إِمَّا مُؤَوَّلٌ تأوِيلًا يقبله اللفظ كما قيل في: «وَالْأَصْلَبُنُكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ» طه، إِنَّ (في) ليست بمعنى (على) ولكن شبه المصلوب لتمكّنه من الجذع بمن حل في الشيء، وإِمَّا على تضمين الفعل معنى فعلٍ يتعدّى بذلك الحرف كما ضمن بعضهم (شرين) في قول أبي ذؤيب الهدلي:

شَرِّنْ بِيَاءُ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعْتْ مَنْ لَبِيجٍ خَضِّرٍ لَهُنْ نَشْجُ
معنى روين، وإِمَّا على شذوذ إنابة الكلمة عن أخرى، وهذا الأخير هو مجمل
الباب كله عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرین.

بِسْ

فعل جامد جيء به للّمُ، نظير ساء، ويقع بعده آسمان مرفوعان أوّلها الفاعل
وثانيهما المخصوص بالّمُ كقوله تعالى: «وَلَا تَنَبِّزُوا بِالْأَلْقَابِ، بِشِسْ الْاسْمِ
الْفَسْوُقُ بَعْدَ الإِيمَانِ» الحجرات/١١. وكقول عليٍّ عليه السلام: (بِشِ الرَّازِدِ إِلَى الْمَعَادِ
الْمُدْوَانُ عَلَى الْعِيَادِ) (١).

(١) غرر الحكم ص ٣٤٢ وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٤/٣٣٩.

وقد يحذف المخصوص لوجود القرينة نحو : ﴿ جَهَنْمَ يَصْلَوْنَهَا وَبُشْرَى الْقَرَارِ ﴾
إبراهيم ٢٩ ، أي : بئس القرار جهنم .

بَجْلٌ

على وجهين :

حرف بمعنى : نعم .

وآسم وهو على وجهين :

اسم فعل بمعنى يكفي .

وآسم مرادف لـ (حسب) ويقال على الأول : (بجلني) أي : يكفيه وهو
نادر ، وعلى الثاني : (بجلي) أي : حسيبي ، قال طرفة بن العبد :
أَلَا إِنِّي أَشَرِّتُ أَسْوَدَ حَالِكَا أَلَا بَجَلِي أَمِنَ ذَا الشَّرَابِ أَلَا بَجَلٌ^(١)

بَعْدٌ : ينبع الباء وسكون العين

ظرف للزمان وغيره ، وله ثلاث حالات :

إما أنْ يذكر معه المضاف إليه .

وإما أنْ يكون منسياً أو منوياً ، فهو على الأولين معرب .

وعلى الثالث مبني على الضم ، نحو : جاء زيد بعد العصر أو بعد عمرو ،
ونحو : (اجتمع الناس ويعيِّهُ الأمير بعدها) أي : بعدهم ، (اجتمعوا في الصباح ويعيِّهُ
الأمير بعدها) أي : بعدهم ، ونحو قول علي عليه السلام في عائشة : (ولها بعد حرمتها

(١) والحالك : شديد السود . وقصد الشاعر بـ (أسود حالكاً) كأس المنية أو السم .

الأولى والحساب على الله^(١) أي : بعد خروجها على إمامها في واقعة الجمل ، لها حرمتها الأولى في الدنيا وحساب أعمالها على الله .

بَلْ

حرف إضراب ، فإن تلاها جملة كان معنى الإضراب :
إما إبطال نحو : ﴿ وَقَالُوا أَتَحْدِرُ الرَّحْمَنَ وَلَدًا سُبْحَانَهُ، بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ ﴾ الأنبياء/٢٦ ، أي : بل هم عباد مكرمون .
وإما الانتقال ، نحو : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى * وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى * بَلْ تُؤْثِرُنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ الأعلى/١٤ - ١٥ .

وهي في ذلك كله حرف آبتداء لا عاطفة ، على الصحيح .
وإن تلاها مفرد ، فهي عاطفة .

ثم إن تقدمها أمر أو إيجاب ك(اضرب زيداً ، بل عمراً) و(قام زيد بل عمرو) فهي تجعل ما قبلها كالمسكونت عنه ، فلا يحكم عليه بشيء وثبت الحكم لما بعدها .
وإن تقدمها نفي أو نهي ، فهي لتقرير ما قبلها على حالته ، وجعل ضده لما بعدها نحو : (ما قام زيد بل عمرو) أي : بل قام عمرو ، و(لا تضرب زيداً بل عمراً) أي : بل أضرب عمراً .

وقد تزاد قبلها (لا) لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب . كقوله :
وَجِئْهُكَ الْبَدْرُ، لَا، بَلِ الشَّمْسُ لَوْلَمْ تُقْضَ لِلشَّمْسِ كُنْسَةً أَوْ أَفْوَلْ
وقد تفيد مع الإضراب معنى الترقى نحو : (ضرب زيد غلامه بل ولنه) .

(١) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٤٨٧ ، وآبن أبي الحديد ٢/٤٣٦ .

بَلْهَ :

على ثلاثة أوجه: أسم فعلٍ بمعنى (دع) وما بعده منصوب نحو: (بله زيداً) أي: دعه.

ومصدر بمعنى الترك، وما بعده مخوض على الإضافة نحو: (بلغني بله زيد القتال) أي: بلغني تركه القتال.

وأسم مرادف لـ (كيف) وما بعده مرفوع إما على أنه مبتدأ و (بله) خبره المقدم وإما العكس، نحو: (بله أنت) و (بله زيد)، أي: كيف أنت؟ وكيف زيد؟.

وفتحها بناء على الأول والثالث، وإعرابُ على الثاني.
وإذا قيل: (بله الزيددين، أو المسلمين، أو أحمد، أو المندات) أحتملت المصدرية،
فما بعده مجرور على الإضافة، وأسم الفعل فما بعده منصوب.

بَلِيٌّ : أصلٌ الألف حرف جواب .

وقال جماعة: الأصل بَلْ وَالْأَلْفَ زائدة، وبعض هؤلاء يقول: إنها للتأنيث.
وتختص بالنفي وتفيد إبطاله، سواء كان النفي مجردًا نحو: ﴿رَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يَعْثُوا قُلْ بَلِيٌّ وَرَبِّي﴾ التغابن/٧.

أم مقروناً بالاستفهام، حقيقياً كان نحو: (أَلَيْسَ زيدٌ بِقَائِمٍ؟) فتقول في الجواب:
(بلني)، أو توبيخياً نحو: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلِيٌّ وَرَسُلُنَا لَدِيهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ الزخرف/٨٠.

أو تقريرياً نحو: ﴿أَلست بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلِيٌّ﴾ الأعراف/١٧٢، أجروا النفي مع التقرير مجرئ النفي المجرد في ردّه بـ (بلني)، ولذلك قال ابن عباس وغيره: لو قالوا (نعم) لكفروا، ووجهه أنَّ (نعم) تصديق للمخبر في خبره، سواء كان الخبر موجباً أو منفياً فإذا قيل: (ما جاء زيد) فإن قلت: (نعم) صدقته في إخباره

بعدم المجيء، وإن قلت: (بلني) ردت النفي، ولذلك قال جماعة من الفقهاء: لوقال قائل: (أليس لي عليك ألف درهم؟) فإن قلت: (بل) لزمتك، وإن قلت: (نعم) لم تلزمك.

بَيْدَ

ويقال: ميد بالمير.

وهو أسم ملازم للإضافة إلى (أن) وصلتها.
وله معنian :

أحدهما: غير، إلا أنَّه لا يقع مرفوعاً ولا مجروراً، بل منصوباً ولا يقع صفة ولا استثناءً متصلًا، وإنما يُستثنى به في الانقطاع خاصَّةً، ومنه الحديث: «نحن الآخرون السابعون [يوم القيمة] بَيْدَ أَنَّهُمْ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا»^(١).

وفي الصحاح: (بَيْدَ) بمعنى: (غير)، يقال: (إنه كثير المال بيد أنه بخيل)
انتهى .

وفي المحكم: أنَّ هذا المثال حكاه ابن السكري، وأنَّ بعضهم فسرَّها فيه بمعنى (على) وإنَّ تفسيرها بـ (غير) أعلى.

والثاني: أن يكون بمعنى (من أجل) ومنه الحديث: «أَنَا أَفْصُحُ مِنْ نَطْقِ
بِالضَّادِ بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرْيَشٍ، وَأَسْتَرْضَعُتُ فِي بَنِي سَعْدٍ بْنَ بَكْرٍ»^(٢)، وقال ابن مالك
وغيره: إنه هنا بمعنى غير، على حد قول النابغة الذبياني:
وَلَا عِيَّبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سَيِّوفَهُمْ بِهِنْ فُلُوْنَ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ

١) المقاصد الحسنة ص ٩٥.

٢) صحيح مسلم ٣/٧ كتاب الجمعة. وصحيح البخاري ٤/١٧٧ باب المناقب. وما بين المعقوفين منها.

الباء المفردة

على أربعة أقسام : محرّكة في أوائل الأسماء ، وم
في أواخر الأفعال ، ومسكّنة في أواخرها .

فالمحرّكة في أوائل الأسماء : حرف جرّ معناه القسم ، وته
وبآسم الله تعالى لفظاً ، ورَسِّما قالوا : (تَرَبِّي) و (تَرَبُّ الكعبة) و (الباء) أصل
قال الزمخشري في ﴿تَاللَّهِ لَا كِيدَنَ أَصْنَامَكُم﴾ الأنبياء ٥٧ :
أحرف القسم ، و (الواو) بدل منها ، و (الباء) بدل من الواو ، وقال : وفيها زيادة
معنى التعجب ، كأنه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتائيه مع عُثُو نمرود
و قهره - انتهى .

والمحرّكة في أواخر الأسماء حرف خطاب ، نحو : (أنت و أنت) .
والمحرّكة في أواخر الأفعال ضمير الفاعل نحو : (قمت) و (تمت) و (قمت) .
والساكنة في أواخر الأفعال حرف وضع علامه للثنائيت كـ (قامت) .
ورَسِّما وصلت بـ (ثم) و (رُبَّ) ، والأكثر تحريركها معها بالفتح .

حرف الثاء

ثُمَّ بالفتح

اسم يشار به إلى المكان البعيد نحو : ﴿ وَأَرْفَقَنَا ثُمَّ الْآخِرِينَ ﴾ الشعراة / ٦٤ ، وهو ظرف لا يتصرف ، ولذلك غلط من أعرىه مفعولاً لـ (رأيت) في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ﴾ الإنسان / ٢٠ ، ولا يتقدمه حرف التنبيه ، ولا يلحقه كاف الخطاب .

ثُمَّ
ويقال فيها فم

حرف عطف تقتضي ثلاثة أمور : التشريك في الحكم ، والترتيب ، والمهلة ، وفي كل منها خلاف فزعم الأخفش و الكوفيون أنها قد تختلف عن آفضاء التشريك و ذلك بأن تقع زائدة .

و خالف قوم في آفضاءها الترتيب ، وزعم الفراء أنها قد تختلف عن معنى المهلة ، وتمسّك كلّ منهم بما ظاهره خلاف مقتضاها ، إلا أنّه يمكن توجيه متمسّكهم بوجه ... ثُمَّ بوجه يقبله اللفظ أو المعنى ، فلا عبرة بما ظاهره مخالف لعمومية حكمها ، وأماماً الوجوه التي يمكن التزامها لرفع هذا الخلاف فكثيرة ، أشملها أن الترتيب و المهلة قسمان :

الأول: الترتيب الواقعي والمهمة الحقيقة الخارجية كما إذا جاء زيد ثم جاء أخوه بعد ساعة، فيقال: (جاء زيد ثم جاء أخوه).

الثاني: الترتيب في مقام الإخبار كما يقال: (أعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب) وكقول أبي نواس:

إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أُبُوَّهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ
فَكُلُّا مِمْكَنُ الأُولَى تَعِينُ الثانِي وَهَذَا الوجه يَصْحَّحُ التَّرْتِيبَ فَقَطْ، إِذَا تَرَاهُ
بَيْنَ الْإِخْبَارِيْنِ، وَلَكَ أَنْ تَقُولَ: لَا حَاجَةٌ فِي مَقَامِ الْإِخْبَارِ إِلَى الْمَهْلَةِ لِكَفَائِيَّةِ التَّرْتِيبِ
فِي هَذَا الْمَقَامِ .

مسألة :

أجرى الكوفيون (ثم) مجرئ الفاء والواو في جواز نصب المضارع المقوون بها بعد فعل الشرط، وأستدلّ لهم بقراءة الحسن: « وَمَنْ يَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى
اللهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ » النساء/١٠٠، بنصب
يُدْرِكُهُ.

وأجراها ابن مالك مجرأها بعد الطلب، فأجاز في قوله صلى الله عليه وآله:
« لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه »^(١) ثلاثة أوجه: الرفع
بتقدير ثم هو يغتسل، والجزم بالعطف على موضع النهي، والنصب بإعطاء ثم
حكم واو الجمع. أراد إعطاءها حكمها في نصب المضارع فقط، لا في المعية أيضاً.

(١) الآية: « وَمَنْ يَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ ... » .

٢) صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب الماء الدائم. وصحيح مسلم، كتاب الطهارة.

حرف الجيم

جَلْ

حرف بمعنى نعم ، حكاہ الزجاج في كتاب الشجرة .
وأسم معرب بمعنى عظيم ، أو يسير ، أو أجل .
فمن الأول قول حارث بن وعلة :

قُومِي هُم قُتُلُوا - أَمِيمٌ^(١) أَخِي فَإِذَا رَمِيتُ يُصِيبُنِي سَهْمِي
فَلَئِنْ عَفْوتُ لَا عُقُولُنَّ جَلَّا وَلَئِنْ سَطَوْتُ لَا وَهْنَ عَظَمِي
أَيْ : عَفْوًا عَظِيمًا .

ومن الثاني قول أمير القيس في أبيه و كان ملكاً علىبني أسد فقتلوه :
بِقْتُلِ بَنِي أَسَدِ رَهْمٍ أَلَا كُلُّ شَيْءٍ سِوَاهُ جَلَّ
أَيْ : يسير ، فهي هنا خبر لكل و سكون اللام ضرورة .

ومن الثالث قوله : (فعلت ذلك من جَلَلِك) أي من أجلك ، وقال جميل بن
معمر العذری :

رَسَمَ دَارِ وَقَفَتْ فِي طَلَلِهِ كَدَتْ أَتَضَبِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ
فَقَبِيلٌ : أراد من أجله ، وقيل : أراد من عظمه في عيني

(١) أَمِيمٌ : منادي حذف منه حرف النداء ، وهو مرحوم : أميمة .

جَيْر بكسر الراء

على أصل النقاء الساكنين كـ (أمسِ) وبالفتح للتخفيف كـ (أيَّنِ).

حرف جواب بمعنى نعم، لا اسم بمعنى (حقاً) فيكون مصدراً ولا بمعنى (أبداً) فيكون ظرفاً، وإلا إذ لو كان بمعنى أحدهما لأعربت ودخلت عليها (أل)، كما أنَّ (حقاً) و (أبداً) معربان وتدخل عليهما (أل).

حرف الحاء المهملة

حاشا

على ثلاثة أقسام :

الأول : أن تكون فعلاً متعدّياً متصرّفاً، تقول : (حاشيته) أي آستثنى
والدليل على أنه متصرّف قول النابغة الذبياني :
وَلَا أَرْنَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشَبِّهُهُ وَلَا أَحْسَاهِي مِنَ الْأَفْوَامِ مِنْ أَحَدٍ
وتوهّم البرد أنّ هذا مضارع (حاشا) التي يستثنى بها، وليس كذلك، لأنّ
تلك حرف، أو فعل جامد لتضمنه معنى الحرف.

الثاني : أن تكون تزييه نحو : ﴿حاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ﴾
يوسف / ٥١ و نحو قول أبي الغارات :

قلت : ألا إن المعاصي لم تكن إلا بتقدير الإله وجودها
لو صلح ذا ، كان الإله بزعمكم منع الشريعة أن تقام حدودها
حاشا وكلا أن يكون إلها ينهى عن الفحشاء ثم ي يريد لها
وهي اسم مرادف للتزييه ، و فعل معنى تنزه ، والمعنى في الآية : تنزه يوسف
وبتاءً عن المعصية لله .

الثالث : أن تكون للاستثناء ، فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف
دائماً بمنزلة (إلا) ، لكنها تجرّ المستثنى .

وذهب الجرمي والمازني والبرد والزجاج والأخفش وأبوزيد والفراء

وأبو عمرو الشيباني إلى أنها تستعمل كثيراً حرفًا جازأً، وقليلًا فعلاً متعدداً جامداً،
لتضمنه معنى (إلا).

وسمع (اللَّهُمَّ أَغْفِرْ لِي وَلِنَّ يَسْمَعْ حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الْأَصْبَحِ) وقال جميع
الأ悉尼:

حَاشَا أَبَا ثُوبَانَ، إِنْ بِهِ ضَنَاً عَلَى الْمَلْحَةِ وَالثَّنْثِيمَ^(١)
وَيَرُونِي أَيْضًا (حَاشَا أَبِي) بِالْبَلَاءِ.

وفاعل (حاشا) ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدم عليها، أو آسم
فاعله أو البعض المفهوم من الاسم العام، فإذا قال (قام القوم حاشا زيداً) فالمعنى
جانب هو - أي قيامهم، أو القائم منهم، أو بعضهم - زيداً.

حَبَّذا

للمدح ، وهو مركب من كلمتين: (حَبَّ) و (ذا) ف (حَبَّ) فعل و (ذا)
فاعله، ويذكر بعده المخصوص بالمدح ، نحو قول علي عليه السلام: (حَبَّذَا نَوْمُ
الْأَكْيَاسِ وَإِفْطَارُهُمْ) ^(٢)
ويشترط في المخصوص أن يكون معرفة كما مر أو نكرة مخصوصة ، كقول
أبي يعقوب النصراني :

- ١) وهذا البيت وقع فيه تركيب صدر بيت على عجز آخر وها كالأتي:
حَاشَا أَبَا ثُوبَانَ إِنْ أَبَا ثُوبَانَ لِيْسَ يَكْتُمُ فَنْمٌ
عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ إِنْ بِهِ ضَنَاً عَلَى الْمَلْحَةِ وَالثَّنْثِيمِ
وَالْبَكْمَةِ، بضم الباء وسكون الكاف من البكم: الخرس ، والفدم بفتح الفاء وسكون الدال: العمي
الثقيل . والضِّنْ بالكسر: البخل ، والملحة بفتح الميم: المنازعة .
- ٢) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ١١٥٤ ، وأبن أبي الحديد ٣١٠ / ٤

يَا حَبْدَا دَوْحَةُ فِي الْخَلِدِ نَابِتَةٌ
مَافِي الْجَنَانِ لَمَّا شَبَّهَ مِن الشَّجَرِ^(١)
قالَ أَبْنَ هشَامَ فِي الْبَابِ الرَّابِعِ مِنَ الْكِتَابِ : وَأَخْتَلَفَ فِي الْمَنْصُوبِ بَعْدَ (حَبْدَا)
فَقَالَ الْأَخْفَشُ وَالْفَارَسِيُّ وَالرَّبِيعِيُّ : حَالٌ مُطْلَقاً ، وَأَبْو عَمْرُوبْنِ الْعَلَاءِ : تَمْيِيزٌ
مُطْلَقاً ، وَقِيلَ : الْجَامِدُ تَمْيِيزٌ وَالْمُشَتَّقُ حَالٌ ، وَقِيلَ : الْجَامِدُ تَمْيِيزٌ وَالْمُشَتَّقُ إِنْ أُرِيدَ
تَقْيِيدَ الْمَدِحِ بِهِ كَقُولِهِ :

يَا حَبْدَا الْمَالُ مَبْنُولًا بِلا سَرْفٍ
فَحَالٌ وَإِلَّا فَتَمْيِيزٌ ، نَحْوُ : (حَبْدَا رَاكِبًا زِيدَ) .

حَتَّىٰ

حَرْفٌ يَأْتِي لِأَحَدِ ثَلَاثَةِ مَعَانٍ :

الْأَوَّلُ : اِنْتِهَاءُ الْغَايَةِ ، وَهُوَ الْعَالِبُ فِيهَا ، نَحْوُ : « لَنْ تَرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ
حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ » ط/٩١ .

الثَّانِيُّ : التَّعْلِيلُ ، نَحْوُ : (أَسْلِمْ حَتَّىٰ تَدْخُلَ الْجَنَّةَ) .

الثَّالِثُ : بِمَعْنَى (إِلَّا) فِي الْاسْتِشَاءِ ، وَهَذَا أَفْلَاهَا ، وَقَلْ مِنْ يَذْكُرُهُ نَحْوُ :
(لَا تَنْلِبْ عَلَى عَدُوكَ حَتَّىٰ تَصْبِرَ) ، وَفِي نَهْجِ الْبَلَاغَةِ : (وَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ لَنْ تَعْرُفُوا الرَّشْدَ
حَتَّىٰ تَعْرِفُوا الَّذِي تَرَكَهُ ، وَلَنْ تَأْخُذُوا بِمِيَاتِقِ الْكِتَابِ حَتَّىٰ تَعْرِفُوا الَّذِي نَقَضَهُ) ^(٢) أَيِ
إِلَّا أَنْ تَصْبِرُ ، وَإِلَّا أَنْ تَعْرِفُوا .

وَتُسْتَعْمَلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أُوْجَهٍ :

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : أَنْ تَكُونَ خَرْفًا جَارًِا بِمِنْزَلَةِ (إِلَى) فِي الْمَعْنَى وَالْعَوْلَى وَلِكُنَّهَا

(١) ذَكْرُ الطَّبَرِيِّ فِي الْجَزءِ الثَّانِي مِنْ كِتَابِهِ : بِشَارَةِ الْمُصْطَفَى (ص) ، راجِعٌ : الْغَدِيرُ ٨/٣ . الدَّوْحةُ :

الشَّجَرَةُ الْعَظِيمَةُ الْمُسْتَعْدَعَةُ ، أَرَادَ بِهَا : الشَّجَرَةُ الطَّيِّبَةُ النَّبُوَيَّةُ ، أَيِّ : أَهْلُ بَيْتِ النَّبِيِّ (ص) .

(٢) شَرْحُ نَهْجِ الْبَلَاغَةِ لِفَضِيلِ الْإِسْلَامِ ص ٤٥٠ ، وَأَبْنُ أَبِي الْحَدِيدِ ٤٠٩/٢ .

تخالفها في ثلاثة أمور:

الأمر الأول: أن مجرور (حتى) شرطين:

أحدهما: وهو أن يكون ظاهراً لا مضمراً إلا في الضرورة بخلاف مجرور (إلى)، فإنه أعم من الظاهر والمصر.

ثانيهما: أن مجرورها إذا كان مسبوقاً بذي أجزاء يجب أن يكون آخر منه نحو: «أكلت السمكة حتى رأسها»، أو ملائياً لآخر جزء منه نحو: «سلام هي حتى مطلع الفجر» (القدر/٥)، فلا يجوز (سرت البارحة حتى ثلثها أو نصفها).

الأمر الثاني: أنه إذا لم تكن معها قرينة تقتضي دخول ما بعد حتى، أو عدم دخوله، حُمِّل على الدخول، ويحكم في مثل ذلك لما بعد (إلى) بعد الدخول حملاً على الغالب في البابين. هذا هو الصحيح في البابين.

الأمر الثالث: أن كلاً منها قد ينفرد بمحل لا يصلح للآخر.

فمِمَّا آنفردت به (إلى) أنه يجوز (كتبت إلى زيد وأنا إلى عمرو) أي: هو غايتها.

كما جاء في الحديث (أنا بك وإليك)^(١)، ونحو: (سرت من البصرة إلى الكوفة)، ولا يجوز: (حتى زيد) و (حتى عمرو) و (حتى الكوفة)، أما الأولان فلأن (حتى) موضوعة لإفاده أنقضاء الفعل شيئاً فشيئاً إلى الغاية، و (إلى) ليست كذلك.

وأما الثالث فلضعف حتى في الغاية، فلم يجعلوها في مقابل آبتداء الغاية. ومِمَّا آنفردت به (حتى) أنه يجوز نصب المضارع بعدها نحو (سرت حتى أدخلها) بتقدير أن، وهي مع الفعل في تأويل مصدر مخصوص بحتى،

(١) صحيح مسلم، كتاب الصلاة.

ولا يجوز : (سرت إلى أدخلها).

وإنما قلنا إن النصب بعد حتى بـ (أن) مضمراً، لا بنفسها كما يقول الكوفيون، لأنـ (حتى) قد ثبت أنها تخفض الأسماء، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال وكذا العكس.

ولـ (حتى) الدالخلة على المضارع المنصوب ثلاثة معانٍ :

مرادفة (إلى) نحو: ﴿ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ طه/٩١ .

ومرادفة (كـيـ) التعليلية نحو: ﴿ هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَىٰ مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّىٰ يَنْفَضُوا ﴾ المنافقون/٧ .

ومرادفة (إـلاـ) في الاستثناء كقول مقنع الكندي:

لِيَسَ الْمَطَاءُ مِنَ الْفَضُولِ سَاحِةٌ حَتَّىٰ تَجُودَ وَمَا لَدِيكَ قَلِيلٌ
لأنـ ما بعدها ليسـ غايةـ لما قبلها، ولا مسبباـ عنهـ .

وأعلم: أنـ الفعل بعد حتىـ إنـ كان مستقبلاـ بالنسبةـ إلىـ زمنـ التكلـم فالنصبـ واجـبـ. وإنـ كانـ مستقبـلاـ بالنسبةـ إلىـ ما قبلـ حتىـ خاصةـ، فالنصبـ راجـحـ، ويـجوزـ أيضاـ الرفعـ نحوـ: ﴿ وَرَزَّلُوا حَتَّىٰ يَقُولُ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَّى نَصْرُ اللَّهِ ﴾ البقرة/٢١٤)^(١) فيـ قراءـةـ نافـعـ، وإنـ كانـ حالـاـ بالنسبةـ إلىـ زمنـ التكلـم فالـرفعـ واجـبـ كـقولـكـ: (سـرتـ حتىـ أـدخلـهاـ) إذاـ قـلتـ ذـلكـ وـأـنتـ فيـ حالةـ الدـخـولـ .

الوجهـ الثـانـيـ: أنـ تكونـ عـاطـفةـ بـمـنـزلـةـ الواـوـ، إـلاـ أنـ بـيـنـهـماـ فـرقـاـ منـ ثـلـاثـةـ أـوـجهـ :

الـفرقـ الأولـ: أنـ لـعطـوفـ حتـىـ ثـلـاثـةـ شـروـطـ :

أـحدـهاـ: أنـ يكونـ ظـاهـراـ لـمـضـمراـ، كـماـ أنـ ذـلـكـ شـرـطـ مـجـرـورـهاـ ذـكرـهـ آـبـنـ هـشـامـ الخـضرـاويـ وـلـمـ أـقـفـ عـلـيـهـ لـغـيرـهـ .

١ـ) الآيةـ: ﴿ وَرَزَّلُوا حَتَّىٰ يَقُولُ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَّى نَصْرُ اللَّهِ ﴾ .

ثانيها: أن يكون إماً بعضاً من جمع قبلها ك(قدِمَ الْحَاجُ حَتَّى الْمَسَاةَ) ، وإماً جزءاً من كلٌّ نحو : (أَكَلَتِ السَّمْكَةَ حَتَّى رَأَسَهَا) أو كجزءٍ نحو: (أَعْجَبَنِي الْجَارِيَةَ حَتَّى حَدِيثَهَا) ، ويترتب على ذلك أن يقال: (حتى ولدها).

والضابط في ذلك أنها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء وتمتنع حيث يمتنع ، وهذا لا يجوز (ضربُ الرَّجُلِينَ حَتَّى أَفْضَلَهُمَا).

ثالثها: أن يكون غايةً لما قبلها، إماً في زيادة أو نقص فال الأول نحو: (ماتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءَ) والثاني نحو: (زَارَكَ النَّاسُ حَتَّى الْحَجَاجُونَ) وقد آجتمعا في قوله:

فَهَرُزَّأَكُمْ حَتَّى الْكَهَاءَ، فَأَنْتُمْ تَهَبُونَنَا حَتَّى بَنِينَا الْأَصَاغِرَا
الفرق الثاني: أنها لا تعطف الجملة، بخلاف الواو، والسرُّ في ذلك أن شرط معطوفها أن يكون جزءاً مما قبلها أو كجزءٍ منه كما قدمناه ولا يتأنى ذلك إلا في المفردات، هذا هو الصحيح.

الفرق الثالث: أنها إذا عطفت شيئاً على مجرورِ أعيد الخافض فرقاً بينها وبين (حتى) الجارة، تقول: (مررتُ بالقومِ حَتَّى بِزَيْدٍ).

تبنيه:

العاطف بـ (حتى) قليل، وأهل الكوفة ينكرونها البتة، ويحملون نحو: (جاءَ الْقَوْمُ حَتَّى أَبُوكَ) و(رَأَيْتُهُمْ حَتَّى أَبَاكَ) و(مررتُ بِهِمْ حَتَّى أَبِيكَ) على أنَّ حتى فيه أبتدائية وأنَّ ما بعدها على إضمار عامل.

الوجه الثالث: أن تكون حرف أبتداء، أي: حرفًا تبدأ بعدها الجملة، أي

تستأنف، فيدخل على الجملة الاسمية كقول الفرزدق:

فوا عجباً حَتَّى كَلِيبَ تَسْبِينِي كَانَ أَبَاماً نَهَشَلَ أَوْ مَجَاشِعَ^(١)
أي: فوا عجباً يسبيني الناس حتى كليب تسبني.

(١) وكليب: رهط جرير. ونهشل ومجاشع أبنا دارم، رهط الفرزدق.

و على الفعلية التي فعلها مضارع نحو : ﴿ حَتَّىٰ يَقُولُ الرَّسُولُ ﴾ في قراءة نافع برفع يقول .

و على الفعلية التي فعلها ماضٍ نحو : ﴿ حَتَّىٰ عَفَوا وَقَالُوا ﴾ الأعراف / ٩٥ . وقد يكون الموضع صالحًا لأقسام (حتى) الثلاثة كقولك : (أكلت السمكة حتى رأسها) ، فلنك أن تخفض على معنى (إلى) وأن تنصب على معنى (الواو) وأن ترفع على الابتداء ، وأوجبوا إذا قلت : (حتى رأسها) بالرفع أن تقول : مأكول .

- وقد روی بالأوجه الثلاثة قوله :

عْمَمْتَهُمْ بِالسَّلَدِيِّ حَتَّىٰ غُواصِهِمْ فَكُنْتَ مَالِكَ ذِي غَمِّ وَذِي رَشِّدٍ
وَلَا مَحْلٌ لِلْجَمْلَةِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَ (حتَّىٰ) الْابْتِدَائِيَّةِ ، خَلَافًا لِابْنِ دَرْسُورِيِّهِ وَالْرَّجَاجِ
رَعَمَا أَنَّهَا فِي مَحْلٍ جَرْ بِـ (حتَّىٰ) ، وَبِرِدْهِ أَنَّ حُرُوفَ الْجَرِّ لَا تَعْلَقُ عَنِ الْعَمَلِ
وَ(حتَّىٰ) تَعْلَقُ كَمَا مَرَّ فِي قُولِ الْفَرِزْدَقِ ، وَأَنَّ حُرُوفَ الْجَرِّ تَدْخُلُ عَلَىِ الْمَفَرَدَاتِ
وَمَا فِي تَأْوِيلِهَا ، وَهِيَ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَىِ الْجَمْلَةِ ، وَأَنَّهُمْ إِذَا أَوْقَعُوا بَعْدَهَا (إِنَّ)
كَسَرُوهَا فَقَالُوا : (مَرِضَ زَيْدٌ حَتَّىٰ إِنَّهُمْ لَا يَرْجُونَهُ) ، بِخَلَافِ حُرُوفِ الْجَرِّ فَانِهَا إِذَا
دَخَلَتْ عَلَىِ (أَنَّ) فَتَحَتَ هَمْزَتْهَا نحو : ﴿ ذَلِكَ بِإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ ﴾ الحج / ٦ .

حيث

وطيء تقول (حَوْثٌ) وفي الثناء فيها الضمُّ تشبّهًا بالغaiيات ، لأنَّ الإضافة إلى الجملة كلا إضافة ، لأنَّ اثراها وهو الْجَرُّ لا يظهر ، و الكسر على أصل التقاء الساكنين ، و الفتح للتخفيف ، و الأفضل بالباء و ضم الثناء .

و من العرب من يُعرب حيًّا ، و قراءة من قرأ ﴿ مِنْ حَيْثِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ الأعراف / ١٨٢ ، بالكسر ، تحتملها ، و تحتمل لغة البناء على الكسر . وهي للمكان أتفاقاً ، قال الأخنس : وقد ترد للزمان ، و يحتملها كتاب عليٌ

عليه السلام لبعض عَمَالِهِ : (آمِرَةٌ بِتَقْوَىِ اللَّهِ فِي سَرَائِرِ أَمْرِهِ وَخَفَيَاتِ عَمَلِهِ حَيْثُ لَا شَاهِدٌ غَيْرُهُ وَلَا وَكِيلٌ دُونَهُ)^(١) أي : في مكان أو زمان لا شاهد غير الله فيها . ويحتمل أيضاً أن تكون للتعليق ، فالمعنى : (آمره بالتقوى في سرائر أمره وخفيات عمله) ، لأنَّه لا شاهد غير الله ولا وكيل سواه .

والغالب كونها في محل نصب على الظرفية ، أو خفض بـ (من) ، وقد تخفض بغیرها كقول زهير :

فَيَسِدُ وَلَمْ تُفْرَغْ بِيُوتَأْكِيْرَةَ لَدَنِي حَيْثُ أَلْقَتْ رَحْلَهَا أَمْ قَشْعَمَ^(٢)

وقد تقع مفعولاً به ، وفقاً للفارسي ، وحمل عليه : « اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رسَالَتَهُ » الأنعام / ١٢٤ ، إذ المعنى أنَّه سبحانه يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئاً في المكان ، وناصبها (يعلم) محدوداً مدلولاً عليه بـ (أعلم) وليس الناصب لفظ (أعلم) ، لأنَّ فعل التفضيل لا ينصب المفعول به إلا على تأويله بعلم في رأي بعضهم .

وتلزم (حيث) بالإضافة إلى جملة ، اسمية كانت أم فعلية ، وإضافتها إلى الفعلية أكثر ، ومن ثم رجح النصب في نحو : (جلست حيث زيداً أزاء) وندرت إضافتها إلى المفرد .

قال أبو الفتح في كتاب التهام^(٣) : ومن أضاف حيث إلى المفرد أغر بها - انتهى .

ورأيت بخط الضابطين :

أَمَا تَرَى حَيْثُ سَهِيلٍ^(٤) طَالِعًا نَجْمًا يَضِيءُ كَالشَّهَابِ لَامِعًا

١) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٨٨٤ ، وأبن أبي الحديد ٤٤٥/٣

٢) شدَّ عليه : عدا عليه ، أم قشع : هي الحرب ، وقيل المنية ، وفاعل (شد) يعود إلى حصين بن ضمضم أحد مؤرثي حرب داحس والغراء .

٣) الكتاب هو (التهام في تفسير أشعار هذيل) .

٤) سهيل : اسم نجم .

فتح الثناء من حيث و خفض سهيل ، و حيثُ بالضم و سهيل بالرفع ، أي موجود ، فحذف الخبر .

و إذا أَنْصَلْتَ بِهَا (ما) الْكَافَةَ ضُمِّنَتْ مَعْنَى الشَّرْطِ و جَزَمَتْ فَعْلَيْنِ نَحْوِهِ :

حَيْثُمَا تَسْتَقِيمُ يَقْدِرُ لَكَ اللَّهُ لَهُ نَجَاحٌ فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ^(١)

وهذا البيت دليل عندي على مجدها للزمان .

(١) الغابر . الزمان الباقي و يطلق على الماضي أيضاً من الأضداد ، و (حيثما) في البيت جزم فعلين .

حرف الخاء

خلا

على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرفاً جاراً للمستثنى، فقيل: موضع مجرورها نصب، لأنَّه مستثنى بعد كلامٍ تامٍ كما هو القاعدة في المستثنى بِإِلَّا.

وقيل: تتعلق بما قبلها من فعلٍ أو شبيهه على قاعدة أحرف الجرّ، والصواب عندي الأول لأنَّها لا توصل معنى الأفعال إلى مجرورها، بل تزيل معناها عنه، فأشبّهت في عدم التعديّة الحروف الزائدة، وأنَّها بمنزلة إِلَّا وهي غير متعلقة بشيء.

الثاني: أن تكون فعلاً متعدّياً ناصباً له، وفاعلها على الحال المذكور في فاعل حاشاً والجملة مستأنفة، أو حالية على خلاف في ذلك.

وإذا دخلت (ما) المصدرية عليها تعين كونها فعلاً كقول لبيد:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَّ اللَّهُ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٍ
وموضع (ما خلا) حينئذ النصب، فقال السيرافي: على الحال.

وقيل: على الطرف، فمعنى (قاموا ما خلا زيداً) على الأول: قاموا خالين عن زيدٍ، وعلى الثاني: قاموا وقت خلوتهم عن زيدٍ، وهذا الخلاف هنا ثابت في (حاشا) و(عَدَا).

حرف الراء

رَبٌّ

حرف جُرٌّ خلافاً للكوفيين في دعوى اسميته.

وقولهم : إِنَّهُ أَخْبَرُ عَنْهُ فِي قُولِ ثَابِتِ قَطْنَةِ :

إِنْ يَقْتُلُوكُ فَإِنْ قَتَلَكُ لَمْ يَكُنْ عَارِأً عَلَيْكَ وَرَبُّ قَتْلٍ عَارٌ^(١)
ممنوع ، بل (عار) خبر لمحذف والجملة صفة للمجرور، أو خبر له إذ هو في
موضع مبتدأ .

وليس معناها التقليل دائمًا ، خلافاً للأكثرین ولا التكثير دائمًا ، خلافاً لابن
درستويه وجماعة ، بل ترد للتکثير غالباً وللتقليل قليلاً .

فمن الأول قوله تعالى : ﴿رَبِّمَا يَوْمَ الْذِينَ كَفَرُوا لَوْكَانُوا مُسْلِمِينَ﴾
الحجر/٢ ، وفي الحديث : (يَا رَبَّ كَاسِبِيِّ فِي الدُّنْيَا عَارِيَّةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ)^(٢) و (سُمع
أعرابي يقول بعد أنقضاء شهر رمضان : (يَارَبُّ صَاتِمِهِ لَنْ يَصُومَ وَيَارَبُّ قَائِمِهِ لَنْ
يَقُومَ) والحديثان مسوقان للتخويف ، والتخويف لا يناسب التقليل .

ومن الثاني قول أبي طالب في النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ :

١) والبيت في رثاء يزيد بن المهلب .

٢) صحيح البخاري ، باب التهجد ، رقم : ٥ ، وكتاب العلم ، الباب رقم ٤٠ . والترمذی كتاب
الفتن الباب رقم ٣٠ .

وأيضاً يستسقى الفيّام بوجهه ثيال التسامي عصمة للأراميل^(١)
و(رَبُّ شاكرٍ لقيته)، و(رَبُّ شابٍ صام نهاره وقام ليله).

ونظر (رَبُّ) في إفادة التكثير (كم) الخبرية، وفي إفادته تارة وإفادة التقليل أخرى (قد)، على ما سيأتي إن شاء الله تعالى، و(صيغة التصغير)، إلا أنَّ الغالب في (قد) و(التصغير) إفادتها التقليل وفي (رَبُّ) بالعكس.

وتنفرد رَبُّ من سائر حروف الجرِّ بوجوهه:
الأول: وجوب تصديرها.

الثاني: وجوب تنكير مجرورها. ونعته إنْ كان ظاهراً نحو: (رَبُّ رَجُلٍ كَرِيمٍ صَحْبُتُهُ)، وإفراده وتذكيره وتمييزه بما يطابق المعنى إنْ كان ضميراً نحو: (رَبُّهُ رَجُلاً وَرَبُّهُ آمْرَأَةً) و(رجلين) و(أمرين) و(رجالاً) و(نساءً).

الثالث: أنَّ إعماها ممحوقةً بعد الفاء كثيُّر، وبعد الواو أكثر، وبعد (بل) قليل ومن دونهنَّ أقلَّ. وكتقول العود النمرى:

وبلدَةٍ لِيَسْ بِهَا أَنْيَسْ إِلَى الْيَعَافِيرِ إِلَى الْعَيْسِ^(٢)
وكقول جميل بشينة:

رسم دارٍ وقفَتْ في طللَةٍ كدتْ أُقضِيَ الحياةَ من جلَّةٍ
الرابع: أنَّها زائدة في الإعراب دون المعنى، فممحُلٌ مجرورها في نحو: (رَبُّ رَجُلٍ صالحٍ عندي) رفع على الابتداء، وفي نحو: (رَبُّ رَجُلٍ صالحٍ لَقَيْتُهُ) نصب على

(١) الثيال بالكسر: العداد والملحق والمثبت والمعين والكافى، وعصمة للأراميل يعني: يمنعهم مما يضرُّهم. و(أيضاً) منصور بالعطف على قوله: (سيداً) في البيت الذي قبله وهو: ومارك قوم لا أبالك سيداً يحوط الدمار في مكرٍ وناسل فعل هذا، الواو عاطفة وليس الواو (ربُّ)، كما توهם ابن هشام ولا شاهد فيه.

(٢) اليعافير: جمع يعفور، ولد البقرة الوحشية. والعيس: جمع عيساء، وهي الإبل البيضاء يخالط بياضها شقرة.

المفعولية، وفي نحو : (رَبُّ رَجُلٍ صالِحٍ لِقِيَتْهُ) رفع أو نصب.
الخامس: يجوز مراعاة محل مجرورها كثيراً، ولم يجز ذلك في غيرها من حروف
الجر إلأ قليلاً، فنحو : (مَرْأَتُ بِزِيدٍ وَعُمْرًا) قليل ونحو : (رَبُّ رَجُلٍ وَآمَرَهُ
أَكْرَمَتْ) كثير.

وإذا زيدت بعدها (ما) فالغالب أن تكفيها عن العمل ، وأن تهيئها للدخول
على الجمل الفعلية، وأن يكون الفعل ماضياً لفظاً ومعنىًّا، كقول حذيفة بن مالك
الأبرش :

رَبِّيَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعْنَ ثَوْبِي شَهَادَاتٍ^(١)
ومن دخوها على الفعل المستقبل قوله تعالى : «رَبِّيَا يَوْمَ الْدِينَ كَفَرُوا»
المحجر / ٢.

وقد تدخل عليها (اللام) للتأكيد كقول علي عليه السلام : (فَلَرُبَّ أَمْرٍ قد طَلَبَهُ
فِيهِ هَلَاكٌ دِينُكَ لَوْ أُوتِيَهُ، فَتَكُنْ مَسْأَلُكَ فِيمَا يَيْقَنُ لَكَ جَهَالُهُ، وَيَنْفَقِي عَنْكَ وَبَالُهُ،
فَالْمَالُ لَا يَيْقَنُ لَكَ وَلَا يَبْقَى لَهُ)^(٢).

وقد تدخل عليها الفاء كقول الطباطبائي :

فَرَبُّ عَبْدٍ لِوَأْصَابَهُ الْفِتْنَى طَغَى فَكَانَ الْفَقْرُ فِيهِ حَسَناً
وفي (رَبَّ) ست عشرة لغة أفصحتها (رَبَّ) بضم الراء وفتح الباء المشددة.

(١) أوفيت: أسرقت، العلم: الجبل، والشمادات: رياح الشهال الشديدة.
والشاعر في هذا البيت يفتخر بأنه يصد الجبل بنفسه لاستطلاع أعداءه ولا يعتمد في ذلك على غيره.

(٢) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٩٢٥، وأبن أبي الحديد ٤/٣٣.

حرف السين المهملة

السين المفردة:

حرف يختص بالمضارع ، ويخلصه للاستقبال وينزل منه منزلة الجزء ، ولهذا لم يعمل فيه ، مع اختصاصه به وليس مقتطعاً من (سوف) خلافاً للكوفيين ، ولا مدة الاستقبال معه أضيق منها مع سوف ، خلافاً للبصريين .

ومعنى قول المغاربة فيها (حرف تفيس) أي حرف توسيع ، و ذلك لأنّها نقلت المضارع من الزمن الضيق - وهو الحال - إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال ، ولذا عبر الزمخشري وغيره بأنّها (حرف آستقبال) .

وزعم الزمخشري أنّها إذا دخلت على فعل محبوّب أو مكرر أو أفادت أنّه واقع لا محالة ، وقد أومأ إلى ذلك في سورة البقرة ، فقال في ﴿ فَسَيُكْفِكُهُمُ اللَّهُ﴾ البقرة/١٣٧ ، معنى السين أنّ ذلك كائن لا محالة وإن تأخر إلى حين ، وصرّح بذلك في سورة البراءة في ﴿ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾ التوبة/٧١ ، فقال : السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة . فهي تؤكّد الوعيد إذا قلت (سأنتقم منك) .

سواء بفتح السين وكسرها

اسم قد يكون بمعنى (مُسْتَوٍ) ، ويوصف به المكان فالأفعى فيه حينئذ القصر مع الكسر نحو : (جلست مكاناً مسوي) أي : مكاناً مستوياً ، وهو أحد الصفات التي

جاءت على (فعل) كقولهم : (ماء روى ، و قوم عدّي) .
و غير المكان ، فيجب فيه المد مع الفتح نحو : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٌ هُوَ
وَالعَدْمُ) .

و قد يكون بمعنى (الوسط) وبمعنى (التام) ، فيمدُّ فيها مع الفتح كقوله تعالى « في سَوَاءِ الْجَحِيمِ » الصافات/٥٥ ، أي : في وسطها ، قوله : (هنا
ذِرْهُمْ سَوَاءً) أي تامٌ . وقد يكون بمعنى (غير) نحو : (جاءني سواك) بالرفع على
الفاعلية أي غيرك و (رأيتك سواك) بالنصب على المفعولية ، و (ما جاءني أحد سواك)
بالنصب والرفع ، والرفع أرجح . ويجوز حيثيّة الكسر مع المدّ وبدونه ، ومنه
قول أبي محمد الصوري :

فَهُلْ تَرَكَ الْبَيْنَ مِنْ أَرْتِيجِيهِ مِنْ الْأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَا ؟
سِوَى حُبِّ آلِ نَبِيِّ الْهَدِيِّ فَحُبُّهُمْ أَمْلَ الْأَمْلِيَّا
تنبيه :

يُخبر بـ (سواه) التي بمعنى مُستوٍ عن الواحده فما فوقه نحو : « لَيُسُوا سَوَاءً »
آل عمران/١١٣ لأنَّه في الأصل مصدر بمعنى الاستواء .

سَوْفَ :

مرادفة للسين ، أو أوسع منها ، على الخلاف ، وكأنَّ القائل بأوسعيتها نظر
إلى أنَّ كثرة الحروف تدلُّ على كثرة المعنى وليس ذلك بمطرد ، كما في (سَفِينة
و سُفُنٌ) و (مدِينة و مُدُنٌ) و (كتاب و كُتبٌ) وغيرها .

وتتفرق عن السين بدخول اللام عليها نحو : « وَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ
فَتَرْضَى » الضحى/٥ ، وبأنَّها قد تفصل عن الفعل كقول زهير :
وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخْأَلُ أَدْرِي أَقْوَمَ آلَ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءً^(١) ←

سَيِّ : من (لا سِيّما).

اسم بمنزلة (مثل) وزناً ومعنى؛ وعينه في الأصل (واو) وثنيته سِيّان، أي: مثلان، ويستغني حينئذ عن الإضافة كما استغنت عنها (مثل) في قول عبد الرحمن بن حسان:

مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَان
وَأَسْتَغْنَوْا بِثَنْيَتِهِ عَنْ تَشْيَةِ (سَوَاءِ)، فَلَمْ يَقُولُوا: (سَوَاءُانِ) إِلَّا شَادَّا كَقُولِ
قيس بن معاذ:

فَيَارَبِّ إِنْ لَمْ تَقْسِمْ الْحُبَّ يَيْنَنَا سَوَاءُيْنِ فَاجْعَلْنِي عَلَى حُبِّهَا جَلْدًا
وَتَشْدِيدِ يائِهِ، وَدُخُولِ (لا) عَلَيْهِ، وَدُخُولِ الْوَاوِ عَلَى (لا) وَاجْبِعْ ثَلْبِعِ
وَرَاجِعِ عَنْدِ غَيْرِهِ وَقَدْ يَخْفَفُ لِلضَّرُورَةِ كَقُولِ النَّاثِي الصَّغِيرِ:
وَلَا سِيّا أَبُو حَسْنٍ عَلَيِّ لَهُ فِي الْحَرْبِ مَرْتَبَةُ تَهَابِ
وَقُولِهِ:

فِهِ بِالْعُقُودِ وَبِالْأَيَّانِ لَا سِيّا عَقْدَ وَفَاءَ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرْبَ
وَيَجُوزُ فِي الاسم بعده الجرُّ والرفع مطلقاً و النصب أيضاً إذا كان نكرة.
فَالْجَرُّ عَلَى إِضَافَةِ سِيّ إِلَى مَا بَعْدِ (ما) وَ(ما) زائدة بينهما.
وَالرَّفِعُ عَلَى أَنَّهُ خَبْرُ لِصَمْرٍ مَحْذُوفٍ، وَ(ما) موصولة، أي: (وَلَا سِيّ الَّذِي هُوَ
مُزِيدٌ)، أو موصوفة بالجملة والتقدير: (وَلَا سِيّ شَرِيكُهُ مُزِيدٌ)، وَعَلَى الوجهين
فَفَتْحَةُ سِيّ إِعْرَابٍ، لِأَنَّهُ مَضَافٌ.

وَالنصب على التمييز كما يقع التمييز بعد (مثل) في نحو: «وَلَوْ جَهَنَّمْ بِمِثْلِهِ
مَذَدَّا» الكهف/١٠٩، و (ما) كافية عن إضافة سِيّ إلى ما بعدها، و الفتحة ببناء
وَالْجَرُّ أَرجح و النصب أَدُون و الرفع متوسّط.



تہذیب

إذا استعملت الكلمة (سيّ) مجردة عن (لا) و(ما) فمعناها: المثل كما مرّ، فمعنى: (زيد و عمر و سیان): أنّها مثلان، و(هذا سيّ ذاك) أي: مثل ذاك. وإذا استعملت مع (ما) سواء ذكرت (لا) أم لا، زيدت في معناها (الأولوية)، فإذا قيل: (أكِرم الْقَوْمَ سَيّا) (أو، لا سِيّا) (زيد)، فمعناه: أكرمه مثل إكرام القوم مع أولوية، واحتياط لغيرهم، ولذلك قيل: معنى لا سِيّا (خصوصاً).

حرف العين المهملة

عَدَا

مثل (خَلَا) فيما ذكرناه من القسمين وفي حكمها مع (ما) والخلاف في ذلك،
ولم يحفظ فيها سبوريه إلّا الفعلية.

عَسَىٰ :

فعل غير متصرف ، سواء أتّصل بالضمير المتصوب ، أم لم يتّصل ، خلافاً لابن السراج و ثعلب فإنهما قالا : إنّه حرف مطلقاً ، نظراً إلى عدم تصرفه و كونه بمعنى لعلّ وهي حرف ، و خلافاً لسيوريه ، حيث قال : إنّه حرف إذا أتّصل بالضمير المتصوب ، حكاه عنه السيرافي .

و معناه الترجي في المحبوب ، والإشفاق في المكروه ، وقد آجتمعا في قوله تعالى :
﴿عَسَىٰ أَنْ تُكَرِّهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَىٰ أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾

. ٢١٦/القراءة

أقول : التحقيق أنَّ الترجي والإشفاق يفهمان من القراءتين ، لا أنَّه وضع لهما .
ويستعمل على سبعة أوجه و آخرت في بعضها :
الاستعمال الأول : أَنْ يقال : (عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُوم) و آخرت في إعرابه على
أقوال :

الأول: وهو قول الجمهور - أنه فعل ناقص مثل (كَانَ زَيْدٌ يَقُومُ) ، وآتى شكل بأنَّ الخبر في تأويل المصدر، فيكون حديثاً، والخبر عنه ذات، ولا يكون الحديث عين الذات.

وأجيب بأمورٍ أحْسَنُهَا أَنَّه من باب (زَيْدٌ عَذْلٌ، وَضَوْمٌ) ومثله: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا فِي قُرْآنٍ أَنْ يُفْتَرَى﴾ يونس/٣٧.

الثاني: أنه فعل متعدد بمنزلة (قارب) معنى و عملاً، أو قاصر بمنزلة (قرب من أن يفعل)، وحُذف الجار توسيعاً، وهذا مذهب سيبويه والمبرد.

الثالث: أنه فعل قاصر تام بمنزلة (قرب)، و(أنْ يفعل) بدل آشتئال من فاعله، وهو مذهب الكوفيين، ويردُّه أَنَّه حينئذ يكون بدلاً لازماً توقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شأن البدل.

الرابع: أنه فعل ناقص، كما يقول الجمهور، وأنَّ الفعل بدل آشتئال كما يقول الكوفيون وأنَّ هذا البدل سد مسد الجزأين، وآختاره ابن مالك.

الاستعمال الثاني: أنْ يُسند إلى أنَّ الفعل نحو: (عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ) و (عَسَى أَنْ يَعْثَكَ رَيْكَ مَقَاماً مَحْمُوداً) الإسراء/٧٩، فيكون فعلًا تاماً. هنا هو المفهوم من كلامهم، وقال ابن مالك: عندي أَنَّه فعل ناقص أبداً، ولكن سدَّ (أنْ) وصلتها في هذه الحالة مسدَّ الجزأين كما في (أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتَرَكُوا) العنكبوت/٢ إذ لم يقل أحد إنَّ (حسب) خرجت في ذلك عن أصلها.

الاستعمال الثالث والرابع والخامس: أن يأتي بعده المضارع المجرد أو المقرر بالسين، أو الاسم المفرد، نحو: (عَسَى زَيْدٌ يَقُومُ) و (عَسَى زَيْدٌ سَيَقُومُ) و (عَسَى زَيْدٌ قَائِمًا) ، والأول قليل كقول السيد الحميري:

عَسَى إِلَهٌ يَجْنِي بِرَحْمَتِهِ وَمَدْحِي الغَرَرِ الزَّاكِنِ مِنْ سَقَرِ
وَالثَّالِثُ أَقْلَى كَوْلَهُ :

أَكْثَرَ فِي الْلُّومِ مُلْحَّاً دَائِماً لَا تُكْثِرْنِ إِنِّي عَسِّيْتُ صَائِماً^(١) ←

كذا قالوا، والصواب أَنَّه مِمَّا حذف فيه الخبر، أي: أكون صائماً لَأَنَّ في ذلك إبقاء له على الاستعمال الأصلي، ولأنَّ المرجو كونه صائماً لا نفس الصائم. و الثاني نادر جداً.

وعسى فيهن فعل ناقص بلا إشكال.

الاستعمال السادس: أَنْ يقال: (عَسَيَ، عَسَاك، عَسَاه) وهو قليل، ومذهب سيبويه فيه أَنَّه أُجري مجرئاً (لعلَّ) في نصب الاسم ورفع الخبر، كما أجريت (لعلَّ) مجراه في آقتران خبرها بـ (أَنْ).

الاستعمال السابع: (عَسَى زِيدَ قَاتَمْ) حكاه ثعلب، ويخرج على أَنَّ فعل ناقص وأنَّ اسمه ضمير الشأن، والجملة الاسمية خبره.

تنبيه:

إذا قيل: (زِيدَ عَسَى أَنْ يَقُومُ) أحتمل نقصان (عَسَى) على تقدير تحمله الضمير، و (أَنْ يَقُومُ) خبره.

وأحتمل تهامه على تقدير خلوه منه، و (أَنْ يَقُومُ) فاعله، والجملة خبر (زِيدُ).

وإذا قيل: (عَسَى أَنْ يَقُومَ زِيدُ) أحتمل الوجهين أيضاً، ولكن الإضمار في (يَقُومُ) لا في (عَسَى)، اللهم إلا أَنْ تقدر أنَّ العاملين تنازعَا في (زِيدُ) فيحتمل الإضمار في (عَسَى) على إعمال الثاني.

وإذا قلت: (عَسَى أَنْ يَضْرِبَ زِيدُ عَمِراً) فلا يجوز أَنْ يكون (زِيدُ) أَسماً لـ (عَسَى)، لثلا يلزم الفصل بين صلة (أَنْ) ومعهما وهو (عَمِراً) بالأjenبي وهو (زِيدُ) ونظيره قوله تعالى: «عَسَى أَنْ يَعْثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً» الإسراء/٧٩.



١) ينسب الرجل لرؤبة، وصائماً أي: ممسكاً عن مخاطبتك.

عَلُّ : بلام خفيفة

أَسْمَ بِمَعْنَى : فَوْقٌ ، وَالْتَّزَمُوا فِيهِ أَمْرَيْنِ :

الْأَوَّلُ : أَسْتَعْمَلُهُ مَجْرُورًا بـ (من) .

الثَّانِي : أَسْتَعْمَلُهُ غَيْرَ مَضَافٍ . فَلَا يَقَالُ (أَخْذَتْهُ مِنْ عَلِ السَّطْحِ) كَمَا يَقَالُ : (مِنْ عَلَوِهِ) وَ(مِنْ فَوْقِهِ) فَمَتَى أُرِيدُ بِهِ الْمَعْرِفَةِ - أَيْ عَلَوْ مَخْصُوصٌ - كَانَ مَبْنِيًّا عَلَى الضَّمَّ تَشْبِيَهًا لِهِ بِالْغَایِاتِ ، نَحْوَ : (هَبْطَ زَيْدٌ مِنْ عَلُّ) أَيْ : مِنْ فَوْقِ السَّطْحِ ، لِأَنَّ الْمَضَافَ إِلَيْهِ مُنْوَى حِينَئِذٍ ، وَمَتَى أُرِيدُ بِهِ النَّكَرَةَ كَانَ مَعْرِبًا لِلْعَدْمِ أَفْتَارَهُ إِلَى الْمَضَافِ إِلَيْهِ مَعْنَى ، إِذَا هُوَ مَنْسَيٌ كَفُولُ أَمْرَى الْقِيسِ :

مَكْرُّ مَفَرُّ مُقْبِلٍ مُذْبِرٍ مَعًا كَجْلُمْسُودٍ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّلْلُ مِنْ عَلِ^(١)
أَيْ : مِنْ مَكَانٍ عَالٍ غَيْرَ مَعِينٍ . وَحَذْفُ تَنْوِينِهِ لِلضَّرُورةِ .

عَلَّ : بلام مشددة مفتوحة، أو مكسورة.

لغة في (لعلّ) ، وهي أصلها عند من زعم زيادة اللام ، قال أضبيط بن قريع :

وَلَا تَهِنَّ الْفَقِيرَ عَلَكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالْدَّهَرُ قَدْ رَفَعَهُ^(٢)

والأصل لا تهين بالتون الخفيفة ، حذفت للضرورة وبقيت الفتحة دليلاً عليها .

وهي بمنزلة (عسى) في المعنى ، وبمنزلة (أن) المشددة في العمل ، وعُقِيل تخفِض بها وتجيز في لامها الفتح تخفيفاً والكسر على أصل آلتقاء الساكدين .

(١) البيت من معلقته في وصف فرسٍ ، جلمود: العجز العظيم .

(٢) لاتهين ، أصله: لاتهين ، ثم حذفت تون التأكيد لالتقاء الساكدين .

علَى :

على وجهين :

أحد هما: أن تكون آسماً بمعنى (فوق) وذلك إذا دخلت عليها (من) نحو: (رَكِبْتُ مِنْ عَلَيْهِ) أي من فوقه.

الثاني: أن تكون حرف جرّ و لها تسعه معانٍ:

الأول: وهو الأصل في معناها: الاستعلاء، إِمَّا على المجرور، وهو الغالب نحو: «وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ» المؤمنون/٢٢، و إِمَّا على ما يقرب منه نحو: «أَوْ أَجَدُ عَلَى النَّارِ هُدًى» طه/١٠، وقد يكون الاستعلاء معنياً نحو: «وَلَهُمْ عَلَى ذَنْبٍ فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونَ» الشراء/١٤، و نحو: «فَضَلَّنَا بِعَضُّهُمْ عَلَى بَعْضٍ» البقرة/٢٥٣.

الثاني: المصاحبة ك (مع) نحو: «وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبَّهِ» الإنسان/٨، أي: مع حبه و «إِنْ رَبَكَ لَذُو مَغْفِرَةً لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ» الرعد/٦.

الثالث: المجاورة ك (عن) نحو قول قحيف بن سليم العقيلي:
إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بُنُوقُنِيرٍ لِعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَامًا
أي: عنّي.

الرابع: التعليل ك (اللام)، نحو: «وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَا كُمْ»
البقرة/١٨٥، أي هدايته إياكم.

الخامس: الظرفية ك (في) نحو: «وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفَلَةِ مِنْ أَهْلِهَا» القصص/١٥، أي: في حين غفلة.

السادس: موافقة (من)، نحو: «الَّذِينَ إِذَا أَكْسَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ»
المطففين/٢، أي: من الناس.

السابع: موافقة الباء نحو: «حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ»
الأعراف/١٠٥، أي: حقيق بأن لا أقول، وقد فرأ أبي بالباء.

الثامن: أَنْ تكون زائدة، نحو :

إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمِلُ^(١) إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَكَلَّ
أَيْ : مَنْ يَتَكَلَّ عَلَيْهِ فَحذف (عليه) وزاد (علَى) قَبْلَ الموصول تعويضاً لَهُ،
قَالَهُ أَبْنَ جَنِّي .

وقيل : المراد إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا شَيْئًا، ثُمَّ آبْتَدَ مَسْتَهْمًا فَقَالَ : عَلَى مَنْ يَتَكَلَّ ؟
النَّاسُ : أَنْ تَكُونَ لِلَا سْتَدْرَاكَ وَالْإِضْرَابَ، كَفُولُكَ : (فُلَانَ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ لِسُوءِ
عَمَلِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَأْمُسْ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ) أَيْ : لَكُنْهُ
وَتَعْلُقُ (علَى) هَذِهِ بِمَا قَبْلَهَا، كَتَعْلُقِ (حَاشَا) بِمَا قَبْلَهَا، لِأَنَّهَا أَوْصَلَتْ مَعْنَاهُ
إِلَى مَا بَعْدِهِ عَلَى وَجْهِ الْإِضْرَابِ وَالْإِخْرَاجِ أَوْ هِيَ خَبْرٌ لِبَتْدَأَ مَحْذُوفٍ، أَيْ :
وَالتَّحْقِيقُ عَلَى كَذَا .

عَنْ

عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجَهٍ :

الوجهُ الْأَوَّلُ : أَنْ تَكُونَ حِرْفًا جَارِّاً وَجَمِيعُ مَا ذُكِرَ لَهُ عَشَرَةُ مَعَانٍ :
الْأَوَّلُ : الْمَجاوِزَةُ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْبَصَرِيُّونَ سَواهَا، نحو : (سَافَرَتْ عَنِ الْبَلْدِ) وَ(رَغَبَتْ
عَنْ زِيدٍ وَعَنِ الطَّعَامِ) وَ(بَلَغَنِي عَنْكَ حَدِيثَ).

الثَّانِي : الْبَدْلُ نحو : « وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا »
البقرة/٤٨ ، أَيْ : بَدْلٌ نَفْسٍ . وَفِي الْحَدِيثِ : « صُومِي عَنْ أُمِّكِ »^(٢).

(١) يَعْتَمِلُ : يَعْمَلُ بِنَفْسِهِ :

(٢) صَحِيفَ مُسْلِمٍ، كِتَابُ الصِّيَامِ، الْبَابُ رَقْمُ : ١٥٦ وَ ١٥٧ . وَالْتَّرمِذِيُّ، كِتَابُ الزَّكَاةِ، الْبَابُ

الثالث: الاستعلاء نحو: «وَمَنْ يَخْلُ فَإِنَّمَا يُخْلُ عَنْ نَفْسِهِ» محمد/٣٨، أي: على نفسه.

الرابع: التعليل نحو: «وَمَا كَانَ أَسْتَغْفِرُ إِلَّا هِمْ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدِهِ وَعَدَهَا إِيَّاهُ» التوبية/١١٤، أي: لموعدها وعدها.

الخامس: مرادفة (بعد)، نحو: «عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصِبِّحُنَّ نَادِمِينَ» المؤمنون/٤٠، أي بعد قليل من الزمان ليصبحن نادمين، ونحو: «لَتَرْكَبُنَ طَبَقًا عَنْ طَبِّقِ» الانشقاق/١٩، أي: بعد طبق.

السادس: الظرفية نحو: (لا تَمْكُنُ عَنِ التَّكْلِيفِ كَسْلًا) أي في التكليف.

السابع: مرادفة (من) نحو: «وَهُوَ الَّذِي يَقْبِلُ التَّوْبَةَ عَنِ عِبَادِهِ وَيَغْفِرُ عَنِ السَّيِّئَاتِ» الشورى/٢٥، و الشاهد في الأولى.

الثامن: مرادفة (الباء) نحو: «وَمَا يَبْطِئُ عَنِ الْهَوَى» النجم/٣، أي: بالهوى والظاهر أنها على حقيقتها وأن المعنى: وما يصدر قوله عن هوى.

التاسع: الاستعانة قاله ابن مالك، ومثله بـ(رَمَيْتُ السَّهْمَ عَنِ القَوْسِ) أي: باستعانته، لأنهم يقولون أيضاً: (رميت بالقوس) حكاها الفراء وحكتي أيضاً: (رميت على القوس).

العاشر: أن تكون زائدة للتعويض من أخرى محدوفة كقول زيد بن زرين بن الملوح:

أَنْجَزْتُ أَنْفَسَ أَنَامَاهَا فَهَلَا الَّتِي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ^(١)
قال ابن جني: أراد فهلاً تدفع عن الـ التي بين جنبيك، فحذفت (عن) من أول

(١) الخام بكسر الحاء: الموت، وروى الأمدي في المؤتلف والمختلف البيت هكذا:
أنجزْتُ أَنْفَسَ أَنَامَاهَا فَهَلْ أَنْتَ عِمًا بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ
ولا شاهد فيه على هذا.

الموصول وزيدت بعده.

الوجه الثاني: أن تكون حرفاً مصدريّاً، وذلك لأنّ بنى تميم يقولون في نحو :
(أعجبني أن تفعل) : أعجبني عن تفعل ، وكذا يفعلون في (أنّ) المشدّدة ، فيقولون:
(أشهدَ عَنْ مُحَمَّداً رَسُولَ اللَّهِ) ، و تسمّى عنعنة بنى تميم .

الوجه الثالث: أن تكون آسماً بمعنى جانب ، إذا دخلت عليها (من) وهو
كثيرٌ كقول قطري بن الفجاءة :

فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيَّةَ مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي^(١)

أي : من جانب يميني

أو (على) وهو نادر والمحفوظ منه بيتٌ واحد وهو قوله :

عَلَى عَنْ يَمِينِي مَرَّتُ الطَّيْرُ سَنَحَا وَكَيْفَ سُنُوحُ وَالْيَمِينُ قَطِيعُ^(٢)

أي : على جانب يميني و هما مختصتان بالشعر.

عند

اسم للحضور الحسّي ، نحو : ﴿فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًا عِنْدَهُ﴾ النمل / ٤٠ ، و نحو
قول الملك الصالح :

عَنَّ التَّبَاهِلِ مَا عَلِمْنَا سَادِسًا تَحْتَ الْكِسَـا مِنْهُمْ سَوْنِي جَبَرِيل^(٣)

١) الدرية باهزم وتركه: فعيلة من الدرء، وهو الدفع، ومن الدّرّي: وهو الختل.

٢) سُنْحُ الطَّيْرِ يَسْنَحُ سُنُوحًا فَهُوَ سَانِحٌ ، إِذَا مَرَّ مِنْ مِيَارِكَ إِلَى مِيَانِكَ ، وَالْعَرَبُ تَيْمِنُ بِالسَّانِحِ
وَجَمْعُ السَّانِحِ: سُنْحٌ .

٣) التباهل: التلاعن، وهو هنا مصدر، وأريد به مكان التباهر أو زمانه .
وأشار الشاعر في هذا البيت إلى ما ذكره أبو إسحاق الشعبي والإمام الفخر الرازي في تفسيرهما
والزمخري في الكشاف وغيرهم من الحفاظ في تفسير آية المباهرة .

والمعنى نحو : « قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ » النمل / ٤٠ وقول عليٌ عليه السلام : (عِنْدَ تَنَاهِي الشَّدَّةِ تَكُونُ الْفُرْجَةُ، وَعِنْدَ تَصَابِقِ حَلْقِ الْبَلَاءِ يَكُونُ الرَّحْمَاءُ)^(١).

وللقرب كذلك نحو : « عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى * عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى » الجم / ١٤ - ١٥ ولا تقع إلَّا ظرفاً أو مجرورةً بـ (من).

تبنيهان :

الأول : قولنا (عند) أسم للحضور موافق لعبارة ابن مالك والصواب أسم لمكان الحضور. لأنها ظرف لا مصدر، وتأتي أيضاً لزمان الحضور نحو : (جئتك عند طلوع الشمس).

الثاني : تُعَاقِبُ (عند) كلمتان وهما : (لدى) مطلقاً، أي : سواء كان محل أبتداء الغاية أو لا، كقوله تعالى : « وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ » يوسف / ٢٥ . و (لَدُنْ) إذا كان محل أبتداء غاية، نحو : (جئتكم من لدنكم) . ولكلّ منها حكم سيأتي في محله إن شاء الله تعالى.

عَوْضُ

ظرف لاستغراق المستقبل مثل (أبداً) إلَّا أنه مختص بالنفي، وهو معرب إن أضيف، كقولهم : (لا أفعله عوض العائضين) أي : أبد الآبدية . ومبني إن لم يضف، وبناؤه إما على الضم كـ (قبل) و (بعد) أو على الكسر كـ (أمس) أو على الفتح كـ (أين)، والأفضل الأول . وسمى الزمان عوضاً لأنَّه كلما مضى منه جزء عوضه جزء آخر، لأنَّه غير قادر بالذات.

(١) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ١٢٥١ ، وأبن أبي الحديد ٣٩٩/٤

حرف الغين المعجمة

غَيْرٌ :

اسم ملازم للإضافة في المعنى ، ويجوز أن يقطع عنها لفظاً، بشرط أن يفهم المعنى ، ويتقدم عليه (ليس) نحو : (قبضت عشرة ليس غير) .

وقد يقال: (لا غير) ، حكاه ابن مالك ، وتابعه على ذلك شارحو كلامه .
ويقال: (قبضت عشرة ليس غيرها) برفع (غير) على أنه اسم (ليس) والخبر محذوف ، أي : ليس غيرها مقبوضاً وبنصبه على أنه خبر (ليس) والاسم محذوف ، أي : ليس المقصود غيرها ، و (ليس غير) بالفتح من غير تنوين على إضمار الاسم أيضاً وحذف المضاف إليه لفظاً ونية ثبوته - أي : ثبوت لفظه ، كقراءة بعضهم ﴿لَهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ﴾^(١) الروم /٤ ، أي : من قبل الغلب ومن بعده .

و (ليس غير) بالضم من غير تنوين ، تشبيهاً بالغيات كـ (قبل وبعد) ، قال المبرد والمتاخرون : أنها ضمة بناء لا إعراب ، فعلىيه يحتمل أن يكون آسماً وأن يكون خبراً .

وقال الأخفش : ضمة إعراب لا بناء ، لأنَّه ليس باسم زمان كـ (قبل وبعد)

(١) الآية : ﴿غُلِيتُ الرُّومُ فِي أَدْنِ الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلْبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ * فِي بَضْعِ سِنِينِ لَهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِهِ وَيُوْمَنِيْذَ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ الروم /٤ .

ولا مكان كـ (فوق) وـ (تحت)، وإنما هو بمنزلة (كلّ) وـ (بعض)، وعلى هذا فهو الاسم، وحذف الخبر.

وقال ابن خروف يحتمل الوجهين، و(ليس غيراً) بالفتح والتنوين، و(ليس غيراً) بالضم والتنوين، وعليهما فالحركة إعرابية، لأنَّ التنوين إما للتمكين فلا يلحق إلا المعربات، وإما للتعويض، فكأنَّ المضاف إليه مذكور.

وأعلمُ: أنَّ (غير) لا تعرف بالإضافة، لشدة إبهامها، وتستعمل (غير)
المضافة لفظاً على وجهين:

أحدها: وهو الأصل: أن تكون صفة للنكرة، نحو: «رَبَّنَا أُخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ» فاطر، ٣٧، أو للمعرفة التي كالنكرة نحو: «صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ» الفاتحة/٦-٧، لأن المعرف الجنسي قريب من النكرة.

الثاني: أن تكون آستثناءً فتعرّب باءُعْرَابِ الاسم الواقع بعد (إلا) فتقول: (جاءَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ) بالنصب و (ما جاءَنِي أَحَدٌ غَيْرَ زَيْدٍ) بالرفع و النصب، و الرفع أولى ، ففي التنزيل: ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَئِي الْضَّرَرِ ﴾ النساء/٩٥، ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ الأعراف/٥٩ ، بالرفع فيهما ، و تعرّب بحسب العوامل إذا كان مفْرَغاً نحو : (ما جاءَ غَيْرَ زَيْدٍ) بالرفع و (ما رأَيْتَ غَيْرَ زَيْدٍ) بالنصب .

وقد تستعمل مبتدأ نحو : (غِيرُكَ لَا يجُودُ) وهو نظير (مُثْلُكَ لَا يَخْلُ) وفاعلاً و مفعولاً نحو : (جاءَ غِيرُكَ و رأَيْتَ غِيرَكَ) .

حرف الفاء

الفاء المفردة:

حرف مهملاً عن العمل خلافاً لبعض الكوفيين في قوله: إنّها ناصبة في نحو:
(ما تأثّينا فتُحدّتنا) ، وخلافاً للمبرد في قوله: إنّها خافضة كقول أمير القيس:

فِمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمَرَضَعٌ

فيمن جرّ (مثلاً) والصحيح أن النصب ب (أنْ) مضمرة كما سيأتي وأن الجرّ
ب (ربّ) مضمرة كما مرّ.

وترد على ثلاثة أوجه:

الوجه الأوّل: أن تكون عاطفة، وتفيد ثلاثة أمورٍ:

أحدها: الترتيب وهو نوعان: معنويٌ كما في (قام زيد فعمرو) . وذكريٌ وهو
عطف مفصل على مجرّد ، نحو: «فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا
أَرَنَا اللَّهَ جَهَرًا» النساء ١٥٣.

الثاني: التعقيب، وهو في كلّ شيءٍ بحسبه، ولهذا يصحُّ أن يقال: (تزوج زيد
فولده) إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل وإن كانت المدة في نفسها طويلة.

وقيل تقع (الفاء) تارةً بمعنى (ثم) كقوله تعالى: «ثُمَّ خلقنا آلنطفة علقةً
فخلقنا آلنطفة مُضففةً فخلقنا آلضففةً عظاماً فكسونا آلعظمة لحماً»
المؤمنون ١٤ ، فالفاءات بمعنى (ثم) لترابي معطوفاتها، وتارةً بمعنى (الواو) كقول
أمير القيس:

فِي نَبَكِ مِنْ ذَكْرِي حَبِيبٍ وَمِنْزِلٍ بَسْطَ اللَّوَا بَيْنَ الدُّخُولِ فَحُومَلٌ

الثالث: السبيبة، و ذلك غالب في العاطفة جملة أو صفة.

فالأول نحو: «فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ» ^{القصص/١٥}، «فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ» ^{البرة/٣٧}.

والثاني نحو: «لَا كُلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُومٍ * فَمَا لَشَوْنَ مِنْهَا الْبُطُونَ * فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ» ^{الواقعة/٥٢ - ٥٤}.

وقد تجيء مجرد الترتيب من دون تعقيب وسبيبة، نحو: «لَقَدْ كُتِّبَ فِي غُفْلَةٍ مِنْ هَذَا فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ» ^{ق/٢٢}.

وقال الزمخشري: للفاء مع الصفات ثلاثة أحوال:

أحدها: أن تدل على ترتيب معانيها في الوجود، كقول سلمة بن ذهل:

يَاهْفَ زَيَّاَةً لِلْحَارَثَ إِلَى صَابِعِ فَالْفَانِسِ فَالْأَيْبِ^(١)
أي: الذي صبح فغم فاب.

والثاني: أن تدل على ترتيبها في التفاوت من بعض الوجوه، نحو قوله: (خذ الأكمل فالأفضل، واعمل الأحسن فأجمل).

والثالث: أن تدل على ترتيب موصفاتها في ذلك نحو: (رحم الله المحققين فالمقصرين) انتهى.

الوجه الثاني: أن تكون رابطة للجواب، وذلك حيث لا يصلح الجواب أن يقع شرطاً، وهو منحصر في ست مسائل:

الأولى: أن يكون الجواب جملة اسمية نحو: «إِنْ يَمْسِسَكَ اللَّهُ بِضَرٍ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يَمْسِسَكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» ^{الأنعام/١٧}.

(١) وهو ابن زياده وزياده: أمـهـ، والصـابـعـ: الـذـي يـغـزوـ صـبـاحـاـ.

والمـعـنىـ: يـاهـفـ أـبـيـ عـلـىـ الـحـارـثـ إـذـ صـبـحـ قـومـيـ بالـغـارـةـ، فـغـمـ فـابـ سـلـيـماـ أـنـ لـأـكـونـ لـقـيـتهـ فـقـتـلـتهـ.

الثانية: أن تكون فعلية كالاسمية، وهي التي فعلها جامد نحو: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فِي عِمَّا هِيَ﴾ البقرة/٢٧١، ﴿وَمَنْ يَكُنْ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِيبًا فَسَاءَ قَرِيبَتَا﴾ النساء/٣٨، ﴿وَمَنْ يَفْعُلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾ آل عمران/٢٨.

الثالثة: أن تكون إنشائية نحو: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُجْبِونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُخْبِرُكُمْ لَهُ﴾ آل عمران/٣١، ﴿فَإِنْ شَهَدُوا فَلَا تَشْهِدُ مَعْهُمْ﴾ الأنعام/١٥٠. وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَأْوِكُمْ غُورًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَا إِعْنَى﴾ الملك/٣٠ شاهدان: الاسمية والإنشائية.

الرابعة: أن يكون فعلها ماضياً لفظاً ومعنىًّا، إما حقيقة نحو: ﴿إِنْ يَسْرُقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخْ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾ يوسف/٧٧، وإما مجازاً نحو: ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبِّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾ النمل/٩٠، نزل هذا الفعل لتحقيق وقوعه منزلة ما قد وقع.

الخامسة: أن تقترب بحرف استقبال نحو: ﴿مَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُجْهِمُهُمْ وَيُجْبِونَهُ﴾ المائدة/٥٤، و﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكَفَّرُوهُ﴾ آل عمران/١١٥.

ال السادسة: أن تقترب بحرف له الصدر كقول ربيعة بن مقرن:

فَإِنْ أَهْلِكَ فَنِي لَهِ لَظَاهَهُ عَلَيَّ تَكَادُ تَلْهِبُ التِّهَابَ^(١)
لما عرفت من أن (رب) مقدرة، أي: رب ذي لهب. وأن لها الصدر.

وقد مرَّ أنَّ (إذا) الفجائية قد تنوب عن الفاء نحو: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةً بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ الروم/٣٦. وأن الفاء قد تحذف للضرورة كقول

عبد الرحمن بن حسان:

مَنْ يَفْعَلِ الْخَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مُشَلَّاً

(١) والمعنى: إن ألمت فكم من رجل ذي حق سيقني مضطرب العداوة لما لقي مني.

تنبيه:

كما تربط الفاء الجواب بشرطه، كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط، وذلك في نحو: (الّذِي يُتَبَّنِي فِلَهُ دِرْهَمٌ)، وبدخولها فهمَ أَنَّ ما أراده المتكلّم هو ترتيب إعطاء الدرهم على الإitan، ولو لم تدخل أحتمل ذلك وغيره.

وممّا تربط شبه الجواب بشبه الشرط قول عليٌ عليه السلام: (لا تُترَكُوا الأمْرَ بالمعروفِ والنَّهْيُ عنِ المُنْكَرِ فَيُوَلَّ عَلَيْكُمْ شَرَارُكُمْ، ثُمَّ تَدْعُونَ فَلَا يُسْتَجِبُ لَكُمْ) ^(١). وهذه الفاء بمنزلة (لام) التوطئة في نحو: «لِئَنْ أَخْرَجُوكُمْ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ» الحشر/١٢، في إيدانها بما أراده المتكلّم من معنى القسم، وقد قرئ بالإثبات والمحذف قوله تعالى: «وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبْتُ أَيْدِيكُمْ» الشورى/٣٠.

الوجه الثالث: أَنْ تكون زائدة وحمل عليه الزجاج قوله تعالى: «هذا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ» ص/٥٧ ومتى زيادتها قوله:

لَمَّا آتَقَى بِيَدِ عَظِيمٍ جِرْمَهَا فَتَرَكَتْ ضَاحِي جُلْدِهَا يَتَذَبَّبُ ^(٢)
لأنَّ الفاء لا تدخل في جواب لها. خلافاً لابن مالك.

وأمّا قوله تعالى: «فَلَمَّا نَجَاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فِيهِمْ مُقْتَصِدٌ» لقمان/٣٢، فالجواب محدود، أي: أنقسموا قسمين، فمنهم مقتضى ومنهم غير ذلك. والفاء في نحو: (خرجت فإذا الأسد بالباب) زائدة لازمة عند الفارسي والمازني وجماعه.

وقال الفارسي: في «بَلِ اللَّهُ فَأَغْبَدْ» الروم/٦ إنَّها زائدة، وعاطفة عند غيره.

١) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٩٧٨، وأبن أبي الحديد ٤/١١١.

٢) الجرم بالكسر: الجسد، الضاحي: الظاهر، وقيل الفاء زائدة، وقيل: هي عاطفة على فعل محدود، تقديره ضربتها.

تنبيه :

١٠٩ / في

قد تكون الفاء للاستيناف نحو : ﴿ وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ البقرة/١١٧ ، بالرفع ، أي : فهو يكون حينئذ ، و كقول جرول آبن أوس : الشَّرْ صَعْبٌ وَطَوِيلٌ سَلْمَةٌ إِذَا أَرْتَقَ فِيهِ الَّذِي لَا يَعْلَمُ رَأَتِ بِهِ إِلَى الْخَضِيرِ قَدْمَهُ يُرِيدُ أَنْ يُعْرِيهِ فَيُعْجِمُهُ برفع يعجم ، أي : فهو يعجمه ، ولا يجوز نصبه بالعاطف لأنَّه لا يريد أنْ يعجمه ، وإنَّما يقدِّر النحويون كلمة (هو) لِيُبَيِّنُوا أَنَّ الفعل لا يعتمد على ما قبله بالعاطف بل الكلام مستقلٌ .

في

حرف جرٌ له تسعه معانٍ :

الأول : الظرفية ، وهي :

إِمَّا مكانية ، كقول عليٌ عليه السلام : (الغُنْيَ فِي الْغُرْبَةِ وَطَنُّ ، وَالْفَقْرُ فِي الْوَطَنِ عَرْبَةً)^(١) ..

و إِمَّا زمانية نحو : (قرأتُ القرآن في ثلاثة أيامٍ) ، وقد آجتمعتا في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا غَلَبَتِ الرُّومُ فِي أَذْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلْبِهِمْ سَيْغَلِبُونَ * فِي بِضْعِ سِنِينَ ﴾ الروم/١ - ٣ .

و إِمَّا مجازية نحو : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾ البقرة/١٧٩ .

الثاني : المصاحبة ، نحو : ﴿ أَذْخُلُوهُ فِي أَمْمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ الأعراف/٣٨ أي : معهم ، ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمٍ فِي زِيَّتِهِ ﴾ القصص/٧٩ .

(١) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ١١١٣ ، وآبن أبي الحديد ٤/٢٦٨ .

الثالث: التعليل، نحو: «فَذلِكُنَّ الَّذِي لَمْ تَتَّقِ فِيهِ» يوسف/٣٢، و«وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ لَمْسَكُمْ فِيمَا أَنْضَمْتُمْ فِيهِ عَذَابًا عَظِيمًا» التور/١٤.

الرابع: الاستعلاء، نحو: «وَلَا صَلَبَنَّكُمْ فِي جَنَدُوْنِ النَّخْلِ» طه/٧١، وقوله:

هم صلبوا العبدَي في جند نخلةٍ فلا عطست شيبان إلا بأجدها^(١)

الخامس: مرادفة الباء، كقول زيد الخير:

وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مَنَا فَوَارِسٌ يَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكَلَنِ

السادس: مرادفة (إلى) نحو: «فَرَدُوا أَيْدِيهِمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ» إبراهيم/٩.

السابع: المقايسة، وهي الدائلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق، نحو: «فَمَا مَتَّاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ» التوبية/٣٨.

الثامن: التعويض، وهي الزائدة عوضاً من أخرى ممحوظة، كقولك: (ضررتُ فيمن رغبت) أصله: ضربتُ من رغبتَ فيه، أجازه ابن مالك.

التاسع: التوكيد، وهي الزائدة لغير التعويض، أجازه الفارسي في الضرورة وأنسد:

أَنَا أَبُو سَعِيدٍ إِذَا اللَّيْلَ دَجَا يُخَالِ فِي سَوَادِهِ يَرْنَدِجا^(٢)

وأجازه بعضهم في قوله تعالى: «وَقَالَ أَرْكَبُوا فِيهَا» هود/٤١، أي: آركبوها.

(١) البيت لسويد بن أبي كاهيل أو لقراد بن حنش.

(٢) البيت لسويد بن أبي كاهيل البشكري، اليرندة: الجلد الأسود، فارسي معرب.

حرف القاف

قد

على وجهين: (حرفية) وستائي، و(آسمية) وهي على وجهين: (اسم فعل) وسيائي، واسم مرادفة لـ (حسب).

وهذه تستعمل على وجهين:

(مبنة) لشبهها بـ (قد) الحرفية وكثير من الحروف وضعاً، وهو الغالب، ويقال فيه: (قد زيد درهم) بالسكون أي: حسبة درهم، و(قذني) بالنون، حرصاً علىبقاء السكون، لأنَّه الأصل فيها يُبنون.

و(معربة) وهو قليل، يقال: (قد زيد درهم) بالرفع، كما يقال: (حسبة درهم) بالرفع (قد درهم) بغير نون كما يقال: (حسبي).

والمستعملة اسم فعل مرادفة لـ (يكفي)، يقال: (قد زيداً درهم) و(قذني درهم) بالسكون فيها، كما يقال: (يكفي زيداً درهم) و(يكفيني درهم).

وأما الحرفية فتختص بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس، وهي كالجزء منه، فلا تفصل منه بشيء، إلا بالقسم قوله:

نقد والله بَيْن لي عنائي بوشك فراقهم صرداً يصبح
ونحو: (قد ضرب)، (قد يضرب)، (قد والله أحسن).

وقد يحذف الفعل بعدها للدليل كقول النابغة:

أَفِدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رَكَابِنَا لَمَّا تَرَلَ بِرْ حَالِنَا وَكَانَ قَدِ^(١)
أَيْ : وَكَانَ قَدْ زَالَتْ .

وَلَهَا خَمْسَةِ مَعَانٍ :

الْأَوَّلُ : التَّوْقُّعُ ، وَذَلِكُ مَعَ الْمُضَارِعِ وَاضْطَرَاعِ ، كَفُولُكَ : (قَدْ يَقْدِمُ الغَائِبُ الْيَوْمَ) إِذَا
كُنْتَ تَتَوقُّعُ قَدْوَمِهِ .

وَأَمَّا مَعَ الْمَاضِي فَأَثْبَتَهُ الْأَكْثَرُونَ نَحْوَ : (قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ) لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ مُنْتَظِرُونَ
نَذْلُكَ .

وَأَنْكَرَ بَعْضُهُمْ كُونَهَا للتَّوْقُّعِ مَعَ الْمَاضِي وَقَالَ : التَّوْقُّعُ ، انتِظَارُ الْوَقْوَعِ وَالْمَاضِي قَدْ
وَقَعَ .

وَالَّذِي يَظْهُرُ لِي قَوْلُ ثَالِثٍ وَهُوَ أَنَّهَا لَا تَفِيدُ التَّوْقُّعَ أَصْلًا ، أَمَا فِي الْمُضَارِعِ فَلَأَنَّ
قَوْلُكَ : (يَقْدِمُ الغَائِبُ) يَفِيدُ التَّوْقُّعَ بِدُونِ قَدْ . وَأَمَّا فِي الْمَاضِي ، فَلَأَنَّهُ مُتَوْقَعٌ كَذَلِكَ .
وَعِبَارَةُ آبَنْ مَالِكٍ فِي ذَلِكَ حَسَنَةٍ ، فَإِنَّهُ قَالَ : إِنَّهَا لَا تَدْخُلُ عَلَى مَاضٍ مُتَوْقَعٍ ، وَلَمْ
يَقُلْ : إِنَّهَا تَفِيدُ التَّوْقُّعَ ، وَلَمْ يَتَعَرَّضُ للتَّوْقُّعِ فِي الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُضَارِعِ الْبَتَّةِ ، وَهَذَا
هُوَ الْحُقُّ .

الثَّانِي : تَقْرِيبُ الْمَاضِي مِنَ الْحَالِ ، تَقُولُ (قَامَ زَيْدٌ) فَيَحْتَمِلُ الْمَاضِي الْقَرِيبُ
وَالْبَعِيدُ ، فَإِنْ قَلْتَ (قَدْ قَامَ زَيْدٌ) أَخْتَصَّ بِالْقَرِيبِ مِنَ الْحَالِ . وَآبَتْنِي عَلَى إِفَادَتِهَا
ذَلِكَ أَحْكَامٌ :

أَحَدُهَا : أَنَّهَا لَا تَدْخُلُ عَلَى (لَيْسَ) وَ(عَسَى) وَ(يَعْمَ) وَ(يُئْسَ) لِأَنَّهَا
لِلْحَالِ ، فَلَا مَعْنَى لِذِكْرِ مَا يَقْرُبُ مَا هُوَ حَاصِلٌ ، وَلِذَلِكَ عَلَّةُ أُخْرَى ، وَهِيَ أَنَّ
صِيغَهُنَّ لَا يَفِدُنَ الرَّزْمَانَ ، وَلَا يَتَصَرَّفُنَ ، فَأَشْبَهُنَ الْأَسْمَ .

ثَانِيهَا : وَجُوبُ دُخُولِهَا عَنْدَ الْبَصَرِيَّينَ - إِلَّا الْأَخْفَشُ - عَلَى الْمَاضِي الْوَاقِعِ حَالًا

(١) أَفَدْ : أَزْفَ ، مَلَأْتَلَ : لَا تَتَنَقَّلُ .

نحو: «وَمَا لَنَا أَنْ لَا نُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا»

البقرة/٢٤٦.

ثالثها: دخول لام الابتداء عليه في نحو: (إِنْ زِيدًا لَقَدْ قَامَ) وذلك لأنَّ الأصل دخوها على الاسم نحو: (إِنْ زِيدًا لَقَائِمٍ)، فإذا قَرُبَ الماضي من الحال أشبه المضارع الذي هو شبيه بالاسم فجاز دخوها عليه.

الثالث: التقليل، نحو: (قَدْ يَصِدُّكُ الْكَذُوبُ) و (قَدْ يَجُودُ الْبَخِيلُ).

الرابع: التكثير نحو: «قَدْ نَرَى تَقْلُبَ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ» البقرة/١٤٤، أي: رَسِّماً نَرَى، و معناه تكثير الرؤية.

الخامس: التحقيق، نحو: (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ رَكَاهَا) الشمس/٩

قطٌ

على ثلاثة أوجه:

الأول: أن تكون ظرف زمان لا يستغرق ما مضى، وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء مضمة في أفسح اللغات، وتحتَّص بالنفي، يقال: (ما فعلته قَطُّ) و العامة يقولون: (لا أفعله قَطُّ) وهو لحن.

ومنه قول الفرزدق في علي بن الحسين عليهما السلام:

مَا قَالَ لَا قَطُّ إِلَّا فِي تَشْهِدِهِ لَوْلَا التَّشَهِيدُ كَانَتْ لَا ئَهْ نَعِمْ

١) والبيت من قصيدة قالها في موسم الحج عندما أراد الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك أن يستلم الحجر الأسود فلم يقدر عليه، إذ أقبل الإمام علي بن الحسين (ع) فطاف بالبيت وكلما بلغ الحجر تنحى له الناس حتى يستلمه، فقال رجل من أهل الشام: من هذا الذي هابه الناس هذه الهيئة؟ فقال هشام: لا أعرفه مخافة أن يرغب الناس فيه من أهل الشام. فقال آلفرزدق - وكان في ركب الخليفة - على الفور، قصيده المشهورة والتي أورها:

هذا الذي تعرف البطحاء وطأته والبيت يعرفه والحل والحرم

وأشتقاقه من قَطْطُه أي قطعه، فمعنى (ما فعلته قَطْ) ما فعلته فيما انقطع من عمري، لأنَّ الماضي منقطع عن الحال والاستقبال وبنية لتضمنها معنى (مذ) و(إلى)، إذ المعنى مذ أنْ خلقت إلى الآن، وحرَّكت لثلاً يلتقي ساكنان، وكانت الضمة تشبهها بالغايات.

الثاني: أن تكون بمعنى (حسب)، وهذه مفتوحة القاف ساكنة الطاء، يقال: (قطِي، قُطْك، قُطْ زيدٍ درَّهم) إلا أنَّها مبنية لأنَّها موضوعة على حرفين، و(حسب) معربة.

الثالث: أن تكون اسم فعل بمعنى (يكفي) فيقال: (قطني) بنون الوقاية كما يقال: (يكفيني)، وتجوز نون الوقاية على الوجه الثاني: حفظاً للبناء على السكون، كما تجوز في (لدُن) و(مِنْ) و(عَنْ) كذلك.

حرف الكاف

الكاف المفردة

جاءة وغيرها .

والجائرة : حرف وآسم .

والحرف لها خمسة معانٍ :

الأول : التشبيه نحو : (زيد كالأسد) و كقوله عليه السلام : (أهل الدنيا كركب يسار بهم و هم نائم)^(١) .

وقد تمحض كقول الرومي في علي عليه السلام :

ومحله من كل فضل بين عال محل الشمس أو بدر اللجن أي : ك محل الشمس .

الثاني : التعليل ، أثبت ذلك قوم ، ونفاه الأكثرون وقى بعضهم جوازه بأن تكون الكاف مكفوقة بـ (ما) كحكاية سيبويه : (كـ أنه لا يعلم فتجلوز الله عنه) والحق جوازه في المجردة من (ما) نحو : « وَيْ كَانَه لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ » القصص / ٨٢ ، أي : أعجب لعدم فلاحهم ، وفي المقرنة بـ (ما) الزائدة كما في المثال و بـ (ما) المصدرية نحو : « كَمَا أَرْسَلْنَا فِيْكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ »^(٢) البقرة / ١٥١ قال الأخفش :

١) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ١١١٥ ، وأبن أبي الحديد ٤/٢٧٣ .

٢) تمام الآية : « كـما أرسـلنا فـيـكـم رـسـولـا مـنـكـمـ يـتـلـوا عـلـيـكـمـ آيـاتـنـا وـيـزـكـيـكـمـ وـيـعـلـمـكـمـ الـكـتـابـ وـالـحـكـمةـ

أي : لأجل إرسالي فيكم رسولاً منكم فاذكروني : وهو ظاهر في قوله تعالى : ﴿ وَآذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُم ﴾ البقرة/١٩٨ ، أي : هدايته إياكم .

الثالث : الاستعلاء ، ذكره الأخفش والkovifون ، وأن بعضهم قيل له : (كيف أصبحت ؟) فقال : (كخير) ، أي : على خير ، وقيل : المعنى بخير . ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء . وقيل هي للتشبيه على حذف مضaf ، أي : كصاحب خير .

الرابع : المبادرة ، وذلك إذا آتَصلت بـ (ما) في نحو : (سَلَمْ كَمَا تَدْخُلُ) و (صَلَّى كَمَا يَدْخُلُ الْوَقْتَ) ، ذكره ابن الخباز في النهاية ، وأبو سعيد السيرافي وغيرهما ، وهو غريب جداً .

الخامس : التوكيد ، وهي الزائدة ، نحو : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ الشورى/١١ ، قال الأكثرون : التقدير ليس شيء مثله ، إذ لم تقدر زائدة صار المعنى ليس شيء مثل مثله ، فيلزم المحال ، وهو إثبات المثل ، وإثبات المثل شرط - تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيراً - فهي زائدة . وإنما زيدت لتوكيد نفي المثل لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانية ، قاله ابن جني ولأنهم إذا بلغوا في نفي الفعل عن أحد قالوا : (مثلك لا يفعل كذا) ومرادهم إنما هو النفي عن ذاته .

وقيل : الكاف في الآية غير زائدة ، بل الزائد (مثل) ، كما زيدت في ﴿ إِنْ أَمْنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ أَهْتَدَوْا ﴾ البقرة/١٣٧ . قالوا : وإنما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير - أنهى .

والقول بزيادة الكاف أولى ، لأن زيادة الحرف أولى من زيادة الاسم ، بل لم تثبت زيادة الاسم ، وأماماً ﴿ بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ ﴾ فقد يشهد لزيادة (مثل) فيها

قراءة ابن عباس: «سِمَا آمَنْتُمْ بِهِ»^(١).

وقد تؤولت قراءة الجماعة على زيادة الباء في المفعول المطلق أي: إيماناً مثل إيمانكم به، أي: بالله سبحانه، أو بمحمد صلى الله عليه وآله، أو بالقرآن، وقيل: مثل للقرآن، وما للتوراة أي: فإن آمنوا بكتابكم كما آمنتם بكتابهم.

وفي الآية الأولى قول ثالث، وهو أنَّ (الكاف) و (مثلاً) ليسا بزائدين، فقيل: إنَّ (مثلاً) بمعنى الذات والمعنى ليس كذاته شيء، وقيل: إنه بمعنى الصفة، أي: ليس كصفته شيء.

وقيل: الكاف آسم مؤكَّد بمثل.

وأَمَّا الكاف الاسمية الجارَة فمرادفة مثل، ولا تقع كذلك عند سيبويه والحقين إلا في الضرورة، كقول العجاج:

بِيَضِ ثَلَاثِ كَنْعَاجِ جَمِ يَضْحَكُنْ عَنْ كَالْبَرِ الْمُنْهَمِ^(٢)

وقال كثير، منهم الأخفش والفارسي: يجوز في الاختيار، فجوازوا في نحو: (زيد كالأسد) أن تكون الكاف في موضع رفع، والأسد مخوضاً بالإضافة، قال الزمخشري في «فَأَنْفَخْ فِيهِ» آل عمران/٤٩ أنَّ الضمير راجع للكاف من «كَهِيَةُ الطَّيْرِ» أي: فانفخ في ذلك الشيء المهايل فيصير كسائر الطيور، انتهى. ولا يبعد ذلك إذ لو كان راجعاً إلى الهيئة لقليل: (فأنفخ فيها)، كما جاء في موضع آخر: «وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطَّيْنِ كَهِيَةُ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَفْتَخُ فِيهَا» المائدة/١١٠.

تنبيه:

تقع كلمة (كما) بعد الجمل كثيراً صفةً في المعنى فتكون نعتاً لمصدر، أو حالاً من اسم مذكر، ويحتملها قوله تعالى: «كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ» الأنبياء/١٠٤.

(١) الآية: «فَإِنْ آمَنُوا بِعَذَابٍ مَا آمَنُتُمْ بِهِ فَقُدْ أَهْنَدُوا وَإِنْ تُولُوا فَإِنَّهُمْ فِي شِقَاقٍ...» البقرة/١٣٧.

(٢) المنه: الذائب.

فمعناه على تقدير كونها نعتاً: (تُعِيدُ أَوْلَى الْخَلْقِ إِعَادَةً مِثْلَ مَا بِدَأْنَاهُ) و على الحالية فذو الحال مفعول نعيده، أي: نعيده ماثلاً للذى بدأناه.

ونقع الكلمة (كذلك) أيضاً كذلك قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمَنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَأْتُوا بَأْسَنَا﴾ الأنعام ١٤٨، أي: كذب الذين من قبلهم تكذيباً كذلك، أي: كتكذيب الذين أشركوا، أو كذبوا حال كونهم كالذين أشركوا.

وأما الكاف غير الجارة، فنوعان:

ضمير منصوب أو مجرور نحو: ﴿مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ الضحى ٣.
وحرف معنى لا محل له ، و معناه الخطاب، وهي اللاحقة لاسم الإشارة نحو: (ذلك، وتلك) وللضمير المنفصل المنصوب في قوله: (إِيَّاكَ، وَإِيَّاكُمَا) و نحوهما على القول الصحيح ولبعض أسماء الأفعال نحو: (رَبِّيْدَكَ) . ولـ (أَرَيْتَ) بمعنى أخبرني نحو: ﴿أَرَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَمْتَ عَلَيَّ﴾ الإسراء ٦٢ فالباء فاعل، والكاف حرف خطاب، هذا قول سيبويه وهو الصحيح.

كَانَ

حرف مركب عند أكثرهم ، وقال بعضهم هي بسيطة تدخل على المبدأ و الخبر، فتنصب الاسم وترفع الخبر، وذكرها لها أربعة معانٍ:

الأول: وهو الغالب عليها والمتفق عليه: التشبيه، وهذا المعنى أطلقه الجمهور لـ (كان)، وزعم جماعة منهم ابن السيد أنها لا تكون للتشبيه إلا إذا كان خبرها اسمًا جامداً نحو: (كان زيداً أسد) وأما إذا كان الخبر غير جامد نحو: (كان زيداً فائماً، أو في الدار، أو عندك، أو يقام) فهي في ذلك كله للظنّ.

الثاني: الشكُّ والظُّنُّ الغالب، وذلك فيها ذكرنا، وحمل عليه ابن الأنباري

(كائن بالشأنة مقبل) أي : أظنك مقبلًا.

الثالث : التحقيق ، ذكره الكوفيون والزجاجي وأنشدوا عليه قول الحارث بن خالد المخزومي :

فأصبح بطن مكة مُقشعراً كأن الأرض ليس بها هشام^(١)

الرابع : التقريب ، قاله الكوفيون ، وحملوا عليه (كائن بالشأنة مقبل) وقال

بعضهم : الكاف آسم كأن بحذف مضافي ، أي : كأن زمانك مقبل بالشأنة .
مسألة :

زعم قوم أنَّ (كأنَّ) قد تنصب الجرأين ، وليس كما زعموا .

كأي^(٢)

أسم مركب من كاف التشبيه وأي المونة ، ولهذا جاز الوقف عليها بالنون ، لأنَّ التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية ، ولهذا رسم في المصحف نوناً .
وتتفق (كأين) ، (كم) في خمسة أمور :

- ١ - الإبهام .
- ٢ - الافتقار إلى التمييز .
- ٣ - البناء .
- ٤ - لزوم التصدير .

٥ - إفاده التكثير تارةً وهو الغالب ، نحو : ﴿وَكَائِنٌ مِّنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رَبِيعُونَ كَيْتَر﴾ آل عمران/١٤٦ ، والاستفهام أخرى ، وهو نادر ولم يثبته إلا ابن قتيبة وابن

١) والبيت في رثاء هشام بن المغيرة .

٢) هكذا رسمت في المعني . والمشهور عند النحاة رسمها هكذا : كأين و كذلك رسمها في القرآن الكرييم .

عصفور و ابن مالك، و أستدلّ على ذلك بقول أبي بن كعب لابن مسعود: (كَائِنْ تَقْرَأُ سُورَةُ الْأَحْزَابِ آيَةً؟) فقال: (ثَلَاثًا وَسَبْعِينَ).

و تختلفها في خمسة أمور:

الأول: أن (كَائِنْ) مركبة و (كم) بسيطة على الصحيح خلافاً لمن زعم أنها مركبة من (ك) و (ما) الاستفهامية.

الثاني: أنَّ ممِيزَ كَائِنْ مجرور بـ (من) غالباً، نحو: ﴿وَكَائِنْ مِنْ نَبِيٍّ﴾ و ﴿كَائِنْ مِنْ آيَةٍ﴾ يوسف/١٠٥، و ﴿كَائِنْ مِنْ دَبَّةٍ﴾ العنكبوت/٤٠.

الثالث: أنها لا تقع استفهامية عند الجمهور وقد مضى.

الرابع: أنها لا تقع مجرورة خلافاً لابن قتيبة و ابن عصفور أجاز ربكأ تبع هذا الشوب.

الخامس: أنَّ خبرها لا يقع مفرداً بخلاف (كم).

كذا

ترد على ثلاثة أوجه:

الأول: أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما و هما (كاف) التشبيه و (ذا) الإشارة، فمعنى كذا: (مثل ذا)، و تدخل عليها هاء التنبيه كقوله تعالى: ﴿أَهَنَّكَذَا عَرْشُكِ﴾ النمل/٤٢.

الثاني: أن تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين، مكتنِيًّا بها عن غير عدد، كما جاء في الحديث: «أنه يقال للعبد يوم القيمة: أتذكر يوم كذا وكذا؟ فعلت فيه كذا وكذا؟»^(١).

(١) صحيح مسلم، كتاب الأيادن، باب أدنى أهل الجنة منزلة، وقرب منه في الترمذى، كتاب جهنم و كتاب صفة القيمة.

الثالث: أن تكون كلمة واحدة مركبة، مكتنباً بها عن العدد فتوافق كأي في أربعة أمور، وهي:

- ١ - التركيب.
- ٢ - البناء.
- ٣ - الإبهام.
- ٤ - الافتقار إلى التمييز.

وتخالفها في ثلاثة أمور:

الأول: أنها ليس لها الصدر تقول: (قبضت كذا وكذا درهماً).

الثاني: أن تميزها واجب النصب، فلا يجوز جره بـ(من) آتفاقاً، ولا بالإضافة، خلافاً للكوفيين، أجازوا في صورة عدم التكرار والعطف أن يقال: (كذا ثوبٌ وكذا ثوبٌ)، قياساً على العدد الصريح، ولهذا قال فقهاؤهم: إنه يلزم بقول القائل: (له عندي كذا درهم) مائة، وبقوله: (كذا دراهم) ثلاثة وبقوله: (كذا كذا درهماً) أحد عشر، وبقوله: (كذا درهماً) عشرون، وبقوله: (كذا وكذا درهماً) أحد عشرون، حملًا على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح.

الثالث: أنها لا تستعمل غالباً إلا أن يعطف عليها مثلها كقوله:

عد النفس نعمى بعد بؤساك ذاكراً كذا وكذا لطفاً به نسي الجهد

كلا و كلنا

مفردان لفظاً، مثنيان معنى، مضافان أبداً لفظاً ومعنى، إلى كلمة واحدة معرفة دالة على أثنين:

إما بالحقيقة والتخصيص نحو: «**كُلُّنَا الْجَحَّابِينِ**» الكهف/٣٣، و نحو: «**أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا**» الإسراء/٢٣.

وإما بالحقيقة والاشراك نحو: (كُلُّنَا) فإنَّ (نا) مشتركة بين الاثنين والجماعة،

أو بالمجاز كقول عبد الله بن الزبيري:

إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِ مَدَىٰ وَكِلاً ذَلِكَ وَجْهَ وَقَبْلُ^(١)
فَإِنَّ (ذَلِكَ) حَقِيقَةً فِي الْوَاحِدِ، وَأُشِيرُ بِهَا إِلَى الْمُشْتَىِ، عَلَى مَعْنَىِ: (وَكَلَا
مَا ذَكَرَ) عَلَى حَدِّهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا فَارِضٌ وَلَا بُكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾
. البقرة/٦٨.

وقولنا كلمة واحدة أحتراز عن قوله:

كِلَّا أَخْسِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَصْدًا فِي النَّائِبَاتِ وَإِلَامِ الْمُلَمَّابِ
فَإِنَّهُ ضَرُورَةٌ، وَأَجَازَ أَبْنَ الْأَنْبَارِي إِضَافَتِهَا إِلَى الْمُفْرَدِ بِشَرْطِ تَكْرَارِهَا نَحْوَ:
(كِلَّا يَ وَكِلَّا كَ مُحْسِنَانِ).

وَأَجَازَ الْكَوْفَوْنَ إِضَافَتِهَا إِلَى النَّكْرَةِ الْمُخْتَصَّةِ نَحْوَ: (كِلَّا رَجُلَيْنِ عَنْدَكَ مُحْسِنَانِ)
فَإِنَّ رَجُلَيْنِ قد تَخَصَّصَا بِوَصْفِهِمَا بِالظَّرْفِ. وَحَكُوا (كَلَّا جَارِيَتِينِ عَنْدَكَ مَقْطُوعَةِ يَدِهَا)
أَيْ : تَارِكَةَ لِلْغَزْلِ.

وَيَجُوزُ مَرَاعَاةُ لِفَظَاهِمَا فِي الْإِفْرَادِ نَحْوَ: ﴿كِلْتَا الْجَسْتَتَيْنِ آتَتْ أَكْلَاهَا﴾
الكهف/٣٣ ، وَمَرَاعَاةُ مَعْنَاهِمَا وَهُوَ قَلِيلٌ وَقَدْ اجْتَمَعَ فِي قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ :

كَلَامَاهَا حِينَ جَدَ السَّيْرِ بَيْنَهَا قَدْ أَقْلَمَا، وَكِلَّا أَنْفِيَهَا رَابِ^(٢)
وَقَدْ سُئِلَتْ قَدِيمًا عَنْ قَوْلِ الْقَائِلِ: (زَيْدٌ وَعُمَرٌ وَكِلَامَاهَا قَائِمٌ أَوْ كِلَامَاهَا قَائِمَانِ) أَيْهَا
الصَّوَابُ؟ فَكَتَبَتْ: إِنْ قَدَرَ (كِلَامَاهَا) تَوْكِيدًا، قَيْلَ (قَائِمَانِ) لِأَنَّهُ خَبَرٌ عَنْ زَيْدٍ
وَعُمَرٍ. وَإِنْ قَدَرَ مُبْتَدَأٌ فَالْوَجْهَانُ وَالْمُخْتَارُ الْإِفْرَادُ. وَعَلَى هَذَا فَلَوْقِيلُ: (إِنْ زَيْدًا
وَعُمَرًا) فَإِنْ قَيْلَ (كِلَامَاهَا) قَيْلَ (قَائِمَانِ) وَإِنْ قَيْلَ (كِلَامَاهَا) فَالْوَجْهَانُ.

(١) وَالْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةِ قَاهِمَا فِي وَقْعَةِ أَحَدٍ، وَقَبْلِ: الطَّرِيقِ الْوَاضِعِ، وَالْمَعْنَى: أَنْ كِلَّا مِنْ الْخَيْرِ
وَالشَّرِّ وَجَهَ مِنَ الْوَجْهِ، أَوْ طَرِيقٌ مِنَ الْطَّرِيقِ الَّتِي يَصْرُفُ الْأَنْسَانَ فِيهَا شَوْونَهُ.

(٢) أَقْلَعَا: تَوَقَّفَا، الرَّابِي: الْمُتَنَعِّثُ مِنَ الْجَرِيِّ، وَالضَّمِيرُ فِي الْبَيْتِ يَعُودُ عَلَى فَرَسِينِ يَصْنَفُهُمَا فِي هَذَا
الْبَيْتِ.

ويتعين مراعاة اللفظ في نحو : (كِلَّمَا مُحِبٌ لصَاحِبِهِ) لأنَّ معناه كُلٌّ منها .

كُلٌّ

أسمٌ موضوع لاستغراق أفراد المُنْكَر المفرد ، نحو : « كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ » آل عمران / ١٨٥ .

والمعرف المجموع نحو : « وَكُلُّهُمْ آتَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرِداً » مريم / ٩٥ .
ولاستغراق أجزاء المفرد المعرف نحو : (كُلُّ زَيْدٍ حَسْنٌ) فإذا قلت : (أكَلْتَ كُلَّ رَغْيفٍ لَزِيدٍ) ، كانت لعموم الأفراد ، فإنَّ أصفت الرغيف إلى زيد وقلت : (أكَلْتَ كُلَّ رَغْيفٍ لَزِيدٍ) صارت لعموم أجزاء رغيف واحد .

وأعلم : أنَّ (كُلَّ) ترد باعتبار كُلٌّ واحد مما قبلها وما بعدها على ثلاثة أوجه : أمَّا باعتبار ما قبلها :

فالأول : أن تكون نعتاً لنكرة أو معرفة ، فتدلُّ على كماله ، وتجب إضافتها إلى أسمٍ ظاهر يائمه لفظاً ومعنىًّا نحو : (رأيت رجلاً كُلَّ رجلٍ) أي : كاملاً في صفات الرجال .

والثاني : أن تكون توكيداً لمعرفة ، قال الأخفش والkovfion : أو لنكرة محدودة ، وعليها ففائدتها العموم ، وتجب إضافتها إلى مضمر راجعٍ إلى المؤكَّد نحو : « فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ » الحجر / ٣٠ وص ٧٣ ، ونحو قول الفرزدق :
هذا ابنُ خيرِ عِبَادِ اللَّهِ كُلُّهُمْ هذا التَّقِيُّ التَّقِيُّ الطَّاهِرُ الْعَلَمُ
والثالث : أن لا تكون تابعةً ، بل تاليةً للعوامل ، فتقع مضافةً إلى الظاهر نحو : « كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةً » المئذن ٣٨ وغير مضافة نحو : « وَكُلًاً ضَرَبَنَا لَهُ الْأَمْثَالَ وَكُلًاً تَبَرُّنَا تَبَيِّرًا » الفرقان / ٣٩ .
وأمَّا باعتبار ما بعدها فهي ثلاثة أيضاً :

فالأول: أنْ تضاف إلى الظاهر، نحو : (أكْرَمْتُ كُلَّ بَنِي تَمِيم).
 والثاني: أنْ تضاف إلى ضمير محذوف نحو : «**كُلًا هَدَيْنَا**» الأنعام/٨٤،
 ومقتضى كلام النحوين أنَّ حكمها أنْ يعمل فيها جميع العوامل.
 والثالث: أنْ تضاف إلى ضمير ملفوظ به، وحكمها أنْ لا يعمل فيها غالباً إلَّا
 الابتداء نحو : «**وَكُلُّهُمْ آتَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا**» مريم/٩٥ لأنَّ الابتداء عاملٌ
 معنوي .

فصل

وأعلم أنَّ لفظ (كل) مفرد مذكر دائمًا وأنَّ معناها بحسب ما تضاف
 إليه .

ولها بحسب ما تضاف إليه ثلاثة حالات ، لأنَّها: إما أنْ تضاف إلى نكرة وإما
 إلى معرفة ، وإنما أنْ تقطع عن الإضافة .

فإنْ كانت مضافة إلى نكرة وجوب مراعاة معناها ، فلذلك جاء الضمير:
 مفرداً مذكراً في نحو : «**وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْرَبَّنَاهُ طَائِرٌ فِي عَنْقِهِ**» الإسراء/١٣ ،
 وكقول كعب بن زهير:

كُلَّ أَبْنَى أَنْشَى وَإِنْ طَالَتْ سَلَامَتْ يوْمًا عَلَى آلَةِ الْحَدِبَاءِ مَحْمُولْ
 وَمَفْرَدًا مَؤْنَثًا ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : «**كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ**» الماثر/٣٨ .
 وَمُؤْنَثٌ ، فِي قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ :

وَكُلُّ رَفِيقِي كُلُّ رَجُلٍ وَإِنْ هُمْ تَعَاطَنِي الْقَنَّا قَوْمًا هُمْ أَخْوَانٌ^(١)

(١) كل في قوله : (كُلَّ رَجُلٍ) زائدة و (رَجُلٍ) بالباء المهملة: السفر، و (تعاطى) اصله تعاطياً، فخذلت لام للضرورة، وهو بمعنى التنازع في الأخذ. و (القنا): الرمح، والمراد هنا القوة والغلبة. ومعنى البيت: وكل رفيقي في أي رجلٍ كانا أخوان و إن هما تعاطى القنا قوماًهما فلا يضرهما كون قومهما متعددين، ف (أخوان) خبر (كل) وجملة (و إن هما تعاطى القنا قوماًهما) معترضة - شرح الشواهد للسيوطى .

ومجموعاً مذكراً في قوله تعالى : « كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدُبِّهِمْ فَرُحُونَ » المؤمنون/٥٣ .
وكقول لبيد بن ربيعة :

وكلَّ أَنَاسٍ سُوفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَّةٌ تَصْفُرُ مِنْهَا الْأَنَاءِ
وَمَجْمُوعًا مُؤْتَثًا ، في قول قيس بن ذريح الليثي :

وَكُلُّ مَصَبِّيَاتِ الزَّمَانِ وَجَدَتْهَا سِوَى فُرْقَةِ الْأَحْبَابِ هَيَّنَةَ الْخَطْبِ

وإنْ كانت مضافة إلى معرفة قالوا : يجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها ،
نحو : (كُلُّهُمْ قَائِمٌ أَوْ قَائِمُونَ) وقد آجتمعا في قوله تعالى : « إِنْ كُلُّ مَنْ فِي
السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا أَتَيَ الرَّحْمَنَ عَبْدًا * لَفَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَهُمْ عَدًا *
وَكُلُّهُمْ آتَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرَدًا » مريم/٩٣ - ٩٥ .

والصواب أنَّ الضمير الراجع إلى لفظ (كُلُّ) لو كان في الخبر، فلا يعود إلا
مفرداً مذكراً، مراعاة للفظ، كالآلية وقوله صلى الله عليه وآله : (كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ
مَسْؤُلٌ عَنْ رَعْيَتِهِ)^(١) .

وإنْ قطعت عن الإضافة لفظاً، فقال أبو حيَّان : يجوز مراعاة اللفظ نحو :
« وَكُلُّ كَانُوا ظَالِمِينَ » الأنفال/٥٥ .

والصواب أنَّ المقدَّر المنوي إنْ كان مفرداً نكرة يجب إفراد الضمير، وإنْ كان
جمعاً معرَفَاً يجب الجمع. فالأول، نحو : « كُلُّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ »
الاسراء/٨٤ ، إذ التقدير: (كُلُّ أحدٍ). والثاني، نحو : « كُلُّ لَهُ فَاتِنُونَ »
البقرة/١١٦ ، أي : كلَّهم.

مسائلان :

الأولى : قال البيانيون : إذا وقعت (كُلُّ) في حيز النفي كان النفي متوجهاً إلى
الشمول خاصَّةً، وأفاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الأفراد كقولك : (ما جاء كُلُّ

(١) صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب رقم: ١١، وكتاب الحنائز، باب رقم: ٣٢ . وصحَّح
مسلم كتاب الامارة، باب رقم: ٢٠ .

ال القوم) ، (و لم آخِذ كُلَّ الدرَّاْم) و كقول أبي الطِّبِّ المتَّبِّي :

ما كُلَّ ما يَتَمَّنَى الْمَرْءُ يَدْرِكُه تَجْرِي الرِّياْحُ بِمَا لَا تَشْتَهِي السُّفَّنُ

الثانية : (كُلَّ) في نحو : « كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رَزِقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلِهِ » البقرة/٢٥ منصوبة على الظرفية باتفاق وجاءتها الظرفية من جهة (ما) ، فإنها محتملة لوجهين :

الأول : أن تكون حرفاً مصدرياً والجملة بعده صلة له ، فلا محل لها ، والأصل (كُلُّ رِزْقٍ) ثم عَبَرَ عن معنى المصدر بـ (ما) و الفعل .

والثاني : أن تكون اسمًا نكرةً بمعنى وقت ، فلا تحتاج على هذا إلى تقدير وقت . والجملة بعده في موضع خفض على الصفة ، فتحتاج إلى تقدير عائد منها ، أي : كُلُّ وقتٍ رزقاً فيه .

كلاً

مركبة عند ثعلب من (كاف) التشبيه و (لا) النافية وإنما شددت لامها لتفويه المعنى ، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين .

وبسيطة عند غيره وهي عند سيبويه والخليل والبراد والزجاج وأكثر البصريين : حرف معناه الردع والزجر ، ولا معنى لها عندهم إلا ذلك ، حتى أنهم يجيزون أبداً الوقف عليها ، و الابتداء بها بعدها ، و حتى قال جماعة منهم : متى سمعت (كلاً) في سورة فأحْكُمْ بأنها مكَّةً لأنَّ فيها معنى التهديد والوعيد ، و أكثر ما نزل ذلك بمكَّةً ، لأنَّ أكثر العُتُوَّ كان بها ، فيناسب الردع والزجر عن عقائدهم الفاسدة وأعمالهم الريئية . وفيه نظر لعدم اختصاص العُتُوَ بمكَّةً ، بل قد وقع في المدينة أيضاً وفي الحديبية وغيرها ، والوارد منها في التنزيل ثلاثة وثلاثون موضعاً كلُّها في النصف الأخير .

وأعلم أنَّ الكسائي وأبا حاتم ومن وافقهما رأوا أنَّ معنى الرُّدُع والزجر ليس مستمراً فيها، فزادوا فيها معنى ثانياً يصحّ عليه أنْ يوقف دونها وأنْ يبدأ بها، ثمَّ اختلقو في تعين ذلك المعنى على ثلاثة أقوال:

الأول: للكسائي ومتابعيه، قالوا: تكون بمعنى حقاً.

الثاني: لأبي حاتم ومتابعيه، قالوا: تكون بمعنى (ألا) الاستفتاحية.

الثالث: للنضر بن شميل والفراء ومن وافقهما، قالوا: تكون حرف جواب بمنزلة (إي) و(نعم)، وحملوا عليه: «**كَلَا وَالقَمَر**» المذُرُّ ٢٢، فقالوا معناه (إي) والقمر).

وقول أبي حاتم عندي أولى من قولهما، لأنَّه أكثر آطراً فإنَّ قول الكسائي لا يتأتى في نحو: «**كَلَا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلْيَيْنِ**» المطففين/١٨، «**كَلَا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَارِ لَفِي سِجَّيْنِ**» المطففين/٧ لأنَّ (أنَّ) تكسر بعد (ألا) الاستفتاحية، ولا تكسر بعد (حقاً) ولا بعد ما كان بمعناه، ولأنَّ تفسير حرفِ بحرف أولى من تفسير حرفِ باسم.

وقول النضر بن شميل لا يتأتى في نحو: «**رَبِّ أَرْجُعُونَ لَعَلَّيْ أَعْمَلُ صَالِحًا** فيما ترْكْتَ **كَلَا إِنَّهَا كَلْمَةٌ هُوَ قَاتِلُهَا**» المؤمنون/١٠٠، إذ لو كانت بمعنى نعم، وكانت للوعد بالرجوع لأنَّها وقعت بعد الطلب، كما تقول: (أَكْرَمْ فَلَانَا) فيقال لك (نعم).

فتلخَّص أنَّ المختار معنى الردع، ومعنى (ألا) الاستفتاحية، فإذا صلحَ الموضع للردع ولغيره جاز الوقف عليها، على تقدير كونها للردع، والابتداء بها على تقدير كونها بمعنى (ألا).

والأرجح حملها على الردع، لأنَّ الغالب فيها وذلك نحو: «**أَطْلَعَ الْغَيْبَ أَمْ أَتَخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا** * **كَلَا سَنَكُتبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًا**»

وأماماً قوله تعالى: «كَلَّا وَالْقَمَرُ»، فيمكن أن تكون للاستفناح وأن تكون بمعنى نعم، والأحسن فيها أيضاً كونها بمعنى الردع والإنكار.

كم

على وجهين:

خبرية ، بمعنى كثير، وهي كثيرة كقول علي عليه السلام: (كم من مستدرج بالإحسان إليه و مغروِّر بالستر عليه و مفتون بحسن القول فيه، وما آتى الله أحداً بمثل الإملاء له) ^(١) وكقول عمرو بن العاص:

وكم قد سمعنا من المصطفى وصايا مخصصة في علي وأستفهامية ، بمعنى أي عدد نحو: (كم مالك؟).

وهما يشتركان في خمسة أمور:

١ - الاسمية

٢ - الإبهام

٣ - الافتقار إلى التمييز

٤ - البناء

٥ - لزوم التصدير

ويفترقان في خمسة أمور أيضاً:

الفأول: أن الكلام مع الخبرية محتمل للصدق والكذب بخلافه مع الاستفهامية.

الثاني: أن المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جواباً لأنَّه مخبر. والمتكلَّم

١) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ١١٤١ و ١٢٠٤ ، وأبن أبي الحديد . ٢٩١/٤

بالاستفهامية يستدعيه لأنّه مستخبر.

الثالث: أنَّ الاسم المُبْدَل من الخبرية لا يقترن بالهمزة بخلاف المُبْدَل من الاستفهامية، يقال في الخبرية: (كم عَبِيدٌ لِي خَمْسَوْنَ بَلْ سِتُّونَ) ، وفي الاستفهامية: (كم مَالِكُ أَعْشَرُونَ أَمْ تَلَاثَوْنَ؟).

الرابع: أنَّ تمييز الخبرية مفردٌ أو مجموعٌ، تقول: (كم عَبِيدٌ أَوْ عَبِيدٌ مَلْكُتُ). و كقوله:

كم مُلُوكٍ بَادَ مَلَكُهُمْ وَنَعِيمٍ سُوقَةَ بَادُوا
ولا يكون تمييز الاستفهامية إلَّا مفرداً خلافاً للكافيين.

الخامس: أنَّ تمييز الخبرية واجب الخفض وتمييز الاستفهامية منصوب ولا يجوز جرَّه مطلقاً خلافاً للفراء والزجاج وأبن السراج وآخرين. بل يشرط جواز جرِّ تمييزه بأن تجرَّ (كم) بحرف جرٌّ، فحيثئذ يجوز في التمييز وجهان: النصب وهو الكثير، والجرُّ وهو القليل. وتلخص أنَّ في جرِّ تمييز الاستفهامية أقوالاً: الجواز، والمنع، والتفصيل، فإن جرَّت هي بحرف جرٌّ نحو (بَكَمْ دِرْهَمٍ آثَرَتِهِ) جاز وإلَّا فلا.

كَيِّ

على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون أسماء مختصرةً من «كيف» كقوله:

كَيِّ تَجْنَحُونَ إِلَى سَلْمٍ وَمَا ثَرَتْ قَلَّاْكُمْ، وَلَظِي الْمَيْجَاءِ تَضْطَرِّمُ؟
أَرَادَ (كيف تجذرون؟) فحذفت الفاء، كما قال بعضهم في سوف أفعل (سو
أَفْعَلْ ..).

الثاني: أن تكون بمنزلة لام التعلييل معنىًّا و عملاً.

و هي الدخلة على (ما) الاستفهامية في قوله في السؤال عن العلّة(كيمه) أي: لِمَه، ولهذا حذفت ألف ما، واهاء للسكت.

والداخلة على (ما) المصدرية في قوله:

إذا أنت لم تتفنْ فَضْرَ، فَإِنَّمَا يُرْجِى الفتى كَيْمًا يَصْرُّ وَيَنْفَعُ^(١)

و قيل: (ما) كافية لا مصدرية، والداخلة على (أن) المصدرية مضمرة إذا قدرت النصب بـ (أن) نحو: (جئتك كي تذكرني) وإن قدرته بـ (كي) فلا تقدير.

الثالث: أن تكون بمنزلة (أن) المصدرية معنىًّا و عملاً، وذلك في نحو: «لِكِيلًا تأسوا عَلَى مَافاتَكُم»^(٢) الحديد/٢٣، و يؤيده صحة حلول (أن) محلها، و لأنها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل.

ولا تظهر (أن) بعد (كي) إلا في الضرورة.

وعن الأخفش أنَّ (كي) جارة دائمة، وأنَّ النصب بعدها بـ (أن) ظاهرة أو مضمرة، ويردُّ نحو: «لِكِيلًا تأسوا».

وعن الكوفيين أنَّها ناصبة دائمةً ويردُّ قوله (كيمه) كما يقولون: (لِمه).

تنبيه:

إذا قيل: (جئت لذكرني) بالنصب، فالنصب بـ (أن) مضمرة، وجوز أبو سعيد السيرافي كون المضمر (كي) والأول أولى، لأنَّ (أن) أمكن في عمل النصب من غيرها، فهي أقوى بـ (أن) تعمل مضمرةً.

كيف

ويقال فيها (كي) كما يقال في سوف (سو).

و هو آخر لدخول الجار عليه بلا تأويل في قوله: (على كيف تبيع

(١) ينسب البيت عبد الأعلى بن عبد الله أو للنابغة الذبياني أو الجعدي وقيل لغيرهم.

الأحمررين^(١)) ، ولإبدال الاسم الصريح منه نحو : (كيف أنت ؟ أصحِّحْ أم سقيم ؟) ، وللإخبار به مع مباشرته للفعل في نحو : (كيف كنت ؟) فبالإخبار به آنفت الحرفية وبمباشرته للفعل آنفت الفعلية.

وُتُسْعَلُ عَلَى وَجْهِيْنِ :

الأول : أن تكون شرطاً، فتقضي فعلين متفقين اللفظ والمعنى غير مجزومين، نحو : (كيف تصنع أصبع)، ولا يجوز (كيف تجلس أذهب) باتفاق، لأنَّ معنى الكيفية مقتض للماهنة بين الفعلين ولا مائلة بين الجلوس والذهاب ولا يجوز : (كيف تجلس أجلس) بالجزم عند البصريين إلا قطرياً لمحافتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها كما مرَّ.

وقيل : يجوز الجزم مطلقاً، وإليه ذهب قطرب والковيون.

وقيل : يجوز بشرط آقترانها بـ(ما). ومن ورودها شرطاً قوله تعالى : «يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ» آل عمران/٦، وجوابها محذوف لدلالة ما قبلها.

الثاني : وهو الغالب فيها، أن تكون آستفهاماً إماً حقيقةً نحو : (كيف زيد ؟) أو غيره نحو : «كَيْفَ تَكُفُّرُونَ بِاللَّهِ وَكُتُّمْ أَمْوَاتًا فَأَخْيَأُكُمْ» البقرة/٢٨، فإنه أخرج مخرج التَّعْجِبِ.

وتقع خبراً قبل ما لا يستغني عنه نحو : (كيف أنت ؟ وكيف كنت ؟) ومنه : (كيف ظنْتَ زيداً، وكيف أعلمته فرسك ؟) لأنَّ كيف فيها تكون ثانٍ مفعولي ظنٌ وثالث مفعولات أعلم، وهما خبران في الأصل.

وحالاً قبل ما يستغني عنه نحو : (كيف جاء زيد ؟) أي : على أي حالة جاء زيد ؟

(١) يعني اللحم والخمر.

و عن سيبويه أنَّ كيف ظرف، وعن السيرافي والأخفش أنَّها آسم غير ظرف.
ورتبوا على هذه الخلاف أموراً:
الأول: أنَّ موضعها عند سيبويه نصب دائمًا، وعند هما رفع مع المبتدأ ونصب مع
غيره.

الثاني: أن تقديرها عند سيبويه: (في أي حال) أو (على أي حال) وعند هما
تقديرها مختلف، ففي نحو: (كيف زيد؟) : (أصحِّحْ زيد) ونحوه، وفي نحو:
(كيف جاء زيد؟) : (أراكِباً جاء زيد؟) ونحوه.

الثالث: أنَّ الجواب المطابق للسؤال عند سيبويه أنْ يقال: (على خير) ونحوه على
اللفظ، وهذا قال رؤبة وقد قيل له: كيف أصبحت؟ : (خير عفاك الله) أي: على
خير. فحذف الحال وأبقى عمله، فإن أجبَ على المعنى دون اللفظ قيل: (صحيح
أو سقيم) وعند هما على العكس.

تنبيه:

لا تكون (كيف) في قوله تعالى: «أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبْلِ كَيْفَ خُلِقُتْ»
الغاشية/١٧ بدلاً من الإبل، لأنَّ دخول الحال على (كيف) شاذ على أنَّه لم يسمع في
(إلى)، بل سمع في (على) ولأنَّ (إلى) متعلقة بما قبلها، فيلزم أن يعمل في
الاستفهام فعل متقدم عليه ولأنَّ الجملة التي بعدها تصير حينئذ غير مرتبطة، وإنما
هي منصوبة بما بعدها على الحال، وفعل النظر معلق، وهي وما بعدها بدل أشتغال
من الإبل والمعنى: (إلى الإبل كيفية خلقها). ومثله: «أَلَمْ ترَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ
مَدَ الظَّلَّ» الفرقان/٤٥ ومثلهما في إبدال جملة فيها كيف من اسم مفرد قوله:
إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمُدِينَةِ حَاجَةً وبالشام أخرى كيف يلتقيان^(١)

(١) أي: أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما

حرف اللام

اللام المفردة

ثلاثة أقسام: عاملة للجر، وعاملة للجزم، وغير عاملة، ولا تكون عاملة للنصب، خلافاً للكوفيين.

فالعاملة للجر مكسورة مع كل ظاهر نحو: (لِزِيدٍ وَلِعُمِرٍ) إلا مع المستغاث المباشر لـ (يا) الاستغاثة، فمفتوحة نحو: (يَا لَهُ). ومفتوحة مع كل مضمير نحو: (لَنَا وَلَكُمْ وَلَهُمْ) إلا مع ياء المتكلم فمكسورة.
وللام الجارة أثنان وعشرون معنى:

الأول: الاستحقاق، وهي الواقعة بين معنى ذات، نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾،
﴿الْعَزَّةُ لِلَّهِ﴾، ﴿الْأَمْرُ لِلَّهِ﴾، ﴿وَيَنْلُلُ لِلْمُطَفَّفِينَ﴾ المطففين / ١

الثاني: الاختصاص، نحو: (الجنة للمتقين، والنار للمعاندين، والحسير للمسجد،
والمنبر للخطيب، والشعر للفرزدق) ونحو: ﴿إِنَّ لَهُ أَبَا﴾ يوسف / ٧٨، ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾ النساء / ١١.

والفرق بينها أنَّ الاختصاص أعم من أن يكون على وجه الاستحقاق وعدمه
فيها عموم وخصوص مطلق، وقيل: لام الاختصاص هي الدالة بين آسمين
يدلُّ كل منها على الذات.

الثالث: الملك، نحو: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ البقرة / ٢٥٥،
وبعضهم يستغني بذكر الاختصاص عن ذكر المعينين الآخرين، ويمثل له بالأمثلة.

المذكورة، ولا يخفى ما في الأول والثالث من الزيادة على أصل الاختصاص:
 الرابع والخامس: التمليك وشبهه، فالأول نحو: (وهبَ لِرَيْدٍ دِيناراً) والثاني
 نحو: «جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَرْوَاجًا» النحل/٧٢.
 السادس: التعليل نحو: (ضرَبَتْ رَيْدًا لِسَوْهُ أَدِيهِ).
 والأكثر دخولها على (أنَّ) نحو: (رَزَّتْهُ لَأَنَّهُ عَالَمٌ) فهي وما بعدها مُؤَوَّل
 بالمصدر، مجرور باللام.
 ومنها الداخلة لفظاً على المضارع نحو: «وَأَنْزَلَنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ
 لِلنَّاسِ» النحل/٤٤.
 وانتساب الفعل بعدها بـ(أنَّ) مضمرة بعينها، وفاقاً للجمهور، لا بـ(أنَّ)
 مضمرة أو بـ(كي) المصدرية مضمرة، خلافاً للسيرافي وآبن كيسان، ولا
 بـ(اللام) بطريق الاصالة خلافاً لأكثر الكوفيين، ولا بها لنيابتها عن (أنَّ)،
 خلافاً لشلب، وللَّك إظهار (أنَّ) فنقول: (جَتَّاكَ لَأَنَّ تُكْرِنِي). بل قد يجب،
 وذلك إذا آقتن الفعل بـ(لا) نحو: «لَنْلَا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ»
 البقرة/١٥٠، لثقل آلتقاء المثلين.

السابع: تركيد النفي، وهي الداخلة في اللفظ على الفعل المسبوق بـ(ما كان)
 أو بـ(لم يكن) حال كونهما ناقصين نحو: «وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلَعَكُمْ عَلَى
 الْغَيْبِ» آل عمران/١٧٩، «لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ» النساء/١٣٧، ويسمىها
 أكثرهم لام الجحود، ملازمتها الجحد أي: النفي، قال النحاس: و الصواب
 تسميتها لام النفي، لأنَّ الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه، لا مطلق الإنكار.
 وقد تحذف (كان) قبل لام الجحود كقوله:

فما جمع ليفلَّب جمع قومي مقاومةً ولا فرد لمرد
 الثامن: موافقة (إلى) نحو: «بِأَنَّ رَيْكَ أَوْحَنَ لَهَا» الزينة/٥ بدليل:
 «وَأَوْحَنَ رَيْكَ إِلَى النَّحْلِ» النحل/٦٨.

الحادي عشر: موافقة (على) في الاستعلاء الحقيقى نحو: «يَخْرُونَ لِلأَذْفَانِ»^{١)}
الإسراء ١٠٩ والمجازى نحو: «وَإِنْ أَسْأَمْ فِلَهَا»^{٢)} الإسراء ٧.

العاشر: موافقة (في) نحو: «وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ»^{٣)}
الأنبياء ٤٧، وقولهم: (مضى لسيله).

الحادي عشر: أن تكون بمعنى (عند) كقولهم: (كتبه خمسٌ خلون) أي: عند
خمس.

الثاني عشر: موافقة (بعد) نحو: «أَقِيمِ الصَّلَاةَ لِلَّذِلُوكِ الشَّمْسِ»^{٤)}
الإسراء ٧٨، وفي الحديث: «صُمُّ لِلرُّؤْيَا، وَأَفْطَرُ لِلرُّؤْيَا»^{٥)}.

الثالث عشر: موافقة (مع) قاله بعضهم وأشد عليه متّم بن نويرة:
فَلَمَّا تَفَرَّقُنَا كَأَسِي وَمَالِكًا لِطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبْتُ لِيَلَةً مَمَّا^{٦)}

الرابع عشر: موافقة (من) نحو: (سمعتُ لَهُ صرَاخًا) وكقول علي عليه السلام:
(عجبت لِمَن يَقْنَطُ وَمَعَهُ الْاسْتَغْفَار)^{٧)}، وكقول جرير:

لَا الْفَضْلُ فِي الدُّنْيَا وَأَنْفَكَ راغِمٌ وَنَحْنُ لَكُم بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ أَنْصَلُ

الخامس عشر: التبليغ، وهي الجارة لاسم السادس لقوله أو ما في معناه، نحو:
(قلتُ لَهُ، وَأَذِنْتُ لَهُ، وَفَسَرْتُ لَهُ).

السادس عشر: موافقة (عن) نحو: «وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَيْهِمْ أَمْنُوا لَوْكَانَ
خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ»^{٨)} الأحقاف ١١، قاله ابن الحاجب، وقال ابن مالك وغيره:
هي لام التعليل.

١) صحيح البخاري، كتاب الصوم وفائد الاصول للعلامة المحقق الشيخ مرتضى الانصارى
ص ٣٣٤.

٢) البيت من قصيدة يرثى بها أخاه مالك بن نويرة عندما قتله خالد بن الوليد زمن خلافة الخليفة
الأول أبي بكر.

٣) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ١١٢٤، وآبن أبي الحديد ٤/ ٢٨٠.

السابع عشر: الصيرورة، وتسئي لام العاقبة ولام المال نحو: ﴿فَأَتْقَطَهُ أَلْ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُواً وَحَزَنًا﴾ القصص/٨، وكتاب ساق بن عبد الله البربرى:

فللموتِ تفندُ الوالداتِ سخالها كمَا خرابِ الدُّورِ تبني المساكن
الثامن عشر: القسم و التعجب معاً، و تختصُّ باسم الله تعالى كقوله:
للله يبقى على الأيام ذويه بمشمخِ به الظيان والأس^(١)
أي: لا يبقى ذويه، أي: صاحب عقد.

وقد تجيء للقسم الاستعطافي كما في نهج البلاغة: (لله أنتم تتوقعون إماماً غيري يطاً بكم الطريق ويرشدكم السبيل؟^(٢)).

النinth عشر: التعجب المجرد عن القسم و تستعمل في النداء كقولهم: (يَا لَمَاء)
(يَا لِلْعَشْبِ) إذا تعجبوا من كثرتها، ومنه قول عليٍ عليه السلام في صفة القبر:
(فِيَاهُ مِنْ بَيْتِ وَحْدَةٍ وَمَنْزِلٍ وَحْشَةٍ وَمَفْرِدٌ غُرْبَةٍ)^(٣) ومنه: (لِلَّهِ دَرَهُ فَارِسًا).
العشرون: التعدي، ذكره ابن مالك في الكافية، ومثل له في شرحها بقوله تعالى:
﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيَا﴾ مريم/٥، وفي شرح التسهيل: أن اللام في الآية لشبه التمليل.

الحادي والعشرون: التوكيد، وهي اللام الزائدة، وهي أربعة أنواع:
الأول: اللام المعرضة بين الفعل المتبعي ومفعوله، قيل: منه قوله تعالى ﴿يُرِيدُ

(١) الجيد: جمع الجيد وهو العقدة في قرن الوعول، والسمخ: الجبل العالى والظيان والأس: نباتان جبليان زكيان.

والشاهد فيه مجئ اللام للقسم مع التعجب. وقد روى البيت بروايات أخرى ونسب لشعراء آخرين.

(٢) شرح نهج البلاغة لنفيض الإسلام ص ٥٩٥، وأبن أبي الحديد ٢/٥١٦.

(٣) شرح نهج البلاغة لنفيض الإسلام ص ٤٩٥، وأبن أبي الحديد ٢/٤٤٤.

الله لَيْسَ لَكُمْ هـ النساء/٢٦ ، و كقول ابن ميادة :
و ملكت ما بين العراق و يشرب ملكاً أحجار لسلم و معاهد
الثاني: المعرضة بين المتضادين ، وهي المسماة بالمحمّة ، وذلك في قول سعد بن
مالك :

يَا بُؤْسَ الْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتُ أَرَاهُطَ فَاسْتَرَاحُوا^(١)
والأصل: يا بؤس الحرب ، فأفحمت ، أي : أدخلت من غير قاعدة ، تقوية
للاختصاص .

الثالث: المزيدة لتقوية عامل ضعيف وهي المسماة بلام التقوية ، وضعف العامل إما
لتأخّره نحو : « هُدَىٰ وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ » الأعراف/١٥٤ ، أو
لكون العامل فرعاً في العمل نحو : « مُصَدِّقاً لِّمَا مَعَهُمْ » البقرة/٩١ ، « فَعَالَ لِمَا
يُرِيدُ » البروج/١٦ ، لأنّ الأصل في العمل الفعل ، و المشتق فرع فيه ، وقد آجتمع
التأخّر والفرعية في : « وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ » الأنبياء/٧٨ .

الرابع: لام المستغاث نحو : (يا لزيد) وهي زائدة عند المبرد وآختاره آبن خروف ،
بدليل صحة إسقاطها .

وقال جماعة: غير زائدة ثمّ اختلفوا ، فقال آبن جني : متعلقة بحرف النداء
لما فيها من معنى الفعل .

وقال الأكثرون: متعلقة بفعل النداء المحذوف وآختاره آبن الصائع
و آبن عصفور و نسباء لسيبوه .

تنبيه :

إذا قيل : (يا لزيد) بفتح اللام ، فالقائل مستغيث وزيد مستغاث ، فإنّ كسرت
اللام ، فزيد مستغاث لأجله ، و المستغاث محذوف ، فإن قيل : (يا لك) آحتمل

(١) يذم الشاعر الحرب ويعرض بالحارث بن عباد لاعتزاله الحرب.

الوجهين، وإذا قال رجلٌ (يا لَزِيدٍ لِعُمْرُو) بفتح الأولى وكسر الثانية، فالرجلُ مستغيثٌ وزيدٌ مستغاثٌ، وعمرو مستغاث لأجله، ومنه قول السيد الحميري:
يَا لِلْقَوْمِي لِلنَّبِيِّ الْمُضْطَفِي وَلِمَا قَدْ تَالَ مِنْ خَيْرِ الْأَسْمَاءِ

زادوا اللام في بعض المفاعيل المستغنية عنها كما تقدّم، وعكسوا ذلك فمحذفها من بعض المفاعيل المقترة إليها كقوله تعالى: «**وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ**»^(١) يس/٢٩، أي قدّرنا له منازل، ونحو: (وَهَبْتُ زَيْدًا دِينَارًا) أي: لِزِيدٍ. وك قوله:
فَتَوَلَّ عَلَامَهُمْ ثُمَّ نَادَى أَظْلِيمًا أَصِيدْكُمْ أَمْ حَمَارًا^(٢) أي: أصيد لكم.

الثاني والعشرون: التبيين، ولم يُوفِّرها حَقّها من الشرح، وأقول: هي ثلاثة أقسام:

الأول: ما تبيّن المفعول من الفاعل، وهذه تتعلق بمذكور، وضابطها أنّ تقع بعد فعل تعجبٍ، أو اسمٍ تفضيلٍ مفهمين حبًّا أو بعضاً، تقول: (ما أحبّني وما أبغضني) فإن قلت: (لِزِيدٍ) فأنت فاعلُ الحبِّ والبعضِ، وزيدٌ مفعولهما والمعنى: أحبّ زيداً حبًّا عجيبةً أو شديداً، وأبغضه كذلك.

وإن قلت: (إلى زيدٍ) فالأمر بالعكس، والمعنى: إنّ زيداً يُحبّني حبًّا شديداً أو عجيبةً، أو بعضاً كذلك.

هذا شرح ما قاله ابن مالك، فاللام تبيّن أنّ زيداً هو المفعول وهي متعلقة بفعل التعجبِ أو اسمِ التفضيل.

الثاني والثالث: ما تبيّن فاعلاً غير مُلبَسٍ بالمفعول، وما تبيّن مفعولاً غير مُلبَسٍ بالفاعل، ومصحوب كلّ منها معلوماً قبلها ولكن آستؤنف بيانه للتقوية والتاكيد، أو غير معلوم، واللامُ في ذلك كله متعلقة بمحذف.

(١) الظليم: ذكر النعام، والمراد بالحمار في البيت: الوحش منه.

مثال المبينة للمفعولية: (سَقِيَ زَيْدٌ) فهـذه اللام ليست متعلقة بالمصدر، و لا بفعله المقدر، لأنـها متعدـيان، و لا هي مقوـية للعامل الضعيف بالفرعـية، لأنـ لام التقوـية صالحـة للسقوط و هـذه لا تسقط، لا يقال: (سَقِيًّا زَيْدًا)، خـلافاً لابن الحاجـب، و لا هي و مخـوضـها صـفة للمـصـدر فـتـعلـق بالاستـقرار لأنـ الفـعل لا يـوصـف، فـكـذا ما أـقيـمـ مقـامـه و إنـها هي لـامـ مـبيـنةـ للمـفعـولـ و هوـ المـدعـولـ، إـنـ لمـ يـكـنـ مـعـلـومـاـ منـ سـيـاقـ أوـ غـيرـهـ، أوـ مـؤـكـدةـ للـبيـانـ إـنـ كـانـ مـعـلـومـاـ.

و مثال المـبيـنةـ لـلفـاعـلـيةـ: (أـكـلـاـ لـزـيـدـ، وـ ضـرـبـاـ لـعـمـرـ) فالـلامـ فيـهـماـ يـبـينـ أنـ فـاعـلـ الأـكـلـ زـيـدـ، وـ فـاعـلـ الضـرـبـ عـمـرـ. وـ لـيـسـ مـتـعـلـقـةـ بـالـأـكـلـ وـ الضـرـبـ، لأنـهـماـ مـتـعـدـيانـ بـنـفـسـيـهـماـ. وـ لـاـ هيـ مـقوـيةـ لـهـماـ، لأنـ لـامـ التـقوـيةـ صالحـةـ للـسـقـوـطـ وـ هـذـهـ لاـ تـسـقـطـ، وـ لـيـسـ هـيـ وـ مـخـوضـهاـ صـفـةـ للمـصـدرـ، لأنـ الفـعلـ لاـ يـوصـفـ، فـكـذاـ ماـ أـقـيمـ مقـامـهـ. وـ إنـهاـ هيـ مـبيـنةـ لـلفـاعـلـ وـ هوـ المـتعـجـبـ منـ أـكـلـهـ وـ ضـرـبـهـ إـنـ لمـ يـكـونـ مـعـلـومـينـ منـ سـيـاقـ الـكـلامـ، أوـ مـؤـكـدةـ للـبيـانـ إـنـ كـانـ مـعـلـومـينـ.

وـ أـمـاـ فيـ قولـهـ تـعـالـىـ: «وـ قـالـتـ هـيـتـ لـكـ» يوسفـ ٢٣ـ، فـيـمـنـ قـرـأـ بـ(هـاءـ) مـفـتوـحةـ وـ (يـاءـ) سـاكـنـةـ وـ (نـاءـ) مـفـتوـحةـ، أـوـ مـكـسـوـرـةـ، أـوـ مـضـمـوـنـةـ، (هـيـتـ) آسـمـ فعلـ، ثـمـ قـيلـ: مـسـيـاهـ فعلـ مـاضـ، أـيـ: تـهـيـأـتـ لـكـ، فالـلامـ مـتـعـلـقـةـ بـهـ، وـ قـيلـ مـسـيـاهـ فعلـ أمرـ بـمعـنىـ: أـقـبـلـ، أـوـ تـعـالـ، فالـلامـ لـلتـبـيـينـ، أـيـ: إـرـادـتـيـ لـكـ، أـوـ أـقـوـلـ لـكـ، فـهيـ تـبـيـنـ مـفـعـولـ الإـرـادـةـ أـوـ القـوـلـ. وـ أـمـاـ منـ قـرـأـ (هـيـتـ) مـثـلـ جـئـتـ فـهـوـ فعلـ بـمعـنىـ تـهـيـأـتـ، وـ اللـامـ مـتـعـلـقـةـ بـهـ.

وـ أـمـاـ اللـامـ العـامـلـةـ لـلـجـزـمـ فـهـيـ اللـامـ المـوضـوعـةـ لـلـطـلـبـ، نـحوـ: (لـيـنـصـرـ) وـ هـيـ مـكـسـوـرـةـ، وـ سـلـيـمـ تـفـتحـهاـ، وـ إـسـكـانـهاـ بـعـدـ الواـوـ وـ الفـاءـ أـكـثـرـ مـنـ تـحـريـكـهاـ وـ أـفـصـحـ نـحوـ: «فـلـيـسـ تـجـبـيـواـ لـيـ وـ لـيـؤـمـنـواـ بـيـ» البـرـةـ ١٨٦ـ.

وـ قـدـ تـسـكـنـ بـعـدـ (ثـمـ) نـحوـ: «ثـمـ لـيـقـضـواـ تـفـتـهـمـ» الحـجـ ٢٩ـ، فـيـ قـرـاءـةـ الـكـوـفـيـنـ وـ قـالـوـنـ وـ الـبـزـيـ.

ولا فرق في أقتضاء اللام الطلبية للجزم بين أن يكون الطلب أمراً نحو : « لِيُنْفِقْ دُوَسَبْعَةٍ مِنْ سَعْتِهِ » الطلاق/٧، أو دعاء نحو : « لِيَقْضِ عَلَيْنَا رِبُّكَ » الزخرف/٧٧، أو آتىأساً كقولك لمن يساويك : (لِيَفْعَلْ فَلَأَنَّ كَذَا) ، إذا لم ترد الاستعلاء عليه .

ودخول اللام على فعل المتكلّم قليل سواءً أكان المتكلّم مفرداً نحو قوله : صلَ الله عليه وآله (قُوموا فَلَأَصْلِ لَكُمْ)^(١) أو معه غيره كقوله تعالى : « وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَتَبْسُمُوا سَبِيلَنَا وَلَنَحْمِلْ خَطَابَكُمْ » العنكبوت/١٢ . وأقل منه دخوها في فعل المخاطب كقراءة جماعة : « فَبِذِلِكَ فَلَنْفَرَ حُوا »^(٢) يونس/٥٨ .

وقد تمحّر اللام في الشعر ويقى عملها كقوله : فَلَا تَسْتَطِلُ مِنِّي بَقَائِي وَمُدَّتِي وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبٌ^(٣) أي : ليكن .

ومنع البرد حذفها مع إبقاء عملها حتى في الشعر، وأجازه الكسائي حتى في التشر الفصيح، بشرط تقدم (قُلْ) عليها، وجعل منه : « قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقْيِمُوا الصَّلَاةَ » إبراهيم/٣١ أي : ليُقيمواها، وافقه ابن مالك في شرح الكافية .

وأما اللام غير العاملة فسبعة أقسام :

القسم الأول : لام الابتداء ، وفائتها أمران :

أحددهما : توكييد مضمون الجملة و لهذا آخروها في باب (إن) عن صدر الجملة ،

١) مسنـد احمد ١٣١ / ٣ و ١٤٩ ، ١٦٤ . و صحيح مسلم ، كتاب المساجد ، باب جواز الجمعة في الثالثة . ولللام في هذا الحديث توجيهات أخرى ، مفصلة في مطانها .

٢) الآية : « قُلْ يَفْضُلُ اللَّهُ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذِلِكَ فَلَنْفَرُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمِعُونَ » يونس/٥٨ .

٣) يخاطب الشاعر في هذا البيت أبنه لما تمنى موته ، والشاهد فيه حذف لام الأمر ضرورة .

كرابية أبتداء الكلام بمؤكدتين.

ثانيها: تخلص المضارع للحال.

كذا قال الأكثرون، واعتراض ابن مالك على ذلك بقوله تعالى : « وَإِنْ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » النحل/١٢٤ ، « إِنِّي لَيَحْرُنُّنِي أَنْ تَذَهَّبُوا بِهِ » يوسف/١٣ ، فإنَّ الحكم في القيامة والذهب كان مستقبلاً، فلو كان الحزن حالاً لزم تقدّم الفعل في الوجود على فاعله مع أنه آثره.

والجواب أنَّ الحكم في القيامة واقع لا محالة، فنزل منزلة الحاضر المشاهد، وأنَّ التقدير في الآية الثانية: قصد أنْ تذهبوا به، وقصد حال، وفيه تكليف.

وتدخل لام الابتداء في موضعين باتفاق:

الأول: المبتدأ نحو : « لَا تُنْسِمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ » الحشر/١٣ .

الثاني: بعد (إنَّ)، وتدخل في هذا الباب على ثلاثة باتفاق :

الاسم نحو : « إِنَّ رَبَّيْ لَيُسَمِّعُ الدُّعَاءِ » إبراهيم/٣٩ .

والمضارع لشبيهه به نحو : « إِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ » النحل/١٢٤ .

والظرف نحو : « إِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ » القلم/٤ .

وتدخل على ثلاثة باختلاف :

أوّها: الماضي الجامد نحو : (إنَّ زيداً لعسى أنْ يقوم) قاله أبو الحسن، ووجهه أنَّ الجامد يشبه الاسم، وخالفه الجمهور.

ثانيها: الماضي المقوون بـ (قد)، قاله الجمهور، ووجهه أنَّ (قد) تقرُّب الماضي من الحال، فيشبه المضارع المشبه للاسم، وخالف في ذلك خطاب ومحمد ابن مسعود الغزني، وقالا: إذا قيل: (إنَّ زيداً لقد قام) فهو جواب لقسم مقدر.

ثالثها: الماضي المتصرف المجرد من (قد)، أجزاء الكسائي وهشام، على إصرار (قد)، ومنعه الجمهور.

وقد تدخل على المضارع المقوون بحرف التنفيس لتأكيد مضمون الجملة نحو :

﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رِئَكَ فَتَرْضِي﴾ الضحي/٥، ﴿وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ إِذَا مَا مِتُّ
لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيَاً﴾ مريم/٦٦.

وقد تدخل في غير ذلك نحو: ﴿وَلَيْسَ مِنْ أَوْ قَاتَلْتُمْ إِلَى اللَّهِ تُحَشِّرُونَ﴾ آل عمران/١٥٨، ﴿وَتَالَّهِ لَا كِيدَنَ أَصْنَامُكُمْ﴾ الأنبياء/٥٧، ومقتضى كلام جماعة جواز دخولها على خبر المبتدأ المتقدم نحو: (لَقَائِمُ زَيْدٍ) وأجاز ابن مالك والمالقي وغيرهما دخولها على الفعل نحو: (لَيَقُومُ زَيْدٍ) وزاد المالقي: الماضي الجامد، نحو: ﴿لَيَبْسُسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ المائدـة/٦٢، وبعضهم المتصرف المقربون بـ(قد)، نحو: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْرَوْتِهِ آيَاتٌ لِلسَّائِلِينَ﴾ يوسف/٧، و المشهور أن هذه لام القسم.

مسألة

لللام الابتداء، الصدرية، ولهذا علقت العامل في نحو: (عَلِمْتُ لَزِيدَ مُنْطَلِقًا)، ومتَعَنَّتْ من النصب على الاشتغال في نحو: (زَيْدُ لَأَنَا أَكْرَمُهُ) ومن أن يتقدم عليها الخبر في نحو: (لَزِيدَ قَائِمٌ)، والمبتدأ في نحو: (لَقَائِمُ زَيْدٍ)، وأما قول رؤبة: **أُمُّ الْخَلِيلِ لَعْجُوزُ شَهْرَبَةٍ تَرْضَى مِنَ اللَّحمِ بِعَظِيمِ الرُّقْبَةِ**^(١) فقيل: اللام زائدة، وقيل: للابتداء، والتقدير: هي عجوز، وليس لها الصدرية في باب (إن) لأنها فيه مؤخرة من تقديم.

ولهذا تسمى اللام المزحلقة^(٢) وذلك لأن أصل (إن زيداً لقائم): (لأن زيداً قائم) فكرهوا آفتتاح الكلام بمؤكدتين فأخروا اللام دون (إن) لثلا يتقدم معمول الحرف عليه.

١) وينسب لعنترة بن عروس ولغيره. وأم الخليس: كنية امرأة، وشهربة: الكبيرة السن جداً من النساء.

٢) المزحلقة: المتبدعة، والمراد هنا: المتأخرة.

تنبيه:

اللام في (إِنْ زِيدًا لَقَامَ، أَوْ لِيَقُومَنْ) جواب لقسمٍ مقدّرٍ، لا لام الابتداء، وإذا دخلت عليها (عَلِمْتُ) ففتح همزتها نحو: (عَلِمْتُ إِنْ زِيدًا لَقَامَ أَوْ لِيَقُومَنْ) فإنْ قلت: (لَقْدْ قَامَ) فقالوا: هي لام الابتداء، وحيثنت بحسب كسرُ الهمزة، نحو: (عَلِمْتُ إِنْ زِيدًا لَقْدْ قَامَ)، وعندى أنَّ الأمرين محتملان.

فصل

إذا خففت (إنْ) نحو: «وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً» البقرة/١٤٣، فاللام عند سيبويه والأكثرين لام الابتداء، أفادت - مع التأكيد وتخليص المضارع للحال - الفرق بين إنْ المخففة والنافية، ولهذا صارت لازمة بعد أن كانت جائزة. وزعم أبو علي وأبو الفتح وجماعة أنها غير لام الابتداء، جيء بها للفرق بين المخففة والنافية.

وزعم الكوفيون أنَّ اللام في ذلك كله بمعنى (إلا) وأنَّ (إنْ) قبلها نافية. وعلى قولهم يقال: (قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا) بكسر الهمزة، لأنَّ النافية مكسورة دائمًا، أي: قد علمنا ما كنت إلا مؤمناً.

القسم الثاني: اللام الزائدة، وهي الداخلة في خبر المبتدأ في نحو:
أَمَّ الْحَلِيسِ لِمَجْوَزِ شَهْرَيْهِ تَرْضَى مِنَ اللَّاهِمَ بِعَظِيمِ الرَّفَبَةِ
وقيل: الأصل هي عجوز.

وفي خبر (أنْ) المفتوحة، كقراءة سعيد ابن جبير: «إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ»^(١) الفرقان/٢٠ ، بفتح همزة أنْ.
و في خبر (لكنْ) في قوله:

(١) الآية: «وَمَا أَرْسَلْنَا فِيلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ...» الفرقان/٢٠

يُلْمُوَنِي في حب ليلي عواذلي ولكنني من حبها ألمي^(١)
 وليس دخول اللام مقيساً بعد (أن) المفتوحة خلافاً للمبرد، ولا بعد (لكن)
 خلافاً للkovفين، ولا اللام بعدهما لام الابتداء خلافاً له وله ..
 وقيل : اللامان للابتداء على أن الأصل : (ولكن إني) بالكسر فحذفت همزة
 إن ونون لكن للتخفيف ، وفيه تعسف .

وقيل في قوله تعالى : « يَدْعُوا لَهُنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ » الحج / ١٣ ، إن اللام قد زيدت في مفعول يدعوه ، وهو مردود ، لأن زيادة هذه اللام في غاية الشذوذ ، فلا يليق تخریج التنزيل عليه ، وال الصحيح أنها لام الابتداء جيء بها لتأكيد مضمون الجملة . و الأصل : ليدعوه من ضره أقرب ، فتأخرت اللام .
 ومن أمثلة اللام الزائدة قوله : (لَئِنْ قَاتَلَ أَقْوَمْ) ، أو (فَأَنَا أَقْوَمْ) ، أو (أَنْتَ ظَالِمٌ لَئِنْ فَعَلْتَ) . و كُلُّ ذلك خاص بالشعر .

القسم الثالث : لام الجواب ، وهي ثلاثة أقسام :
 لام جواب لو ، نحو : « لَوْ تَرَيَلُوا لَعَذَبَنَا الَّذِينَ كَفَرُوا » الفتح / ٢٥ ، « لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا » الأنبياء / ٢٢ .
 ولام جواب لولا ، نحو : « وَلَوْلَا دَفْعَ اللَّهِ النَّاسَ بِعْضَهُمْ بِيَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ » البقرة / ٢٥١ ، وكقول عمر : (لَوْلَا عَلَيَّ هَلَكَ عُمر) ^(٢) .
 ولام جواب القسم نحو : « تَالَّهِ لَقَدْ أَثْرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا » يوسف / ٩١ ، وفي نهج البلاغة : (وَاللَّهِ لَئِنْ أَصَابَوْا النَّذِي يَرِيدُونَ لِيَتَرَعَّنَ هَذَا نَفْسُ هَذَا) ^(٣) .

(١) العميد والعمود : الذي هذه العشق . ويروى : لكميد بالكاف بمعنى : الحزن .

(٢) الاستيعاب بهامش الإصابة ٣٩ / ٣ . والرياض التضرة ٢ / ١٩٤ .

(٣) المشار إليه بـ (هذا) في الجملة في الموضعين طلحة والزبير .

شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٤٥٢ ، وأبن أبي الحديد ٤٣٠ / ٢ .

وقد يحذف القسم وتبقى اللام كقول عليٌ عليه السلام :
لَقُدْ عَلِمَ الْأَنْسَأُ بَأَنَّ سَهْمِي مِنَ الْإِسْلَامِ يُفْضِلُ كُلَّ سَهْمٍ
والتقدير : والله لقد علم .

وقد تمحذف اللام من جواب القسم كقول الحميري :
أَقْسِمُ بِاللَّهِ وَالآئِهِ وَالسَّمَرْةِ عَمَّا قَالَ مَسْؤُولُ
إِنَّ عَلِيًّا بْنَ أَبِي طَالِبٍ عَلَى التُّقْنِيِّ وَالبَّرِّ مَجْبُولُ
أَيْ : لِإِنَّ عَلِيًّا بْنَ أَبِي طَالِبٍ .

القسم الرابع : اللام الداخلة على أداة الشرط للإيدان بـأَنَّ الجواب بعدها مبنيٌ على قَسْمٍ قبلها ، لا على الشرط ، ومن ثَمَّ تسمى اللام المُؤَذَّنة ، وتسمى الموطئة أيضاً ، لأنَّها وطأت الجواب للقسم أي : مهَّدَتْ له نحو : « لَئِنْ أُخْرِجُوا
لَا يَخْرُجُونَ مَعْهُمْ ، وَلَئِنْ فُوتِلُوا لَا يُنْصَرُونَهُمْ وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ لَيُوَلَّنَ الأَذْبَارُ ثُمَّ
لَا يُنْصَرُونَ » المشر / ١٢

والأكثر دخوها على (إنْ) وقد تدخل على غيرها كقوله :
لَمْتَ صَلَحتَ لَيْقَضِيْنَ لَكَ صَالِحَ وَلَتُجَزِّيَنَ إِذَا جُزِيَتْ جَمِيلًا

القسم الخامس : لام (أَلْ) كـ (الرجل والحارث) ، وقد مضى شرحها .

القسم السادس : اللام اللاحقة لأسماء الإشارة للدلالة على البُعد ، أو على تأكيد
البُعد على خلافِ في ذلك ، وأصلها السكون كما في (تُلْكُ) وإنما كسرت في
(ذلك) لالتقاء الساكنين .

القسم السابع : لام التعجب غير الجارأة ، نحو : (لَظَرْفُ زَيْدٍ) وـ (لَكَرْمُ عَمْرَو)
يعنى : ما أَظْرَفَهُ وَمَا أَكْرَمَهُ . ذكره ابن خالويه في كتابه المسمني بالجمل .
وعندي أنها إما لام الابتداء دخلت على الماضي لشبهه بالاسم وإما لام جواب
قسم مقدر .

لـ

على ثلاثة أقسام :

القسم الأول: أن تكون نافية، وهذه على خمسة أوجه:
 الوجه الأول: أن تكون عاملة عمل (إن)، وذلك إن أريده بها نفي الجنس على
 سبيل التنصيص، وتسمى حينئذ تبرئة، وإنما يظهر نصب اسمها إذا كان خافضاً
 نحو: (لا صاحب حِودٍ مُقوتٍ)، أو رافعاً نحو: (لا حَسَنَاعُلُّه مَذْمُومٌ) أو ناصباً نحو:
 (لا طالعاً جَلَا حاضرٌ)، ومنه: (لا خيراً من زيدٍ عِنْدَنَا).

وتخالف (لا) هذه (إن) من سبعة أوجه:

الأول: أنها لا تعمل إلا في النكرات كما مرّ، وكقول علي عليه السلام: (لا فُرْبة
 بالنوافل إذا أصررت بالفَرائض)^(١)، قوله أيضاً (لا طاعة لخلوق في معصية
 الخالق)^(٢)

الثاني: أن اسمها إذا لم يكن عاملأ فإنه يبني.

قيل: لتضممه معنى (من) الاستغرافية، وقيل: لتركيبه مع (لا) تركيب خمسة عشر.

وبناؤه على ما ينصب به لو كان معرجاً، فيبني على الفتح في نحو: (لا رجل ولا
 رجال في الدار) ومنه «لا تَشْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ» يوسف ٩٢، «فَالْأُولَا لَا ضَيْرَ إِنَّا
 إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ» الشعراء ٥٠.

وعلى الياء في نحو: (لا رجلين) و(لا فائمين).

وعن المبرد أن هذا معرج، لبعده بالثنية والجمع عن مشابهة الحرف.
 ولو صحَّ هذا للزم الإعراب في نحو: (يا زيدان ويا زيدون) ولا قائل به.

١) شرح نهج البلاغة لفيفيض الإسلام ص ١١٥٥، وأبن أبي الحديد ٤/٢٥٩.

٢) شرح نهج البلاغة لفيفيض الإسلام ص ١١٦٧، وأبن أبي الحديد ٤/٣٢٢.

و على الكسرة في نحو : (لا مسلمات) .

الثالث : أنَّ ارتفاع خبرها عند إفرادِ اسمها نحو : (لا رجل قائم) بما كان مرفوعاً به قبل دخول (لا) ، لا بها .

وهذا قول سيبويه ، وحاله الأخفش والأثثرون ، ولا خلاف بين البصريين في أنَّ ارتفاعها بها إذا كان اسمها عاملاً .

الرابع : أنَّ خبرها لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفاً أو مجروراً .

الخامس : أنَّه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده ، فيجوز رفع النعت والمعطوف من نحو : (لا رجل ظريف في الدار) ، (لا رجل وأمرأة فيها) وكذا (لا رجل في الدار ظريف) (ولا رجل في الدار وأمرأة) .

السادس : أنَّه يجوز إلغاؤها إذا تكررت ، نحو : (لا حول ولا قوة إلا بالله) فلذلك فتح الاسمين ورفعهما والمغايرة بينهما .

السابع : أنه يكثر حذف خبرها إذا عُلِمَ نحو : ﴿ قَالُوا لَا ضَيْرٌ ﴾ الشعراة / ٥٠ ، ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ فَرَعُوا فَلَا فَوْتٌ وَأَخْذُوا مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ ﴾ سبا / ٥١ .

الوجه الثاني : من أوجه (لا) النافية : أن تكون عاملةً عمل (ليس) كقول سعد بن مالك :

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانَهَا فَأَنَا أَبْنَ قَيْسٍ لَا بِرَاحٍ^(١)

إلا أنها تخالف (ليس) من ثلاث جهات :

إحداها : أنَّ عملها قليل ، حتى أدعى أنَّه ليس بموجود .

الثانية : أنَّ ذكر خبرها قليل حتى أنَّ الرجاج لم يظفر به فادعى أنها تعمل في الاسم خاصة .

الثالثة : أنها لا تعمل إلا في النكرات خلافاً لابن جنني وابن الشجري .

(١) (الماء) في نيرانها تعود إلى الحرب ، قوله : أَبْنَ قَيْسٍ أَيْ : هو من قيس بن ثعلبة الحصن ، المعروفة بشجاعتها .

تبينه:

إذا قيل: (لا رجل في الدار) بالفتح، تعين كونها نافية للجنس، ويقال في توكيده: (بل امرأة) بالنصب عطفاً على اللفظ، و(بل امرأة) بالرفع عطفاً على محل (لا) مع اسمها. وإن قيل (لا رجل في الدار) بالرفع تعين كونها عاملة عمل (ليس) وأمتنع أن تكون مهملة، وإلا لتكررت.

وتحتمل أن تكون لنفي الجنس، فيقال في توكيده (بل امرأة) وأن تكون لنفي الوحدة، فيقال في توكيده: (بل رجال أو رجال).

الوجه الثالث: أن تكون عاطفة ولها ثلاثة شروط:

الشرط الأول: أن يتقدمها إثبات نحو: (جاء زيد لا عمرو) ، أو أمر نحو: (اضرب زيداً لا عمراً).

قال سيبويه: أو نداء، نحو: (يا ابن أخي لا ابن عمي). وزعم ابن سعدان أن هذا ليس من كلام العرب.

الشرط الثاني: أن لا تفترن بعاطف، فإذا قيل: (جاء زيد لا بل عمرو) فالعاطف (بل) و(لا) رد لما قبلها، وليس عاطفة.

وإذا قلت: (ما جاءني زيد ولا عمرو) فالعاطف (الواو) و(لا) توكيده لنفي. وفي هذا المثال مانع آخر من العطف بـ (لا) وهو نقص النفي وقد آجمنا في «**ولا الضالّين**» الفاتحة/٧.

الشرط الثالث: أن يتعاند متعاطفاهما، فلا يجوز: (جاءني رجل لا زيد) لصدق اسم الرجل على زيد، بخلاف (جاءني رجل لا امرأة) و (رأيت زيداً لا عمراً).

الوجه الرابع: أن تكون جواباً مناقضاً لـ (نعم)، وهذه تحذف الجمل بعدها كثيراً، يقال: (أ杰اءك زيد؟) فتقول: (لا)، والأصل: لا لم يجيء.

الوجه الخامس: أن تكون على غير ذلك، فإن كان ما بعدها جملةً اسميةً، صدرها معرفة أو نكرة ولم تعمل (لا) فيها، أو فعلًا ماضياً لفظاً وتقديرًا، وجب

تكرارها .

مثال المعرفة : ﴿ لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُذْرِكَ الْقَمَرُ وَلَا اللَّيلُ سَابِقُ النَّهَارِ ﴾ يس / ٤٠ .

ومثال النكرة التي لم تعمل فيها (لا) قوله تعالى : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ ﴾ الصافات / ٤٧ ، فإنها وإن جعلت مشبهة بـ (ليس) لم تعمل لاشترط عملها بعدم تأثر الخبر عن الاسم ، فالتكرار هنا واجب بخلاف ما إذا عملت في النكرة مثل ﴿ لَا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ ﴾ الطور / ٢٣ ، فالتكرار راجح .

ومثال الفعل الماضي ﴿ فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى ﴾ القيامة / ٣١ .
وكذلك يجب تكرارها إذا دخلت على مفرد ، سواء كان خبراً ، أو صفةً أو حالاً نحو : (زَيْدٌ لَا شَاعِرٌ وَلَا كَاتِبٌ) ، ونحو : ﴿ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ ﴾ البقرة / ٦٨ .

وإن دخلت على المضارع لم يجب تكرارها نحو : ﴿ لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرُ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلِمَ ﴾ النساء / ١٤٨ ، ﴿ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا المَوَدَّةُ فِي الْقُرْبَى ﴾ الشورى / ٢٣ .

وكان إذا دخلت على الماضي لفظاً لا تقديرأ كقول ابن الحجاج البغدادي :
لَا قَدَّسَ اللَّهُ قَوْمًا قَالَ قَاتِلُهُمْ بَخِ بَخِ لَكَ مِنْ فَضْلِي وَمِنْ شَرِّي ^(١)
تنبيه :

من أقسام (لا) النافية : المترضة بين الخافض والمحفوض نحو : (حيث بلا زاد)
و (غَضِبْتُ مِنْ لَا شَيْءٍ) .

(١) والبيت من قصيدة له يذكر فيها يوم الغدير ، والمراد بقوله (قاتلهم بـ بـ) : قول عمر بن الخطاب في ذلك اليوم للإمام علي (ع) بـ بـ لك أصبحت مولى كل مؤمن ومؤمنة .
مسند أحمد ٢٨١/٤ . وسنن بن ماجه باب فضائل علي (ع) . والرياض النبرة ١٦٩/٢ .
وراجع شواهد التزيل للحسكاني ١٥٧/١ .

ومنها المقرنة بالعاطف في نحو : (ما جاءني زيدٌ ولا عمرٌ) . ويسمونها زائدة ، وليست بزائدة ألبة ، ألا ترى أنه إذا قيل : (ما جاءني زيدٌ وعمرٌ) أحتمل أن المراد نفي مجيء كل واحدٍ منها ، وأحتمل أيضاً أن يراد نفي مجيئهما مجتمعين ، فإذا جيء بـ (لا) ، صار الكلام نصاً في المعنى الأول . نعم هي في قوله سبحانه : « وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ » فاطر/٢٢ ، مجرد التوكيد ، لوجود القرينة وهي معنى الاستواء ، فالمعنى : لا يساوي الأحياء والأموات ، وكذا إذا قيل : (لا يساوي زيدٌ ولا عمرٌ) .

تبنيه آخر :

اعتراض (لا) بين الجار والمجرور في نحو : (غَضِبْتُ مِنْ لَا شَيْءٍ) ، وبين الناصب والمنصوب في نحو : (لَتَلَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حَجَةٌ) البقرة/١٥٠ ، وبين الجازم والمجزوم في نحو : (إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ) الأنفال/٧٣ ، وتقديم معمول ما بعدها عليها في نحو : (يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانَهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلِهِ) الأنعام/١٥٨ ، دليل على أنَّها ليس لها الصدر بخلاف (ما) فإنَّ لها الصدر مطلقاً .

القسم الثاني من أقسام (لا) :

أن تكون موضوعة لطلب الترك ، وتحتتص بالدخول على المضارع ، وتقتضي جزمه وأستقباله ، سواء كان المطلوب منه مخاطباً نحو : (لَا تَتَخَذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أُولَئِيَّةٍ) المتنبنة/١١ ، أو غائباً نحو : (لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أُولَئِيَّةٍ) آل عمران/٢٨ ، أو متكلماً نحو : (لَا أَرِثَّكُمْ هُنَّا) .

وهذا النوع مما أقيم فيه المسبب مقام السبب ، والأصل : لا تكن هنئنا فأراك ، ومثله في الأمر (لَوْيَجِدُوا فِيهِمْ غِلْظَةً) التوبة/١٢٣ ، أي : وأغلظوا عليهم ليجدوا بذلك ، وإنما عدل إلى الأمر بالوجдан تبنيها على أنَّ المقصود بالذات ، وأما

الإغلاظ فلم يقصد لذاته، بل ليجدوه.

وأختلف في (لا) من قوله تعالى : « وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً » الأنفال/٢٥ ، على قولين :

أحدهما : أنها نافية و الأصل : لا تعرّضوا للفتنة فتصيّركم و لكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع ، فوجب إضمار القول ، أي : و اتقوا فتنة مقولاً فيها ذلك .
ثانيهما : أنها نافية و الجملة صفة للفتنة ، و لا حاجة إلى إضمار قول لأنّ الجملة خبرية و المعنى : اتقوا فتنة موصوفة بأنّها لا تصيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا منكم خاصة .
وعلى هذا فيكون دخول النون شادداً ، و الذي جوزه تشبيه (لا) النافية بـ (لا) النافية ، لأنّ توكيد المضارع بالنون في النهي قياسي و في النفي سماعي .

ولا فرق في أقتضاء (لا) الطلبية للجزم بين أنْ تُفيد النهي التحريري ، كما مرّ في الآية ، أو التنزيفي نحو قوله تعالى : « وَلَا تَنْسَوْا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ » البقرة/٢٣٧ ،
أو كانت دعاءً أو آلةً كقوله تعالى : « رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَانَا »
البقرة/٢٨٦ ، وكذا الحكم إذا خرجت عن الطلب إلى غيره كالتهديد في قوله لولدك
أو عبده : (لا تُطعني) .

القسم الثالث : لا الزائدة الداخلة في الكلام لمجرد تقويته و توكيده نحو :
« مَا مَنَعَكُمْ إِذْ رَأَيْتُمْ ضَلْوًا * أَلَا تَتَبَيَّنُ . . . » طه/٩٢-٩٣ و قول الأحوص :
وتلخّصني في اللهم أن لا أحبّه و لِلَّهِو داعِ دائِبُ غَافِلٌ
وأختلف فيها في مواضع من التنزيل :

أوّها : قوله سبحانه « لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ » القيامة/١ ، فقيل : هي نافية .
تنفي ما تقدّم و هو ما حكي عنهم كثيراً من إنكار البعث ، أي : ليس الأمر كذلك ،
ثم آستئنف القسم ، وقيل : زائدة لمجرد التوكيد و تقوية الكلام ، كما في « لَنَّا
يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابَ » الحديد/٢٩ .

ثانيها : قوله تعالى : « قُلْ تَعَالَى أَنْتُ مَا حَرَمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِهِ »

شَيْئًا ﴿الأَنْعَامُ ١٥١﴾، فقيل: (لا) نافية، وقيل نافية، وقيل زائدة.

ثالثها: قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ **الأَنْعَامُ ١٠٩**، فيمن فتح همزة أنّ، فقيل: زائدة وقيل: نافية.

رابعها: قوله تعالى: ﴿وَحَرَامٌ عَلَى قَرِيَّةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ **الأنبياء ٩٥**، فقيل (لا): زائدة، و المعنى: ممتنع على أهل قرية قدرنا إهلاكهم - لکفرهم - أَنَّهُمْ يرجمون عن الكفر إلى قيام الساعَة.

وعليه فـ (حرام) خبر مقدم وجوباً، لأن الخبر عنه (أن) وصلتها ومثله **﴿وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرَيْهُمْ﴾** **بس ٤١**، (لا) مبتدأ و (أن) وصلتها فاعلٌ أغنى عن الخبر كما جوزه أبو البقاء، لأن لفظ حرام ليس بوصف صريح، ولأنه لم يعتمد على نفي أو استفهام.

وقيل: لا نافية، و (حرام) مبتدأ حذف خبره، أي: قبول أعمالهم، و آبتدئ بالنكرة لتقييدها بالمعنى، و المعنى: حرام على أهل قرية أهلكناها قبول أعمالهم، لأنهم لا يرجعون عما هم فيه.

خامسها: قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِشَرِّ أَنْ يُؤْتِيَ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولُ لِلنَّاسِ كُوْنُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ . . . وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيَّنَ أَرْبَابًا﴾ **آل عمران ٨٠ - ٧٩**، قرئ في السبع بفتح (يأمركم) ونصبه. فمن رفعه قطعه عما قبله ويؤيد الاستثناف قراءة بعضهم (ولن يأمركم) و (لا) على هذه القراءة نافية.

فمن نصبه فمعطوفٌ على (يؤتيه) و (لا) على هذه زائدة مؤكدة لمعنى النفي السابق. ولم يذكر الزمخشري غيره ثم جوز في (لا) وجهين:
 الأولى: أن تكون زائدة.
 والثانية: أن تكون غير زائدة.

لات :

أختلف فيها في أمرين:

أحدهما: في حقيقتها، وفي ذلك ثلاثة مذاهب:

أوّلها: أنّها كلمة واحدة، وهي فعل ماضٍ ، يقال: (لات يليت) بمعنى نقص.

قال الله تعالى ﴿ لَا يَلْتَكُم مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا ﴾ الحجرات/١٤ .

ثانيها: أنّها كلمتان: (لا) النافية والباء لتأنيث اللفظة كما في (ثُمَّتْ ورُبَّتْ)

وإنما وجوب تحريكها للالتقاء الساكنين، قاله الجمهور.

ثالثها: في (لات) التي في قوله تعالى: ﴿ لَاتْ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ ص/٣، أنّها
كلمة وبعض الكلمة، وذلك أنّها (لا) النافية و (الباء) زائدة في أول (حين)
والأصل: (لا تَحِينَ مَنَاصٍ)، وAstidla بوجود رسمها كذلك في أحد المصاحف
و فيه نظر.

الأمر الثاني: في عملها، وفي ذلك أيضاً ثلاثة مذاهب:

أوّلها: أنّها لا تعمل شيئاً، فإن ولّيها مرفوع، فمبتدأ حذف خبره.

أو منصوب، فمفعول لفعلٍ محذوف، وهذا قول للأخفش، والتقدير عنده في
الآية: (لا أرى حين مناصٍ) .

وعلى قراءة الرفع: ولا حين مناصٍ كائنٌ لهم.

ثانيها: أنّها تعمل عمل (إنّ) فتنصب الاسم وتترفع الخبر، وهذا قول آخر
للأخفش.

ثالثها: أنّها تعمل عمل (ليس) وهو قول الجمهور.

وعلى كلّ قول فلا يذكر بعدها إلّا أحد المعمولين، والغالب أن يكون المحذوف
هو المرووع.

وأختلف أيضاً في معنويها، فبعض الفراء على أنّها لا تعمل إلّا في لفظة (حين)

كقوله تعالى: ﴿ وَلَاتْ حِينَ مَنَاصٍ ﴾، وهو ظاهر قول سيبويه، وذهب الفارسي

و جماعة إلى أنها تعمل في الحين وفيها رادفة.

قال الزمخشري : زيدت التاء على (لا) و خصّت بنفي الأحيان .

لَدْنٌ وَ لَدْنٌ

اسهان معاقبان (عند) في المعنى إلا أن بينها فرقاً ، وهو أن :

(لَدْنٌ) يعاقب (عند) مطلقاً نحو : ﴿ لَدْنَ الْحَنَاجِرِ كَاظِمِينَ ﴾ غافر/١٨ ،

﴿ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ، وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴾ آل عمران/٤٤ .

و (لَدْنٌ) يعاقب (عند) إذا كان المحل محلّ آبتداء الغاية نحو : (جئت من لَدْنَهُ) وقد آجتمعا في قوله تعالى : ﴿ آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَمْنَاهُ مِنْ لَدْنَهُ عِلْمًا ﴾ الكهف/٦٥ .

ولو جيء بـ (عند) فيها ، أو بـ (لَدْنٌ) لصحّ ، ولكن ترك دفعاً للتكرار وإنما حسن تكرار لَدْنٌ في : ﴿ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ ﴾ لتباعد ما بينها ، ولا يصلح (لَدْنٌ) هنا ، لأنّه ليس محلّ آبتداء .

ويفترقن من جهات :

الأول : أن (لَدْنٌ) لا تكون إلا فصلة ، بخلاف (لَدْنٌ) و (عند) بدليل :

﴿ وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطَقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ المؤمنون/٦٢ ، ﴿ وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِظٌ ﴾ ق/٤ ، فهما فيها خبران .

الثاني : أن جرّ (لَدْنٌ) بـ (من) أكثر من نصتها ، حتى أنها لم تجئ في التنزيل منصوبة ، وجرّ (عند) كثير ، وجرّ (لَدْنٌ) ممتنع .

الثالث : أن (لَدْنٌ) قد لا تضاف ، وذلك أنّهم حكوا في غدوة الواقعه بعدها الجر بالاضافة والنصب على التمييز ، والرفع بإضمار (كان) تامة ، حكوا : (لَدْنٌ

غَدْوَةٌ ، لَدْنُونْ غَدْوَةٌ .

ثُمَّ أَعْلَمُ أَنَّ (عِنْدَ) أَمْكَنْ مِنْ (لَدْنِي) مِنْ وَجَهِينَ :
أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يَكُونُ ظَرْفًا لِلْأَعْيَانِ وَالْمَعَانِي ، تَقُولُ: (هَذَا الْقَوْلُ عِنْدِي صَوَابٌ)
وَ(عِنْدَ فَلَانِ الْعِلْمُ) وَيَمْتَنِعُ ذَلِكُ فِي (لَدْنِي) ذَكْرُهُ آبَنِ الشَّجَرِي فِي أَمَالِيَهُ ، وَمِبْرَانِ
فِي حَوَاشِيهِ .

ثَانِيهِمَا: أَنَّكَ تَقُولُ: (عِنْدِي مَالٌ) وَإِنْ كَانَ غَائِبًا ، وَلَا تَقُولُ: (لَدْنِي مَالٌ) إِلَّا إِذَا
كَانَ حَاضِرًا ، قَالَهُ الْحَرِيرِي وَأَبُو هَلَالُ الْعَسْكَرِي وَآبَنُ الشَّجَرِي .
أَقُولُ: ذَكْرُ آبَنِ هَشَامِ الْبَحْثِ عَنْ (لَدْنِي وَلَدْنُونْ) فِي ثَانِي تَنبِيَهِي (عِنْدَ)
وَإِبْرَادِهِ هُنَا أَنْسَبُ .

لَعْلَّ :

حَرْفٌ تَنْصَبُ الْأَسْمَاءَ وَتَرْفَعُ الْخَبْرَ .
قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الْفَرِيَاءِ: وَقَدْ تَنْصِبُهُمَا . وَزَعْمُ يُونِسْ أَنَّ ذَلِكَ لِغَةُ بَعْضِ
الْعَرَبِ وَحْكِي (لَعْلَّ أَبَاكَ مُنْطَلِقاً) .
وَتَتَّصِلُ بِهَا (مَا) الْحَرْفِيَّةُ فَتَكْفُّفُهَا عَنِ الْعَمَلِ ، لِزِوَالِ اِخْتِصَاصِهَا حِينَئِذٍ بِالْجَمْلَةِ
الْأَسْمَيَّةِ ، بَدْلِيلُ قَوْلِ الْفَرِزْدَقِ :

أَعْذُّ نَظَرًا يَاعَبْدَ قَيْسٍ لَعْلَّمِي أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحَمَارُ الْمُقَيَّدَا
وَجَوَزَ قَوْمٌ إِعْمَالُهَا حِينَئِذٍ حَمَلاً عَلَى (لَيْتَ) لَا شَرَاكَهَا فِي أَنَّهُمَا تُغَيِّرَانِ مَعْنَى
الْابْتِداَءِ . وَكَذَا قَالُوا فِي (كَانَ) .
وَبَعْضُهُمْ خَصَّ (لَعْلَّ) بِذَلِكَ ، لِأَشْدَّيِ التَّشَابِهِ بَيْنِهِمَا ، لِأَنَّهَا وَ(لَيْتَ)
لِلْإِنْشَاءِ ، وَأَمَّا (كَانَ) فَلِلْخَبِيرِ .
وَلِهَا مَعَانٍ :

أوّلها: التوقع، وهو ترجي المحبوب، والإشفاق من المكرور نحو : (لعلَّ
الحبيب قادم)، و (لعلَّ الرقيب حاصل) و تختصُّ بالمكان.

وأما قول فرعون : « لَعَلَّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ » غافر/٣٦ ، فإنما
قاله جهلاً، أو إغراءً بالجهل ، أو تفرعنًا .

ثانيها: التعليل، أثبته جماعة منهم الأخفش والكسائي وحملوا عليه قوله
تعالى : « فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى » طه/٤٢ .

ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء، ويصرفه إلى المخاطبين، أي : إدھا على
رجائكم .

ثالثها: الاستفهام، أثبته الكوفيون، ولهذا علق بها الفعل في نحو : « لا تَدْرِي
لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أُمْرًا » الطلاق/١١ ، « وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَرَكَّيْ »
عبس/٣، أي : لا تدری هل الله يحدث، وما يدريك فهو يرکي .

والتحقيق أنَّ الأصل في معناها التوقع والرجاء، والتعليل والاستفهام خارجان
عن معناها مفهومان من القرائن .

لِكْنْ ساكنة النون

ضربان: مخففة من الثقلية، وخفيفة بأصل الوضع .

فالأول: حرف آبتداء ولا تعمل، خلافاً للأخفش ويونس، لدخولها بعد
التخفيف على الجملتين: الاسمية والفعلية .

و الثاني: إن وليها كلام فهي حرف آبتداء لمجرد إفاده الاستدراك، وليست
عاطفة .

ويجوز أن تستعمل بالواو نحو : « وَلِكْنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ » الزخرف/٧٦ ،
وبدونها نحو قول زهير :

إِنَّ أَبْنَنَ وَرْقَاءَ لَا تُخْشَى بَوَادِرُهُ لَكِنْ وَقَائِعَةَ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ
وَزَعْمَ أَبْنَنَ أَبْنَيَ الرَّبِيعَ أَنَّهَا حِينَ آفَرَانَهَا بِاللَّوَافِ تعَطُّفُ جَمْلَةَ عَلَى جَمْلَةِ، وَأَنَّهَا
ظَاهِرٌ قَوْلُ سَبِيبِيهِ.

وَإِنْ وَلِيهَا مَفْرَدٌ فَهِيَ عَاطِفَةُ بَشَرَ طِينِ :
أَوْهُمَا: أَنْ يَتَقدِّمُهَا نَفِيُّ أَوْ نَهِيُّ ، نَحْوُ : (مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمَرُو) وَ(لَا يَقْعُمُ زَيْدٌ لَكِنْ
عَمَرُو) ، إِنْ قَلْتَ : (قَامَ زَيْدٌ) ثُمَّ جَئْتَ بِـ (لَكِنْ) فَهِيَ حَرْفُ ابْتِداَءٍ فَتَحِيَءُ
بِالْجَمْلَةِ بَعْدَهَا وَتَقُولُ : (لَكِنْ عَمَرُو لَمْ يَقْعُمُ).

وَأَجَازَ الْكَوْفِيُّونَ : (لَكِنْ عَمَرُو) عَلَى الْعَطْفِ ، وَلِيُسَ بِمَسْمَوْعِ .
ثَانِيَهُمَا: أَنْ لَا تَقْتَرَنَ بِاللَّوَافِ ، قَالَهُ الْفَارَسِيُّ وَأَكْثَرُ النَّحْوَيْنِ .
وَقَالَ قَوْمٌ : لَا تَسْتَعْمِلُ مَعَ الْمَفْرَدِ إِلَّا بِاللَّوَافِ .

وَأَخْتَلَفَ فِي نَحْوِ : (مَا قَامَ زَيْدٌ وَلَكِنْ عَمَرُو) عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْوَالِ :
أَوْهُمَا لِيُونِسَ: أَنَّ (لَكِنْ) غَيْرُ عَاطِفَةٍ ، وَاللَّوَافِ عَاطِفَةٌ مَفْرَدًا عَلَى مَفْرَدٍ .
الثَّانِي لِابْنِ مَالِكٍ: أَنَّ (لَكِنْ) غَيْرُ عَاطِفَةٍ وَاللَّوَافِ عَاطِفَةٌ لِجَمْلَةِ حَذْفٍ بَعْضُهَا عَلَى
جَمْلَةِ صُرْحٍ بِجَمِيعِهَا ، قَالَ: فَالْتَّقْدِيرُ فِي نَحْوِ : (مَا قَامَ زَيْدٌ وَلَكِنْ عَمَرُو) : وَلَكِنْ
قَامَ عَمَرُو، وَفِي: « وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْأَحْزَابُ / ٤٠ ، (وَلَكِنْ كَانَ رَسُولُ
اللَّهِ) ، وَعَلَّةُ ذَلِكَ أَنَّ اللَّوَافِ لَا تَعْطُفُ مَفْرَدًا عَلَى مَفْرَدٍ مُخَالِفٍ لَهُ فِي الإِيجَابِ
وَالسَّلْبِ ، بِخَلْفِ الْجَمْلَتَيْنِ الْمُتَعَاطِفَتَيْنِ فَيُجُوزُ تَخَالُفُهُمَا فِيهِ نَحْوِ : (قَامَ زَيْدٌ وَلَمْ يَقْعُمُ
عَمَرُو) .

وَالثَّالِثُ لِابْنِ عَصْفُورٍ: أَنَّ (لَكِنْ) عَاطِفَةٌ ، وَاللَّوَافِ زَائِدَةٌ لَازِمَةٌ .
وَالرَّابِعُ لِابْنِ كَيْسَانٍ: أَنَّ (لَكِنْ) عَاطِفَةٌ ، وَاللَّوَافِ زَائِدَةٌ غَيْرُ لَازِمَةٌ .

لَكُنْ مشددة التون

حرف ينصب الاسم ويعرف الخبر، وفي معناها ثلاثة أقوال:

أولها: وهو المشهور: أنه واحد، وهو الاستدراك، وفسر بأن تتبّع لـ^{لما} بعدها حكمًا مخالفًا لـ^{حُكْم} ما قبلها، ولذلك لابد أن يتقدمها كلام مناقض لـ^{لما} بعدها نحو: (ما هنـا سـاكـنـا لـكـنهـ متـحـركـ) أو ضدـلـهـ نحو: (ما هـنـا أـيـضـ لـكـنهـ أـسـوـدـ) قيل: أو خلاف نحو: (ما زـيـدـ قـائـمـاـ لـكـنهـ شـارـبـ) وكـوـلـ عـلـيـ عليه السلام: (وـالـلـهـ ما كـانـتـ لـيـ فـيـ الـخـلـافـةـ رـغـبـةـ وـلـاـ فـيـ الـوـلـاـيـةـ إـرـبـةـ وـلـكـنـكـ دـعـوتـمـونـيـ إـلـيـهاـ وـحـلـتـمـونـيـ عـلـيـهاـ).^(١)

ثانيها: أنها ترد للاستدراك تارةً، وللتوكيد أخرى، قاله جماعة منهم صاحب البسيط، وفسروا الاستدراك برفع ما يتوجه ثبوته، نحو: (ما زـيـدـ شـجـاعـاـ لـكـنهـ كـرـيمـ) لأن الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان، فنبي أحدهما يوهم آنفقاء الآخر. ومثلوا للتوكيد بنحو: (لوـجـاءـنـيـ أـكـرـمـهـ لـكـنهـ لمـيـجـئـ) فأكـدـتـ ماـأـفـادـهـ (لوـ) من الامتناع.

ثالثها: أنها للتوكيد دائمًا مثل (إن)، ويصبح التوكيد معنى الاستدراك، وهو قول ابن عصفور، قال في المقرب: (إن وأن ولكن ومعناها التوكيد) ولم يزد على ذلك، وقال في الشرح: معنى (لكن) التوكيد وتعطي مع ذلك الاستدراك.

لَمْ :

حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً نحو: «لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ. وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَد» التوحيد ٤-٣، وقد يرفع المضارع بعدها، كقوله:

١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٣/٣.

لولا فوارسٌ من نعمٍ وأسرهم يوم الصَّلِيفاءِ لَمْ يُوفونَ بالجَارِ^(١)
فقيل : ضرورةً . وقال ابن مالك : لغةً .

وزعم البحياني أنَّ بعض العرب ينصب بها كقراءةٍ بعضهم « ألم نشرح »
الـ ١ / وكتقول الحارث بن منذر :

في أيَّ يومٍ مِنَ الْمَوْتِ أَفْرَ أَيْوْمَ لَمْ يُقْدِرْ أَمْ يَوْمَ قُدْرٍ
وَخَرَجَ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ : (ألم نشرحن) ، بنون خفيفة ، ثم حذفت النون ، وبقيت
الفتحة دليلاً عليها ، وفيه شذوذان : توكييد المنفي بـ (لم) ، وحذف النون لغير وقف
ولا ساكنين .

لَمَا

على ثلاثة أوجه :

الأول : أن تختص بالمضارع ، فتجزمه وتنفيه وتقلبه ماضياً كـ (لم) إلَّا أنَّها
تفارقها في خمسة أمور :

أوها : أنَّها لا تقترن بآداة الشرط ، لا يقال : (إنْ لَمَّا تَقْمُ أَقْمُ) ويقال : (إنْ
لَمْ تَقْمُ أَقْمُ) ، وفي التنزيل : « وَإِنْ لَمْ تَفْعُلْ فَمَا بَلَّغَتْ رِسَالَتُهُ » المائدة / ٦٧ .

ثانيها : أنَّ منفيها مستمرٌ المنفي إلى الحال كقول المزق العبدى :
فإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ خَيْرًا كَلِّ وَإِلَّا فَأَدْرَكْنِي وَلَمَّا أَمْرَزْتِ^(٢)
ومنفي (لم) يحتمل الاتصال نحو : « وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَّ رَبَّ شَقَيًّا » مريم / ٤
والانقطاع نحو : « لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا » الإنسان / ١ .

(١) نعم : اسم قبيلة ، ويوم الصليفاء : أحد أيام العرب .

(٢) هذا البيت من قصيدة طويلة للمزق وأسمه شاس بن نهار بن الأسود العبدى وبهذا البيت
سمى المزق .

ولهذا جاز : (لم يكن ثم كان) ولم يجز (لما يكن ثم كان).
 بل يقال : (لما يكن وسيكون) ، ولا متداد النفي بعد (لما) لم يجز آخر انها بحرف التعييب (الفاء - ثم) بخلاف (لم) ، تقول (قمت فلم تقم) ، لأن معناه : وما قمت عقيب قيامي ، ولا يجوز : (قمت فلما تقم) لأن معناه : وما قمت إلى الآن .

ثالثها: أن منفي (لما) لا يكون إلا قرباً من الحال ، ولا يتشرط ذلك في منفي (لم) ، تقول : (لم يكن زيد في العام الماضي مقيماً) ولا يجوز : (لما يكن رابعها: أن منفي (لما) يتوقع ثبوته بخلاف منفي (لم) ، ألا ترى أن معنى «بل لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابٍ» ص/٨، أنَّهم لم يذوقوه إلى الآن ، وأنَّ ذوقهم له متوقع . قال الزمخشري في «وَلَمَّا يَدْخُلَ الإِيمَانَ فِي قُلُوبِكُمْ» الحجرات/١٤ . ما في (لما) من معنى التوقع دال على أنَّ هؤلاء قد آمنوا فيما بعد . و الحقيقة أنَّ إيمانهم متوقع لا أنه واقع لا محالة .

خامسها: أنَّ منفي (لَمَّا) جائز الحذف للدليل ، كقولك (اشتهيت هذا الغذاء ولَمَّا) أي : لَمَّا أكله ، وكقول ذي الرمة :
 فجئت قبورهم بَدْواً ولَمَّا فناديت القبور فلم يَجِبْنَه
 ولا يجوز حذف منفي لم ، إلا في الضرورة كقوله :
 أما رَوَوا حديث «من مات ولم» بلني وهل يُمْكِنُهُمْ قُولُ نَعْمٌ؟^(١)
 أي : ولم يعرف إمام زمانه .

الوجه الثاني: أن تختص بالماضي ، فتقتضي جملتين وجدت ثانيتها عند وجود أولاهما نحو : (لما جاءني أكرمه) ويقال فيها : حرف وجود لوجود وبعضهم يقول :

(١) من أرجوزة العلامة الطباطبائي في الكلام ، والحديث مروي عن النبي (ص) من الفريقيين ، على اختلاف يسير في ألفاظه ، ومضمونه المتفق عليه أنه (ص) قال : «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة الجاهلية ». .

حرف وجوب لوجوب .

ويكون جوابها فعلاً ماضياً آتفاقاً، نحو : «**فَلَمَّا نَجَاهُكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ**» الاسراء/٦٧ ، وجملة آسمية مقونة بـ (إذا) الفجائحة، أو بـ (الفاء) عند ابن مالك نحو : «**فَلَمَّا نَجَاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ**» العنكبوت/٤٥ ، ونحو : «**فَلَمَّا نَجَاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْصِدٌ**» لقمان/٣٢ .

وفعلاً مضارعاً عند ابن عصفور، قوله تعالى : «**فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرِيَّ يُجَادِلُنَا**» هود/٧٤ ، وهو مؤول بـ (جادلنا) ، وقيل في آية (الفاء) : إنَّ الجواب ممحظى، أي : أنقسموا قسمين : فمنهم مقتصد، وفي آية المضارع : أنَّ الجواب «**جَاءَتْهُ الْبُشْرِيَّ**» على زيادة الواو، أو ممحظى، أي : أقبل بجادلنا .

الوجه الثالث : أن تكون حرف آستثناء، فتدخل على الجملة الآسمية نحو : «**إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ**» الطارق/٤٠ ، فيمن شدَّ الميم ، وعلى الماضي لفظاً لا معنى نحو : «**أَنْشِدْتُكَ اللَّهُ لَمَّا فَعَلْتَ**» أي : أُنسدك باللهِ إِلَّا أنْ تَفعَلَ ، يعني : ما أَسْأَلَكَ إِلَّا أنْ تَفعَلَ .
وأما قوله تعالى : «**وَإِنْ كُلَّا لَمَّا لَيُوَفَّيْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ**» هود/١١١ ، فيمن شدد نون (إن) و ميم (لمـا) فاحتملوا فيه وجوهاً ضعيفة .
قال ابن هشام : والأولى عندي أن يقدَّر : (لَمَّا يُوَفَّوا أَعْمَالَهُمْ إِلَى الْآنِ و سيفونها) .

و هذا هو الراجح و وجه رجحانه أمران :
الأول : أنَّ بعده «**لَيُوَفَّيْنَهُمْ**» وهو دليل على أنَّ التوفية لم تقع بعد ، وأنَّها ستقع .
والثاني : أنَّ منفيَّ (لمـا) متوقع الشوت كما قدمنا .

هذا على قراءة التشديد، وأمّا على قراءة أبي بكر بتخفيف (إن) وتشديد لـ^{لما} فتحتمل وجهين:

أوّلها: أن تكون مخففة من الثقيلة، ويأتي فيها تلك الأوجه:

ثانيها: أن تكون (إن) نافية و (كلاً) مفعول باضمار (أرى) و (لما) معنى (إلا)، أي: (إن أرى كلاً من البَيِّنَ إلَّا يُؤْفِنَهُمْ رُبُكْ) الآية.

لـن

حرف نصب ونفي وآستقبال.

وليس أصلها وأصل لم (لا) فأبدلت ألف نوناً في (لن) وميمًا في (لم) خلافاً للفراء، لأنَّ المعروف إنَّها هو إيصال النون ألفاً، لا العكس نحو: {لنسفاً} العلق/١٥، و {ليكوناً} يوسف/٣٢.

ولا أصل (لن) (لا أن) فحذفت الممزة تخفيفاً والألف لالتقاء الساكدين، خلافاً للخليل والكسائي، بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو: (زيد لن أضرب) ولا يجوز تقديم ما في حيز أنَّ المصدرية عليها. وذهب سيبويه - وهو الأصحُّ - أنها حرف برأسها.

ولا تفيد (لن) توكيد النفي، خلافاً للزمخشي في كشافه، ولا تفيد تأييده، ولو كانت للتأييد لكان ذكر الأبد في {ولـن يَتَمَنَّهُ أبداً} البقرة/٩٥، تكراراً، والأصل عدمه.

لُو

على خمسة أقسام:

القسم الأول: (لو) المستعملة في نحو: (لُو جَاءَنِي لِأَكْرَمْتُهُ) وهذه تفيد ثلاثة أمور:

الأول: الشرطية، أعني عقد السببية والسببية بين الجملتين بعدها.

الثاني: تقيد الشرطية بالزمن الماضي كقول أبي فراس:

لَوْلَمْ تَنْرَّلْ فِيهِ إِلَّا (هَلْ أَتَنِي) منْ دُونِ كُلِّ مُنْرَّلٍ لَكَفَاهُ
وبهذا الوجه، وما يذكر بعده فارقت (إن) فإن تلك لعقد السببية والسببية في
المستقبل، وهذا قالوا: الشرط بـ (إن) سابق على الشرط بـ (لو).

الثالث: الامتناع، وقد اختلف النحاة في إفادتها له، وكيفية إفادتها إياها على ثلاثة
أقوال:

الأول: أنها لا تفيده بوجوه، وهو قول الشلوبين، زعم أنها لا تدل على الامتناع
الشرط، ولا على الامتناع الجواب، بل على التعليق في الماضي، كما دلت (إن) على
التعليق في المستقبل، ولم تدل على الامتناع ولا ثبوت. وتبعد عن هذا القول
أبي هشام الخضراوي.

وهذا الذي قاله إيكار الضروريات، إذ فهم الامتناع منها كالبدائي، وهذا
يصح في كل موضع استعملت فيه أن تعقبه بحرف الاستدراك، كقوله تعالى:
﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَأَتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدِينَاهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِي لِأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْ
الْجَنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ السجدة/١٣، أي: ولكن لم أشأ ذلك فحق القول
مني .

الثاني: إنها تفيد الامتناع الشرط والجواب جميعاً، وهذا القول جار على ألسنة
المعربين، ونص عليه جمع من النحوين. وهو باطل بموضع كثيرة، منها قوله تعالى
﴿ وَلَوْ أَنَّا نَرَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَمْهُمُ الْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمُ كُلَّ شَيْءٍ

فُبِلًا مَا كَانُوا يُؤْمِنُوا ﴿الأنعام، ١١١﴾ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمْدُدُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدْتُ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ لقمان، ٢٧، وبيانه أنَّ كلَّ شيءٍ أَمْتَنَعَ، ثبت نقبيضه وبالعكس. و على هذا فيلزم في الآية الأولى : ثبوت إيمانهم مع عدم نزول الملائكة، وتکلیم الموتى لهم، و حشر كلَّ شيءٍ عليهم، وفي الآية الثانية : نفاد الكلمات مع عدم كون كلَّ ما في الأرض من شجرة أَقْلَامًا إلخ، و كلامها واضح البطلان.

الثالث: أنَّها تفید أَمْتَنَاع الشرط خاصَّةً، ولا دلالة لها على أَمْتَنَاع الجواب ولا على ثبوته، لكنه إنْ كان مساوِيًّا للشرط في العموم، كما في قوله: (لو كانتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً كَانَ النَّهَارُ مَوْجُودًا) لزم من أَنْتفاء الشرط أَنْتفاء الجواب، لأنَّه يلزم من أَنْتفاء السبب المساوي أَنْتفاء مسيبه، وإنْ كان الجواب أَعْمَّ، كما في قوله: (لو كانتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً كَانَ الضُّوءُ مَوْجُودًا) فلا يلزم أَنْتفاؤه، وهذا قول المحققين. ويتلخص على هذا أنْ يقال: إنَّ (لو) تدلُّ على ثلاثة أمورٍ: (عقد السببية والمبينة) و(كونهما في الماضي) و(امتنان السبب خاصة).

وأما أَمْتَنَاع الجواب وعدمه فمستفاد من القرينة، فما توجب فيه القرينة آنْحصار الجواب في الشرط نحو: (لو كانتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ) يلزم من أَمْتَنَاع الشرط أَمْتَنَاع الجواب، وما لا توجب ذلك، نحو: «**فُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَهْلِكُونَ حَرَازِنَ رَحْمَةً رَبِّي إِذَا لَأْمَسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ**» الاسراء/١٠٠، فإنَّ الإمساك عند عدم ذلك أولى.

قال صاحب المغني : فإذا قيل : لو، حرف يقتضي في الماضي أَمْتَنَاع ما يليه وأَستلزمـه لتاليـه كان ذلك أجود العبارـات.

القسم الثاني من أقسامـلو: أن تكونـحرف شـرـطـ في المستقبل إـلاـ أنـها لا تـجـزـمـ كـقولـ ابنـ حـمـادـ العـبـديـ فيـ عـلـيـ عـلـيـ السـلامـ:

بِدِينِ جَمَالٍ لَوْ يَرَى الْحُسْنُ حُسْنَةً لَفَرَّ أَخْتِيَارًا إِنَّهُ مِنْ أَجْمَلِ
وَكَوْلُ أَبِي صَخْرِ الْهَذَلِي :

وَلَوْ تَلْتَقَنِي أَصْدَاقُونَا بَعْدَ مَوْتِنَا وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الْأَرْضِ سَبَبْتُ
لَظَلَّ صَدَى صَوْتِي وَإِنْ كُنْتُ رَمَةً لَصَوْتِ صَدَى لَلِيلِي يَهْشُ وَيَطَرُ^(١)
وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَلْيَغْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرَيْةً ضِعَافًا خَافُوا
عَلَيْهِمْ » النَّسَاءُ ٩، أَيْ : لَوْ تَرَكُوا بَعْدَ مَوْتِهِمْ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : « وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا
وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ » يُوسُفُ ١٧.

وَكَوْنُ (لَوْ) بِمَعْنَى (إِنْ) قَالَهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّحْوِيْنَ ، وَأَنْكَرَهُ أَبْنَ الْحَاجِبَ ، قَالَ :
وَهَذَا لَا تَقُولُ : (لَوْ يَقُومُ زِيدُ فَعْمَرُ وَمَنْطَلْقُ) كَمَا تَقُولُ ذَلِكَ مَعَ (إِنْ) ، وَأَعْتَمَدَ
عَلَى قَوْلِهِ أَبْنَ الْحَبَّازَ ، وَفِي الْآيَاتِ وَشِعْرِ أَبْنِ حَمَادَ كَفَائِيَّةً فِي رَدِّ قَوْلِهِمَا .
وَالْحَاصِلُ أَنَّ الشَّرْطَ مَتَى كَانَ مُسْتَقْبَلًا وَلَا يُنْظَلَقُ وَلَا يُقْصَدُ فَرَضَهُ الْآنُ ، أَوْ فِيهَا مَضْيَ ،
فَهِيَ بِمَعْنَى (إِنْ) ، وَمَتَى كَانَ مَاضِيًّا أَوْ حَالًا ، أَوْ مُسْتَقْبَلًا وَلَا يُقْصَدُ فَرَضَهُ الْآنُ ،
أَوْ فِيهَا مَضْيَ فَهِيَ الْامْتَنَاعِيَّةُ .

الْقُسْمُ الثَّالِثُ : أَنْ تَكُونَ حِرْفًا مَصْدِرِيًّا بِمَنْزِلَةِ (إِنْ) ، إِلَّا أَنَّهَا لَا تَنْصَبُ ،
وَأَكْثَرُ وَقْوْعَهُ هَذِهِ بَعْدَ (وَدَ) أَوْ (يَوْدَ) نَحْوُ : « وَدُوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ »
الْقَلْمَ ٩، « يَوْدُ أَحَدُهُمْ لَوْ بِعَمَرٍ أَلْفَ سَنَةً » الْبَقْرَةُ ٩٦.

الْقُسْمُ الرَّابِعُ : أَنْ تَكُونَ لِلتَّمْنِي ، قِيلَ : وَمِنْهُ « فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ
الْمُؤْمِنِينَ » الشِّعْرَاءُ ١٠٢٧ ، أَيْ : فَلَيْتَ لَنَا كَرَّةً وَهَذَا نَصْبٌ (فَنَكُونَ) فِي جَوَابِهَا
كَمَا أَنْتَصَبَ (فَأَفْوَزُ) فِي جَوَابِ لِيْتَ فِي (يَا لِيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفْوَزُ فَوْزًا
عَظِيمًا) النَّسَاءُ ٧٢.

الْقُسْمُ الْخَامِسُ : أَنْ تَكُونَ لِلْعَرْضِ نَحْوُ : (لَوْ تَنْزَلْ عِنْدَنَا فَتَصِيبَ خَيْرًا) ذَكْرُهُ

(١) الرَّمْسُ : تَرَابُ الْقَبْرِ ، السَّبَبُ : الْمَفَازَةُ ، وَالرَّمَةُ : الْعَطَامُ الْبَالِيَّةُ . وَيَقَالُ : أَصْمَمَ اللَّهُ صَدَاهُ ، أَيْ : أَهْلَكَهُ ، لَأَنَّ الرَّجُلَ إِذَا مَاتَ لَمْ يَسْمَعْ الصَّدَى مِنْ شَيْئًا فِي جَيْجَيْهُ .

في التسهيل.

هنا مسائل:

أولاًها: أنَّ (لو) خاصَّةٌ بالفعل، وقد يليها أسمٌ، فلا بدُّ من تقدير فعل قبله، نحو قول جرير:

لَوْغَيْرِكُمْ عَلَقَ الرَّبِّيْرُ بِحَبْلِهِ أَدَى الْجِوَارَ إِلَى بَنِي الصَّوَّافِ^(١)
ونحو: (لو زيداً رأيته أكرمه) والأصل: لورأيت زيداً أكرمه.

الثانية: تقع (أنَّ) بعدها كثيراً نحو: «ولَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا» البقرة/١٠٣، «ولَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا» الحجرات/٥.

وموضعها عند الجميع رفعٌ، فقال سيبويه: بالابتداء ولا تحتاج إلى الخبر، لاشتمال صيانتها على المسند والمسند إليه.

وقيل: على الابتداء والخبر محفوظ، أي: ولَوْ أَنَّ إِيمَانَهُمْ ثابتٌ.
وذهب المبرد والزجاج والковفيون إلى أنه على الفاعلية والفعل مقدر بعدها، أي: لو ثبت أنَّهم آمنوا، ورجح بأنَّ فيه إبقاء (لو) على الاختصاص بالفعل.
الثالثة: لغبنة دخول (لو) على الماضي لم تجزم ولو أريد بها معنى (إن) الشرطية.

الرابعة: جواب (لو) إما مضارع منفي بـ(لم) نحو: (لو لم يخفِ الله لَمْ يَعْصِهِ)
أو ماضٍ مثبتٍ أو منفي بـ(ما).

والغالب على المثبت دخول اللام عليه نحو: «لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَاماً» الواقعه/٦٥، ومن تجرَّده منها: «لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا» الواقعه/٧٠.
والغالب على المنفي تجرَّده منها نحو: «وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلَوْهُ»
الأنعام/١١٢، و من آقرانه بها قوله:

(١) البيت لجرير من قصيدة يهجو بها الفرزدق. إذ لم يوفر حكومة عبد الله بن الزبير.

ولو نَعْطَى الْخِيَارَ لَهَا أَفْتَرَنَا ولكن لا خِيَارَ مَعَ الْتَّيَالِي
وقيل: وقد يكون الجواب جملةً اسميةً مقرونةً باللام أو بالفاء كقوله تعالى:
﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَأَتَسْقَوا لَمَثُوبَةً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ ﴾ البقرة/١٠٣.

لولا

على أربعة أوجه:

الأول: أن تدخل على جملتين اسميةً ففعليةً، لربط امتناع الثانية بوجود الأولى نحو: (لولا زيد لا كرمتك)، و (لولا على هلك عمر)، أي: موجود.
وإذا ولها مضمر فحُقَّهُ أن يكون ضمير رفعٍ، نحو: ﴿ لَوْلَا أَنْتُ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ سبأ/٣١، وسمع قليلاً (لولي)، ولولاك، ولولاكما، ولولاه) خلافاً للمبرد كقول طلحة بن عبيد الله:

بِأَلْ أَحْمَدَ لَوْلَكُمْ لَمَّا طَلَغَتِ شَمْسٌ وَلَا ضَحَّكَتْ أَرْضُ مِنَ الْعَشْبِ
وَأَمَا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ: (لَوْلَا أَنْ أَشْقَى عَلَى أَمْتَقِي لِأَمْرِكُمْ بِالسَّوَابِعِ عَنْدَ كُلِّ
صَلَةٍ)^(١) فالتقدير: لولا مخافة أن أشق لأمرهم.

وليس المرفوع بعدها فاعلاً بفعل محذوف، ولا فاعلاً بـ(لولا) لنيابتها عن الفعل، ولا بها إصالة خلافاً لزاعمي ذلك. بل رفعه بالابتداء. ثم قال أكثرهم: يجب أن يكون الخبر كوناً مطلقاً ممحظفاً، فإذا أريداً الكون المقيد جعل مصدره هو المبتدأ، فتقول: (لولا قيام زيد لا كرمتك) أو تدخل أنَّ على المبتدأ كقولك: (لولا أنَّ زيداً قاتم لا كرمتك) فهي مع معموليها مبتدأ ممحظف الخبر وجوباً أو لا خبر له، أو فاعلاً لـ(ثبت) ممحظفاً على خلاف فيه.

وذهب الرُّمَانِي وآبن الشجيري والشلوبين وآبن مالك إلى أنَّ الخبر يكون كوناً

(١) صحيح مسلم، كتاب الصلاة. ومسند أحمد ٤٢٨/٦ - ٤٢٩ و ٣٢٥.

مطلقاً كالوجود والحصول، فيجب حذفه، ويكون كوناً مقيداً كالقيام والقعود، فيجب ذكره إن لم يعلم نحو : (لولا قومك حديث عهد بالاسلام لهدمت الكعبة) ^(١) ويجوز الأمران إن علم.

الثاني: أن تكون للتحضيض والعرض، فتختص بالمضارع أو ما في تأويله نحو : ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ النمل/٤٦، ﴿لَوْلَا أَخْرَجْنِي إِلَى أَجْلِ قَرِيبٍ﴾ المنافقون/١٠.

والفرق بينها أن التحضيض طلب بحث وإزاعج، والعرض طلب بلين وتأدب.

الثالث: أن تكون للتوبية والتنديم، فتختص بالماضي نحو : ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهْدَاءِ﴾ النور/١٣.

وقد فصلت من الفعل بـ (إذا) و (إذا) معمولين له، وبجملة شرطية معترضة، فالالأول نحو : ﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بِأُسْنَا تَضَرَّعُوا﴾ الأنعام/٤٣. و الثاني و الثالث نحو : ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ * وَأَنْتُمْ حِيتَنٌ تَنْظُرُونَ * وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ * فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ * تَرْجِمُونَهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ الواقعة/٨٣-٨٧، والمعنى : فهلا تضرعوا إذا جاءهم بأسنا، وهلا ترجعون الروح إذا بلغت الحلقوم إن كنتم غير مدينين، وحالكم أنكم تشاهدون ذلك ونحن أقرب إلى المحضر منكم بعلمنا، أو بالملائكة، ولكنكم لا تشاهدون ذلك. ولولا الثانية أي : ﴿فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ﴾ تكرار للأولى.

الرابع: أن تكون للاستفهام نحو : ﴿لَوْلَا أَخْرَجْنِي إِلَى أَجْلِ قَرِيبٍ﴾ المنافقون/١٠. ﴿لَوْلَا أَنْزَلْتَ عَلَيْهِ مَلَكًا﴾ الأنعام/٨، قاله المروي وأكثرهم لا يذكرونها.

وَ الظَّاهِرُ أَنَّ الْأُولَى لِلْعُرْضِ ، وَ الْثَّانِيَةُ لِلْاعْتَرَاضِ وَ التَّوْبِيخِ .

لَوْ مَا

بِمَنْزِلَةِ لَوْلَا ، تَقُولُ : (لَوْمَا زَيْدٌ لِأَكْرَمْتُكَ) فَهِيَ لِلْامْتَنَاعِ وَ فِي التَّنْزِيلِ : « لَوْمَا تَأْتَيْنَا بِالْمَلَائِكَةِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ » الْحَجَر / ٧١ .

لَيْتْ

حَرْفٌ تَمْنَنٌ تَعْلَقُ بِالْمُسْتَحِيلِ غَالِبًا كَقُولُ أَبِي الْعَتَاهِيَةِ :
فِي الْيَتَ الشَّابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ الشَّيْبُ
وَ بِالْمُمْكِنِ قَلِيلًا .

وَ حُكْمُهَا أَنْ تَنْصُبَ الْاسْمَ وَ تَرْفَعَ الْخَبْرَ، قَالَ الْفَرَّاءُ وَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ : وَ قَدْ
تَنْصَبُهَا كَقُولُ رَوْبَةَ بْنِ الْعَجَاجِ :

إِذْ كُنْتُ فِي وَادِي الْعَقِيقِ رَاتِعًا يَالِيَتْ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَاجِعًا^(١)
وَ هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى حَذْفِ الْخَبْرِ، وَ تَقْدِيرِهِ : أَقْبَلْتُ .

وَ تَقْرَنُ بِهَا (ما) الْحَرْفِيَّةُ، فَلَا تَنْزِيلَهَا عَنِ الْاِخْتَصَاصِ بِالْاسْمَاءِ لَا يَقَالُ : (لَيْتَمَا
قَامَ زَيْدٌ) خَلَافًا لِابْنِ أَبِي الرِّبِيعِ وَ طَاهِرِ الْقَزوِينِيِّ .
وَ يَجُوزُ حِينَئِذٍ إِعْمَالُهَا، لِبَقَاءِ الْاِخْتَصَاصِ، وَ إِهْمَالُهَا حَمَلًا عَلَى أَخْوَاهَا .

لَيْسْ

كَلْمَةُ دَالَّةٌ عَلَى نَفْيِ الْحَالِ . وَ تَنْفِي غَيْرَهُ بِالْقَرِينَةِ نَحْوَهُ : (لَيْسَ خَلَقَ اللَّهُ مِنْهُ) وَ قَوْلُ

(١) وَادِي الْعَقِيقِ : اسْمَ مَوْضِعٍ . الرَّاتِعُ : مِنَ الرَّتِيعِ وَ هُوَ الْأَكْلُ وَ الشَّرْبُ .

الأعشى في مدح الرسول:

لَه نَافِلَاتٌ مَا يُغْبَتُ نَوَالَهَا وَلَيْسَ عَطَاءُ الْيَوْمِ مَا تَعْنَى غَدًا^(١)
وهي فعل لا يتصرف.

وزعم ابن السراج أنه حرف بمنزلة (ما) وتابعه الفارسي وأبن شقير وجماعة،
والصواب، الأول، بدليل: (لَيْسَا، لَيْسُوا، لَيْسَتْ، لَسْنَ، لَسْتَ، لَسْتُمْ،
لَسْتُمْ، لَسْتُنَّ، لَسْتُ، لَسْنَا).

وتلازم رفع الاسم ونصب الخبر، نحو: (ليس زيد قائمًا).

وقيل قد تخرج عن ذلك في موضعين:

أوهما: أن تكون حرفاً ناصباً للمستثنى بمنزلة (إلا) نحو: (أَتُونِي لِيْسَ زِيدًا)
والصحيح أنها الناسخة، وأن اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم،
واستثاره واجب، فلا يليها في اللفظ إلا المنصوب.

وهذه المسألة كانت سبب قراءة سيبويه النحو، وذلك أنه جاء إلى حماد بن سلمة لكتابة الحديث، فاستعمل منه قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: (لَيْسَ مِنْ أَصْحَابِي أَحَدٌ إِلَّا وَلَوْ شِئْتُ لَأَخْذَتُ عَلَيْهِ، لَيْسَ أَبَا الدَّرَدَاءِ)^(٢) فقال سيبويه: (ليس أبو الدرداء)
فصالح به حماد: (لَجِنْتُ يَا سِبْوِيْهِ، إِنَّمَا هَذَا اسْتِنَاءُ) فقال سيبويه: (وَاللَّهُ أَطْلَبْنَ عَلَمًا لَا يَلْحَتِنِي مَعَهُ أَحَدٌ)، ثم مضى ولزم الخليل وغيره.

والثاني: أن يقترب الخبر بعدها بـ (إلا) نحو: (ليس الطيب إلا بمسك) بالرفع،
فإنْ تَبَيَّنَ تَمِيمٌ يَرْفَعُونَ الْخَبَرَ، حَمْلًا لَهَا عَلَى (ما) فِي الإِهْمَالِ عَنْ أَنْتِقَاضِ النَّفِيِّ،
كما حمل أهل الحجاز (ما) على ليس في الإعمال عند استيفاء شروطها.

(١) البيت من قصيدة أنشدها حين أتى مكة حتى سلم، قالها في مدح الرسول(ص).
والضمير في (له) يرجع إلى النبي، و(يُغْبَتُ) من أغب البعير إذا ورد الماء يوماً وترك يوماً، والنوال:
العطاء.

(٢) ورد هذا الحديث في معظم تراجم سيبويه، ولم نجده في كتب الصاحب.

حرف الميم

ما

تأتي على وجهين: اسمية وحرفية.
وكل منها ثلاثة أقسام. أما أوجه الاسمية:
فالأول: أن تكون معرفة، وهي نوعان:

ناقصة: وهي الموصولة نحو: «مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ»
النحل/٩٦، وفي نهج البلاغة: ما قدمت اليوم تقدم عليه غداً^(١).
و(ثانية) وهي نوعان:

(عامة): أي: مقدرة بقولك (الشيء)، وهي التي لم يتقدمها اسم تكون هي
وعلاملها صفة له في المعنى نحو: «إِنْ تُبَدِّلُ الصَّدَقَاتِ فَنَعِمًا هِيَ» البقرة/٢٧١
أي: فنعم الشيء هي، والأصل فنعم الشيء إبداؤها، لأن الكلام في الإبداء لا في
أصل الصدقات، ثم حذف المضاف، وأنيب عنه المضاف إليه، فأنفصل وارتفاع
و(خاصة) وهي التي تقدمها ذلك نحو: (غَسَّلَتْهُ غَسْلَانِيَّا) أي: غسلاً متخصصاً
بأنه نعم الغسل وأكثرهم لا يثبت مجيء (ما) معرفة ثانية وأثبته جماعة منهم ابن
خرف ونقله عن سيبويه.

والثاني: أن تكون نكرة مجردة عن معنى الحرف وهي أيضاً نوعان: ناقصة
وتامة.

(١) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٤٧٤، وآبن أبي الحديد ٤٢٦/٢.

فالنَّاقِصَةُ: هي الموصوفة وتقدير بقولك ؟ شيء) كقوطم (مررت بها معجب لك)
 أي : بشيء معجب لك ، وكقول أبي محمد عبد المحسن :
 وأشهر ما يرْوَونَه عَنْهُ قَوْلَه تَرَكْتُ كِتَابَ اللَّهِ فِيْكُمْ وَعِرْتَنِي
 أي : أشهر شيء يروونه عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فجملة (يروونه) في
 محلَّ الجَرَّ ، صفة لها .

والنَّاتِمَةُ تقعُ في ثلاثة أبواب :

أحدها: التعجب نحو : (ما أَحْسَنَ زِيداً) المعنى : شيء حَسَنَ زيداً . وفي نهج
 البلاغة : ؟ مَا أَكْثَرَ الْعِبَرَ وَأَقْلَلَ الْأَعْتِبَارَ)^(١) وكقول أبي عبد الله المفعع :
 فَأَرْتَقَنِي مِنْكَبَ النَّبِيِّ عَلَيَّ صِنْوَةً مَا أَجَلَّ ذَاكَ رُقَيَا
 جزم بذلك جميع البصررين إلَّا الأخفش ، فجوازه وجوز أن تكون معرفة موصولة
 والجملة بعدها صلة لا محل لها ، وأن تكون نكرة موصوفة والجملة بعدها في موضع
 رفع نعتا لها ، وعليهما فخبر المبتدأ محفوظ وجواباً ، وتقديره شيء عظيم أو جليل
 أو نحوهما .

ثانيها: باب نعم وبئس نحو : (غسلته غسلاً نعماً) أي : نعم شيئاً ، فـ (ما) نصب
 على التمييز عند جماعة من المتأخرین منهم الزمخشري .
 وظاهر كلام سيبويه أنها معرفة تامة كما مرّ .

ثالثها: عند إرادة المبالغة في الإخبار عن أحد بالإكثار في فعل من الأفعال كالكتابة
 مثلاً ، يقال (إن زيداً مِمَّا أَنْ يَكْتُبْ) أي : إنه من أمر هو الكتابة ، فـ (ما) بمعنى
 شيء و (أنْ) وصلتها في موضع خفض بدل منها ، فهي بمنزلة : « خَلَقَ الإِنْسَانُ
 مِنْ غَمَلٍ » الأنبياء / ٣٧ ، جُعِلَ لكترة عجلته كأنه خلق منها .

الوجه الثالث : أن تكون نكرة متضمنة معنى الحرف ، وهي أيضاً وجهان :

(١) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ١٢٢٩ ، و ابن أبي الحديد ٤/٣٨٥ .

أوْهَا: الاستفهامية، و معناها (أيُّ شيء) نحو : « أَدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنَ لَنَا مَا هِيَ مَا لَوْنَهَا » البقرة/٦٨ - ٦٩ ، « مَا تُلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ » ط/١٧ . ويجب حذف ألفها إذا جرَّتْ وإبقاء الفتحة دليلاً عليها، نحو : (فيم، إلام، علام) قال الدليلي :

وَفِيمَ صَرَرْتُمُ الْإِجْمَاعَ حُجَّتُكُمْ؟ وَالنَّاسُ مَا اتَّفَقُواْ طَوْعاً وَلَا آجْتَمَعُوا
وَعَلَّةُ حذف الألف الفرق بين الاستفهامية والخبرية، ولهذا حذفت في نحو :
« فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِيَهَا » النازعات/٤٣ .

و تثبت في نحو : « لَمْسُكُمْ فِيمَا أَخْذَتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ » الأنفال/٦٨ ، فكما لا تزدف في الخبر لا تثبت في الاستفهام إلَّا نادراً أو للضرورة . وإذا رُكِبتْ (ما) الاستفهامية مع (ذا) لم تزدف ألفها نحو : (لماذا جئت ؟) لأنَّ ألفها قد صارت حشواً .

فصل لـ (مَاذا)

اعلم أنَّها تأتي في العربية على أوجه :
أوْهَا: أنْ تكون (ما) استفهاماً و (ذا) إشارةً نحو : (ماذا التوانى ؟) و قوله :
ماذا الوقوف على نارٍ وقد خمدتْ ياطالما أوقدتْ في الحرب نيران
يعني : أيَّ شيء هذا التوانى أو الوقوف ؟
ثانيها: أنْ تكون (ما) استفهاماً و (ذا) موصولةً، وهو أرجح الوجهين في :
« وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوُ » البقرة/٢١٩ فيمن رفع العفو، أي :
يسألونك ما الذي يُنْفِقُونَه ، قل الذي ينفقونه العفو، إذ الأصل أنْ تُجاب الاسمية
بالاسمية و الفعلية بالفعلية .

ثالثها: أنْ يكون (ماذا) كلَّه استفهاماً على التركيب بمعنى (أيُّ شيء) ،
قولك : (لماذا جئت ؟) وهذا أرجح الوجهين في قراءة من نصب العفو أي
ينفقون العفو .

رابعها: أن يكون (ماذا) كله اسم جنس بمعنى (شيء) أو موصولاً بمعنى (الذي) على خلاف في ذلك.

خامسها: أن تكون (ما) زائدة و(ذا) للإشارة كقول أبي شقيق الباهلي:

أنسُوراً سرَّعَ مَاذَا يَا فَرْوَقَ وَحَبَلَ الْوَصْلَ مَتَكِّثَ حَدِيثَ^(١)

سادسها: أن تكون (ما) آسفهاماً و(ذا) زائدة، أجازه جماعة، منهم ابن مالك في نحو: (ماذا صنعت؟) والتحقيق أن الأسماء لا تُزداد.

النوع الثاني: من أنواع (ما) النكرة المضمنة معنى الحرف: الشرطية، وهي وجهان:

غير زمانية، نحو: «مَا نَسْخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُسِّهَا ثُمَّ بَخِيرٌ مِنْهَا أَوْ مِثْلُهَا»

البقرة/١٠٦

وزمانية، أثبت ذلك الفارسي وأبو البقاء وأبو شامة وآبن بري وآبن مالك، وهو ظاهر في قوله تعالى: «فَمَا أَسْتَقَمُوا لَكُمْ فَأَسْتَقِيمُوا لَهُمْ» التوبه/٧، أي: أستقيموا لهم مدة استقامتهم لكم.
وأماماً أقسام الحرفية:

فالأول: أن تكون نافية، فإن دخلت على الجملة الاسمية أعملها الحجازيون والتهاميون والنجديون عمل (ليس) نحو: «مَا هَذَا بَشَرًا» يوسف/٣١، «مَا هُنَّ أَمْهَاتِهِمْ» المجادلة/٢، ونحو قول علي عليه السلام: (والله ما معاوية بأدهى مني ولكته يغدر ويفجر)^(٢).

وإن دخلت على الفعلية لم تعمل نحو: «وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا آتَيْتُمْ وَجْهَ اللَّهِ

١) ونسب أيضاً لزغبة الباهلي.

أنوراً: يزيد أنفاراً وسرع أي: سرع. فخفف الضمة. وفروق: المرأة تفارق الريب. والمتكث: المتقصض. والحدائق: المقطوع، يقال: حدقت الحبل فهو حدائق ومحذوق.

٢) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٦٤٨، وآبن أبي الحديد ٢/٥٥٢.

وَمَا هُوَ مَاتِفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَا نُنْسِكُمْ ﴿٢٧٢﴾ البقرة، ٢٧٢، هُوَ وَمَا تَنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ ﴿٢٧٣﴾ البقرة/٢٧٣، فـ (ما) فيما شرطية بدليل الفاء في الأولى والجزم في الثانية.

والثاني: أن تكون مصدرية، وهي نوعان: زمانية وغيرها:

غير الزمانية نحو: هُوَ حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحِبَتْ هُوَ التوبه/١١٨ .
والزمانية: نحو: هُوَ مَادِمٌ حَيَا هُوَ مريم/٣١، أصله: مَدَّ دَوَامِي حَيَا، فجذف الطرف وخلفته (ما) وصلتها كما جاء في المصدر الصريح، ومنه: هُوَ إِنْ أَرِيدُ إِلَّا الإصلاحَ مَا أَسْتَطَعْتُ هُوَ هود/٨٨ . و منه قول علي عليه السلام: (وسأصبر ما لم أخف على جماعتكم) ^(١) لشبهها في اللفظ بـ (ما) النافية، كقول معلوط القربي: ورج الفتى للخير ما إن رأيته على السُّنَّ خيراً لا يزال يزيد وإنما عذلت عن قولهم (ظرفية) إلى قوله (زمانية) ليشمل نحو: هُوَ كُلُّمَا أضاءَ لَهُمْ مَشَوا فِيهِ هُوَ البقرة/٢٠، فإن الرمان المقدار هنا مخصوص أي: كُلُّ وقت أضاء، والمخصوص لا يسمى ظرفاً.

والثالث: أن تكون زائدة وهي نوعان: كافية وغير كافية.

فالكافية ثلاثة أنواع:

أولها: الكافية عن عمل الرفع، ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال: (قل) و (كثُر) و (طال) وعلة ذلك شبههن بـ (رب) ولا تدخل حينئذ إلا على جملة فعلية صرّح بفعلها كقوله:

فَلَمَّا يَرِحُ الْبَيْبَ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجَدَ دَاعِيًّا أو مَجِيًّا
ونحو: (طلما يلهم الغافلون وكثُر ما يصحك المترفون).

(١) شرح نهج البلاغة لنفيض الإسلام ص ٥٤٩، وأين أبي الحديد .٣٧٢/٢

وزعم بعضهم أنَّ (ما) مع هذه الأفعال مصدرية لا كافية . ثانية: الكافية عن عمل النصب والرفع، وهي المتصلة بـ (إنَّ) وأخواتها، نحو: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ النساء/١٧١، ﴿كَانُوا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ الانفال/٦.

وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين أنَّ (ما) مع هذه الحروف آسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم والإبهام، وفي أنَّ الجملة بعده مفسرة له ومحبب بها عنه .

ويردُّ أنها لا تصلح للابتداء بها، ولا لدخول ناسخٍ عليها غير إنَّ وأخواتها . وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لاتِ﴾ الأنعام/١٣٤، ﴿وَأَنَّمَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ الحجج/٦٢، ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خَمْسَةً وَلِرَسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى﴾ الأنفال/٤١، فـ (ما) في ذلك كله آسم باتفاق، و الحرف عامل .

وأما: ﴿إِنَّمَا حَرَمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ البقرة/١٧٣ ، فمن نصب الميتة فـ (ما) كافية، ومن رفعها - وهو أبو رجاء العطاردي - فـ (ما) اسم موصول والعائد ممحض، وكذلك ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾ طه/٦٩ ، فمن رفع (كيد) فـ (إنَّ) عاملة، وـ (ما) موصولة، والعائد ممحض، لكنه محتمل للاسمي والحرفي، أي : (إنَّ الذي صنعوا)، أو (إنَّ صنعهم)، ومن نصب - وهو ابن مسعود والربيع بن خيثم - فـ (ما) كافية .

وجزم النحويون بأنَّ (ما) كافية في ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهُ مِنْ عِبَادِ الْعُلَمَاءِ﴾ فاطر/٢٨ ، ولا يمتنع أن تكون بمعنى الذي و العلماء خبر، والعائد مستتر في (يخشي) .

وأطلقتْ (ما) على جماعة العلاء كما في قوله تعالى: ﴿أُوْمَالَكْتُ أَيْمَانُكُمْ﴾ النساء/٤ .

وزعم جماعة من الأصوليين والبيانيين أنَّ (ما) الكافية التي مع (إنَّ) نافية، وأنَّ ذلك هو سبب إفادتها للحصر، وقالوا: لأنَّ (إنَّ) للإثبات و(ما) للنفي، فلا يجوز أنْ يتوجهها معاً إلى شيء واحد لأنَّه خلاف الواقع، فتعين صرف هذا النفي لغير المذكور وصرف الإثبات للمذكور، فجاء الحصر.

وهذا مبنيٌ على مقدمتين باطلتين بإجماع النحويين، فليست (إنَّ) للإثبات، وإنَّما هي لتوكيد الكلام المثبت مثل: (إنَّ زِيداً قائمٌ) أو المنفي مثل: «إنَّ الله لا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئاً» يونس/٤٤، وليس (ما) للنفي، بل بمنزلة أخواتها: ليتها، ولعلَّها، ولكنَّها وكأنَّها.

ثالثها: الكافية عن عمل الجرِّ وتتصل بأحرف وظروف.

فالأحرف: (رُبُّ، الكاف، الباء، من) نحو: «رُبَّهَا يَوْدُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ» الحجر/٢، ونحو: (كُنْ كَمَا أَنْتَ) «أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ إِلَهٌ» الأعراف/١٣٨، ونحو: «رَبِّ بِهَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونْ ظَهِيرًا لِلْمُعْجَرِمِينَ» القصص/١٧.

والظروف: (بعد، بين، حيث، إذ). أمَّا (بعد) ففك قوله:

أَعْلَاقَةُ أُمِّ الْوَلِيدِ بَعْدَهَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالشَّغَامِ الْمُخْلِسِ^(٢)

وأمَّا (بين) ففك قول جميل بشينة:

١) وردت هذه العبارة هكذا: (كن كذلك) وهي جملة من حديث الرسول (ص) في شأن الحكم بن أبي العاص الأموي. وموجز القصة كما يلي:

كان الحكم بن أبي العاص يحكى رسول الله ﷺ في مشيته وبعض حر坎ه، وكان النبي ﷺ يتكلّما في مشيته، فالتقت يوماً فرآه يخلج في مشيته فقال له الرسول: «كن كذلك»، فلم يزل يرتعش في مشيته ٢) وينسب البيت للمرار الفقعي. وأهمزة في (أعلاقة) للتوبيخ. و(علاقة) منصوب بفعل مضمر و(أم) مفعول به للمصدر علاقة.

والأفنان: جمع فن، وهو العصن. وأراد به هنا ذوات رأسه استعارة. والتغام: ضرب من النبت

يَسْـنـا نـحـنـ بـالـأـرـاكـ مـعـاـ إـذـ أـتـىـ رـاكـبـ عـلـىـ جـمـلـهـ^(١)
وـأـمـاـ (ـحـيـثـ)ـ وـ(ـإـذـ)ـ فـيـضـمـنـانـ حـيـثـيـدـ مـعـنـىـ (ـإـنـ)ـ الشـرـطـيـةـ فـيـجـزـمـانـ فـعـلـيـنـ
نـحـوـ (ـحـيـثـاـ تـكـنـ أـكـنـ)ـ وـ(ـإـذـ مـاـ تـصـنـعـ أـصـنـعـ)ـ.
وـغـيرـ الـكـافـةـ نـوـعـانـ:ـ عـوـضـ،ـ وـغـيرـ عـوـضـ.

فالعوض في موضوعين:

أـوـهـمـاـ،ـ فـيـ نـحـوـ قـوـلـهـمـ:ـ (ـأـقـعـلـ هـنـاـ إـمـاـ لـاـ)ـ وـأـصـلـهـ:ـ (ـإـنـ كـنـتـ لـاـ تـفـعـلـ غـيرـهـ)ـ،ـ
حـذـفـتـ كـانـ مـعـ اـسـمـهـاـ وـعـوـضـ عـنـهـاـ (ـماـ)ـ،ـ وـأـدـغـمـتـ النـونـ فـيـ الـمـيمـ.
ثـانـيـهـمـاـ،ـ فـيـ نـحـوـ قـوـلـهـمـ:ـ (ـأـمـاـ أـنـتـ مـنـظـلـقـاـ أـنـطـلـقـتـ)ـ أـصـلـهـ اـنـطـلـقـتـ لـأـنـ كـنـتـ
مـنـظـلـقاـ،ـ فـقـدـمـ الـمـفـعـولـ لـهـ لـلـاـخـتـصـاصـ،ـ وـحـذـفـ الـجـارـ وـكـانـ لـلـاـخـتـصـارـ،ـ وـجـيـءـ
بـ(ـماـ)ـ لـلـتـعـوـيـضـ وـأـدـغـمـتـ النـونـ فـيـ الـمـيمـ لـلـتـقـارـبـ،ـ وـالـعـلـمـ عـنـدـ الـفـارـسـيـ وـأـبـنـ
جـنـيـ لـ(ـماـ)ـ لـ(ـكـانـ)ـ.

وـغـيرـ الـعـوـضـ تـقـعـ بـعـدـ الـرـافـعـ نـحـوـ:ـ (ـشـتـانـ مـاـ زـيـدـ وـعـمـرـوـ)ـ وـكـفـولـ الـمـهـلـهـلـ:
لـوـ بـأـبـائـيـنـ جـاءـ يـخـطـبـهاـ رـمـلـ مـاـ أـنـفـ خـاطـبـ بـدـ^(٢)ـ
وـبـعـدـ النـاـصـبـ الـرـافـعـ،ـ نـحـوـ:ـ (ـلـيـتـمـ زـيـداـ قـائـمـ)ـ.
وـبـعـدـ الـجـازـمـ نـحـوـ:ـ (ـوـإـمـاـ يـنـزـعـنـكـ مـنـ الشـيـطـانـ نـزـعـ)ـ الـأـعـرـافـ/ـ٢٠٠ـ،ـ (ـأـيـاـ)
مـاـ تـدـعـواـ فـلـةـ الـأـسـمـاءـ الـحـسـنـيـ)ـ الـأـسـرـاءـ/ـ١١٠ـ،ـ وـكـفـولـ الـأـعـشـىـ فـيـ مـدـحـ النـبـيـ صـلـ
الـلـهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ:

مـتـىـ مـاـ تـنـاخـيـ عـنـدـ بـابـ آبـنـ هـاشـمـ تـرـاحـيـ وـتـلـقـيـ مـنـ فـوـاضـلـهـ نـدـاـ^(٣)

إـذـ بـيـسـ أـبـيـضـ.ـ وـلـذـلـكـ يـشـبـهـ بـهـ الشـيـبـ.ـ وـالـمـخلـسـ:ـ رـأـسـ الرـجـلـ إـذـ صـارـ فـيـ شـيـبـ.

(١) الـأـرـاكـ بـفـتـحـ الـمـهـمـةـ:ـ شـجـرـ.

(٢) أـبـانـ:ـ جـلـ،ـ وـهـاـ أـبـانـ:ـ أـبـانـ الـأـسـدـ وـأـبـانـ الـأـبـيـضـ.ـ وـرـمـلـ:ـ لـطـخـ.ـ وـفـيـ روـاـيـةـ:ـ زـمـلـ.ـ وـفـيـ روـاـيـةـ السـيـوطـيـ:ـ ضـرـجـ.

(٣) وـفـيـ روـاـيـةـ:ـ نـدـيـ.ـ وـفـيـ روـاـيـةـ أـخـرىـ:ـ يـداـ.

وبعد الخافض، حرفًا كان نحو : « فِي مَا رَحْمَةٌ مِّنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ » آل عمران/١٥٩، « عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِيمِينَ » المؤمنون/٤٠، « مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ أَغْرِقُوا فَأَدْخَلُوا نَارًا » نوح/٢٥ ، و كقول عدي بن الرعاء الغساني :
 زِبَّا ضَرْبَةٍ بِسِيفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بَصَرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءٍ^(١)
 أو آسِمًا ك قوله تعالى : « أَيَّمَا الْأَجْلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُذْوَانَ عَلَيَّ »
 الفصل/٢٨ .

وتزداد بعد أداة الشرط، جازمة كانت نحو : « أَيَّمَا تَكُونُوا يُذْرِكُمُ الْمَوْتُ » النساء/٧٨ ، أو غير جازمة، نحو : « حَتَّى إِذَا مَا جَاءَهُ شَهَدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ » فصلت/٢٠ ، و قول قطب الدين الرواندي :
 بَنُو الزَّهْرَاءِ أَبْنَاءِ الْيَتَامَى إِذَا مَا حَاطَبُوا قَالُوا سَلَامًا
 وبين المتبع وتابعه في نحو : « مَثَلًا مَا بَعْوَضَةً فِيهَا فَوْقَهَا » البقرة/٢٦ .
 قال الزجاج : (ما) حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريين - انتهى .
 وقيل : (ما) اسم نكرة صفة لـ (مثلاً) أو بدل منه، و (بَعْوَضَةً) عطف بيان على (ما) .

وأما قوله تعالى : « فَقَلِيلًا مَا يُؤْمِنُونَ » البقرة/٨٨ ، فـ (ما) محتمله لثلاثة أوجه :
 أولها: الزيادة، فتكون إما مجرد تقوية الكلام، مثلها في « فِي مَا رَحْمَةٌ مِّنَ اللَّهِ »
 ف تكون حرفًا باتفاق، وإما لإفادة التقليل، مثلها في (أَكَلْتُ أَكْلًا مَا) وعلى هذا فيكون تقليلًا بعد تقليلٍ .



والخطاب فيه للناقة، ويريد بـ (أَبْنَ هَشَمَ) الرسول (ص) .

(١) الرعاء: أمه. بصرى: بلدة بالشام، والمراد منه ما بين أماكن بصرى. وطعنة نجلاء، أي: واسعة.

ثانيها: التفي، و (قليلاً) نعت لمصدر ممحض، أو ظرف ممحض، أي : إيماناً قليلاً، ويردُه أمران :

الأول - أنَّ (ما) النافية لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيها قبلها.

والثاني - أَنَّهم لا يجمعون بين مجازين : حذف المصدر أو الظرف، وإلقاء (ما) عن الصدر.

ثالثها : أن تكون مصدرية، وهي صيغتها فاعل بـ (قليلاً) و (قليلاً) حال معمول ممحض دلُّ عليه المعنى - أي : لعنهم الله فاخروا قليلاً إيمانهم - أجازه ابن الحاجب، ورجح معناه على غيره.

وفي قوله تعالى : « وَمِنْ قَبْلٍ مَا فَرَطْتُمْ فِي يُوسُفَ » يوسف / ٨٠ ، (ما) زائدة و (من) متعلقة بـ (فرطتم)، أو مصدرية، فقيل : موضعها مع صيغتها رفع بالابتداء، وخبره (من قبل) وقيل : نصب عطفاً على (أنَّ أباكم) أي : ألم تعلموا أخذ أبيكم الموثق وتفريطكم . ويلزم على هذا الإعراب الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف وهو ممتنع .

متى

على خمسة أوجه :

الأول : آسم استفهام للزمان نحو : « وَرَأَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَّى نَصَرَ اللَّهَ أَلَا إِنَّ نَصَرَ اللَّهَ قَرِيبٌ » البقرة / ٢١٤

الثاني : آسم شرط للزمان كقول السجيم الرياحي :

أَنَّا ابْنُ جَلَّ وَطَلَّعَ الشَّنَاءَ مَتَّى أَضَعَ الْعَمَامَةَ تَمَرِّفُونِي ^(١)

(١) طلَّاع : صيغة مبالغة من طلَّاع . وثانياً : جمع ثانية، وهي ماعل من الأرض وما غلظ ويقال : رجل طلَّاع الشَّنَاءَ، إذا كان ساميًّا لمعالي الأمور، وقيل طلَّاع الشَّنَاءَ أي : يطلَّع على الشَّنَاءَ .

الثالث: أسم مرادف للوسط كقول بعضهم: (وَضَعْتُهُ مَتَّى كُمِّي) أي وسط كُمِّي.

الرابع والخامس: حرف بمعنى (من) أو (في)، وذلك في لغة هذيل، يقولون: (أَخْرَجَهَا مَتَّى كُمِّي) أي منه، وقال ابن سيدة في (وَضَعْتُهُ مَتَّى كُمِّي) معناه: في كُمِّي.

مُذْ و مُنْذُ

لها ثلاثة حالات:

الأولى: أن يليها أسم مجرور، فقيل: هـا آسمان مضافان، وال الصحيح أنهـا حرفـا جــراً، بمعنى (من) إنـ كانـ الزـمانـ ماضـياً، وبـمعـنىـ (فيـ) إنـ كانـ حـاضـراًـ، وبـمعـنىـ (مـنـ وـإـلـىـ) جـمـيعـاًـ إنـ كانـ مـعـدـودـاًـ، نحوـ: (ما زـلـيـهـ مـذـ يـومـ الخـمـيسـ)ـ أوـ (مـذـ يـومـنـاـ أوـ عـامـنـاـ)ـ أوـ (مـذـ يـومـيـنـ أوـ ثـلـاثـةـ أيامـ)ـ . وـكـوـلـ اـمـرـيـ القـيـسـ: قـفـأـبـكـ مـنـ ذـكـرـيـ حـبـيـبـ وـعـرـفـانـ وـرـبـعـ عـفـتـ آـشـارـةـ مـنـذـ أـزـمـانـ^(١)

الثانية: أن يليها أسم مرفوع نحوـ: (مـذـ يـومـ الخـمـيسـ وـمـنـذـ يـومـانـ)ـ ، فقال المـبرـدـ وـأـبـنـ السـرـاجـ وـالـفـارـسيـ: مـبـدـآنـ وـمـاـ بـعـدـهـاـ خـبـرـ، وـمـعـنـاهـاـ الـأـمـدـ، إـنـ كانـ الزـمانـ حـاضـراًـ أوـ مـعـدـودـاًـ، وـأـوـلـ الـمـدـةـ إـنـ كانـ مـاضـياًـ.

وقـالـ الأـخـفـشـ وـالـزـجاجـ وـالـزـجاجـيـ ظـرفـانـ مـخـبـرـ بـهـاـ عـمـاـ بـعـدـهـاـ، وـمـعـنـاهـماـ بـيـنـ وـبـيـنـ، مـضـافـينـ، فـمـعـنىـ: (مـا لـقـيـتـهـ مـذـ يـومـانـ)ـ: بـيـنيـ وـبـيـنـ لـقـائـهـ يـومـانـ، وـلـأـخـفـاءـ بـهـاـ فـيـهـ مـنـ التـعـسـفـ.

(١) وفي البيت رواية أخرى هكذا:

قـفـأـبـكـ مـنـ ذـكـرـيـ حـبـيـبـ وـعـرـفـانـ وـرـبـعـ عـفـتـ آـشـارـةـ مـنـذـ أـزـمـانـ وـعـرـفـانـ: أي مـعـرـفـةـ. وـرـسـمـ: أـثـرـ. وـعـفـتـ: درـسـ. آـيـاتـهـ: عـلـامـهـ.

وقال أكثر الكوفيين: ظرفان مضافان بجملة حذف فعلها، وبقى فاعلها، والأصل: مُدْ كَانَ يَوْمَانَ، وآختره السهيلي وآبن مالك.

الثالثة: أن يليهما الجمل الفعلية أو الاسمية، نحو: (ما زَأْلَتِ الدُّنْيَا خَادِعَةً مَذْ عَرَفْتُ نَفْسِي) ونحو قول الأعشى :

وَمَا زَلْتُ أَبْغِي الْمَالَ مَذْ أَنَا يَافِعٌ وَلِيَا وَكَهْلًا حِينَ شَبَّتْ وَأَمْرَدَا

مَعَ

اسم، بدليل التنوين في قوله: (معاً) ودخول الجار عليه في حكاية سيبويه: (ذَهَبْتُ مِنْ مَعَهُ)، وقراءة بعضهم: «هذا ذُكْرٌ مِنْ مَعِي»^(١) الأنبياء/٢٤، وتسكين عينه لغة لا ضرورة، خلافاً لسيبوه واسميتها حينئذ باقية.

وستعمل مضافة، ف تكون ظرفاً، و لها حينئذ ثلاثة معانٍ :

الأول: موضع الاجتماع، ولهذا يخبر بها عن الذوات نحو: «وَاللَّهُ مَغْكُمْ» محمد/٣٥، «إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقُوا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ» النحل/١٢٨.

الثاني: زمانه، نحو: (جَنْتَكَ مَعَ الْعَصْرِ).

الثالث: مرادفة (عند)، وعليه القراءة وحكاية سيبويه السابقتان، وستعمل مفردة، فتنون، وتكون حالاً نحو: (جَنَّتْ أَنَا وَزَيْدٌ مَعَا) أي: مجتمعين، وقد جاءت ظرفاً مخبراً به نحو قول جندل بن عمرو:

أَفِيقُوا بَنِي حَرْبٍ وَأَمْوَاؤنَا مَعَا وَأَرْمَاحُنَا مَوْصُولَةٌ لَمْ تَنْفَضِبْ^(٢)

وستعمل للجماعة كما تستعمل للاثنين كقولك: (جاَوْا مَعَا) وكقول متمن بن

(١) الآية مكذا: «هذا ذُكْرٌ مِنْ مَعِي».

(٢) لم تفني أي: لم تقطع.

نويرة:

يُذَكِّرُنَّ ذَا الْبَتَّ الْحَرَزِينَ بِيَشِّهِ إِذَا حَتَّتِ الْأُولَى سَجَعَنَ كَمَا مَعَهُ^(١)

من

على خمسة أوجه:

الأول: الشرطية، نحو: «مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْرَبْ بِهِ» النساء/١٢٤ ونحو: (مَنْ تَذَكَّرْ بَعْدَ السَّفَرِ أَسْتَعِدْ)^(٢).

الثاني: الاستفهامية، نحو: «مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا؟» بس/٥٢ «فَمَنْ رُبِّكَمَا يَا مُوسَى؟» طه/٤٩ ، قال الصاحب بن عباد:

من كَمْوَلَايَ عَلَيَ زَاهِد؟ طَلَقَ الدُّنْيَا ثَلَاثًا وَوَفَى
وإذا قيل: (مَنْ يَفْعَلْ هَذَا إِلَّا زَيْدٌ؟) فهـي (من) الاستفهامية أُشْرِبَتْ مِعْنَى
النَّفَّيِّ، وَمِنْهُ «وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ» آل عمران/١٣٥.

و لا يُنْقِيد حِوْزَ ذَلِكَ بَأْنَ يَقْدِمُهَا الْوَاءُ، خَلَافًا لابن مالك بدلـيل «مَنْ ذَا الَّذِي
يُشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ» البقرة/٢٥٥.

و إذا قيل: (مَنْ ذَا لَقِيتْ؟) فـ(من) مبتدأ، و (ذا) خبر موصول، والعائد
محذوف، أي: مَنْ ذَا لَقِيتْهُ، ويجوز على قول الكوفيـن في زيادة الأسماء كون (ذا)
زائدة و (من) مفعولاً مقدماً على الفعل.

و ظاهر كلام جماعة، أَنَّه يجوز في (مَنْ ذَا لَقِيتْ) أَنْ تكون (من) و (ذا) مركبتين
كما في قوله: (ما ذا صنعت؟).

(١) الضمير في (يذكـرنـ) و (سـجـعـنـ) يعود إلى النونـ الثـلـاثـ الـتـي وـازـنـ حـزـنـها عـلـى صـغارـها بـحزـنـهـ.
علـى أحـيـهـ.

وـالـبـيـتـ منـ قـصـيـدةـ يـرـثـيـ فـيهـ أحـاهـ مـالـكـ.

(٢) نهجـ الـبـلاـغـةـ، الحـكـمـةـ رقمـ ٢٨٠.

ومنع ذلك أبو البقاء وشلب وغيرهما، وخصوا جوازه بـ (ماذا)، لأنَّ (ما) أكثر إبهاماً، فحسِنَ أنْ تجعلَ مع غيرها كشيءٍ واحدٍ ليكون ذلك أظهر لمعناها، ولأنَّ التركيب خلاف الأصل، فاقتصر فيه على المتيقن وهو (ماذا).

الثالث: الموصولة، نحو: ﴿أَلَمْ ترَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ الحجـ/١٨. وقد آجتمعت الاستفهامية والموصولة في قول الصاحب بن عباد:

من وصيَ المصطفى عندكم؟ ووصيَ المصطفى من يصطفى

الرابع: النكرة الموصوفة، ولهذا دخلت عليها (ربُّ) في قول سويد بن أبي

كاهل الشكربي:

ربُّ من أَنْضَجَتْ غَيْظًا قَلْبَهُ فَدَنَمَنِي لِي مَوْتًا لَمْ يَطْغَعْ

ووصفت بالنكرة في قوله: (مررت بِمَنْ مَعْجِبٌ لَكَ).

الخامس: الزائدة للتأكيد وذلك فيها زعم الكسائي، من أنها ترد زائدة كـ (ما) وذلك سهل على قاعدة الكوفيين، في أنَّ الأسماء قد تراد كقول حسان بن ثابت:

نَكْفِي بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرَنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٌ إِيَّانَا

مِنْ

تَائِي عَلَى خَمْسَةِ عَشْرِ وَجْهًا:

الأول: أبتداء الغاية، وهو الغالب فيها، حتى أدعى جماعة أنَّ سائر معانيها راجعة إليه.

وتأتي للزمان نحو: ﴿لَمَسْجِدٌ أَسَسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقْوَمَ فِيهِ﴾ التوبـة/١٠٨.

وللمكان، نحو: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَيْنِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ

إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ﴿الْأَسْرَاءُ ١﴾ .

ولغيرهما نحو : * إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ ﴿النَّلٌ ٣٠﴾ .

الثاني: التَّبْعِيسُ، نحو : * مِنْهُمْ مَنْ كَلَمَ اللَّهَ ﴿الْبَقَرَةُ ٢٥٣﴾ ، وَ عَلَامَتَهَا إِمْكَان سَدَ (بعض) مَسْدَهَا.

الثالث: بِيَانِ الْجِنْسِ، وَ كَثِيرًا مَا تَقْعُ بَعْدَ (مَا) وَ (مِمَّا) لِشَدَّةِ إِبْهَامِهِمَا نحو : * مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا يُمْسِكُ لَهَا ﴿فاطِرٌ ٢﴾ ، * مَا نَسْخَنَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا ﴿الْقَرْآنُ ١٠٦﴾ ، وَ نَحْوُ : * مِمَّا تَأْتَنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ﴿الْأَعْرَافُ ١٣٢﴾ ، فَهِيَ وَ مَخْفُوضُهَا فِي ذَلِكَ فِي مَوْضِعِ النَّصْبِ عَلَى الْحَالِ، وَ مِنْ وَقْعَاهَا بَعْدِ غَيْرِهِمَا : * يُحَلِّلُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَ يُلْبِسُونَ ثِيابًا حُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ وَ إِسْتَبْرَقٍ ﴿الْكَهْفُ ٣١﴾ ، الشَّاهِدُ فِي غَيْرِ الْأُولَى ، فَإِنَّ تَلْكَ لِلابْتِدَاءِ، وَ قَلِيلٌ زَائِدَةٌ، وَ نَحْوُ : * فَاجْتَبَيْنَا الرَّجْسَ مِنَ الْأُوْثَانِ ﴿الْحُجَّةُ ٣٠﴾ .

الرابع: التَّعْلِيلُ، نحو : * مِمَّا خَطِيَّتِهِمْ أَغْرِقُوا ﴿نَحْٗ ٢٥﴾ ، وَ قَوْلُ الفَرِزْدَقِ فِي عَلَيِّ بْنِ الْحَسِينِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ :

يَنْعِي خَيَاءً وَ يُنْضِي مِنْ مَهَابِتِهِ فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ

الخامس: الْبَدْلُ، نحو : * أَرْضَيْتُمُ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ﴿الْتَّوْبَةُ ٣٨﴾ ، * لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴿الْزُّحْرَفُ ٦٠﴾ .

وَ أَنْكَرَ قَوْمٌ مُجِيءٌ (مِنْ) لِلْبَدْلِ فَقَالُوا: التَّقْدِيرُ: أَرْضَيْتُمُ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا بَدْلًا مِنَ الْآخِرَةِ، فَالْمُفَدِّدُ لِلْبَدْلِيَّةِ مُتَعَلِّقُهَا الْمَحْذُوفُ، وَ أَمَّا هِيَ فَلِلابْتِدَاءِ.

السادس: مَرَادِفَةُ (عَنْ)، نحو : * فَوَرَيْلُ لِلْقَاسِيَّةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴿الْأَزْمَرُ ٢٢﴾ ، * يَا وَسِلَانَاهُ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا ﴿الْأَيَّامُ ٩٧﴾ .

وَ زَعَمَ أَبْنَ مَالِكَ أَنَّ (مِنْ) فِي نَحْوِ : (رَبِّيْدُ أَفْضَلُ مِنْ عَمِّرُو) لِلْمَجَاوِزَةِ، وَ كَأَنَّهُ قَبِيلٌ : جَاؤَ زَيْدٌ عُمَرًا فِي الْفَضْلِ، قَالَ: وَ هُوَ أَوْلَى مِنْ قَوْلِ سَيِّبُوْيِهِ وَ غَيْرِهِ أَنَّهُ

للابتداء، إذ لا تقع بعدها (إلى)

السابع: مرادفة الباء: نحو: ﴿يَنْتَظِرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيًّا﴾ الشورى/٤٥،
قاله يونس، و الظاهر أنها للابتداء.

الثامن: مرادفة (في) نحو: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ فاطر/٤٠،
﴿إِذَا نُودِي لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ الجمعة/٩.

التاسع: موافقة (عند) نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِي عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ
وَلَا أُولَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْءًا﴾ آل عمران/١٠.

العاشر: مرادفة (رُسماً)، و ذلك إذا اتصلت بـ(ما) قاله السيرافي، و ابن
خروف، و ابن طاهر، والأعلم، وخرجوا عليه قول سيبويه: (وَآعْلَمُ أَنَّهُمْ مِنَ
يُحَذَّفُونَ كَذَا) أي رُسماً يحذفون كذا، و الظاهر أنَّ (منْ) فيها أبتدائية و (ما)
 مصدرية، وأنَّهم جعلوا كأنَّهم خلقوها من الضرب و الحذف مثل: ﴿خَلَقَ النَّاسَ
مِنْ عَجْلٍ﴾ الأنبياء/٣٧.

الحادي عشر: مرادفة (على) نحو: ﴿وَنَصَرَتَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا
بِآيَاتِنَا﴾ الأنبياء/٧٧، أي: على القوم. و قيل: على التضمين، أي معناه منهم
بالنصر.

الثاني عشر: الفصل وهي الداخلة على ثاني المضادين نحو: ﴿وَاللَّهُ
يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ البقرة/٢٢٠، ﴿حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ
الطَّيِّبِ﴾ آل عمران/١٧٩.

قاله ابن مالك، و فيه نظر، لأنَّ الفصل مستفادٌ من العامل، فإنَّ ما زَوَّ و مَيَّزَ بمعنى
فصل، و العلم صفة توجب التمييز، و الظاهر أنها في الآيتين للابتداء، أو بمعنى
عن.

الثالث عشر: الغاية، قال سيبويه: وتقول: (رأيَتُه مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ) فجعلته
غاية لرؤيتك، أي: محلاً للابتداء و الانتهاء.

الرابع عشر: التنصيص على العموم، وهي الزائدة في نحو: (ما جاءني من رجلٍ) فإنه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة، ولهذا كان يصح أن تقول: (بل رجالٌ) ويمتنع ذلك بعد دخول (من).

الخامس عشر: توكيد العموم، وهي الزائدة في نحو: (ما جاءني من أحدٍ أو من ديارٍ)، فإنَّ أحداً ودياراً صيغتا عموم.

وشرط زياقتها في النوعين - الرابع عشر والخامس عشر - ثلاثة أمور:

الأول: تقدُّم نفيِّ أو نهيِّ أو استفهامِ بـ(هل) نحو: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ الأنعام/٥٩، ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ﴾ الملك/٣، وقول الخوارزمي:

أَلَا هَلْ مِنْ فَنِّي كَأَبِي تَرَابٍ؟ إِمَامٌ طَاهِرٌ فَوْقَ الْتُّرَابِ
إِذَا مَا مَقْلَتِي رَمَدَتْ فَكُحْلِي تَرَابٌ مَسَّ نَعْلَ أَبِي تَرَابٍ
الثاني: أن يكون مجرورها نكرة كما تقدم في الأمثلة.

الثالث: كونه فاعلاً أو مفعولاً به، كالأمثلة، أو مبتدأ، نحو: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ﴾ المؤمنون/٩١، لأنَّ (إله) مبتدأ في الأصل.

ولم يشترط الأخفش واحداً من الشرطين الأوَّلين، وأستدلَّ بنحو: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ﴾ الأنعام/٣٤، ﴿يُغَفِّرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ الأحقاف/٣١.

ولم يشترط الكوفيون الأوَّل. وأستدلُّوا بقولهم: (قدْ كانَ مِنْ مَطْرِ).

وخرج الكسائي على زياقتها: (إِنَّ مِنْ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ المُصْوَرُونَ) ^(١) وقال الفارسي في ﴿وَيُنَزَّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ﴾ النور/٤٣، يجوز كون الآخرين زائدين فجوز الزيادة في الإيجاب، وقال به بعضهم في ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ﴾ الأنعام/٣٤.

(١) صحيح مسلم، كتاب اللباس والزينة. وفيه روایات أخرى.

وأختلف في (من) الداخلة على (قبل) و(بعد)، فقال الجمهور: لابتداء الغاية، ورُدّ بِنَهَا لَا تدخل عندهم على الزمان، وأجيب بِنَهَا غير متأصلين في الظرفية، وإنما هما في الأصل صفتان للزمان، إذ معنى (جئت قبلك): جئت زماناً قبل زمن مجيك، فلهذا سهل ذلك فيهما.

مسألة :

﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمًّا أَعْيَدُوا فِيهَا﴾ الحج/٢٢، (من) الأولى لابتداء، وتعلق بـ(يخرجوا)، والثانية للتعليق وتعلق بـ(أرادوا) أو بـ(يخرجوا) أو لابتداء، فـ(الغم) بدل آشتئال، وأعيد الخافض، وحذف الضمير، أي: من غم فيها.

مسألة :

﴿مِمَّا تُنْبَتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا﴾ البقرة/٦١، (من) الأولى لابتداء، و الثانية: إما كذلك، فالمجرور بدل بعض وأعيد الجار، وإما لبيان الجنس فالظرف حال، والمنبت محفوظ، أي: مِمَّا تُنْبَتُ الْأَرْضُ كائناً من هذا الجنس، و الثاني أولى.

مسألة :

﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْهُ مِنَ اللَّهِ﴾ البقرة/١٤٠، (من) الأولى مثلها في (زيد أفضل من عمرو)، (من) الثانية لابتداء على أنها متعلقة باستقرار مقدر، أو بالاستقرار الذي تعلقت به عند، أي: شهادة حاصلة عنده مِمَّا أخبر الله به، قيل: أو بمعنى (عن) على أنها متعلقة بـ(كتم) على جعل كتمانه عن الأداء الذي أوجبه الله عليه، كتمانه عن الله.

مسألة :

﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ﴾ الأعراف/٨٠، (من) لابتداء، والظرف صفة لشهوة أي: شهوة مبتداة من دونهن، وقيل: أو للمقابلة كـ(خل هذا مِنْ دون هذا) أي: أجعله عوضاً منه.

مَسَأْلَةٌ :

﴿مَا يَوْدُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكُونَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رِبَّكُمْ بِالْبَقَرَةِ ١٠٥﴾ ، الأولى للتبيين، لأنَّ الكافرين نوعان: الكتابيون والمشركون، والثانية زائدة في المفعول، والثالثة لابتداء الغاية.

مَسَأْلَةٌ :

﴿نُؤْدِي مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنْ الشَّجَرَةِ﴾
القصص / ٣٠ ، (من) فيما لابتداء، و مجرور الثانية بدل من مجرور الأولى بدل
أشتمال، لأنَّ الشجرة كانت ناتية بالشاطئ.

مَسَأْلَةٌ :

﴿لَا كُلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُومٍ﴾ الواقعة / ٥٢ ، ﴿وَيَوْمَ تُحْسَرُ مِنْ كُلَّ أُمَّةٍ فُوجًا مِمَّنْ يُكَذِّبُ بِآيَاتِنَا﴾ النمل / ٨٣ ، الأولى فيما لابتداء، والثانية للتبيين.
وأعلم: أنها قد تكون لبيان النسبة بين شيئين كما ورد في قول رسول الله صلى
الله عليه وآله لعلي عليه السلام: «أَمَا تَرَضَنِي أَنْ تَكُونَ مِنِي بِمِنْزَلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى؟ إِلَّا
أَنَّكَ لَسْتَ بَنْبَيًّا»^(١) ، وفي نهج البلاغة من قول علي عليه السلام: (أَنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ
كَالصَّنْوِ وَالذَّرَاعِ مِنَ الصَّنْوِ وَالذَّرَاعِ مِنَ الْغَضْدِ)^(٢).

مَهِمَا

اسم بدليل عود الضمير إليها في ﴿مَهِمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لَتُسْخِرَنَا بِهَا فَمَا

(١) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب مناقب علي بن أبي طالب (ع) ٢٠٠ / ٢ . و صحيح مسلم، باب من فضائل علي بن أبي طالب (ع) ١٢٠ / ٧ . و روی بطرق أخرى في كتب حدیث الفرقین ولامجال لذكرها.

(٢) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٩٧١ ، وفي رواية ابن أبي الحديد ٤ / ١٠٧ : كالضوء من الضوء.

نَخْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿١٣٢﴾ الأعراف .

قال الزمخشري وغيره: عاد عليها ضمير (به) وضمير (بها) حملًا على اللفظ وعلى المعنى - انتهى .
والأولى أن يعود ضمير (بها) لـ (آية) .

وهي بسيطة، لا مركبة من (مه) و(ما) الشرطية، ولا مركبة من (ما) الشرطية و (ما) الزائدة ثم أبدلت الألف من الأولى هاء، دفعاً للتكرار، خلافاً لزاعمي ذلك .

ولها ثلاثة معانٍ :

أوّلها: ما لا يعقل غير الزمان، مع تضمن معنى الشرط، ومنه الآية، وهذا فسرت بقوله تعالى: «مِنْ آيَةٍ»^(١)، وهي فيها إماً مبتدأ، أو منصوبة على الاستغفال، فيقدر لها عامل متعدّ كما في (زيداً مررت به) متأخرًا عنها، لأنّ لها الصدر، أي: منها تحضرنا تأتينا به .

الثاني: الزمان والشرط، فتكون ظرفاً لفعل الشرط، ذكره ابن مالك نحو: (مِنْهَا تأتِنِي أكِرْمُكَ) .

الثالث: الاستفهام، ذكره جماعة منهم ابن مالك وأستدلو عليه بقول ابن ملقط :

مَهْمَا لِي السَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَنْهَا أَوْدِي بِنْعَلَيْ وَسِرْبَالَيْهِ فَرَعْمُوا أَنَّ مَهْمَا مبتدأ و (لي) خبره، وأعيدت الجملة توكيداً وأودي بمعنى: هلك، ونعلّي فاعل، والباء زائدة مثلها في «كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً» الرعد/٤٢، ولا دليل في البيت، لاحتمال أن التقدير (مه) اسم فعل بمعنى أكفف، ثم استأنف استفهاماً بـ (ما) وحدها .

(١) الآية ١٣٢ من سورة الأعراف .

حرف النون

النون المفردة

تتأسی على أربعة أوجه:

الأول: نون التأكيد، وهي خفيفة وثقيلة، وقد آجتمعتا في قوله تعالى:
﴿وَلَكُنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا أَمْرُهُ لِيُسْجِنَنَّ وَلَيَكُونُوا مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾ يوسف/٣٢، وهو
أصلان عند البصريين. وقال الكوفيون: الثقيلة أصل، ومعناها التوكيد. وقال
الخليل: التوكيد بالثقيلة أبلغ، وتحتchan بالفعل.

ويؤكّد بها صيغ الأمر مطلقاً وإنْ كان دعائياً كقوله:

فَأَنْزِلْنَ سَكِينَةً عَلَيْنَا^(١)

إلا (أفعى) في التعجب، لأنّ معناه كمعنى الفعل الماضي. ولا يؤكّد بها الماضي
مطلقاً.

وأما المضارع، فإن كان حالاً لم يؤكّد بها، وإنْ كان مستقبلاً أكّد بها وجوباً في
نحو: ﴿وَتَالِهِ لَأَكِيدُنَّ أَصْنَامَكُم﴾ الأنبياء/٥٧، وقريباً من الوجوب بعد (إماً)
في نحو: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَأَنْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاء﴾ الأنفال/٥٨،
﴿وَإِمَّا يُنْزَعَنَكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ﴾ الأعراف/٢٠٠، وجوازاً كثيراً بعد الطلب
نحو: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾ إبراهيم/٤٢
﴿وَلَا تَحْسَبَنَ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُمُوَاتًا﴾ آل عمران/١٦٩ وقليلاً في غيره.

(١) البيت من أرجوزة للشاعر الصحابي عبد الله بن رواحة.

الثاني: التنوين، وهو نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لغير التوكيد فخرج نون (خُنْ) لأنها أصل، ونون (يذهبُ النَّسْوَةُ) لأنها متحركة، ونون (منكسرٌ وينكسرُ) لأنها غير آخر، ونون (لنسفَعًا بالناصية بـ العلق ١٥)، لأنها للتوكيد.
وأقسام التنوين خمسة:

الأول: تنوين التمكين : وهو اللاحق للاسم المعرف المنصرف إعلاماً ببقائه على أصله، وأنه لم يشبه الحرف فيبني، ولا الفعل فيمنع الصرف، ويسمى تنوين الصرف أيضاً وذلك (زيدٍ و رجالٍ).

الثاني: تنوين التنکير : وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها، ويقع في باب اسم الفعل بالسماع كـ (صَمِّ) وـ (مَهِّ) وـ (إِيَّهِ)، وفي العلم المختوم بـ (وَهِيَ) بقياسِ ، نحو: (جاءني سببويه وسببويه آخر).
وأما تنوين (رجلٍ) ونحوه من المعرفات فتنوين تمكين، لا تنوين تنکير كما قد يتوقع بعض الطلبة، وهذا لو سميت به رجلاً بقي ذلك التنوين بعينه مع زوال التنکير.

الثالث: تنوين المقابلة : وهو اللاحق لنحو: (مُسْلِمٌ) جعل في مقابل النون في (مسلمينَ).

الرابع: تنوين العوض : وهو اللاحق عوضاً من حرف أصلي، أو زائد، أو عوضاً من المضاف إليه مفرداً كان، أو جملة.

فالأول نحو: (جوارٍ) وـ (غواشٍ) فإنه عوض عن الياء وفاما لسببويه والجمهور، لا عوض من ضمة الياء وفتحتها النائمة عن الكسرة خلافاً للمبرد.

والثاني نحو: (جندلٌ) فإن تنوينه عوض من الف جنادل. قاله ابن مالك، والذي يظهر لي خلافه، وأنه تنوين الصرف، وهذا يُجرُ بالكسرة، ولأن المفرد ليس فرعاً للجمع، بل الأمر بالعكس.

والثالث: تنوين (كُلُّ وبعضٍ) إذا قطعاً عن الإضافة، نحو: (وَكُلُّ ضررتنا

لَهُ الْأَمْثَالُ ﴿الفرقان، ٣٩﴾، ﴿فَضَلَّنَا بِعَضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ الإسراء/٢١.
والرابع: اللاحق لـ (إذ) في مثل: ﴿وَأَنْشَقَتِ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَذِدٌ وَاهِيَةٌ﴾
الحافة ١٦/الأصل: فهي يوم إذ أنشقت السماء.

الخامس: تنوين الترَنْم: وهو اللاحق للقوافي المطلقة، بدلاً من حرف الإطلاق
وهي الألف والواو والباء، وذلك في إنشادبني تميم. وظاهر قوهم أنه تنوين
مُحَصَّل للترَنْم. وقد صرَّح بذلك ابن يعيش.

والذَّي صرَّح به سيبويه وغيره من المُحَمَّقِين أنه جيء به لقطع الترَنْم، فإنَّ
الترَنْم وهو التَّعْنِي يحصل بأحرف الإطلاق لقبوها مَدَ الصوت فيها، فإذا أنشدوا
ولم يتَرَنَّموا جاؤوا بالنون في مكانها ولا يختصُّ هذا التنوين بالاسم، بدليل قول
جريز:

أَفِيلَى اللَّعْمَ عَاذِلٌ وَالْمُعْتَابَأً وَقُوْلِي إِنْ أَصْبَيْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ^(١)
وَزَادَ الْأَخْفَشُ وَالْعَروضِيُّونَ تَنْوِينًا سَادِسًا وَسَمْوَهُ الْغَالِيُّ وَهُوَ اللاحِقُ بَآخِرِ الْقَوَافِي
المقيدة كقول رؤبة في أرجوزة:

وَقَاتِمُ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقِنْ^(٢)

وَسُحْمَيْ غَالِيًّا لِتَجَازُوهُ حَدَّ الْوَزْنِ.
وَزَادَ بَعْضَهُمْ تَنْوِينًا سَابِعًا، وَهُوَ تَنْوِينُ الضرُورَةِ، وَهُوَ اللاحِقُ لِمَا لَا يَنْصَرِفُ
لِضَرُورَةِ الشِّعْرِ كَقُولُ أَبِي فَرَاسِ:

كَانَتْ مَوْدَةُ سَلَمَانٍ لَهُ رَحِمًا وَلَمْ يَكُنْ تَيْنَ نُوحٌ وَآبِنِهِ رَحِمٌ
وَلِلْمَنَادِيِّ الْمُضْمُومِ كَقُولُ الْأَحْوَصِ:

١) وفافية البيت: أصابا.

مشتبه الأعلام لمنع الخفق

٢) وبعده:

والقائم: المغر، والقائم: العبار، والأعماق جمع عمق: ما بَعْدُ من أطراف المفاوز، مستعار من
عمق البر. الخاوي: الحالي، والمخترق: المعر، لأن المار يخترقه. وفافيته: المخترق.

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطْرَ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطْرَ السَّلَامُ^(١)

الثالث: نون الإناث وهي آسم في نحو : (النَّسَوَةُ يَنْهَبُ) ، خلافاً للهازني ، وحرف في نحو : (يَنْهَبُ النَّسَوَةُ) في لغة من قال : (أَكْلُونِي الْبَرَاغِيْثُ) ، خلافاً لمن زعم أنها آسم وما بعدها بدلاً منها أو مبدأ مؤخر والجملة قبله خبره.

الرابع: نون الواقعية، وتسمى نون العياد أيضاً، وتلحق قبل ياء المتكلمة المنصبة، أو المنخفضة نحو : (أَكْرَمَنِي ، عَسَانِي ، قَاسَوا مَا خَلَانِي ، وَمَا عَدَانِي ، وَحَشَانِي ، دَرَاكِنِي ، عَلَيْكِنِي ، إِنْتِي ، كَائِنِي ، لَعَلَنِي ، لَبَتَنِي ، مِنْتِي ، عَنْتِي ، لَذَنِي ، قَلْنِي ، قَطْنِي) .

ويجوز حذفها في بعض ما ذكر نحو : (عَسَائِي ، لَيْسِي) ، وك قوله تعالى : « قُلْ أَفَغَيَرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي »^(٢) الزمر/٦٤ ، في قراءةٍ ، ونحو : (مَا خَلَائِي ، مَا عَدَائِي ، حَشَائِي ، إِنْتِي ، كَائِنِي ، لَعَلَيْتِي) نادراً ، وكذل لَذَنِي وَقَلْنِي وَقَطْنِي) .

نَعْمٌ

بفتح النون والعين. وكتانة تكسر العين وبها فرأ الكسائي . وبعضهم يكسر النون .

وهي حرف تصديقي ووعدي وإعلام :

فالأول: بعد الخبر، تقول : (قَامَ زِيدٌ أَوْ مَا قَامَ زِيدٌ) فيقال في جوابك : (نَعْمٌ) أي : أَصْدَقَكَ في هذا القول .

والثاني: بعد (أَفْعَلْ) أو (لَا تَفْعَلْ) وما في معناهما نحو : (مَلَأْ تَفْعَلْ)

(١) ومطر: زوج أم حفص، وهي اخت زوجة الأحوص.

(٢) الآية : « قُلْ أَفَغَيَرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَبْدَأْتِهَا الْجَاهِلُونَ » .

و (هَلَا لَمْ تَفْعُلْ) .

والثالث: بعد الاستفهام في نحو: (هل جاءك زيد؟)، «فَهُلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدْ رَبُّکُمْ حَقًا؟ قَالُوا نَعَمْ» الأعراف/٤٤ .
وأعلم: أنَّ (نعم) تقع جواباً بعد الإيجاب والنفي، و (بل) لا تقع إلا بعد النفي، و (لا) لا تقع إلا بعد الإيجاب .

نعم

بكسر النون وسكون العين .

فعلٌ جامد جيء به لل مدح ، ويقع بعده أسمان مرفوعان، أوَّلُهُما الفاعل وثانيهما المخصوص بالمدح نحو: (نعم الرجل زيد) وقد يقدر الفاعل فيه ضميراً، فيأتي بعده أسم نكرة منصوب على أنه تمييز للضمير نحو: (نعم رجلاً زيد) وكقول المنصور بالله :

نعمَّ انساً أهْلَ بَيْتِ الْطَّهْرِ أهْلَ الْمَقَامَاتِ وَأهْلَ الْفَخْرِ

حرف الهماء

الهماء المفردة

على ثلاثة أقسام:

أولها: أن تكون ضميراً للغائب، وتُستعمل في موضعى الجر والنصب نحو:
﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يَحَاوِرُهُ﴾ الكهف/٣٧.

ثانيها: أن تكون حرفًا للغيبة، وهي الهماء في (إيه) والتحقيق أنها حرف مجرد معنى الغيبة، وأن الضمير (إيًّا) وحدها.

ثالثها: هاء السكت، وهي اللاحقة لبيان حركة أو حرف نحو: ﴿وَمَا أَدْرِيكَ مَا هِيَ﴾ القارعة/١٠، ونحو: (هنهانه، ووازيداه).

ها

على ثلاثة أوجه:

الأول: أن تكون اسم فعلٍ بمعنى (خذْ) ويجوز مدّ ألفها ويستعملان بكاف الخطاب ومن دونها.

ويجوز في الممدودة أن يستغني عن الكاف بتصريره همزتها تصارييف الكاف، فيقال: (هاء) للمذكر بالفتح، (وهاء) بالكسر للمؤنث، (وهائماً) و(هائنةً) و(هائمةً) ومنه: ﴿هَاؤُمْ أَفْرَوْا كِتَابَهُ﴾ الحاقة/١٩.

الثاني: أن تكون ضميراً للمؤنث، فستعمل مجرورة الموضع و منصوبته نحو: «**فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا**» الشمس/٨.

الثالث: أن تكون للتبنيه فتدخل على أربعة:

أوّلاً: الإشارة، نحو: (هذا).

ثانيها: ضمير الرفع المخبر عنه باسم الإشارة نحو قوله تعالى: «**هَا أَنْتَ أُولَاءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ**» آل عمران/١١٩.

ثالثها: نعت (أي) في النداء، نحو: (يا أيها الرجل) وهي في هذا واجبة للتبنيه على أنه المقصود بالنداء، ولأنهم كرروا الجمع بين أداتي التعريف: النداء وأن.

وقد تحذف ألفها كقوله تعالى: «**وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**» السور/٣١، «**سَفَرْغُ لَكُمْ أَيُّهُ الشَّقَالَانِ**» الرحمن/٣١، «**وَقَالُوا يَا أَيُّهُ السَّاحِرُ أَدْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَاهَدَ عِنْدَكَ إِنَّا لَمُهْمَدُونَ**»

الزخرف/٤٩.

رابعها: اسم الله تعالى في القسم عند حذف الحرف، يقال: (ما الله) بقطع الهمزة ووصلها، وكلاهما مع إثبات ألف (ها) وحذفها.

هل

حرف موضع لطلب التصديق الإيجابي ، دون التصور ودون التصديق السلبي ، نحو: (هل جاء زيد)، فيمتنع نحو: (هل زيداً ضربت؟) لأن تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة ويمتنع نحو: (هل زيد قائم أم عمرو؟) إذا أريد بـ (أم) : المصلحة . وكذلك يمتنع نحو: (هل لم يقم زيد) لأنه تصدق سلبي .

وتفترق عن الهمزة من عشرة أوجه:

الأول: اختصاصها بالتصديق.

الثاني: اختصاصها بالإيجاب، بخلاف الممزة، نحو : ﴿أَلِمْ يَعْلَمُ اللَّهُ بِكَافِ عَبْدِهِ﴾ الزمر/٣٦.

الثالث: تخصيصها المضارع بالاستقبال نحو : (هَلْ تَسْأَلُ ؟) بخلاف الممزة نحو : (أَتَنْهَا قَائِمًا ؟).

الرابع والخامس والسادس: أنها لا تدخل على الشرط ولا على (إِنْ)، ولا على أسمٍ بعده فعلٌ في الاختيار، بخلاف الممزة، بدليل : ﴿أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ﴾ الأنبياء/٣٤، ﴿أَإِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ﴾ يوسف/٩٠، ﴿أَبَشِّرْ أَمَّا وَاحِدًا نَبِيًّا﴾ القمر/٢٤.

السابع والثامن: أنها تقع بعد العاطف، لا قبله، وبعد أم نحو : ﴿فَهُلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾ الأحقاف/٣٥، ﴿فُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلْمَاتُ وَالنُّورُ﴾ الرعد/١٦، و كقوله :

لَيْتَ شِعْرِي هَلْ ثُمَّ هَلْ آتَيْنَاهُمْ أَوْ يَحْوِلُنَّ دُونَ ذَاكِ حِمَامٍ^(١)

و الممزة تقع قبلهما.

التاسع: أنها تأتي بمعنى (قد) وذلك مع الفعل، وبذلك فسر قوله تعالى : ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينَ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾ الإنسان/١، جماعة، منهم : ابن عباس و الكسائي و الفراء و المرد.

العاشر: أنه يراد بالاستفهام بها النفي، ولذلك دخلت على الخبر بعدها (إِلَّا) في نحو : ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ الرحمن/٤٠، و (باء) كما في قول الفرزدق :

(١) نسبة السبوطي في شرح شواهد المغني إلى الكميٰت بن معروف، ونسبة غيره إلى الكميٰت بن

يَقُولُ إِذَا أَتَلَوْنَ عَلَيْهَا وَأَقْرَدْتَ أَلَا هُلْ أَخْوُ عِيشِ لَدِيْدِ بِدَائِمٍ^(١)؟
 فَإِنْ قُلْتَ: قَدْ مَرَّ فِي صَدْرِ الْكِتَابِ أَنَّ الْهَمْزَةَ تَأْتِي مَثْلَ ذَلِكَ، مُثْلَ
 أَفَأَصْفَيْكُمْ رَئِسُكُمْ بِالْبَيْنَيْنِ؟ الإِسْرَاءِ/٤٠، قُلْتَ: إِنَّمَا مَرَّ أَنَّهَا لِلْإِنْكَارِ عَلَى
 مَدْعِيِّ ذَلِكَ، وَيُلَزِّمُ مِنْهُ الْإِنْفَاءَ، لَا أَنَّهَا لِلنَّفِيِّ أَبْتَدَاءً، وَهُنْدَدَا لَا يَجُوزُ: (*أَقَامَ إِلَّا
 زَيْدٌ*) كَمَا يَجُوزُ: (*هُلْ قَامَ إِلَّا زَيْدٌ*). وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: *فَهُلْ عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا
 الْبَلَاغُ الْمُبِينُ؟* النَّحْلِ/٣٥، *هُلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيهِمْ بَغْتَةً وَهُمْ
 لَا يَشْعُرُونَ؟* الزَّخْرُفِ/٦٤.

وَالْحَالِصَلُّ أَنَّ الْإِنْكَارَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجَهٍ: إِنْكَارٌ عَلَى مَنْ آدَعَنِي وَقْوَعَ الشَّيْءِ،
 وَيُلَزِّمُ مِنْهُ النَّفِيِّ، وَإِنْكَارٌ عَلَى مَنْ أَوْقَعَ الشَّيْءَ، نَحْوُ: (*أَنْتَرْبَ زَيْدًا وَهُوَ أَخْوَكُ*) ،
 وَيُخْتَصَّانُ بِالْهَمْزَةِ، وَإِنْكَارٌ لِوَقْعِ الشَّيْءِ وَهُنْدَدَا هُوَ مَعْنَى النَّفِيِّ، وَهُوَ الَّذِي تَنْفَرِدُ
 بِهِ (*هُلْ*) عَنِ الْهَمْزَةِ كَقَوْلِ الصَّاحِبِ بْنِ عَبَادٍ:
 هَلْ مُثْلُ فَاطِمَةَ الرَّزْهَرَاءِ سَيَّدَةِ زَوْجَتِهَا؟ يَا جَمَالَ الْفَاطِمَيَّيْنَ

هَلَّا

حَرْفُ تَحْضِيْصٍ، وَهَلْ هِيَ بِسِيْطَةٍ أَوْ مَرْكَبَةٍ مِنْ (*هُلْ*) وَ(*لَا*)؟ وَجْهَانُ،
 وَالْأُولَأُولَى.

وَمَعْنَى التَّحْضِيْصِ: الْطَّلَبُ بِشَدَّةٍ، هَذَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمَضَارِعِ نَحْوُ: (*هَلَّا
 تَصْلِي*) . وَأَمَّا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمَاضِيِّ فَمَعْنَاهُ اللَّوْمُ بِشَدَّةٍ. كَقَوْلِ دَعْبُلِ فِي رِثَاءِ الْإِمامِ
 الشَّهِيدِ بِالْطَّفْلِ:

إِنْ كُنْتَ مَحْزُونًا فَهَلَّكَ تَرْفَدَ هَلَّا بَكَيْتَ لِمَنْ بَكَاهُ مُحَمَّدٌ

(١) أَقْلَوْلُ: أَرْقَعَ، وَأَقْرَدَتْ: لَصَقَتْ بِالْأَرْضِ وَسَكَنَتْ.

مَلَأَ بَكَيْتَ عَلَى الْحَسَنِينِ وَأَهْلِهِ إِنَّ الْبُكَاءَ يَلْهِي قَدْ يَخْمَدُ

هُوَ وفروعه:

تكون أسماء وهو الغالب، وأحرفاً (زيد هو الفاصل) إذا أعرب فصلاً وقُلنا
لا موضع له من الإعراب.

هيئات

اسم فعل بمعنى بعْد، والفاعل فيه مستتر غالباً، ويقع بعد الاستفهام كثيراً
قوله تعالى حاكياً قول المشركين: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا
أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ * هَيَّهَاتٌ هَيَّهَاتٌ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ المؤمنون/٣٥ - ٣٦.

حرف الواو

الواو المفردة

انتهى مجموع ما ذكر من أقسامها إلى خمسة عشر قسماً:

الأول: العاطفة، و معناها مطلق الجمع، فتعطف الشيء على مُصاحِبه نحو: «**فَأَنْجَبَنَا وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ**» العنكبوت/١٥، وعلى سابقه نحو: «**وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ**» الحديد/٢٦، وعلى لاحقه نحو: «**كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ**» الشورى/٣.

وقد آجتمع هذان في «**وَإِذَا أَخْذَنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِثَاقُهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَبْنِ مَرْيَمَ**» الأحزاب/٧.

فعلى هذا إذا قيل: (قام زيد و عمرو) أحتمل ثلاثة معانٍ قال ابن مالك وكونها للمعية راجحٌ، وللترتيب كثیرٌ، ولعكسه قليلٌ - انتهى.

ويجوز أن يكون بين متعاطفيها تقاربٌ أو تراخٌ نحو: «**إِنَّ رَادُوهُ إِلَيْكَ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ**» القصص/٧، فإن الرد بعید إلقاءه في اليمٍ والإرسال بعد سنواتٍ.

وتنفرد عن سائر أحرف العطف بخمسة عشر حكمًا:

الأول: أحتمال معطوفها للمعنى الثلاثة السابقة.

الثاني: أقترانها بـ (إما) نحو: «**إِما شَاكِرًا وَإِما كَفُورًا**» الإنسان/٣.

الثالث: أقترانها بـ (لا) إن سبقت بمنفي ولم تقصد المعية نحو: (ما قام زيد

ولا عَمِرُوا) لُفِيدَ أَنَّ الْفَعْلَ مُنْفَيٌّ عَنْهُمَا فِي حَالَتِي الْاجْتِمَاعِ وَالْاِفْتِرَاقِ، وَإِذَا فَقَدَ أَحَدُ الشَّرْطَيْنِ أَمْتَنَعَ دُخُولُهَا، فَلَا يَجُوزُ نَحْوُ : (قَامَ زَيْدٌ وَلَا عَمِرُوا) لِعدَمِ سَبَقِهَا بِنَفْيٍ .
وَلَا يَجُوزُ : (مَا آخْتَصَمَ زَيْدٌ وَلَا عَمِرُوا) لِأَنَّهُ لِلْمُعِيَّةِ وَلَا غَيْرُ .

وَأَمَّا : * وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ * وَلَا الظَّلَمَاتُ وَلَا النُّورُ * وَلَا الظَّلْلُ
وَلَا الْحَرُورُ * وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ * فاطر/١٩ - ٢٢ ، فـ (لا) الثانية
وَالرَّابِعَةُ وَالخَامِسَةُ زَوَادَ لِأَمْنِ الْلَّبَسِ .

الرابع: أَقْرَانَهَا بـ (لَكُنْ) نَحْوُ : * وَلَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ * الأحزاب/٤٠ .

الخامس: عطف المفرد السببي على المفرد الأجنبي عند الاحتياج إلى الربط نَحْوُ :
(مَرْتَ بِرَجُلٍ قَاتَمٍ زَيْدٍ وَأَخْوَهُ) أي: أخوه الرجل، وَنَحْوُ : (زَيْدٌ قَامَ عَمِرُوا وَغَلَامُهُ)
أي: غلام زَيْدٍ، وَقُولُك في بَابِ الْاِشْتِغَالِ: (زَيْدًا ضَرَبَتْ عَمِرًا وَأَخَاهُ) أي: أخاه
زَيْدٍ .

السادس: عطف العقد على النيف نَحْوُ : (أَحَدٌ وَعَشْرُونَ) .

السابع: عطف الصفات المفرقة مع وحدة منعوتها نَحْوُ : (رَأَيْتُ رَجُلًا كَرِيمًا وَسَخِيًّا
وَضَاحِكًا)، وَكَفُولَ آيِنَ مِيَادِهِ :

بَكَيْتُ وَمَا بُكَا رَجُلٌ حَزِينٌ عَلَى رِبْعِينِ مَسْلُوبٍ وَبَالٍ^(١)

الثامن: عطف ما حققه التثنية أو الجماعة كقول الفرزدق:

إِنَّ الرَّزِيْئَةَ لَا رَزِيْئَةَ مِثْلُهَا فَقَدَانِ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٍ^(٢)

التاسع: عطف ما لا يستغني عنه نَحْوُ : (آخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمِرُوا) وَهَذَا مِنْ أَقْوَى
الْأَدَلَّةِ عَلَى دَعْمِ إِفَادَتِهَا التَّرْتِيبُ، وَمِنْ ذَلِكَ: (جَلَسْتُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمِرُوا) .

وَتَشَارِكُهَا فِي هَذَا الْحُكْمِ (أَمْ) الْمَتَّصِلَةُ فِي نَحْوِهِ : (سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقْمَتَ أَمْ قَعَدَ

(١) المسلوب الذي قوضت أحبيته وأبتزت عمدته. والبال: الذي ذهبت أيامه.

(٢) أراد بأحد المحمدتين: ولد الحاجاج بن يوسف، وبالآخر أخاه. روی أنهما ماتا في يوم واحد.

فإنها عاطفة ما لا يستغني عنها.

العاشر والحادي عشر: عطف العام على الخاص، وبالعكس. فال الأول، نحو: «رَبِّ أَغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمَنَاتِ» نوح/٢٨. والثاني، نحو: «وَإِذَا أَخْذَنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ» الأحزاب/٧.

ويشاركها في هذا الحكم الأخير (حتى)، نحو: (مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءُ)، و(قَدِمَ الْحَاجُ حَتَّى الشَّاءُ).

الثاني عشر: عطف عاملٍ حُذفٍ وبقي معموله على عاملٍ آخر مذكور يجمعهما معنى واحد، كقول الراعي التميري:

إذا ما الفَانِيَاتُ بَرَزَنَ يَوْمًا وَزَجَّجَنَ الْحَوَاجَبَ وَالْعَيْوَنَ^(١)
أي: كَحَلَنَ العيون، والجامع بينهما التحسين، ولو لا هذا التقيد لوردر آشتريه
بِدِرْهَمِ فَصَاعِدًا) إذ التقدير: فذهب الثمن صاعداً.

الثالث عشر: عطف الشيء على مرادفه نحو: «إِنَّمَا أَشْكُوْ بَشَّيْ وَحْرَنِي إِلَى اللَّهِ» يوسف/٨٦، «أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَواتُ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةً» البقرة/١٥٧.

الرابع عشر: عطف المقدم على متبعه للضرورة كقوله:

أَلَا يَا نَخْلَةَ مِنْ ذَاتِ عَرَقٍ عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ^(٢)

الخامس عشر: عطف المخصوص على الجوار، كقوله تعالى: «وَأَمْسَحْوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ» المائدة/٤، فيمن خفض الأرجل، وفيه بحث سيائي.

تنبيه:

زعم قوم أن الواو قد تخرج عن إفاده مطلق الجمع فتستعمل على وجوه:

١) وزجاجن: يقال زجاجت المرأة حاجتها: دقته وطولته.

٢) نسبة قوم للأوصى. ونخلة: كناية عن المرأة. ذات عرق: موضع بالحجاز.

الأول: أن تُستعمل بمعنى (أو) وذلك على ثلاثة أقسامٍ لأنها:
إما أن تكون بمعناها في التقسيم كقولك: (الكلمة آسم و فعل و حرف) وكقول
عمرو بن برّاق الهمданى:

وَنَصْرُ مَوْلَانَا وَنَعَلُمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِ^(١)

وممّن ذكر ذلك ابن مالك في التحفة، والصواب أنها في ذلك على معناها الأصلي، إذ الأنواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس ولو كانت (أو) هي الأصل في التقسيم لكان استعمالها فيه أكثر من استعمال الواو.

وإما أن تكون بمعناها في الإباحة، قاله الرمخشري، وزعم أنه يقال: (جالس
الحسن و ابن سيرين) أي: أحدهما، المعروف من كلام النحوين أنه لو قيل:
(جالس الحسن و ابن سيرين) كان أمراً بمجالسة كلّ منها، وجعلوا ذلك فرقاً بين
العاطف بالواو والعاطف بـ (أو).

وإما أن تكون بمعناها في التخيير، قاله بعضهم نحو: (ترُوِيْجٌ هنَدًا وَ أَخْنَهَا) أي:
إحداهما، وفيه بُعدٌ كما لا يخفى.

الثاني: أن تكون بمعنى: (باء) الجرّ، كقولهم: (أَنْتَ أَعْلَمُ وَ مَالِكٌ) و (بِعْثَ الشَّاء
شَاءَ وَ دِرْهَمٌ) أي: بهالك وبدرهم، قاله جماعة.

الثالث: أن تكون بمعنى (لام) التعليل، قاله الخازنجي ، وحمل عليها
الواوtas الداخلة على الأفعال المنصوبة في قوله تعالى: ﴿أُوْيُوبَقَهُنَّ بِسَائِبُوا
وَيَعْفُ عَنْ كَبِيرٍ وَيَعْلَمُ الظِّنَنِ﴾ الشورى/٣٤، ﴿يَأْتِيَنَا تُرَدٌ وَلَا نُكَذِّبُ
بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الأنعام/٢٧، و الصواب أن الواو فيها للمعية
كما سيأتي:

١) براقة: أم، وأبواه منه. ومحروم عليه من الجرم، وهو الذنب. والواو في (وجار) بمعنى:

الثاني والثالث: من أقسام الواو: واوان يرتفع ما بعدهما:
 أولاً: الوا الاستئناف نحو: ﴿لِبَيْنَ لَكُمْ وَنِقْرٌ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾
 الحجـ/٥، و نحو: (لا تُكُلُّ السَّمْكَ وَتَشْرُبُ اللَّبَنَ) في من رفع (شرب) و نحو:
 ﴿مَنْ يُضْلِلُ اللَّهُ فَلَا هَادِي لَهُ وَيَذْرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَلُونَ﴾ الأعراف/١٨٦،
 فيما رفع (يدر)، و نحو: ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ البقرة/٢٨٢، إذ لو
 كانت الواو للعطف لانتصب (نِقْرٌ)، و لانتصب أو آنجزم (شرب)، و لجزم
 (يدر)، وللزام عطف الخبر على الإنشاء في: ﴿وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾، وكقول
 الشاعر:

على الحكـم المـاتـي يومـاً إذا قـضـى قضـيـتهـ أـلـا بـجـورـ وـيـقـصـدـ^(١)
 الثانية: الوا الحال الداخلة على الجملة الاسمية، نحو: (جاء زـيدـ وـالـشـمـسـ طـالـعـةـ)
 وتسمى الوا الابتداء.

وقد تحذف نحو: ﴿اهبـطـوا بـعـضـكـمـ لـبعـضـ عـدـوـ﴾ الأعراف/٢٤.
 وإذا سبقت بجملة حالية أحتملت - عند من يجوز تعدد الحال - العاطفة
 والابتدائية كما في قوله تعالى: ﴿اهبـطـوا بـعـضـكـمـ لـبعـضـ عـدـوـ وـلـكـمـ فـيـ الـأـرـضـ
 مـُسـتـقـرـ﴾ الأعراف/٢٤.

وتدخل على الناسخ كقول علي عليه السلام: (ولـقـدـ قـبـضـ رـسـوـلـ اللـهـ صـلـيـ اللـهـ
 عـلـيـهـ وـإـنـ رـأـسـهـ لـعـلـيـ صـدـرـيـ)^(٢).

وإذا دخلت على الفعل فهو خبر لمحذوف نحو: (يـحـبـ الصـالـحـينـ وـلـاـ يـعـمـلـ
 عـمـلـهـمـ وـيـغـضـ المـذـنـبـينـ وـهـوـ أـحـدـهـمـ)^(٣) أي: وهو لا يعمل.

١) البيت لأبي اللحام التغلي وينسب لعبد الرحمن بن أم الحكم.

٢) نهج البلاغة، الخطبة: ١٩٧. وراجع طبقات أبن سعد، باب من قال: توفي رسول (ص) في حجر علي بن أبي طالب (ع)، ط. أوربا ٢/٥١.

٣) شرح نهج البلاغة لمفيس الاسلام ص ١١٦٠.

ومن أمثلتها داخلة على الجملة الفعلية قول الفرزدق:

يَأْيَدِي رَجُالٍ لَمْ يَشِيمُوا سَيِّفَهُمْ وَلَمْ تَكُنْرِ القَتْلَى بِهَا حِينَ سُلْتُ^(١)
وَلَوْ قَدْرَتْهَا عَاطِفَةً لَا نَقْلَبَ الدَّخْ ذَنْتَ.

وقد تحتمل للحالية والعاطفة، كقول جندب بن زهير، يوم صفين:
هذا عَلَيَّ وَالْهَدْنَى حَقَّا مَعْنَى يَارَبَ فَاحْفَظْهُ وَلَا تُضِيْعْهُ
وقد أحتملت للحالية والاستيفاف كقوله:

وَمِنْهُمْ مَنْ تَابَ بَعْدَ مَوْتِهِ وَلَيْسَ بَعْدَ الْمَوْتِ لِلْمَرْءِ عَمَلُ
الرابع والخامس: واوان يتتصب ما بعدهما، وهو واو المفعول معه ك(سرت
والنيل)، وليس النصب بها خلافاً للجرجاني.

ولم يأت في التنزيل بيقين. وأما قوله تعالى: «فَاجْمِعُوا أَمْرَكُمْ
وَشُرَكَاءَكُمْ» يونس/٧١، فتحتمل الواو فيه ذلك، وتحتمل أن تكون عاطفةً مفرداً
على مفرد بتقدير مضافي، أي: وأمر شركائكم، أو جملة على جملة، بتقدير
 فعلٍ، أي: وأجمعوا شركاءكم.

والواو الداخلة على المضارع المتصوب، لعاطفه على اسمٍ صريحٍ أو مؤولٍ،
فالأول نحو: قول ميسون بنت بحدل الكلبية:

وَلَبْسٌ عَبَاءٌ وَتَقْرَرٌ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لَبْسِ الشُّفُوفِ
والثاني شرطه أن يتقدمها نفي أو طلب، ويسمى الكوفيون هذه واو الصرف،
وليس النصب بها خلافاً لهم، ومثالها «وَلَمَّا يَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ
وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ» آل عمران/١٤٢. وكقول أبي الأسود الدؤلي:
لَا تَنْهَ عَنْ خَلْقِي وَتَنْتَيْ مِثْلِهِ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمَ^(٢)

(٢) قال المبرد في الكامل معلقاً على هذا البيت:

هذا بيت طريف جداً عند أصحاب المعاني، وتأويله: لم يشيموا أي: لم يغدوا، ولم تکثر القتل
أي: لم يغدوا سيفهم إلا وقد كثرت القتل بها حين سلت. ←

السادس والسابع: واوan ينجرُ ما بعدهما.

إحداها: واو القسم . ولا تدخل إلا على مُظَهَرِ، ولا تتعلق إلا بمحذف نحو : « وَالْقُرْآنُ الْحَكِيمُ » بس/٢ ، ونحو قول الحميري في عَلَيِّ عليه السلام : واللَّهُ لَا أَخْلِسْتُ مِنْ ذِكْرِكُمْ نَظْمِي وَنَثْرِي وَمَرَامِي وَفِيمِي فإنْ تَلَهَا وَأَوْخَرِي نحو : « وَالْتَّيْنُ وَالرَّزَبُونُ » التين/١ ، فالتألية واو العطف، وإلا لاحتاج كُلُّ من القسمين إلى جوابِ، فالقسم واحدُ، والمُقسَّم به متعدد . والأخرى : واو (رُبَّ) كقول أمِّي القيس :

وَلَيْلٌ كِسْوَجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سَدَوْلَةً عَلَيَّ يَأْسَوْعُ الْهَمْسُومَ لِيَبْتَلِي
ولا تدخل إلا على منكِرِ، ولا تتعلق إلا بمؤخرِ، والصحيح أنَّها واو العطف،
وأنَّ الجَرَّبَ (رُبَّ) ممحض ، خلافاً للكوفيين والمرد .

الثامن: الزائدة، أثبَتها الكوفيون والأخفش وجماعة، وحمل على ذلك قوله تعالى: « وَسِيقَ الَّذِينَ أَتَقْوَاهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمِراً حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فَتَحْتَ أَبْوَابِهَا » الزمر/٧٣ ، بدلالة آية أخرى خالية عنها وهي قوله: « وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمْ زُمِراً حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فَتَحْتَ أَبْوَابِهَا » الزمر/٧١ ، وقوله تعالى: « فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَهُ لِلْجَيْنِ » وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ » الصافات/١٠٣ - ١٠٤ . قيل: الأولى أو الثانية زائدة، وقيل: عاطفتان والجواب ممحض ، وقول الشاعر .

ولقد رمَّتْكَ فِي الْمَجَالِسِ كُلَّهَا فإذا وأنتَ تُعيَّنَ من يَسِيفِيني التاسع: واو الشهانية، ذكرها جماعة من الأدباء كالحريري ، ومن النحوين الضعفاء كأبين خالويه ومن المفسرين كالتعليق ، وزعموا أنَّ العرب إذا عَدُّوا قالوا: (ستة، سبعة، وثمانية) ، إيذاناً بأنَّ السبعة عددٌ تامٌ ، وأنَّ ما بعدها عددٌ مستأنف ،

وأستدلوا على ذلك بآيات :

الأولى: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةُ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ إلى قوله سبحانه ﴿ سَبَعَةُ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ الكهف . ٢٢

وقيل هي في ذلك لعطف جملة على جملة، إذ التقدير: هم سبعة وقيل: حالية.

الثانية: آية الزمر، إذ قيل في آية النار ﴿ فَتَحْتُ ﴾ وفي آية الجنة ﴿ وَفَتَحْتُ ﴾ لأن أبواب النار سبعة وأبواب الجنة ثمانية.

أقول: لو كان لواو الشهانية حقيقة لم تكن الآية منها، إذ ليس فيها ذكر عدد البتة، وإنما فيها ذكر الأبواب وهي جمع لا يدل على عدد خاص، ثم الواو لم تدخل عليه بل على جملة هو فيها.

وقيل: هي واو الحال، أي: جاؤوها مفتوحة أبوابها كما صرّح بالحال في: ﴿ جَنَّاتٍ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾ ص/٥٠، وهذا قول المبرد والفارسي وجماعة.

قيل: إنما فتح لهم قبل مجئهم إكراماً لهم عن أن يقفوا حتى تفتح لهم.

الثالثة: ﴿ الْأَمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ (١) التوبية/١١٢، فإنه الثامن، والظاهر أن العطف في هذا الوصف بخصوصه إنما كان من جهة أن الأمر والنهي متقابلان، بخلاف بقية الصفات.

الرابعة: ﴿ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيَّبَاتٍ وَأَبْكَارًا ﴾ (٢) في آية التحرير، ذكرها القاضي الفاضل وقد سبقه إلى ذكرها الشعلبي، والصواب أن هذه الواو وقعت بين صفتين

١) الآية: ﴿ التَّابِعُونَ الْعَابِدُونَ، الْخَامِدُونَ، السَّائِحُونَ، الرَّاكِعُونَ، السَّاجِدُونَ، الْأَمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْمَانِفُونَ حَدُودُ اللَّهِ وَبَشَرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾.

٢) الآية: ﴿ مَسَرَّبَاتٍ إِنْ طَلَقْكُنَّ أَنْ يَدْلِيْلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنْ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَاتِنَاتٍ تَابِعَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ طَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا ﴾.

هـما تقسيم لـنـ أـشـتـملـ عـلـىـ جـمـيـعـ تـلـكـ الصـفـاتـ السـابـقـةـ فـلـ يـصـحـ إـسـقـاطـهاـ،ـ إـذـ لاـ تـجـمـعـ الشـيـوـبـةـ وـ الـبـكـارـةـ،ـ وـ وـاـ الشـاهـانـيـةـ عـنـدـ القـائـلـ بـهـاـ صـالـحةـ لـلـسـقـوـطـ.

الـعاـشرـ:ـ الواـوـ الدـاخـلـةـ عـلـىـ الجـمـلـةـ المـوـصـفـ بـهـاـ،ـ لـتـأـكـيدـ لـصـوقـهاـ بـمـوـصـوفـهاـ،ـ وـ إـفـادـةـ أـنـ أـنـصـافـهـ بـهـاـ أـمـرـ ثـابـتـ.

وـ هـذـهـ الواـوـ أـثـبـتـهـاـ الزـمـخـشـريـ وـ مـنـ قـلـدـهـ،ـ وـ حـمـلـواـ عـلـىـ ذـلـكـ مـوـاضـعـ الواـوـ فـيـهـاـ كـلـهـاـ وـاـوـ الـحـالـ نـحـوـ:ـ «ـ وـعـسـيـ أـنـ تـكـرـهـوـ شـيـئـاـ وـ هـوـ خـيـرـ لـكـمـ »ـ الـبـرـقةـ ٢١٦ـ،ـ «ـ أـوـ كـالـذـيـ مـرـ عـلـىـ قـرـيـةـ وـ هـيـ خـاوـيـةـ عـلـىـ عـرـوـشـهـاـ »ـ الـبـرـقةـ ٢٥٩ـ،ـ «ـ وـمـاـ أـهـلـكـنـاـ مـنـ قـرـيـةـ إـلـاـ وـلـهـاـ كـتـابـ مـعـلـومـ »ـ الـحـجـرـ ٤ـ.

الـحـادـيـ عـشـرـ:ـ وـاـوـ ضـمـيرـ الذـكـورـ،ـ نـحـوـ:ـ (ـالـرـجـالـ قـامـواـ)ـ،ـ وـهـيـ آـسـمـ،ـ وـقـالـ

الـأـخـفـشـ وـ الـمـازـنـيـ حـرـفـ،ـ وـ الـفـاعـلـ مـسـتـرـ،ـ وـ قـدـ تـسـتـعـمـلـ لـغـيـرـ الـعـقـلـاءـ إـذـ نـزـلـواـ

مـنـزـلـهـمـ نـحـوـ قـوـلـهـ تـعـالـيـ:ـ «ـ يـاـ أـيـهـاـ السـنـمـلـ أـذـخـلـواـ مـسـاـكـنـكـمـ »ـ النـمـلـ ١٨ـ.

الـثـانـيـ عـشـرـ:ـ وـاـوـ عـلـامـةـ الـمـذـكـرـينـ فـيـ لـغـةـ طـيـءـ،ـ وـمـنـهـ الـحـدـيـثـ:ـ (ـيـتـعـاقـبـونـ

فـيـكـمـ مـلـائـكـةـ بـالـلـيـلـ وـ مـلـائـكـةـ بـالـهـارـ)ـ(١).

وـهـيـ عـنـدـ سـيـبـوـيـهـ حـرـفـ دـالـ عـلـىـ الـجـمـاعـةـ،ـ كـمـاـ أـنـ التـاءـ فـيـ (ـقـامـتـ)ـ حـرـفـ دـالـ

عـلـىـ التـائـيـثـ.

وـقـيلـ:ـ هـيـ اـسـمـ مـرـفـوعـ عـلـىـ الـفـاعـلـيـةـ،ـ ثـمـ قـيـلـ:ـ إـنـ مـاـ بـعـدـهـ بـدـلـ مـنـهـاـ.

وـقـيلـ:ـ مـبـتـداـ وـ الـجـمـلـةـ خـبـرـ مـقـدـمـ.

وـكـذـاـ الـخـلـافـ فـيـ نـحـوـ:ـ (ـقـاماـ أـخـوـاـكـ)ـ وـ (ـقـمـنـ نـسـوـتـكـ)ـ.

وـقـدـ تـسـتـعـمـلـ لـغـيـرـ الـعـقـلـاءـ إـذـ نـزـلـواـ مـنـزـلـهـمـ،ـ قـالـ أـبـوـ سـعـيدـ السـيـرـافـيـ نـحـوـ:

(ـأـكـلـوـنـيـ الـبـرـاغـيـثـ)ـ،ـ إـذـاـ وـصـفـتـ بـالـأـكـلـ لـاـ بـالـقـرـصـ،ـ وـهـذـاـ سـهـوـ مـنـهـ،ـ فـإـنـ أـكـلـ

مـنـ صـفـاتـ الـحـيـوـانـاتـ عـاقـلـةـ كـانـتـ أـوـ غـيـرـ عـاقـلـةـ.

(١) صحيح البخاري، كتاب التوحيد. وصحيف مسلم، كتاب الصلاة.

وقد حمل بعضهم على هذه اللغة ﴿تَمْ عَمِّوا وَصَمِّوا كَثِيرًا مِنْهُمْ﴾^(١) المائدة/٧١، ﴿وَأَسْرَوْا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَّمُوا﴾^(٢) الأنبياء/٣، وحملها على غير هذه اللغة أولى، لضعفها.

وقد جوز في ﴿الَّذِينَ ظَلَّمُوا﴾ أن يكون بدلاً من الواو في ﴿أَسْرَوْا﴾ أو مبتدأ خبره إما ﴿وَأَسْرَوْا﴾ أو قول محنوف عامل في جملة الاستفهام، أي يقولون: هل هذا، وأن يكون خبراً محنوفاً: أي هم الذين، أو فاعلاً بـ﴿أَسْرَوْا النَّجْوَى﴾ والواو عالمة كما قدمنا، أو بـ﴿يَقُولُ﴾ محنوفاً، أو بدلاً من واو ﴿اسْتَمْعُوه﴾، وأن يكون منصوباً على البدل من مفعول ﴿يَأْتِيهِم﴾، أو على إضمار (أَدْمُ) أو (أَعْنِي)، وأن يكون مجروراً على البدل من ﴿النَّاس﴾ في ﴿أَقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حَسَابَهُم﴾، أو من اهاء والميم في ﴿لَا هِيَ قُلُوبُهُم﴾ فهذه أحد عشر وجهاً.

الثالث عشر: واو الإنكار، نحو: (الرجلوه) بعد قول القائل: (قام الرجل)، والصواب أن لا تعد هذه، لأنها إشاع للحركة، نظير: (منو)، في الحكاية. وواو القوافي كقول جرير:

مَشَى كَانَ الْخِيَامَ بِنِي طَلْوَحٍ سَقَيَتِ الْفَيْثَ أَيْتَهَا الْخِيَامَوْ^(٣)
وَالْغَالِبُ فِيهَا أَنْ تُلْفَظُ وَلَا تُكْتَبُ.

الرابع عشر: واو التذكر، كقول من أراد أن يقول: (يقوم زيد) فشيء زيداً فاراد مد الصوت ليذكر، إذا لم يرد قطع الكلام، فيقول: (يقوموا) والصواب أن هذه

١) الآية: ﴿وَحَسِبُوا أَلَا تَكُونُ فَتَنَّا فَعَمِّوا وَصَمِّوا، ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ غَمِّوا وَصَمِّوا كَثِيرًا مِنْهُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾

٢) الآية: ﴿أَقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حَسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَلَّةٍ مَعْرُضُونَ * مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مَحْذِثٌ إِلَّا أَسْتَمْعُوهُ وَهُمْ يَلْمِعُونَ * لَا هِيَ قُلُوبُهُمْ وَأَسْرَوْا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَّمُوا هُلْ هَذَا إِلَّا بُشْرٌ مُنْكَرٌ أَفَاتُونَ السُّحْرَ وَأَنْتُمْ تَبْصِرُونَ﴾.

٣) ذو طلوح: اسم موضع، والمعنى: كأنه لم يكن بني طلوح خيام قط.

- كالتالي قبلها.

الخامس عشر: الواو المبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها، كقراءة من قرأ ﴿وَإِلَيْهِ النُّشُورُ وَأَمِنْتُ﴾ الملك/ ١٥ - ١٦ ، بدلاً عن (ءَأَمِنْتُ) والصواب أن لا تعد هذه أيضاً، ولو صَحَّ عَدَّها لصَحَّ عَدُّ الواو من أحرف الاستفهام.

وا

على وجهين:

الأول: أن تكون حرف نداء، مختصاً بباب النسبة نحو: (وازداه) و نحو

قول السيد الشريف الرضي :

وَاهْمَنَاهُ لِمُصْبَبِهِ عَلَوَيَّةٍ تَبِعَتْ أَمَيَّةَ بَعْدَ عِزَّ قِيَادَهَا
وأجاز بعضهم استعمالها في النداء الحقيقى .

والثاني: أن تكون آسماً لأعجب كقول بعض بنى تميم:
وا، يَبَيِّي أَنْتَ وَقُوكُ الأَشْنَبْ كَائِنَهُ ذُرَّ عَلَيْهِ السَّرْزَنْبَ^(١)
أَوْ زَنْجِيلْ وَهُوَ عِنْدِي أَطِيبْ

وقد يقال: (واهاً) كقول رؤبة أو أبي النجم:
واهَا لِسَلْمَى ثُمَّ واهَا واهَا هي الْمُنْتَى لَوْ أَنَّا نَنْتَاهَا
و(ويْ) كقول سعيد بن زيد^(٢):
وَنِي، كَائِنُ مَنْ يَكُنْ لَهُ ثَبَّ يَحْ بَبْ، وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعْشَ عَيْشَ ضَرَّ^(٣)

١) الأشب: من الشعب، وهو صفة للأستان إذا رقت وأبيضت. وقيل الشعب: حدة في الأسنان.

والزرنب: نبت طيب الرائحة.

٢) وينسب البيت أيضاً لابيه زيد بن عمرو بن نفيل، وينسب أيضاً لنبيه بن الحجاج.

٣) والشعب: المال والعقار.

وقد تلحظ هذه كافُ الخطابِ كقول عنترة:

ولقد شفي نفسي وأبراً سُقمها قيل الفوارس، ويَك عنتر، أقدم^(١)
وقال الكسائي : أصل (ويَك) ويَلَك ، فالكاف ضمير مبjour .
وأَمَا ﴿ وَيْ كَانَ اللَّهُ . . . وَيَكَانَهُ . . . ﴾^(٢) فقال أبو الحسن : (وَيْ) اسم
فعل ، والكاف حرف خطاب ، وأنَّ على إضمار اللام ، والمعنى أَعْجَبُ لأنَّ الله ،
وقال الخليل : (وَيْ) وحدها كما في الشاهد المتقدم :
(وَيْ : كَانَ مَنْ يَكُنْ . . .) وكَانَ للتحقيق كما قال عمر بن أبي ربيعة :
كَانَنِي حِينَ أَمْسِي لَا تَكَلَّمْنِي مُتَمِّمٌ يَشْتَهِي مَا لَيْسَ مُوجُودًا

١) قيل الفوارس ، بمعنى : قول الفوارس . وقيل معنى (ويَك) في البيت : ويَلَك ، والعرب تفعل ذلك .

وقال غير الكسائي (وي) كلمة تعجب والكاف للخطاب ، والمعنى : أتعجب . وهذا ما قصده المصطفى .

٢) الآية : ﴿ وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَنَوَّعُوا مَكَانًا بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيَكَانَ اللَّهُ يَبِطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلَا أَنَّ اللَّهَ عَلَيْنَا خَسْفٌ بِنَا وَيَكَانَهُ لَا يَفْلُحُ الْكَافِرُونَ ﴾ القصص / ٨٢ .

حرف الألف

الألف : المراد به هنا: (الحرف الهاوي المتنع الابتداء به)، لكونه لا يقبل الحركة، وأما الذي يراد به الهمزة فقد مر في صدر الكتاب.
وإنما سُميَّ الألف هاوياً لاتساع مخرجها لهواء الصوت أكثر من اتساع مخرج حي الواو والياء. ومعنى الهاوي هنا: ذو الهواء.

وابن جنبي يرى أنَّ هذا الحرف اسمه (لا)، وأنَّه الحرف الذي يذكر قبل الياء عند عدِّ الحروف، وأنَّه لما لم يمكن أن يتلفظ به في أول اسمه كما فعل في أخواته إذ قيل: صاد، حييم، توصل إليه باللام، كما توصل إلى التلفظ بلام التعريف بالألف حين يقال آبتداء: (الغلام) ليتقارضا، وأنَّ قول المعلمين: لام ألف، خطأ، لأنَّ كلاً من اللام والألف قد مضى ذكره.
وقد ذُكر للألف تسعه معانٍ :

الأول: أن تكون للإنكار نحو: (أعمراه)، ملن قال: (أقيمت عمرأ).
الثاني: أن تكون للتذكرة نحو: (رأيت الرجال). والتحقيق أنَّ لا يُعدُّ هذان.

الثالث: أن تكون ضمير الاثنين نحو: (الزيدان قاما)، و قال المازني: هي حرف، و الضمير مستتر.

الرابع: أن تكون علامه الاثنين نحو قول عبيد الله بن قيس الرقيات:

ـ **تَعْلَمُ قِسَالَ السَّارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَاهُ مُبَعَّدٌ وَحَمِيمٌ**

الخامس: الألف الكافية كقول بنت نعيم:

فَبِيْنَا نَسُوْسُ النَّاسَ وَالْأَمْرُ امْرَنَا إِذَا تَحْنَ فِيهِمْ سُوقَةً لَيْسَ نَضْفَ^(١)

وقيل: الألف بعض (ما) الكافية، والأصل: فَبِيْنَا، وقيل: الألف إشارة، و(بين) مضافة إلى الجملة.

السادس: أن تكون فاصلة بين المهمتين نحو: (أَتَنْذِرُهُمْ) في قوله تعالى:
﴿ءَتَنْذِرُهُمْ﴾ يس/١٠، ودخولها جائز لا واجب.

السابع: أن تكون فاصلة بين النونين: نون النسبة ونون التأكيد نحو:
(اضربنا) وهذه واجبة.

الثامن: أن تكون لد الصوت بالمنادى المستغاث، أو المعجب منه، أو
المندوب، نحو: (يا زيدا)، (يا عجبا)، (وا عمراه)، وكقول الشاعر:

يَا عَجَبًا لَهُنَّهُنَّ الْفَلَيْقَةِ هَلْ تُدْمِنُ الْقُوبَاءِ الرِّيقَ^(٢)

التاسع: أن تكون بدلاً من نون ساكتة، وهي إما نون التوكيد أو نون
النصوب، فالأول نحو: ﴿لَنْسَفْعًا﴾ العلق/١٥، و﴿لَيَكُونَا﴾ يوسف/٣٢،
والثاني نحو: (رأيت زيدا) في لغة غير ربيعة.

ولا يجوز أن تعد الألف المبدلية من نون (إذن)، ولا ألف التأنيث كالف
(حبلى) ولا ألف الثنوية كـ(الزيдан) ولا ألف (أنا) عند البصريين ولا ألف
الإشارة الواقعية في الحكاية نحو: (منا) أو في غيرها في الضرورة كقوله:
أَعُوْذُ بِاللَّهِ مِنَ الْعَقَرَابِ الشَّائِلَاتِ عَمِدَ الْأَذَافِ^(٣)

→
١) وقد رثى الشاعر به مصعب بن الزير بن العوام. وأسلمه: خذلاه ولم ينصراه. والمعد: الرجل
الأجنبي. والحميم: الصاحب الذي لا يهتم بصاحبه.

٢) السوق: أوساط الناس والرعاية دون الملك.

٣) البيت منسوب لابن قنان. والفليقية: الدهنية. القوباء: داء تقرش الجلد. والريقة: الريق.

٤) العقارب: أصلها العقرب. الشائلات: جمع شائلة من الشوال بمعنى الارتفاع. وإنما وصف

نبیه :

الألف الـ١٥ /

وقد تلحق الألف بالشعر وتسماى ألف الإطلاق كالألف في قول العجاج :
ما هاج أحزانأً وشجواً فد شجاً من طللِ كالأتحميّ أنهجاً^(١)
وكقول العبدى في عليٍ عليه السلام :
لقدْ أُعْطِيَتْ مَالَمْ يَنْعُطْ خَلَقًا هَنِئًا يا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ

← بالجمع لأنه أراد بها الاستغراق . والعقد : جمع عقدة وهي موضع العقد .

١) هاج : من الهيجان بمعنى الإثارة والتحريك . والأنتحمي : نوع من البرود بها خطوط دقيقة .
 وأنهج : بلي وأندرس . والألف للأطلاق .

حرف الياء

الياء المفردة

تأتي على ثلاثة أوجه:

الأول: أن تكون ضميراً للمؤنثة نحو: (تَعْوِيمَيْنَ وَقُوَّمِيْ).

وقال الأخفش والمازني: هي حرف تأنيث، والفاعل مستتر.

الثاني: حرف إنكار نحو: (أَرَيْدُنِيهِ) ^(١).

الثالث: حرف تذكرة نحو: (فَدِي) فيمن أراد أن يقول: (قد جاء) فبني
المجيء ومد صوته ليذكره، والصواب أن لا يُعَدُ هذان.

وقد يتلفظ بالياء في أواخر الأشعار لحفظ القوافي ولا تكتب، نحو قول الصوري:

وَلَاَوْكَ خَيْرٌ ماتَحَتَ الْضَّمِيرِ وَأَنْفَسُ مَا تَمَكَّنَ فِي الصُّدُورِ

يا

حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكماً، كقول ابن داغر الحلبي:

يَا سُنْ بِهِ أَنْبِيَاءُ اللَّهِ فَلَمْ يَخْتَمُوا

فَلَئِنْ مِنْ يَمْدِدُهُ فِي الْمَالِيْنَ نَبِيَّ

(١) والاصل في هذا الاسم: (أزيد) وقد رسم تنوينه نوناً للدخول به الإنكار عليه، ثم كُرت النون لالتقاء الساكنين.

وقد ينادى بها القريب.

وقيل: هي مشتركة بين البعيد والقريب.

وقيل: بينها وبين المتوسط، وهي أكثر أحرف النداء آستعمالاً، ولهذا لا يقدر عند الحذف سواها، نحو: «يُوسُفُ أَغْرِضٌ عَنْ هَذَا» يوسف/٢٩.

ولا ينادى اسم الله عزوجل، والاسم المستغاث، وأيّها وأيّتها، إلّا بها، ولا المندوب إلّا بها أو بـ(وا).

وليس نصب المنادي بها ولا بأخواتها أحرفاً، ولا بهن أسماء لـ(أدعوه)، متحمّلة لضمير الفاعل، خلافاً لزاعمي ذلك، بل النصب بـ(أدعوه) محفوظاً لزوماً.

وإذا ولّي (يا) ما ليس بمنادي، كالحرف في نحو: «يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزُ» النساء/٧٣، أو الفعل كقول الشّيخ:

ألا يَا أَسْقِيَانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنجَالِ وَقَبْلَ مَنَابِيَّا قَدْ حَضَرَنِي وَأَوْجَالِ^(١)

أو الاسم كقوله تعالى: «يَا حَسْرَةَ عَلَى الْعِبَادِ» يس/٣٠، وقول الشاعر:

يَا لَعْنَةَ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كَلَهُمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ^(٢)

فقيل: هي للنداء والمنادي محفوظ، وقيل: هي لمجرد التنبيه، إثلاً يلزم الإحجام بحذف الجملة كلّها.

١) سنجال: موضع بناحية آذربيجان، أو اسم رجل كان من بنى ليث بن عبد مناة. أصيب بأذربيجان. كان مع سعيد بن العاص.

٢) والشاهد في (لعنة الله) حيث حذف المنادي، والمراد: يا قوم أو يا هؤلاء لعنة الله على سمعان.

200

200

200

200

200

200

200

200
200

200

الباب الثاني

في تفسير الجملة

وذكر أقسامها وأحكامها



شرح الجملة

وبيان أنَّ الْكَلَامَ أَخْصُّ مِنْهَا، لَا مَرَادُ لَهَا

الكلام : هو القول المفيد بالقصد ، والمراد بالمفید ما دلَّ علیٰ معنیٍ يحسن السکوت عليه .

الجملة : عبارة عن الفعل وفاعله ، كـ(قام زيد) ، و المبتدأ وخبره ، كـ(زيد قائم) ، وما كان بمنزلة أحدهما نحو : (ضرَبَ اللَّصُّ) و (أَقَاتَمُ الزَّيْدَانِ) ، و (كان زيد قائماً) و (ظَنَّتْهُ قاعداً) .

وبهذا يظهر لك أنَّهَا ليسا مترادفين كما يتوهَّمُهُ كثير من الناس ، بل هي أَعْمَّ منه ، إذ شرطه الإِلَفَادَة بخلافها ، ولهذا يقولون : (جملة الشرط) ، (جملة الجواب) ، و (جملة الصلة) ، وليس شيء منها مفيداً ، فكُلُّ كلام لا بدَّ و أنْ يكون جملة ولا عكس .

انقسام الجملة إلى الاسمية والفعلية والظرفية

و أعلم ، أنَّ الجملة :

الاسمية : هي المصدرة بالاسم ، كـ (زيد قائم) ، و (مئات العقبي) و (قائم الزيدان) عند من جوزه ، وهو الأخفش والكافيون .

والفعلية : هي المصدرة بالفعل ، كـ (قام زيد) و (ضرب اللص) و (كان زيد عالماً) و (ظنت قائماً) و (يجلس زيد) و (تم) .

والظرفية : هي التي صدرُها ظرف أو جارٌ و مجرور نحو : (أعندك زيد ؟) و (أفي الدارِ عمرو) إذا قدرت (زيداً) و (عمراً) فاعلاً بهما ، لا إذا قدرتهما فاعلاً باستقرار محدود ، ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما . ومثل الزمخشري لذلك بـ (في الدار) في قوله : (زيد في الدار) وهو مبني على أن الاستقرار المقدر فعل لا اسم ، وعلى أنه حذف وحده ، وأننتقل الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه .

تنبيه :

مرادنا بصدر الجملة ، المسند أو المسند إليه ، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف ، فالجملة من نحو : (أقائم الزيدان) و (لعل أباك منطلق) و (إن زيداً قائم) و (ما زيد قائماً) اسمية ، ومن نحو : (أقام زيد) و (إن قام عمرو) و (قد جاء بكراً) و (ملاقمت فعلية) .

وأيضاً يعتبر ما هو صدر في الأصل ، فالجملة في نحو : (كيف جاء زيد) ، و قوله تعالى : « فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ » غافر/٨١ ، و قوله تعالى : « فَفَرِيقًا كَذَّبُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ » البقرة/٨٧ ، و قوله تعالى : « خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ »

القرآن، فعلية، لأن هذه الأسماء في نية التأثير، وكذا الجملة في نحو: (يا عبد الله)، وقوله تعالى: «إِنَّ أَحَدًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَسْتَجِارَكَ» التوبية/٦، وقوله تعالى: «وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ» النحل/٥، وقوله تعالى: «وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشِي» الليل/١، لأن صدورها في الأصل أفعال و التقدير: (أدعوك زيداً) و (إن أستجراك أحداً) و (خلق الأنعام) و (أقسم الليل).

مسائل

الأولى: الجملة في نحو: (إذا قام زيد فأنا أكرمه) فعلية، إن قلنا إن العامل في (إذا) فعل الشرط، وأسمية، إن قلنا أنه الجواب.

الثانية: (أفي الدارِ زيد)، (أعندك عَمْرُو) إن قدّرنا المرفوع مبتدأ، فالجملة أسمية ذات خبرٍ، وإن قدّرناه فاعلاً بـ (استقرَ) فعلية، أو بالظرف فظরفة.

الثالثة: (يومان) في نحو: (ما رأيته من يومان)، إما مبتدأ إذا قلنا: إن معناه: (بني وبين لقائه يومان)، كما ذهب إليه الأخفش والزجاج.

أو خبر إن قلنا: إن معناه: (أمد آنتفاء الرؤبة يومان)، لأن (أمد) ظرفٌ بمعنى (مدة) كما ذهب إليه أبو بكر وأبو علي، وعليهما بالجملة أسمية.

وقال الكسائي وجماعه، المعنى: (مذ كان يومان)، فـ (مذ) ظرفٌ لما قبلها، وما بعدها جملة فعلية حذف فعلها وهي في محل خفضٍ.

الرابعة: (ماذا صنئت؟) يتحمل معنيين:

أولها: (ما الذي صنعته؟) فالجملة أسمية قدّم خبرها عند الأخفش و مبتدئها عند سيبويه.

ثانيها: أي شيء صنعت؟ فهي فعلية قدّم مفعولها.

فإن قلت: (ماذا صنعته؟) فعلني التقدير الأول الجملة بحالها، وعلى الثاني تحمل الأسمية، بأن تقدّر (ماذا) مبتدأ و (صنعته) الخبر، وتحتمل الفعلية بأن

تقديره مفعولاً لفعلِ محدوفٍ على شريطة التفسير ويكون تقدير الفعل بعد (ماذا) لأنَّ الاستفهام له الصدر.

الخامسة: «أَبْشِرْ يَهْدُونَا» (التغابن/٤)، فالأرجح تقدير (بشرٌ) فاعلاً بـ (يهدي) محدوفاً، فالجملة فعلية.

ويجوز تقديره مبتدأ، فالجملة اسمية، وتقدير الاسمية في قوله تعالى: «أَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ» الواقعه/٥٩، أرجح منه في: «أَبْشِرْ يَهْدُونَا» لعادتها للاسمية وهي: «أَمْ نَحْنُ الظَّالِمُونَ».

السادسة: نحو: (قَاتَمَا أَخْوَاكَ) فإنَّ (الألف) إنْ قدرتها حرفٌ ثانية، أو آسماً و (أخواك) بدلٌ منها، فالجملة فعلية، وإنْ قدرتها آسماً وما بعدها مبتدأ فالجملة اسمية قُدِّمَ خبرها.

السابعة: (يَعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ)، إنْ قُدَّرْ (نعمَ الرَّجُلُ) خبراً عن زيدٍ فاسمية، وإنْ قُدَّرْ (زيدٌ) خبراً لمحدوف فجملتان: فعلية و اسمية.

الثامنة: جملة (البسملة) فإنْ قُدَّرْ: (إِبْدَائِي بِاسْمِ اللَّهِ) فاسمية، وهو قولُ البصريين، أو (أَبْدَأْ بِاسْمِ اللَّهِ) فعلية، وهو قولُ الكوفيين، وهو المشهور في التفاسير والأعاريب.

النinthة: قوله (ما جاءت حاجتك) فإنه يروى برفع (حاجتك) فالجملة فعلية، وبنصها فهي اسمية، وذلك لأنَّ (جاء) بمعنى (صار)، فعلنِ الأول (ما) خبرها، و (حاجتك) اسمها، وعلى الثاني (ما) مبتدأ و اسمها ضمير (ما) وأنَّثَ حملاً على معنى (ما) و (حاجتك) خبرها.

العاشرة: منها يترجح فيه الفعلية نحو: (مُوسى أَكْرَمَهُ)، (زيدَ لِيَقُمْ)، (عُمُرُوا لا يَنْهَبُ)، بالجزم، لأنَّ وقوع الجملة الطلبية خبراً قليلاً وأما نحو: (زيدَ قَامَ) فالجملة اسمية لا غير.

إنقسام الجملة إلى الصغرى والكبرى

الكبرى : هي الاسمية التي خبرها جملة نحو : (زيد قام أبوه) و (زيد أبوه قائم) و نحو : (فالمحقون فيها هم أهل الفضائل)^(١).

والصغرى: هي المبنية على المبتدأ، كالجملة المخبر بها في المثالين الأول والثاني .

وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين ، نحو : (زيد أبوه غلامه منطلق) فمجموع هذا الكلام كبرى لا غير ، و (غلامه منطلق) صغرى لا غير و (أبوه غلامه منطلق) كبرى باعتبار (غلامه منطلق) ، و صغرى باعتبار مجموع الكلام .

ومثله : ﴿ لِكُنَا هُوَ اللَّهُ رَبُّنَا ﴾ الكهف / ٣٩ ، إذ الأصل : (لكن أنا هو الله ربّي) ، ففيها أيضاً ثلاثة مبتدءات ، إذ قدر (هو) ضمير الشأن و هو الظاهر ، ثم حذفت همزة (أنا) اعتباطاً أو قياساً بأن نقلت حركتها ثم حذفت ، ثم أدعّمت نون (لكن) في نون (أنا) .

وأعلم أنه قد تنقسم الكبرى إلى ذات وجه ، و ذات وجهين :

فздات الوجهين: هي اسمية الصدر ، فعلية العجز نحو : (زيد يقوم أبوه) كذا قالوا ، وينبغي أن يزداد عكس ذلك في نحو : (ظنت زيداً أبوه قائم) فهي فعلية الصدر ، اسمية العجز .

و ذات الوجه: نحو : (زيد أبوه قائم) ، و (ظنت زيداً يقوم أبوه) .

الجمل التي لا محل لها من الإعراب

وهي سبع ، وبدأتها لأنَّها لم تحل محل المفرد ، وذلك هو الأصل في الجمل .

الجملة الأولى : الابتدائية ، وتسمى أيضاً المستأنفة ، وهو أوضح ، لأنَّ الابتدائية تطلق أيضاً على المصدرة بالمبتدأ ونوكان لها محل :
والجملة المستأنفة نوعان :

أولها : الجملة المفتتح بها النطق ، ومنها الجمل المفتتح بها السُّور كقوله تعالى :
﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ الكوثر ١ .

ثانيها : الجمل المنقطعة عِمَّا قبلها نحو : (مات فلان رحمة الله) ، قوله تعالى :
﴿فُلْ سَأَتْلُوا عَلَيْكُمْ مِنْ ذِكْرِا * إِنَّا مَكَنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ﴾ الكهف ٨٣ - ٨٤ .
ومنها جملة العامل الملغى لتأخره نحو : (زيد قائم أظن) وأمَّا العامل لتوسيطه
نحو : (زيد أظن قائم) ، فجملته أيضاً لا محل لها إلَّا أنها من باب جمل
الاعتراض .

ويخصُّ البصانيون الإستئناف بما كان جواباً لسؤالٍ مقدرٍ نحو : ﴿هَلْ أَتَكُمْ
حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكَرَّمِينَ * إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا * قَالَ سَلَامٌ
قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ الداريات ٢٤ - ٢٥ .

فإنَّ جملة القول الثانية جواب لسؤال مقدر تقديره : (فيما قال لهم ؟) وهذا
فصلت عن الأولى فلم تعطف عليها .

وفي قوله تعالى : ﴿سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ جملتان مستأنفتان ، حذف خبر
الأولى ومبتدأ الثانية ، إذ التقدير : (سلام عليكم ، أنتم قوم مُنكرون) .

تنبيهان

الأول : من الاستئناف ما قد يخفى ، وله أمثلة كثيرة:
فمنها: ﴿ لَا يَسْمَعُونَ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ وَحَفِظًا مِّنْ كُلَّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ * لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى ﴾ الصافات/٨-٧.

فإنَّ الَّذِي يَتَبَادِرُ إِلَى الذَّهَنِ أَنَّهُ صَفَةُ لِكُلِّ شَيْطَانٍ ، أَوْ حَالٌ مِّنْهُ ، وَكَلَّا هُمْ بَاطِلٌ ، إِذَا لَمْ يَعْنِي لِلْحَفْظِ مِنْ شَيْطَانٍ لَا يَسْمَعُ ، وَإِنَّمَا هِيَ أَسْتَئنافٌ نَحْوِي وَلَا يَكُونُ أَسْتَئنافًا بِيَانِيًّا ، لِفَسَادِ الْمَعْنَى أَيْضًا إِذَا لَمْ يَكُونُ جَوابًا لِسُؤَالٍ مَقْدَرٍ .

وَمِنْهَا: ﴿ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسْرُونَ وَمَا يُعْلَمُونَ ﴾ بَعْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَلَا يَحْرُنُكَ قَوْلُهُمْ ﴾ بِسٖ ٧٦ ، فَإِنَّهُ رَسَامًا يَتَبَادِرُ إِلَى الذَّهَنِ أَنَّهُ مَحْكُمٌ بِالْقَوْلِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، لَأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مَقْوِلًا لَهُمْ ، بَلْ هُوَ أَسْتَئنافٌ نَحْوِي وَأَسْتَئنافٌ بِيَانِيٍّ ، لِأَنَّهُ جَوابٌ عَنْ سُؤَالٍ مَقْدَرٍ ، كَأَنَّهُ قِيلَ: (لَمْ يَحْزُنْهُ قَوْلُهُمْ) ، فَيُقَالُ: (لَأَنَّا نَعْلَمُ مَا يُسْرُونَ وَمَا يُعْلَمُونَ) وَمِنْهَا: ﴿ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿ وَلَا يَحْرُنُكَ قَوْلُهُمْ ﴾ بِونس/٤٥ ، وَهِيَ كَالِّيَّةُ قَبْلَهَا .

وَسِنْهَا: ﴿ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾ بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿ أَوْلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبَدِّي اللَّهُ الْخَلْقَ ﴾ العنكبوت/١٩ ، لَأَنَّ إِعَادَةَ الْخَلْقِ لَمْ تَقْعُ بَعْدَ حَتَّى يَقْرَرُوا بِرَؤْيَتِهَا . وَيُؤَيِّدُ الْأَسْتَئنافُ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى عَلَى عَقِيبِ ذَلِكَ: ﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقُ ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشَاءَ الْآخِرَةَ ﴾ فَهِيَ جَمْلَةُ اسْتَئنافِهَا نَحْوِيَّ لَا بِيَانِيٍّ ، وَالْمَعْنَى: (ثُمَّ هُوَ يُعِيدُ الْخَلْقَ) .

الثاني : قد يحتمل اللُّفْظُ الإِسْتَئنافُ وَغَيْرُهُ ، وَهُوَ نُوَعٌ: أَوْهُمَا: ما إذا حَمِلَ عَلَى الْأَسْتَئنافِ أَحْتِيجُ إِلَى تَقْدِيرِ جَزءٍ يَكُونُ مَعَهُ كَلَامًا نَحْوِ: (زِيَّدُ) مِنْ قَوْلِك: (بَعْمَ الرَّجُلِ زِيَّدُ) أَيْ: (هُوَ زِيَّدُ) .

ثَانِيَهُمَا: ما لا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى ذَلِكَ ، لِكُونِهِ جَمْلَةٌ تَامَّةٌ ، وَذَلِكَ كَثِيرٌ جَدًّا ، نَحْوُ أَخْمَلَةِ الْمَنْفَيَةِ وَمَا بَعْدُهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آتَيْنَا لَهُمْ بِطَانَةً مِّنْ

دُونْكُمْ، لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا، وَدُوا مَا عَنْتُمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ،
وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ^(١) ﴿آل عمران/١١٨﴾.

قال الزمخشري: الأحسن والأبلغ أن تكون مستأنفات على وجه التعليل للنهي عن آتاخذهم (بطانة) من دون المؤمنين، ويجوز أن يكون (لا يأْلُونَكُمْ) و(قدْ بَدَتِ) صفتين، أي: (بطانة غير مانعكم فساداً، بادية بغضائهم).

الثالث: من الجمل ما جرى فيه خلاف، مستأنف هو أم لا؟ وله أمثلة:
منها: (أَقْوَمُ) من نحو قوله: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ أَقْوَمُ) وذلك لأنَّ المرد يرى أنَّه على إضمار (الفاء)، وسيبويه يرى أنَّه مؤخر من تقديم، وأنَّ الأصل: (أَقْوَمُ إِنْ قَامَ زَيْدٌ)، وأنَّ جواب الشرط محذوف، فعلى قول المبرد غير مستأنفة لأنَّه جواب الشرط، أي: (فَإِنَّ أَقْوَمُ). وعلى قول سيبويه مستأنفة.

ومنها: (مُذْ) و(مُنْذُ) وما بعدهما في نحو: (مَارَأَيْتَهُ مُذْ يُومَانِ) فقال السيرافي: في موضع نصب على الحال، وليس بشيء لعدم الرابط. وقال الجمهور: مستأنفة، جواباً لسؤالٍ، تقديره: (ما رأيْتَهُ بيني وبين لقائه يومان).

ومنها: جملة أفعال الاستثناء: (ليَسْ)، (لا يَكُونُ)، (خَلَا)، (عَدَا)، (حَاسَا) . فقال السيرافي: حال، إذ المعنى: (قام القوم خالين عن زيد). وجوز الاستثناف، وأوجهه آبن عصفور، فالمعنى: (قام القوم، ما قام زيد).

ومنها: الجملة بعد (حتى) الابتدائية كقول جرير:

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تُمْجِي دِمَاءَهَا بِدِجلَةٍ حَتَّى مَاءِ دُجلَةٍ أَشْكَلُ^(١)
فقال الجمهور: مستأنفة، وعن الزجاج وأبن درستويه أنها في موضع جر
ـ (حتى).

(١) البيت من قصيدة يهجو بها الأختول. والأشكل: الأبيض تحالفه الحمرة.

الجملة الثانية ، ممّا لا محلّ لها: المعرضة بين شيئين ، لإفاده الكلام تقوية وتسديداً، أو تحسيناً، وقد وقعت في مواضع :

الأول : بين الفعل ومرفوعه ، كقول جويرية بن زيد^(١) :

وَقَدْ أَدْرَكْتُنِي - وَالْحَوَادِثُ جَمَّةُ - أَسْنَةُ قَوْمٍ لَا ضِعَافٍ وَلَا عُزْلٍ
فجملة (والحوادث جمّة) معرضة بين الفعل وفاعله لتقوية الكلام .

الثاني : بينه وبين مفعوله ، كقول أبي النجم :

وَبَدَلْتُ - وَالْدَّهَرُ دُوَيْدُلُ - هَيْفَا دَبُورًا بِالصَّبَا وَالشَّمَائِلِ^(٢)

ونحو قول الجوهري في رثاء الحسين عليه السلام :

سَبَيْتُمْ - ثَكَلْتُكُمْ أَمْهَاتُكُمْ - بَنِي الْبَتُولِ وَهُمْ لَخْبِي وَجُشَانِي

الثالث : بين المبدأ والخبر نحو : (زيد - أظن - قائم) ، ونحو قول النبي صلى الله

عليه وآله : « إنا - معاشر الأنبياء - أمرنا أن نُكلّم الناس على قدر عقوتهم »^(٣)

الرابع : بين ما أصله المبدأ والخبر نحو قول علي عليه السلام : (ولو أنّ الناس

- حين تنزل بهم النقم وتزول عنهم النعم - فزعوا إلى ربّهم بصدق من نيتهم ، ووله

من قلوبهم ، لردة عليهم كل شارد ، وأصلح لهم كل فاسد^(٤) ، وكقول الفرزدق :

وإني لرام نظرة قبل التي لملي - وإن شطّتواها - أزوّها

وكقول أبي المنهال عوف بن مسلم الخزاعي :

إِنَّ الشَّهَادَيْنَ - وَبُلْغَتَهَا - قَدْ أَحْوَجْتُ سَمْعِي إِلَى تَرْجِحِهِنَّ

الخامس : بين الشرط وجوابه ، نحو : « وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةً - وَاللَّهُ أَعْلَمُ

بِمَا يُنَزِّلُ - قالوا إِنَّا أَنْتَ مُفْتَرٍ » التحل / ١٠١ ، ونحو : « فَإِنْ لَمْ تَفْعُلُوا - وَلَنْ

(١) أو جويرية بن بدر من بنى دارم .

(٢) البيت من أرجوزة لأبي النجم . والشطر الثاني كله أسماء رياح .

(٣) أصول الكافي ، كتاب العقل والجهل ، الحديث رقم : ١٥ .

(٤) شرح نهج البلاغة لنفيض الإسلام ص ٥٧٩ .

تَفْعَلُوا - فَأَتَقْوَا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أَعْدَتْ لِلْكَافِرِينَ ﴿٢٤﴾ الْبَقْرَةُ/٢٤.

السادس : بين القسم وجوابه ، نحو قوله تعالى : « قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ * لِأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمَنْ تَبْعَكَ » ص/٨٤-٨٥ ، والأصل (أقسم بالحق لأملأن جهنم وأقول الحق) . و كقول النابغة :

لَعْمَرِي - وَمَا عُمَرِي عَلَيَّ بَهَيْنَ - لَقَدْ نَطَقْتُ بُطْلًا عَلَيَّ الْأَقْارَعَ^(١)

وكقول السيد الحميري :

أَقْسِمُ بِاللَّهِ وَلِائِهِ - وَالْمَرْءُ عَمَّا قَالَ مَسْؤُلٌ -

إِنَّ عَلَيَّ بَنَ أَبِي طَالِبٍ عَلَى التَّقْنِيِّ وَالبَّرِّ مَجْبُولٌ

السابع : بين الموصوف وصفته ، نحو : « وَإِنَّهُ لَقَسْمٌ - لَوْ تَعْلَمُونَ - عَظِيمٌ »

الواقعة/٧٦.

الثامن : بين الموصول وصليه ، كقول جرير :

ذَاكَ الَّذِي - وَأَبِيكَ - يَعْرِفُ مَالِكًا وَالْحَقُّ يَدْمَنُ ثَرَمَاتِ الْبَاطِلِ

التاسع : بين أجزاء الصلة ، نحو : « وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ - جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا - وَتَرْهَقُهُمْ ذِلْلَةُ، مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ » يونس/٢٧ ، فإنّ جملة :

« تَرْهَقُهُمْ ذِلْلَةً » معطوفة على « كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ » فهي من الصلة ، وما بينها

اعتراض وهو قوله « جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا » يُبيّن به قدر جرائمهم ، وجملة

« مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ » خبر ، قاله ابن عصفور .

العاشر : بين الحرف و توكيده كقول رؤبة :

لَيْتَ - وَهُلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتَ - لَيْتَ شَيْاباً بَوْعَ فَاشْتَرَيتَ

الحادي عشر : بين حرف التنفيض والفعل كقول زهير :

وَمَا أَدْرِي - وَسَوْفَ - إِخَالٌ - أَدْرِي - أَقْوَمُ آلَ حَسْنٍ أَمْ نَسَاءَ

(١) الأقارب : بنو قريع بن عوف .

وهذا الاعتراض في أثناء اعتراض آخر، فإنَّ (سوف) وما بعدها اعتراض بين (أدرى) وجملة الاستفهام .

الثاني عشر: بين (قد) والفعل كقوله:

أَخَالَدْ قَدْ - وَاللَّهُ - أَوْطَاتْ عَشْوَةً وَمَا الْعَاشَقُ الْمُسْكِنُ فِينَا بِسَارِقٍ^(١)

الثالث عشر: بين حرف النفي ومنفيه كقول إبراهيم بن هرمة:

وَلَا - أَرَاهَا - تَنَازُلْ ظَالَلَةً تُحَدِّثُ لِي نَكَبَةً وَتَنَكُوْهَا

الرابع عشر: بين جملتين مستقلتين نحو: «رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى - وَاللَّهُ

أَغْلَمْ بِمَا وَضَعْتُ، وَلَيْسَ الذَّكْرُ كَالْأَنْثَى - وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرِيسَ» آل عمران/٣٦

إذ الجملتان المصدرتان بـ(إنِّي) مستقلتان وما بينهما جملتان معترضتان، قاله

الزمخشري .

وقد تأتي المعرضة في غير ما ذكر.

مسألة:

كثيراً ما تشتبه المعرضة بالحالية، ويميزها منها أمور:

الأول: أنَّها قد تكون غير خبرية:

كالدعائية في قول علىٰ عليه السلام: (تَجْهَرُوا - رَحِمَكُمُ اللَّهُ - فَقَدْ نُودِيَ فِيْكُمْ

بِالرَّحِيلِ)^(٢) وفي قول إبراهيم بن هرمة:

إِنَّ سُلَيْمَى - وَاللَّهُ يَكْلُوْهَا - صَنَّتْ بَشِيءٍ مَا كَانَ يَرْزُوْهَا -

١) هذا البيت مركب من شطري بيتن مختلفين:

أَخَالَدْ قَدْ وَاللَّهُ أَوْطَاتْ عَشْوَةً وَمَا قَاتِلَ الْمَعْرُوفَ فِينَا يُعْنِى

وقد قاله أخ لزيد بن عبد الله البجلي مبيناً فيه خالد بن عبد الله القسري أنَّ أخاه لم يدخل بيت

الحارية سارقاً، بل عاشقاً. وبذلك أنقذ أخاه من قطع يده، وكان سبب زواجهما.

والعشوة: ركوب الأمر على غير بيان، وقوله: أوطات عشوة، أي: أتيت أمراً على غير بيان.

٢) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٦٥٤ .

وكالقسمية في قول رؤبة :

إني - وأسْطَارِ سُطْرَنْ سُطْرَا - لِقَائِلُ يَا نَصَرْ نَصَرْ نَصَرَا^(١)
وَكَالْتَنْزِيهِيَّةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ - سُبْحَانَهُ - وَلَهُمْ
مَا يَشْتَهِيُونَ ﴾ النَّحْل / ٥٧ ، كذا مثل بعضهم .
وَكَالْاسْتَفْهَامِيَّةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَاسْتَغْفِرُوا لِذَنْبِهِمْ - وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا
اللَّهُ - وَلَمْ يُصْرُوا عَلَى مَا فَعَلُوا ﴾ آل عمران / ١٣٥ ، كذا مثل ابن مالك .
وَالجملة الحالية لا تكون إلا خبرية .

الثاني : أنه يجوز تصديرها بدليل الاستقبال كالتفيس ، نحو قول زهير :
وَمَا أَدْرِي - وَسُوقِ إِخْالُ أَدْرِي - أَقْوَمُ أَلْ حِضْنِ أَمْ نِسَاء
بخلاف الحالية .

الثالث : أنه يجوز اقتراحها بالفاء ، كقوله :
وَأَعْلَم - فِعْلَمُ الْمَرْءِ يُنْفَعُهُ - أَنْ سَوْفَ يَأْتِي يُكْلُ مَا مُقْدِرًا

الجملة الثالثة ، ما لا محل لها : التفسيرية ، وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تلاه ، وسأذكر لها أمثلة توضحها :
أولها : ﴿ وَأَسْرَوْا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هُلْ هَذَا إِلَّا بَسْرُ مِثْلُكُمْ ﴾ الأنبياء / ٣ ، فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى ، و (هل) هنا للنبي .
ثانيةها : ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ
فَيَكُونُ ﴾ آل عمران / ٥٩ ، فجملة ﴿ خَلَقَهُ ﴾ و ما بعده تفسير له (مثل آدم) ، لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قدّر جسداً من طين ثم كون ، بل باعتبار المعنى ، أي : (إن شأن عيسى عند الله كشأن آدم) في الخروج عن مستمر العادة

(١) وبالبيت قاله الشاعر في مدح نصر بن سيار ، أمير خراسان . وكان للأمير حاجب يدعى (نصر)، وقيل (نصراء).

و هو التولد من أبوين .

ثالثها : ﴿ هَلْ أَدْلُكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيْكُم مِّنْ عَذَابِ أَلِيمٍ * تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ الصف / ١٠ - ١١ ، فجملة (تؤمنون) تفسير لـ (تجارة) . و قيل : مستأنفة معناها الطلب ، أي : (آمنوا) .

رابعها : ﴿ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثُلُ الَّذِينَ خَلُوا مِنْ قَبْلِكُمْ : مَسْتَهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ ﴾ البقرة / ٢١٤ ، وجوز أبو البقاء كونها حالية على إضمار (قد) ، و الحال لا تأتي من المضاف إليه .

خامسها : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوكُمْ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾ الأنعام / ٢٥ ، إنْ قُدِرَتْ (إذا) غير شرطية فجملة القول تفسير لـ (يجادلونك) وإلأ فهي جواب (إذا) وعلى التقديرين فـ (يجادلونك) حال .

تنبيه :

المفسرة ثلاثة أقسام :

محردة من حرف التفسير كالأمثلة السابقة .

ومقرونة بـ (أي) التفسيرية قوله :

وَتَرْمِيْنِي بِالسَّطْرِ أَيْ أَنْتَ مَذْنِبٌ وَتَقْلِيْنِي لِكَنْ إِيَّاكَ لَا أُنْبِي

ومقرونة بـ (أن) نحو : ﴿ فَأَوْحِيْنَا إِلَيْهِ أَنْ أَصْنَعَ الْفُلْكَ ﴾ المؤمنون / ٢٧ .

سادسها : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ : لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّىٰ حِينَ ﴾ يوسف / ٣٥ ، فقيل : جملة (ليَسْجُنُنَّهُ) مفسرة للضمير في (بَدَا) الراجع إلى البداء المفهوم منه .

والتحقيق أنَّها جواب لقسم مقدر وأنَّ المفسر مجموع الجملتين و لا يمنع من ذلك كون القسم إنشاء لأنَّ المفسر هنا إنما هو المعنى المُحصل من الجواب ، و هو خبرى لا إنشائي ، و ذلك المعنى هو سجنه - عليه السلام - فهذا هو البداء الذي بدأ لهم .

ثمَّ أعلمَ أَنَّهُ لَا يمْتَنِعُ كونَ الْجَمْلَةِ الإِنْسَانِيَّةِ مَفْسُرَةً مِنْ دُونِ حِرْفٍ تَفْسِيرٍ وَيَقْعُدُ ذَلِكُ فِي مَوْضِعَيْنِ :

الْأَوَّلُ : أَنْ يَكُونَ الْمُفَسِّرُ أَيْضًا إِنْشَاءً ، نَحْوُ : (أَخْسِنْ إِلَى زَيْدٍ : أَعْطَاهُ الْأَفْلَهَ دَرْهَمٍ) .
الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ مَفْرَدًا مَؤْدِيًّا مَعْنَى جَمْلَةٍ نَحْوُ : « وَأَسْرُوا النَّجْوَى : الَّذِينَ ظَلَمُوا » ^٣ الْأَنْبِيَاءَ / ٣ .

سَابِعَهَا : قَوْلُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : (وَلَا تَكُونُوا كَجُفَافِ الْجَاهِلِيَّةِ لَا فِي الدِّينِ يَتَفَهَّمُونَ وَلَا عَنِ اللَّهِ يَعْقِلُونَ) ^(١) .

ثَامِنَهَا : قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : (الصَّابِرُ صَبَرَانِ : صَبَرُ عَلَى مَا تُكْرَهُ وَصَبَرُ عَمَّا تُحِبُّ) ^(٢)
وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : (الرِّزْقُ رِزْقَانِ : رِزْقٌ تُطْلَبُهُ وَرِزْقٌ يَطْلُبُكُ ، فَإِنْ لَمْ تَأْتِهِ أَتَاكَ) ^(٣) .

وَقَوْلُهُ فِي الضَّابطِ (الْفَضْلَةِ) أَحْتَرَزَتُ بِهِ عَنِ الْجَمْلَةِ الْمَفْسُرَةِ لِضمِيرِ الشَّأنِ ،
فَإِنَّهَا كَاشِفَةُ لِحَقِيقَةِ الْمَعْنَى الْمَرَادُ بِهِ ، وَلَا مَوْضِعٌ بِالْإِجْمَاعِ ، لِأَنَّهَا خَبْرٌ فِي الْحَالِ نَحْوُ :
« قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ » ^١ الْإِخْلَاصُ ، أَوْ فِي الْأَصْلِ نَحْوُ : (ظَنَّتْهُ زَيْدٌ قَائِمًا) وَعَنِ
الْجَمْلَةِ الْمَفْسُرَةِ فِي بَابِ الْأَشْتِغَالِ فِي نَحْوِ : (زَيْدًا ضَرِبَتْهُ) فَقَدْ قِيلَ : إِنَّهَا تَكُونُ ذَاتَ
مَحْلٍ كَمَا سِيَّأَتِي ، وَهَذَا الْقِيدُ أَهْمَلُوهُ وَلَا بَدَّ مِنْهُ .
مَسْأَلَةُ :

قُولُنَا : (إِنَّ الْجَمْلَةَ الْمَفْسُرَةَ لَا مَحْلَّ لَهَا) خَالِفٌ فِيهِ الشَّلُوبِينِ ، فَزَعَمُ أَنَّهَا بِحَسْبِ
مَا نَفَسَرَهُ ، فَهِيَ فِي نَحْوِ : (زَيْدٌ الْخَبْرُ يَأْكُلُهُ) بِنَصْبِ (الْخَبْرِ) فِي مَحْلٍ رُفْعٍ ، لِأَنَّ
(يَأْكُلُهُ) يَفْسِرُ الْفَعْلَ الْمَحْذُوفَ . وَالْأَصْلُ : (زَيْدٌ يَأْكُلُ الْخَبْرَ يَأْكُلُهُ) ، وَالْفَعْلُ
الْمَحْذُوفُ خَبْرٌ فِلَهُ مَحْلٌ ، وَفِي نَحْوِ : (زَيْدًا ضَرِبَتْهُ) لَا مَحْلَّ لَهَا .

١) شِرْحُ نَعْجَنَةِ الْبَلَاغَةِ لِفَيْضِ الْإِسْلَامِ ص ٥٤٠ .

٢) شِرْحُ نَعْجَنَةِ الْبَلَاغَةِ لِفَيْضِ الْإِسْلَامِ ص ١١١٢ .

٣) شِرْحُ نَعْجَنَةِ الْبَلَاغَةِ لِفَيْضِ الْإِسْلَامِ ص ١٢٦٦ .

الجملة الرابعة ، ممّا لا محلّ لها: المجاب بها القسم ، نحو : ﴿ يَسِّرْ *
وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمَ * إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ يس / ١ - ٣ ، ونحو : ﴿ وَتَالَّهِ
لَا يَكِيدُنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾ الأنبياء / ٥٧ .

تنبيه :

من أمثلة جواب القسم ما يخفى نحو : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيشَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ
لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ البقرة / ٨٣ ، ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيشَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ ﴾
البقرة / ٨٤ .

وذلك لأنّ أخذ الميثاق بمعنى الاستخلاف ، قاله كثير منهم الزجاج ، ويوضّحه :
﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيشَاقَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ﴾آل عمران / ١٨٧ .
وقال الكسائي والفراء ومن وافقهما: التقدير (بأنّ لا تعبدوا) (وبأنّ
لا تسفكوا) ، ثم حذف الجار ، ثم (أن) فارتفاع الفعل .

الجملة الخامسة ، ممّا لا محلّ لها: الواقعة جواباً لشرط ، غير جازم مطلقاً أو
جازمٍ ولم يقترن بـ (الفاء) ولا بـ (إذا) الفجائية .
فالأول: جواب (لو) ، و (لولا) و (لَمَّا) و (كَيْفَ) .
والثاني ، نحو : (إِنْ تَقْعُمْ أَقْمَ) و (إِنْ قَمْتَ قَمْتَ) أما الأول فظهور الجزم في لفظ
الفعل . وأما الثاني فلا ينافي الحكم لوضعه بالجزم هو الفعل لا الجملة بأسرها .

الجملة السادسة ، ممّا لا محلّ لها: الواقعة صلةً لاسمٍ أو حرفٍ .
فالأول: نحو : (جاءَ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ) فـ (الَّذِي) في موضع رفعٍ ، والصلة لا محلّ
لها ، وبلغني عن بعضهم أنه كان يلقن أصحابه أن يقولوا: إنَّ الموصول وصلته في
موضع كذا ، محتاجاً بأنهما ككلمةٍ واحدةٍ و الحقُّ ما قدمتُ لك ، بدليل ظهور
الإعراب في الموصول نفسه في نحو : (لِيَقْعُمْ أَبِيهِمْ فِي الدَّارِ) و (لِأَلْزَمَنَ أَبِيهِمْ عِنْدَكَ)

و (أَمْرُّ بِإِيمَانِهِمْ هُوَ أَفْضَلُ) وفي التنزيل : « رَبَّنَا أَرَنَا اللَّذِينَ أَضَلَّنَا » فصلت / ٢٩ .
والثاني: نحو : (أَعْجَبَنِي أَنْ قُمْتَ) أو (مَا قُمْتَ) إذا قلنا بحرفية (ما) المصدرية ،
فيقال في هذا النوع : الموصول وصلته في موضع كذا ، لأنَّ الموصول حرف ، فلا
إعراب له لا لفظاً ولا محلّاً ، ولا محلّ للصلةِ وحدها .

الجملة السابعة ، مِمَّا لَا مَحْلٌ لَهَا : التابعة لِمَا لَا مَحْلٌ لَهِ نحو : (قَامَ زَيْدٌ وَلَمْ
يَقُمْ عَمْرُوا) إذا قَدِرْتَ (الواو) عاطفة ، لا (واو) الحال .

الجملة التي لها محلٌ من الإعراب

وهي أيضاً سبعة:

الجملة الأولى: الواقعة خبراً، وموضعها رفع في بابي: المبتدأ و(إن) وأخواتها، ونصب في بابي: (كان) و(قاد) وأخواتهما. وختلف في نحو: (زيد أضره) و(عمر و هل جاءك) فقيل: محل الجملة التي بعد المبتدأ رفع على الخبرية، وهو صحيح وقيل: نصب بقول مضمرو الخبر، بناء على أن الجملة الإنسانية لا تكون خبراً وهو باطل.

الجملة الثانية: الواقعة حالاً، وموضعها نصب نحو: ﴿ ولا تَمْنُنْ تَسْكُثِرُ﴾ المثل/٦، ﴿ لَا تَقْرِبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ النساء/٤٣، ومنه: ﴿ ما يَأْتِيهِم مِّنْ ذِكْرٍ مِّنْ رَبِّهِمْ مُّحَدِّثٌ إِلَّا آسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يُلْعَبُونَ لَاهِيَةَ قُلُوبُهُمْ﴾ الأنبياء/٢، فإن جملة ﴿ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ حال من فاعل ﴿ آسْتَمَعُوهُ﴾ أو مفعوله: و ﴿ لَاهِيَةَ﴾ حال من فاعل ﴿ يَلْعَبُونَ﴾ و الشاهد في الأولى. و قوله: مَاذَا تُجِيِّبُونَ وَالزَّهْرَاءُ خَصْمُكُمْ والحاكم اللَّهُ بَيْنَ الْخَصْمَ وَالْجَانِبِ فجملة (والزهراء خصمكم) حال من فاعل (تجيبون) وأما جملة (الحاكم اللَّهُ) فمعطوف.

الجملة الثالثة: الواقعة مفعولاً، و محلها النصب إن لم تُنْبِتْ عن فاعلٍ و إلا

فالرفع، وهذه النية مخصصة بباب القول نحو: ﴿ ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ ﴾ المطففين/١٧.

وتقع الجملة مفعولاً في ثلاثة أبواب:

الباب الأول:

باب الحكاية بالقول، أو مرادفة.

فالأول: نحو: ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾ مريم/٣٠، و نحو قول حَسَانَ بْنَ ثَابَتَ:

فَقَالَ لَهُ: قُمْ يَا عَلِيُّ فَإِنَّسِي رَضِيَّتُكَ مِنْ بَعْدِي إِسَامًا وَهَادِيًّا
والثاني: نوعان:

ما معه حرف التفسير نحو: (كتبْ إِلَيْهِ أَنْ آفَعُ) إذا لم تقدر باء الجرّ، والجملة في هذا النوع مفسّرة للفعل فلا موضع لها.

وما ليس معه حرف التفسير نحو: ﴿ وَنَادَى نُوحُ أَبْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنْيَ أَرَكَبَ مَعْنَانِ ﴾ هود/٤٢، فجملة: ﴿ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ ﴾، و جملة ﴿ يَا بُنْيَ أَرَكَبَ مَعْنَانِ ﴾ منصوبتان، الأولى بالحالية، والثانية بالمعنى.

تنبيهات

الأول: من الجمل المحكية ما قد يخفي، فمن ذلك ﴿ فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا إِنَّا لِذَائِقُوْنَ ﴾ الصافات/٣١، والأصل: (إِنْكُمْ لِذَائِقُوْنَ عَذَابِي)، ثُمَّ عدل إلى النكّل، لأنّهم تكلّموا بذلك عن أنفسهم.

الثاني: قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية وغيرها نحو: (أَنْقُولُ مُوسَى فِي الدَّارِ؟).

فلنك أن تقدّر (موسى) مفعولاً أول، و(في الدار) مفعولاً ثانياً على إجراء القول

مجرى الظن و الاعتقاد.

ولك أن تقدّرّهما مبتدأ و خبراً على الحكاية بالقول، كما في قوله تعالى: ﴿ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ كَانُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾ البقرة/١٤٠ ، ألا ترى أنّ القول قد آتى في شروط إجرائه مجرى الظنّ ، و مع هذا جيء بالجملة بعده محكية .

الثالث: قد تقع بعد القول جملة محكية ، ولا عمل للقول فيها، وذلك نحو: (أَوْلُ قَوْلٍ إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ) إذا كسرت إنّ، فالجملة خبر حكمًا مع أنها محكية معنى وإن فتحت، فالمعني: (حَمْدُ اللَّهِ) ، يعني: بأيّ عبارة كانت، فهي خبرًا لا غير.

الباب الثاني:

الذى تقع فيه الجملة مفعولاً: باب (ظن) و (أعلم) و أخواتها .
فإن الجملة تقع مفعولاً ثانيةً لظنّ و ثالثاً لأعلم و ذلك لأنّ أصلها الخبر، و وقوعه جملة سائغ كما مرّ.

الباب الثالث:

باب التعليق، وذلك غير مختص بباب (ظن) ، بل هو جائز في كلّ فعلٍ قلبيّ ، وهذا أنقسمت هذه الجملة إلى ثلاثة أقسامٍ :
أوّلها: أن تكون في موضع مفعولٍ مقيدٍ بالجار نحو: ﴿ أَوْ لَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا يَصْاحِبُهُمْ مِنْ جِنَّةٍ ﴾ الأعراف/١٨٤ ، ﴿ فَلَيَسْتُرُ أَيْمَانُهَا أَرْكَنَ طَعَامًا ﴾ الكهف/١٩ ، ﴿ يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ الذاريات/١٢ ، لأنّه يقال: (تفكّرت فيه) و (نظرت فيه) و (سألت عنه) ، ولكن هذه الأفعال علّقت هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ إلى المفعول، وهي من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف .
ثانيها: أن تكون في موضع المفعول المسرح^(١) ، نحو: (عرفت من أبوك) وذلك

(١) المفعول المسرح، أي: غير المقيد.

لأنك تقول: عرفت زيداً، وكذا (علمت من أبوك) إذا أردت (علم) بمعنى (عرف).
ثالثاً: أن تكون في موضع المفعولين، نحو: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيْنَا أَشَدُ عَذَاباً﴾ طه/٧١، و﴿لَنْ يَعْلَمَ أَيُّ الْحَرَبَينِ أَحَصَى﴾ الكهف/١٢، ومنه ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلِبٍ يُنْقَلِبُون﴾ الشعرا/٢٢٧، لأنّ (أيّاً) مفعول مطلق لـ (ينقلبون)، لا مفعول به لـ (علم)، لأنّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ومجموع الجملة الفعلية في محل نصب بفعل العلم.

تنبيه :

فائدة الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب ظهر ذلك في التابع إذا لم يكن جملة، فنقول: (عرفت من زيد وغير ذلك من أموره).

الجملة الرابعة ، التي لها محلٌ من الإعراب: المضاف إليها ، و محلُها الجرُّ، ولا يضاف إلى الجملة إلا ثانية: أولاً: أسماء الزمان، ظروفاً كانت أو أسماء، نحو: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمٍ وَلَدُتْ﴾ مريم/٣٣، ونحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ﴾ إبراهيم/٤٤، ونحو قوله تعالى: ﴿لَيَنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ * يَوْمَ هُمْ بَارِزُون﴾ غافر/١٥ - ١٦ ونحو: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يُنْطِقُونَ﴾ المرسلات/٣٥، ألا ترى أنّ (يوم) ظرف في الأولى ، و مفعول ثانٍ في الثانية و بدلاً من المفعول الثاني في الثالثة، و خبر في الرابعة؟

و من أسماء الزمان ما يضاف إلى الجملة وجوباً و هي ثلاثة: (إذ) باتفاق.

و (إذا) عند الجمهور.

و (لما) عند من قال باسميتها.

ثانيها: (حيث) ، و تختص بذلك عن سائر أسماء المكان ، و إضافتها إلى الجملة لازمة ، و لا يشترط لذلك كونها ظرفًا .

ثالثها: (آية) ، بمعنى عالمة ، فإنها تضاف جوازًا إلى الجملة الفعلية المتصرف فعلها، مثبتاً، أو منفياً بها، كقول عمرو بن شأس:

أَكُنْيَى إِلَى قَوْمِي السَّلَامُ رِسَالَةً بَأْيَةٍ مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلَا عَرَلًا^(١)

هذا قول سيبويه وزعم أبو الفتح أنها إنما تضاف إلى المفرد نحو: « إن آية مُلْكِه أَن يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ » البقرة/٢٤٨ .

رابعها: (ذُو) في قوله: (إِذْهَبْ بِنِي ، تَسْلِمْ) و (الباء) ظرفية ، و (ذي) صفة لزمن محذف ، أي: (اذهب في وقت صاحب سلام) أي: (في وقت هو مظنة للسلامة) .

خامسها وسادسها: (لَدُنْ) و (رَيْثَ) فإنها يضافان جوازًا إلى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف ، ويشترط كونه مثبتاً .

فاما (لَدُنْ) فهي اسم لمبدأ الغاية ، زمانية كانت أو مكانية ، ومن شواهدتها قوله:

لِزِمْنَا لَدُنْ سَالَتْمُونَا وَفَاقْمُ فَلَا يَكُنْ مِنْكُمْ لِلخَلَافَ جَنْوَحٌ

و أما (رَيْثَ) مصدر (رَأَثَ) إذا أبطأ ، و عمّلت معاملة أسماء الزمان في الإضافة إلى الجملة ، كما عمّلت المصادر معاملة أسماء الزمان في التوقيت كقولك: (جئتك صلاة العصر) قال:

خَلِيلِي رِفْقًا رَيْثَ أَقْضِي لِبَائِنَةً مِنَ الْعَرَصَاتِ الْمَذَكُورَاتِ عَهْوَدًا

سابعها وثامنها: (قول) و (قائل) كقوله:

قَوْلُ (يَالْلَّرْجَالِ) يَنْهِيْضُ مِنَا مُسْرِعِينَ الْكُهُولَ وَالشَّبَانَا

و أجبت قائل (كيف أنت) بـ (صالح) حَتَّى مَلَلْتُ وَمَلَّنِي عُوَادِي

(١) أكني بمعنى: بلغعني .

الجملة الخامسة : الواقعه بعد (الفاء) أو (إذا) ، جواباً لشرط جازم ، لأنها لم تتصدر بمفرد حتى يقبل الجزم لفظاً كما في قوله : (إِنْ تَقْعُمْ أَقْمَ) أو محلأً كما في قوله : (إِنْ جَثَتْنِي أَكْرَمْتَكَ)

فمثال المقونة بـ (الفاء) : « مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِي لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَلُونَ » الأعراف/١٨٥ ، وهذا قرئ أيضاً بجزم (يَذَرُ) عطفاً على المحل .

ومثال المقونة بـ (إذا) : « وَإِنْ تُصْبِحُمْ سَيِّئَةً بِمَا فَدَمْتَ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ » الروم/٣٦ .

الجملة السادسة : التابعة لمفرد ، وهي ثلاثة أنواع :

الأول : المعموت بها ، فهي في موضع رفع ، ونصب ، وجراً ، نحو قوله تعالى : « مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمَ لَا يَبْيَغُ فِيهِ » البقرة/٢٥٤ ، ونحو قوله تعالى : « وَأَتَقْوَا يَوْمًا تُرْجَمُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ » البقرة/٢٨١ ، ونحو : « رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَبِّ فِيهِ » آل عمران/٩ .

ولا يختص المعموت بكلمة (يوم) ، بدليل قوله تعالى : « حُذْ من أَنْوَاهِهِ صَدَقَةٌ تُظَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيْهِمْ بِهَا » التوبة/١٠٣ ، و « فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيَأْتِيَ بِرَثْنِي » مريم/٥ - ٦ .

الثاني : المعطوفة بحرف ، نحو : (زَيْدٌ مُنْظَلِقٌ وَأُبُوهُ ذَاهِبٌ) إنْ قَدَرْتَ الواو عاطفة على الخبر ، فلو قَدَرْتَ العطف على الجملة فلا موضع لها ، أو قَدَرْتَ الواو للحال فلا تبعية وال محل نصب .

الثالث : المبدل كقوله تعالى : « مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِرَسُولِكَ مِنْ قَبْلِكَ إِنْ رَبُّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ » نحلت/٤٣ ، فـ (إنْ) وما عملت فيه بدل من (ما) وصلتها ، هذا إذا كان المعنى : (ما يقول الله لك) و أنا إنْ كان المعنى :

(ما يقول لك كُفَّارُ قَوْمِك من الكلمات المؤذية إلَّا مثلَ ما قالَ الْكُفَّارُ الماضون لأنبيائهم) ، و هو الوجه الذي بدأ به الزمخشري ، فالجملة آستثناف .

الجملة السابعة : التابعة لجملة لها محلٌّ ، ويقع ذلك في بابي النسق
و البدل خاصةً :

فال الأول : نحو : (زَيْدٌ قَامَ أَخْرُوَةَ وَقَعَدَ أَبْوَةَ) ، إذا لم تقدر الواو للحال ولا قدرت
العطف على الجملة الكبرى .

والثاني : شرطه كون الثانية أُوفى من الأولى بتأدية المعنى المراد ، نحو :
﴿ وَأَتَقُوا الَّذِي أَمْدَكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمْدَكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ * وَجَنَّاتٍ وَغَيْرِهِنَّ ﴾ الشعراوي - ١٣٢ - ١٣٤ ، فإن دلالة (أَمْدَكُمْ) الثانية على نعم الله مفصلة ،
بخلاف الأولى ، و نحو قوله :

أَقْسُولُ لَهُ أَرْحَلْ ، لَا تَقِيمَنْ عِنْدَنَا وَإِلَّا فَكُنْ فِي السِّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا
فإن دلالة الثانية على ما أراده من إظهار الكراهة لإقامة عندهم ، بالظبطية ،
و دلالة الأولى بالالتزام .

تنبيه :

هذا الذي ذكرته من انحصر الجمل التي لها محل في سبع ، جار على
ما قرروا .

والحق أنها تسع ، و الذي أهملوه :

الجملة المستثناة : نحو : (لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَبِّطِرَ * إِلَّا مَنْ تَوَلَّنَ
وَكَفَرَ * فَيَعْذِبُهُ اللَّهُ الْعَذَابُ الْأَكْبَرُ) الغاشية/٢٢ - ٢٤ ، قال ابن خروف : (من)
مبتدأ و (يعذبه الله) الخبر ، والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع .

والجملة المسند إليها : نحو : (سَوَاءَ عَلَيْهِمْ أَنذَرْتَهُمْ) البقرة/٦ ، إذا
أعرب (سواء) خبراً ، و (أذرتهم) مبتدأ ، قاتماً مقام الإنذار ، من دون تقدير حرف

سابك ، و نحو : (تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِّنْ أَنْ تَرَاهُ)^(١) إذا لم تقدر الأصل : أنْ تسمع ، بل يقدر : (تسمع) قائماً مقام السمع .

(١) قاله المنذر بن ماء السماء لـ رأى (شقة بن ضمرة) إذ كان حسن الصيت قبيح الصورة .

حكم الجمل بعد النكرات وبعد المعرف

يقول العربون على سبيل التقرير: الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعرف أحوال.

وشرح المسألة مستوفاة، أن يقال: الجمل الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها: إنْ كانت مرتبطة بنكرة محضة، فهي صفة لها.
أو بمعرفة محضة فهي حال عنها.

أو بغير المحضة منها فهي محتملة لها.
وكل ذلك بشرط وجود المقتضي وانتفاء المانع.

مثال النوع الأول: وهو الواقع صفة لا غير، لوقوعه بعد النكرة المحضة، قوله تعالى: «**حَتَّىٰ تُنَزَّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرَئُهُ**» الآيات/٩٣.

ومثال النوع الثاني: وهو الواقع حالاً لا غير، لوقوعه بعد المعرفة المحضة قوله تعالى: «**وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ**» المدثر/٤، «**لَا تَقْرِبُوا الصَّلَةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى**» النساء/٤٣.

ومثال النوع الثالث: وهو المحتمل لها بعد النكرة قوله تعالى: «**وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارِكٌ أَنْزَنَاهُ**» الأنبياء/٥٠، فلك أن تقدر الجملة صفة للنكرة، وهو الظاهر، وأن تقدرها حالاً عنها، لأنها قد تخصصت بالوصف، وذلك يقربها من المعرفة، والوصف أرجح.

ومثال النوع الرابع: وهو المحتمل لها بعد المعرفة قوله تعالى: «**كَمَثْلِ الْجِمَارِ يَخْمُلُ أَنْفَارًا**» الجمعة/٥، فإن المعرف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة، فيصبح

تقدير (يحمل) حالاً أو وصفاً وإنْ كان الحال أظهر وأحسن و مثله قول رجلٍ من
بني سلول :

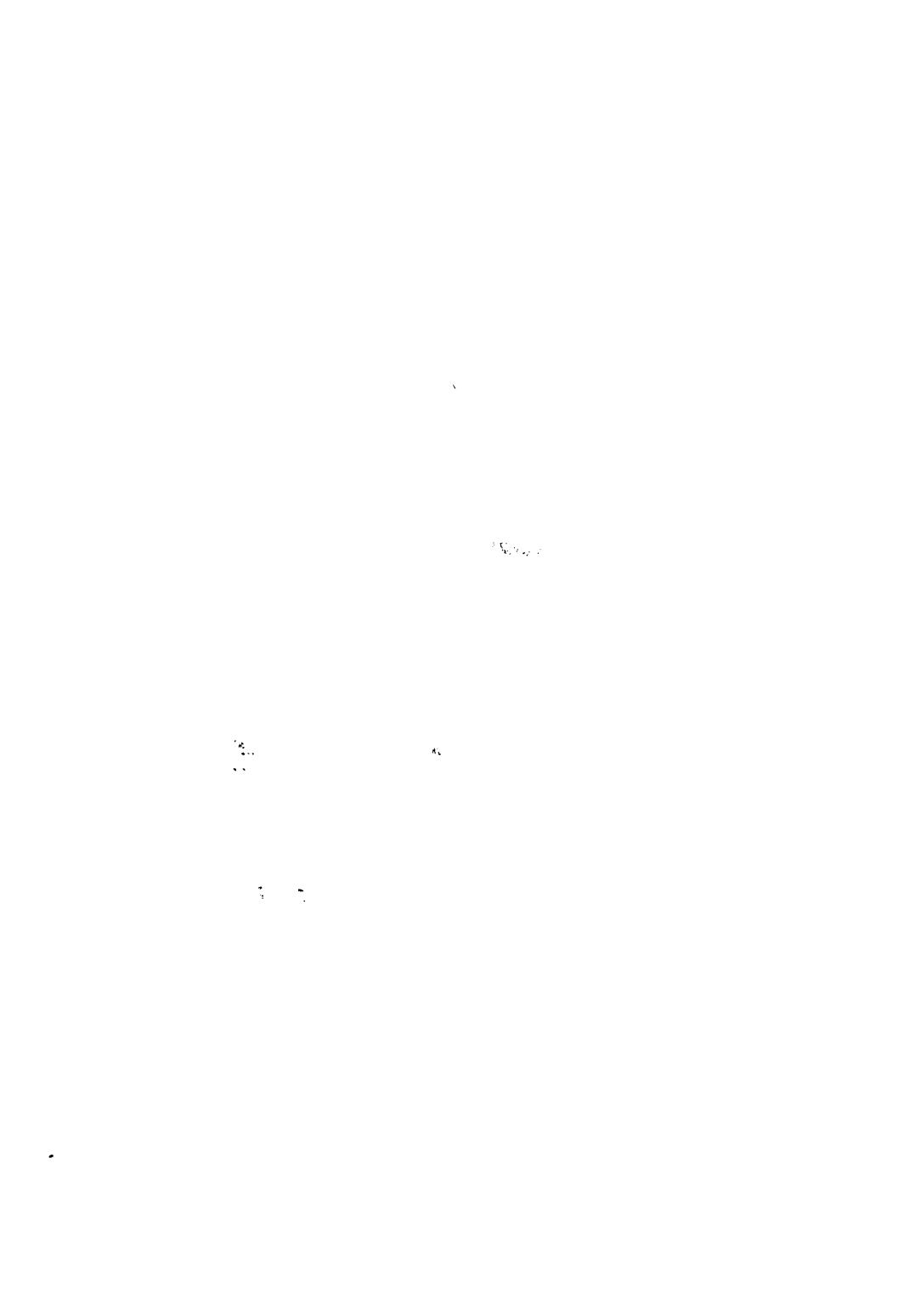
وَلَقَدْ أَمْرَ عَلَى الْكِبِيرِ يَسْبِبِي فَمَضَبِطُ ثَمَّتْ قُلْتُ لَا يَنْهَا بِي
و احترزت بقيد(وجود المقتضي) عن مثل ﴿فَعَلُوهُ﴾ من قوله تعالى : «وَكُلُّ
شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الرِّزْبِ» القمر/٥٢، فإنه صفة ولا يمكن جعله حالاً لعدم ما يعمل
في الحال.

وبقيد(انتفاء المانع) عن مثل ﴿لَا يَسْمَعُون﴾ من قوله تعالى : «وَحِفْظًا مِنْ
كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ * يَسْمَعُونَ» الصافات/٧ - ٨ ، فإنَّ الذي يتadar إلى الذهن أنَّه
صفة لكل شيطان أو حال منه، و كلامها باطل ، و إنما هو آستئناف وقد مضى
البحث فيه .

الباب الثالث

في ذكر أحكام ما يشبه الجملة

و هو الظرف والجار و المجرور



الفصل الأول

ذكر حكمها في التعلق

لا بد من تعلقها بالفعل، أو ما يشبهه، أو ما أول بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه

فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجوداً قدر.

فمثال التعلق بالفعل وشبهه، قوله تعالى: «صِرَاطُ الَّذِينَ أَنْعَمْتُ عَلَيْهِمْ * غَيْرَ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ» الفاتحة/٦ - ٧.

ومثال التعلق بما أول بمشبه الفعل، قوله تعالى: «وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ» الرخرف/٨٤، أي: (و هو الذي هو إله في السماء) فـ(في) متعلقة بـ(إله)، وهو اسم غير صفة بدلالة أنه يوصف فتقول: (إله واحد)، ولا يوصف به، فلا تقول: (شيء إله).

وإنما صح التعلق به لتأوله بمعبود، و (إله) خبر لـ(هو) محدوفاً.
ولا يجوز تقدير (إله) مبتدأ مخبراً عنه بالظرف، أو فاعلاً بالظرف، لأن الصلة حينئذ خالية من العائد.

ومثال التعلق بما فيه رائحته، قوله: (فَلَمَّا حَاتَمَ فِي قَوْمِهِ)، فتعلق الظرف بالاسم، لما في هذا الاسم من معنى الجمود، كقول ابن دارة:
أنا أبو المِنْهَالِ بَعْضُ الْأَحْيَانِ لَيْسَ عَلَيَّ حَسْبِي بِبُضْلَانٍ^(١)

(١) والبيت من مشطور السريع. وبضلان: أي بضليل.

ومثال التعلق بالمحذوف قوله تعالى: ﴿وَإِلَى نَمُوذَ أَخَاهُمْ صَالِحًا﴾
الأعراف/٧٣ وهود/٦١ ، بتقدير: (وأرسلنا) ، ولم يتقدّم في اللفظ ذكر الإرسال،
ولكن ذكر النبي والمرسل إليهم يدلّ على ذلك .
ومثله: ﴿وَبِالوَالِدَيْنِ إِخْسَانًا﴾ البقرة/٨٣ ، أي: و أحسنوا بالوالدين إحساناً .

الفصل الثاني

ذكر ما لا يتعلّق من حروف الْجَرِّ

يستثنى من قولنا (لا بد لحرف الْجَرِّ من متعلّق) ستة أمور:

الأول: الحرف الزائد، كـ(الباء) وـ(من) في: «كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا»
الرعد/٤٣، «هُلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ» فاطر/٣، وذلك لأنّ معنى التعلّق: الارتباط
المعنوي، والأصل أنّ أفعالاً قصرت عن الوصول إلى الأسماء، أُعيّنت على ذلك
بحروف الْجَرِّ.

والزائد إنما دخل في الكلام تقوية له وتوكيدها، ولم يدخل للربط.
وقول الحوفي: إنّ الباء في قوله تعالى: «أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ»
الثين/٨، متعلقة، وهي.

نعم يصحُّ في (لام) المقوية أن يقال: إنها متعلقة بالعامل المقوّي نحو:
«مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ» البقرة/٩١، «إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْبَيَا تَعْبُرُونَ» يوسف/٤٣، لأنّ
التحقيق أنها ليست زائدة ممحضة، لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزله منزلة
القاصرين، ولا معدية ممحضة لاطراد صحة إسقاطها، فلها منزلة بين الممتلتين.

الثاني: (لعل)، في لغة عُقيل حرف جر لأنها بمنزلة الحرف الزائد، ألا ترى أنّ
مجروها في موضع رفع بالابتداء بدلالة آرتفاع ما بعده على الخبرية، كما أنسد
شاعرهم^(١):

(١) هو كعب بن سعد الغنوبي. والبيت من مรثية مشهورة قالها في رثاء أبي المغوار.

فَقُلْتُ: أَدْعُ أَخْرَى وَأَرْفَعُ الصَّوْتَ جَهَرًا لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ فَرِيبَ
وَلَاَنَّهَا لَمْ تَدْخُلْ لِإِيصالِ عَامِلٍ إِلَى مَعْوُلٍ، بَلْ لِإِفَادَةِ مَعْنَى التَّوْقُّعِ كَمَا دَخَلَتْ
(لَيْتَ) لِإِفَادَةِ مَعْنَى التَّمَنِيِّ .

الثالث: (لَوْلَا) فِيمَنْ قَالَ: (لَوْلَاهُ وَلَوْلَاهُ وَلَوْلَاهُ) عَلَى قَوْلِ سَيِّبوِيهِ: إِنَّ (لَوْلَا)
جَارَةً لِلضَّمِيرِ، فَإِنَّهَا أَيْضًا بِمَنْزِلَةِ لَعْلَّ فِي أَنَّ مَا بَعْدَهَا مَرْفُوعُ الْمَحْلُّ بِالْابْتِداءِ، فَإِنَّ
(لَوْلَا) الْامْتَنَاعِيَّةُ تَسْتَدِعِي جَمْلَتَيْنِ كَسَائِرِ أَدْوَاتِ التَّعْلِيقِ .

وَزَعْمُ أَبُو الْحَسْنِ أَنَّ (لَوْلَا) غَيْرُ جَارَةٍ، وَأَنَّ الضَّمِيرَ بَعْدَهَا مَرْفُوعٌ، وَلَكِنَّهُمْ
آسْتَعْلَمُوا ضَمِيرَ الْجَرِّ مَكَانَ ضَمِيرِ الرَّفْعِ، كَمَا عَكَسُوا فِي قَوْلِهِمْ: (مَا أَنَا كَانْتُ) ، وَيَرُدُّهُ
أَنَّ نِيَابَةَ ضَمِيرٍ عَنْ ضَمِيرٍ يَخَالِفُهُ فِي الإِعْرَابِ إِنَّمَا تَثْبِتُ فِي الْمَنْفَصِلِ .
وَإِنَّمَا جَاءَتِي فِي الضَّمِيرِ الْمَتَّصِلِ بِثَلَاثَةِ شَرُوطٍ:
كُونُ الْمَصْوُبِ عَنْهُ مَنْفَصِلًا .

وَتَوَافَقُهُمَا فِي الإِعْرَابِ .

وَكُونُ ذَلِكَ فِي الضرُورَةِ، كَقُولِهِ:

وَمَا نَبَالَيْ إِذَا مَا كَنْتَ جَارَتَنَا أَلَا يَجَاؤْنَا إِلَّا كَ دَيَّارَ

الرابع: (رُبَّ) فِي نَحْوِ: (رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لِقِيَتِهِ أَوْ لَقِيَتِهِ) لَأَنَّ مَجْرُورَهَا مَفْعُولٌ
فِي الثَّانِي وَمُبْتَدَأٌ فِي الْأَوَّلِ، أَوْ مَفْعُولٌ عَلَى حَدَّ (زِيدًا ضَرِبَتِهِ) وَيَقْدِرُ النَّاصِبُ بَعْدَ
الْمَجْرُورِ لَا قَبْلَ الْجَارِ، لَأَنَّ (رُبَّ) لَهَا الصَّدْرُ مِنْ بَيْنِ حُرُوفِ الْجَرِّ . وَإِنَّهَا دَخَلَتْ
(رُبَّ) فِيهِمَا لِإِفَادَةِ التَّكْثِيرِ أَوِ التَّقْلِيلِ، لَا التَّعْدِيَّةِ .

الخامس: (كَافٌ) التَّشْبِيهُ، قَالَهُ الْأَخْفَشُ وَأَبْنَ عَصْفُورٍ مُسْتَدِلُّينَ بِأَنَّهُ إِذَا قِيلَ:
(زِيدَ كَعْمَرِيُّو) فَإِنَّ كَانَ الْمَتَّلِقُ (أَسْتَقَرَ)، فَ(الْكَافُ) لَا تَدْلُّ عَلَيْهِ، بِخَلَافِ
نَحْوِ (فِي) مِنْ (زِيدَ فِي الدَّارِ)، وَإِنَّ كَانَ الْمَتَّلِقُ فَعْلًا مَنَاسِبًا لِلْكَافِ - وَهُوَ أَشَبُهُ -
فَهُوَ مَتَعَدٌ بِنَفْسِهِ لَا بِالْحَرْفِ .

وَالْحَقُّ أَنَّ جَمِيعَ الْحُرُوفَ الْجَارَةَ الْوَاقِعَةَ فِي مَوْضِعِ الْخَبْرِ وَنَحْوِهِ تَدْلُّ عَلَى

الاستقرار.

السادس: حرف الاستثناء، وهو (خَلا) و(عَدا) و(حَاشَا) إذا خَفَضْنَ، فإنَّهُ لتبنيَة الفعل عِنْدَ دَخْلِنَ عليه، كما أَنَّ (إِلَّا) كذلك. وذلك عكس معنى التعدية الَّذِي هو إيصالُ معنى الفعل إلى الاسم.

ولو صَحَّ فيهمَ التعلُّق لصَحَّ ذلك في (إِلَّا) وإنَّما يُخْفَضُ المستثنى بهمَّ ولا ينْصُبُ كالمستثنى بـ (إِلَّا)، للإشارة إلى الفرق بينهنَّ أفعالًا وأحرفًا.

الفصل الثالث

ذكر حكمهما بعد المعرف والنكرات

حكم الظرف والجار وال مجرور بعد المعرف والنكرات كحكم الجمل
بعدهما.

فهـما صفتان، في نحو : (رأيـت طائـرا فوق غصـن أو عـلـى غصـن) لأنـهما وقـعا بعد
نكـرة مـحـضـة.

وحالـان، في نحو : (رأـيـت الـهـلـال بـيـن السـحـاب أو فـي الأـفـق) لأنـهما وقـعا بعد
مـعـرـفـة مـحـضـة.

ومـحـتمـلاـن للـصـفـة وـالـحـالـ، في نحو : (يـعـجـبـني الرـمـرـ في أـكـهـامـ^(١)) وـالـثـمـرـ عـلـى
أـغـصـانـهـ، لأنـ المـعـرـفـ الـجـنـسـي كالـنـكـرة وـنـحوـ : (هـذـا ثـمـرـ يـانـعـ عـلـى أـغـصـانـهـ)، لأنـ
الـنـكـرة المـوـصـفـة كـالـمـعـرـفةـ.

(١) الكـمـ: وـعـاء الـطـلـع وـغـطـاء النـورـ.

الفصل الرابع

ذكر حكم المرفوع بعدهما

إذا وَقَعَ بعدهما مَرْفُوعٌ ، فإن تَقْدِمُهَا نَفِيٌّ ، أو أَسْتَفْهَامٌ ، أو مَوْصُوفٌ ، أو مَوْصُولٌ ، أو صَاحِبُ خَبْرٍ ، أو حَالٌ نَحْوِ : (مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ) ، (أَنَّيِ الْدَّارِ زَيْدٌ) ، (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَغْهِيَ صَفَرٌ) ، (جَاءَ أَنْذِي فِي الدَّارِ أُبُوهُ) ، (زَيْدٌ عِنْدَكَ أُخْوَهُ) ، (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ عَلَيْهِ جَبَّةٌ) .

ففي المرفوع ثلاثة مذاهب :

الأول: أنَّ الْأَرْجَحَ كونه مبتدأً مخبراً عنه بالظرف أو المجرور، ويجوز كونه فاعلاً.
الثاني: أنَّ الْأَرْجَحَ كونه فاعلاً، واختارة ابن مالك، وتوجيهه أنَّ الأصل عدم التقديم والتأخير.

الثالث: أنه يجب كونه فاعلاً، نقله ابن هشام عن الأكثرين.
وحيث أعرَبَ فاعلاً، فهل عامله: الفعل المحنوف، أو الظرف أو المجرور
ليابتَهَا عن (استقر) وقربَهَا من الفعل؟ فيه خلافٌ، والمذهب المختار: الثاني .
وإن لم يعتمد الظرف أو المجرور على شيءٍ من ذلك، فالمرفوع بعدهما مبتدأ،
والظرف أو المجرور خبر مقدمٌ نحو: (عَنْدِي دَرَاهِمٌ، وَفِي الدَّارِ زَيْدٌ) ومنه قول
أمير المؤمنين عليه السلام: (مَنَا النَّبِيُّ وَمِنْكُمُ الْمُكَذِّبُ وَمِنَا أَسْدُ اللَّهِ وَمِنْكُمْ أَسْدُ
الْأَحْلَافِ) (١).

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٤٤٦/٣، من كتاب له عليه السلام إلى معاوية، أراد

و لا خلاف في تعين الابتداء في نحو: (في داره زيد) لثلا يعود الضمير على متأخر
لفظاً و رتبةً.

←
بـ (المَكْذُوب): أبي سفيان، وبـ (أسد الله): حمزة بن عبد المطلب، وبـ (أسد ألاحلاف): عتبة بن ربيعة.

الفصل الخامس

ما يجب فيه تعلقها بمحدوفٍ

و هو شهادة :

الأول: أن يقعوا صفةً، نحو: «أو كصَيْبٍ مِنَ السَّماءِ» البقرة/١٩.

الثاني: أن يقعوا حالاً، نحو: «فَخَرَجَ عَلَى قَوْمٍ فِي زِينَتِهِ» القصص/٧٩، أي: مستقرّاً في زينته.

الثالث: أن يقعوا صلةً نحو: «وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنِ عِبادِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ» الأنبياء/١٩.

الرابع: أن يقعوا خيراً نحو: (زيد عندك، أو في الدار)، و رُبّا ظهر في الضرررة،
كتقول الشاعر:

لَكَ الْعَزْ إِنْ مُؤْلَكَ عَزْ وَ إِنْ يُهِنْ فَإِنْتَ لَدَنِي بِحُبُوبِ الْمُوْنِ كَانْ

الخامس: أن يرفعوا الاسم الظاهر نحو: «أَفِي اللَّهِ شَكٌ» إبراهيم/١٠،
و نحو: (أعندك زيد؟).

السادس: أن يستعمل المتعلق محدوفاً في مثلِ أو شبهه كقولك لمن أعرس:
(بالرفاء والبركة والبين) بإضمار: (أعرست)، ولمن رجع من الحجّ والزيارة:
(بالقبول) أي: زُرت أو رجعت بالقبول.

السابع: أن يكون المتعلق محدوفاً على شريطة التفسير نحو: (أَيْمَ الْجَمْعَةِ صُمِّتَ
فيه؟).

الثامن: القسم بغير (الباء) نحو: «وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشِي» الليل/١، «تَالَّهُ

لأَكِيدَنْ أَصْنَامَكُمْ ﴿الأبياء/٥٧﴾ ، وقولهم : (لِلَّهِ لَا يُؤَخِّرُ الأَجَلَ) ، ولو صرَّحَ في نحو ذلك بالفعل جيء بـ (الباء) .

الفصل السادس

المتعلق الواجب الحذف وتقديره

هل المتعلق الواجب الحذف فعلٌ، أو وصفٌ؟

لا خلاف في تعين الفعل في بابي القسم والصلة، لأنَّها لا يكونان إلَّا جملتين. وكذا يجب في الصفة في نحو : (كُلُّ رجُلٍ فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ) لأنَّ (الفاء) تجوز في نحو : (كُلُّ رجُلٍ يُائِنِي فَلَهُ دِرْهَمٌ) وتمتنع في نحو : (كُلُّ رجُلٍ صَالِحٍ فَلَهُ دِرْهَمٌ).

وأختلف في الخبر والصفة والحال، فمن قدر المتعلق فيهنَّ الفعل - وهم الأكثرون - فدليله أنَّ الأصل في العمل، الفعل. ومن قدره الوصف فلأنَّ الأصل في الخبر والحال والنعت الإفراد ولأنَّ الفعل في الخبر والحال والنعت لا بدَّ من تقديره بالوصف.

أما في الاشتغال، فالتقدير بحسب المفسر، فيقدر الفعل في مثل (أَيُّومُ الْجَمْعَةِ مُتَكَبِّفٌ فِيهِ)، والوصف في مثل (أَيُّومُ الْجَمْعَةِ أَنْتَ مُتَكَبِّفٌ فِيهِ). و الحقُّ عندي أنَّه لا يتراجع تقديره أسمًا أو فعلًا، بل بحسب المعنى المناسب.

أما في القسم فتقديره : (أُفْسِمُ).

وأما في الاشتغال، فتقديره كالمتوقع به، فيقدر الفعل في نحو : (أَيُّومُ الْجَمْعَةِ مُسْمَتٌ فِيهِ). والوصف في نحو : (أَفِي الْمَسْجِدِ أَنْتَ مُصْلِّ فِيهِ؟).

وإذا جهلت المعنى فقدَّر الوصف، فإنه صالح للأزمنة كلها وإن كان في الحقيقة للحال.

وأما في المثل، فيقدّر بحسب المعنى.

واما في الباقي نحو: (زيد في الدار)، فيقدّر كوناً مطلقاً وهو (كائن) أو (مستقر) أو مضارعها (يكون) و(يستقر) إن أريد الحال أو الاستقبال نحو: (الصوم اليوم) أو(في اليوم)، و(الجزاء غداً) أو(في الغد) ويقدّر (كان) أو (استقر)، أو وصفهما إن أريد المعنى.

ولا يجوز تقدير الكون الخاص، كـ(قائم) وـ(جالس) إلا للدليل، ويكون الحذف حينئذ جائزأ لا وجباً، وممّا يتخرج على التعلق بالكون الخاص قوله تعالى: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرُّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْفُسُ بِالْأَنْفُسِ﴾ البقرة/١٧٨، التقدير: (مقتول) أو (يقتل)، لا (كائن). ونظيره قوله تعالى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأَذْنَ بِالْأَذْنِ وَالسُّنْنَ بِالسُّنْنِ وَالجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ المائدة/٤٥، أي: أنّ النفس مقتولة بالنفس، و العين مفقوءة بالعين، و الأنف مجروح بالأنيف، والأذن مصلومة بالأذن، و السن مقلوبة بالسن. هذا هو الأحسن.

الفصل السابع

في تعيين مواضع التقدير

الأصل أن يقدّر المتعلق مقدماً عليهما ، كسائر العوامل مع معمولاتها ، وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخراً ، وما يقتضي إيجابه .
فالأول: نحو : (في الدار زيد) لأنَّ المذوف هو الخبر، وأصله أن يتأخَّر عن المبتدأ .

والثاني: نحو : (إنَّ في الدار زيداً) لأنَّ (إنَّ) لا يليها مرفوعها، ويلزم من قدر المتعلق فعلاً أن يقدّره مؤخراً في جميع المسائل، لأنَّ الخبر إذا كان فعلاً لا يتقدم على المبتدأ .

تنبيه :

رد جماعة منهم ابن مالك على من قدر المتعلق فعلاً بنحو قوله تعالى : ﴿إِذَا هُم مَكَرُ فِي آيَاتِنَا﴾ يونس/٢١ ، وقولك : (أَمَا في الدارِ فَزَيْدٌ) لأنَّ (إذا) الفجائية لا يليها الفعل ، و(أما) لا يقع بعدها فعل إلا مقوِّناً بحرف الشرط نحو قوله تعالى : ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمَقْرَبِينَ * فَرَوْحٌ وَرِيحَانٌ وَجَنَّةٌ نَعِيمٌ﴾ الواقعه/٨٩ - ٨٨ ، وهذا على ما بيَّناه غير واردٍ، لأنَّ الفعل يقدّر مؤخراً .



الباب الرابع

في ذكر أحكام يكثر ذُورُها

ويقع بالْمُعْرِبِ جهلها وعدم
معرفتها على وجهها

1. $\frac{1}{2} \times 10^6$

2. $\frac{1}{2} \times 10^6$

3. $\frac{1}{2} \times 10^6$

فمن ذلك
ما يُعرف به المبتدأ من الخبر

يجب الحكم بـأبتدائية المقدم من الأسمين في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يكونا معرفتين ، تساوت رتبتهما نحو قوله تعالى: (اللَّهُ رَبُّنَا

الشورى / ١٥) وريثكم

أو أختلفت نحو : (زَيْدُ الْفَاضِلُ) و (الْفَاضِلُ زَيْدٌ) و منه قول الزاهي البغدادي :
هُمْ دَوْحَةُ الْمَجْدِ وَالْأُوراقُ شَيْعَتُهُمْ وَالْمُصَطَّفُونَ الْأَصْلُ وَالثَّرَبَةُ الشَّمْرُ
 هذا هو المشهور.

وقيل: يجوز تقدير كُلّ منها مبتدأً و خبراً مطلقاً، و قيل: المشتقُ خبر و إنْ تقدَّمَ، نحو: (القائمُ زيدٌ).

والتحقيق أن المبتدأ ما كان أعرف وإن تأخر، كـ(زيد) في المثال الأخير وكـ(الضمير)، وـ(شيّعتهم) وـ(المصطفى) وـ(الذرّة) في الشعر.

أو كان هو المعلوم عند المخاطب، وإن تأخر ولم يكن أعرف المعارف كأن يقول:

(من القائم؟)، فتقول: (زيد القائم) فـ(زيد) خبر وـ(القائم) مبتدأ، لأنَّه المعلوم

عند المخاطب، فإن علّمهما وجهل النسبة، فالمقدّم المبتدأ.

الثانية: أن يكونا نُكِرتَين صالحَتِنَ للابتداء بهما نحو: (أَفْضَلُ مِنْكُمْ أَفْضَلُ

هَنْدِي

الثالثة: أن يكونا مختلفين تعريفاً وتنكيراً، والأول هو المعرفة ك(زيد)

فائِمْ).

وأَمَّا إن كان هو النكرة، فإن لم يكن له ما يسوغ الابتداء به، فهو خبر آنفًا، نحو: (خُرُّ ثُوِّك) و(دَهْبَ خَاتَمُك)، وإن كان له مسوغ فكذلك، عند الجمهور.

وأَمَّا سيبويه فيجعله المبتدأ، نحو: (كُمْ مَالَك ؟) و(خَيْرٌ مِنْكَ زَيْدٌ) وك قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ . . .﴾^(١)آل عمران/١٧٣، ووجهه أنَّ الأصل عدم التقديم والتأخير، وأنَّهما شبيهان بمعرفتين تأثِّر الأخْصُّ منهما، نحو: (الفاضل أنت)، ويتجه عندي جواز الوجهين إعمالاً للدلائل.

ويشهد لابتدائية هذه النكرة قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ﴾ الأنفال/٦٢، ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي يَبْكِهُ مُبَارَكًا﴾ آل عمران/٩٦، وقولهم: (إِنَّ حَرَبَيَا مِنْكَ زَيْدٌ)، وقولهم: (بِحَسْبِكَ زَيْدٌ).

والباء لا تدخل على الخبر في الإيجاب، وخبريتها قولهم: (ما جاءت حاجتك) بالرفع والأصل (ما حاجتك)، فدخل الناسخ بعد تقدير المعرفة مبتدأ، ولولا هنا التقدير لم يدخل، إذ لا يعمل في الاستفهام ماقبله.

وأَمَّا مَنْ نَصَبَ، فالالأصل: (ما هي حاجتك)، بمعنى: (أي حاجة هي حاجتك)، ثم دخل الناسخ على الضمير فأستر فيه، ونظيره أن تقول: (زيد هو الفاضل) وتقدَّر (هو) مبتدأ ثانياً، لا فصلاً ولا تابعاً فيجوز لك حينئذ أن تدخل عليه (كان) فتقول: (زيد كان الفاضل).

ويجب الحكم بابتدائية المؤخر في نحو قول الفرزدق:

بَنُونَا، بَنُو أَبْنائِنَا، وَبَنَائِنَا بَنُوهُنَّ أَبْناءَ الرِّجَالِ الْأَبْاعِدِ
رَعِيًّا لِلْمَعْنَى.

(١) لأن (حسب) لا يعرف بالإضافة.

و منه

ما يُعرف به إلا اسم من الخبر

اعلم أن لهاً ثلاثة حالات :

الأولى : أن يكونا معرفتين ، فإن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالملعون الأسم والجهول الخبر ، فيقال : (كان زيد أخا عمرو) لمن علم زيداً وجهل أخيه عمرو ، و (إن أخا عمرو زيد) لمن يعلم أخاً لعمرو ويجهل أنَّ اسمه زيد . وإن كان يعلمهَا ولا يعلم انتساب أحدهما إلى الآخر ، فإن كان أحدهما أعرف ، فالمختار جعله الأسم ، فتقول : (كان زيد القائم) لمن كان قد سمع بزيدٍ وسمع برجلٍ قائمٍ ، فعلم كلاً منها بقلبه ، ولم يعلم أنَّ هذا ذاك . ويجوز قليلاً (كان القائم زيداً) . وإن لم يكن أحدهما أعرف فأنَّ مخيَّرُ نحو : (كان زيد أخا عمرو) و (كان أخو عمرو زيداً) لأنَّ المضاف في قوَّة المضاف إليه .

ويُستثنى من مختلفي الرتبة نحو (هذا) فإنه يتعين للاسمية لمكان التبيه المتصل به ، فيقال : (كان هذا زيداً و كان هنا أخا عمرو) إلا مع الضمير ، فإنَّ الأفضل في باب المبتدأ أنْ يجعل الضمير مبتدأ وتُدخل التبيه عليه نحو : (هـ أناذا) . ولا يتأتى ذلك في باب الناسخ ، لأنَّ الضمير يتصل بالعامل فلا يمكن دخول التبيه عليه ، على أنَّه سمع قليلاً في باب المبتدأ : (هـ أنا) .

و أعلم أنَّهم حكموا لـ (أنْ) و (أنَّ) المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير ، لأنَّه لا يوصف كما أنَّ الضمير كذلك ، فلهذه قرأت السبعة : ﴿مَا كَانَ حَجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا بِالجَانِبِ، ٢٥﴾ ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ أَسَأُوا السُّوَاءِ أَنْ

كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَكَانُوا بِهَا يَسْتَهْزَئُونَ ﴿١٠﴾ الروم .

والرفع ضعيفٌ كضعف الإخبار بالضمير عَـا دونه في التعريف.

الحالة الثانية: أن يكونا نكرين، فإنْ كان لكُلّ منها مسوغ للإخبار عنه،

فأنتَ مخيرٌ فيما يجعله منها الاسم وما يجعله الخبر، فتقول: (كان خيراً من زيدٍ شرّاً من عمرو) وبالعكس.

وإنْ كان المسوغ لأحد هما فقط، جعلته الاسم، نحو: (كان خيراً من زيدٍ أمراة).

الحالة الثالثة: أن يكونا مختلفين، فتجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر نحو:

(إن زيداً قائماً) ولا يعكس إلا في الضرورة كقول القطامي:

فِي قَبْلِ السَّفَرِ يَا ضَبَاعاً وَلَا يَكُنْ مَوْقِفٌ مِنْكِ الْوَدَاعاً^(١)

(١) ضباعاً: مرخم ضباعة وهي بنت زفر بن الحارث.

و منه

ما يعرف به الفاعل من المفعول

و أكثر ما يشتبه ذلك إذا كان أحدهما اسمًا ناقصاً^(١)، والآخر اسمًا تامًا.

و طريق معرفة ذلك أنَّ تجعل في موضع الاسم التام إن كان مرفوعاً ضمير المتكلِّم المرفوع، وإن كان منصوباً ضميره، وتُبَدِّل من الاسم الناقص اسمًا بمعناه في العقل وعدمه. فإن صحت المسألة بعد ذلك، فهي صحيحة قبله، وإلا فهي فاسدة.

مثاله: (أعْجَبَ زَيْدَ مَا كَرِهَ عَمْرَو) فإذا لم تعلم أنَّ الفاعل (زيد)، أو أنَّ المفعول والفاعل (ما)، تجعل ضمير المتكلِّم المرفوع مكان (زيد) وتقول: (أعْجَبْتُ) و تُبَدِّل مكان (ما) اسمًا بمعناه من غير ذوي العقول، كـ(ثُوبٍ) مثلاً، فتقول: (أعْجَبْتُ الثُّوبَ) و حيث إنَّ معناه فاسد تعلم أنَّ (زيداً) في المثال مفعول و (ما) فاعل لأنَّه يصحُّ أنْ يقال (أعْجَبْنِي الثُّوبُ).

هذا إن أوقعت (ما) على غير ذوي العقول وإن أوقعته على من يعقل، يجوز أن يكون زيد فاعلاً و (ما) مفعولاً، لأنَّه يصحُّ أنْ يقال: (أعْجَبْتُ النِّسَاءَ) مثلاً أنْ يكون مفعولاً و (ما) فاعلاً كما يصحُّ أنْ يقال: (أعْجَبْتِي النِّسَاءَ). وإن كان الاسم الناقص (من) و (الذِّي) جاز الوجهان أيضاً، لأنَّه يصحُّ أنْ يقال: (أعْجَبْتُ زَيْدًا) و (أعْجَبْنِي زَيْدًا).

(١) كالأسم الموصول أو الموصف للحاجة إلى الصلة أو الصفة.

فروع :

تقول: (أَمْكَنَ الْمَسَافِرَ السَّفَرَ) بنصب (المسافر)، لأنك تقول: (أَمْكَنْتِي السَّفَرَ)
ولا تقول: (أَمْكَنْتُ السَّفَرَ).

وتقول: (مَا دَعَا زَيْدًا إِلَى الْخُرُوجِ)، و(مَا كَرِهَ زَيْدٌ مِّنَ الْخُرُوجِ) بنصب
(زيد) في الأولى مفعولاً و الفاعل ضمير (ما) مستترًا، ويرفعه في الثانية فاعلاً،
ومفعول ضمير (ما) محذوفاً، لأنك تقول: (مَا دَعَنِي إِلَى الْخُرُوجِ) و(مَا كَرِهَتْ
مِنْهُ)، ويمتنع العكس لأنّه لا يجوز (دعوتُ الثُّوبَ إِلَى الْخُرُوجِ) و(كرهَ الثُّوبُ
مِنَ الْخُرُوجِ). وعلى هذا القياس.

و منه

ما افترق فيه عطف البيان والبدل

وذلك ثانية أمور :

الأول: أن العطف لا يكون مضمراً ولا تابعاً لمضمرٍ لأنَّه في الجواب نظير
العت في المشتقات.

نعم أجزاء الكسائي أن ينعت الضمير بمنتهي مدحٍ نحو: «لا إله إلا هو
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» البقرة/١٦٣، أو ذمٌ نحو: (مررتُ بِالْخَبِيثِ) أو ترجمٌ
نحو:

فَأَصْبَحْتُ بِقَرْقَرٍ كَوَافِسًا فَلَا تَنْهَى أَنْ يَسَّامِ الْبَائِسًا^(١)
وأما البدل فيكون تابعاً لمضمر بالاتفاق نحو: «وَنَرَثُهُ مَا يَقُولُ» مريم/٨٠،
«وَمَا أَنْسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ» الكهف/٦٣، فإنَّ (ما يقول) و(أنْ أذكره)
في موضع نصب بدلاً من مفعول (نَرَثُ) و (أنسى) .
وأجزاء النحوين أن يكون البدل مضمراً تابعاً لمضمر ك (رأيْتُ إِيَاهُ) أو لظاهرٍ
ك (رأيْتُ زِيداً إِيَاهُ) .

وخالفهم ابن مالك فقال: إنَّ الثاني لم يُسمع ، وإنَّ الصواب في الأول أنَّه توكيده
كما في (عُمِتْ أَنْتَ) .

الثاني: أنَّ البيان لا يخالف متبعه في التعريف والتوكير ولا يختلفون في

(١) قرقى: اسم موضع. والبائس: صفة للباء في (تلعه).

جواز ذلك في البدل نحو: «إِلَى صِرَاطِ مُسْتَقِيمٍ * صِرَاطُ اللَّهِ» الشورى/٥٣ - ٥٢، ونحو: «بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٌ كَذِبَةٌ خَاطِئَةٌ» العلق/١٥ - ١٦.

الثالث: أنه لا يكون جملة، بخلاف البدل نحو: «وَأَسْرُوا النَّجْوَى
الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْكُمْ» الأنبياء/٣.

وهو أصح الأقوال في: (عرفت زيداً أبو منْهُو). وقال:

لقد أدهنتني أم عمرٍ بكلمة أتصبر يوم البين أم لست تصبر؟

الرابع: أنه لا يكون تابعاً لجملة، بخلاف البدل، نحو: «اتَّبَعُوا
الْمُرْسَلِينَ * اتَّبَعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا» س/٢٠ - ٢١، ونحو: «أَمَدَّكُمْ بِمَا
تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُمْ بِأَنْسَاعٍ وَبَنِينَ» الشعراة/١٣٢ - ١٣٣. و قوله:

أَكُولُ لَهُ آرْحَلٌ، لَا تَقِيمَنِ عِنْدَتَا وَإِلَّا تَكُنْ فِي السُّرُّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا

الخامس: أنه لا يكون فعلًا تابعاً لفعل، بخلاف البدل، نحو قوله تعالى:
«وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يُلْقَ أَثَاماً * يُضَاعِفُ لَهُ الْعَذَابُ» الفرقان/٦٨ - ٦٩. فإن
(يُضَاعِفُ) فعل خالٍ من الضمير، بدلاً من فعل (يلق)، لا بدل منه ومن
فاعله.

ال السادس: أنه لا يكون بلفظ الأول، ويجوز ذلك في البدل بشرط أن يكون مع الثاني زيادة بيان، كقراءة يعقوب «وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاهِيَّةً، كُلُّ أُمَّةٍ تُذَعَنُ إِلَى
كِتَابِهَا» الحاثية/٢٨، بتصرف (كل) الثانية - و كقول الحماسي لِوَدَّاكِ بن ثُمَيل:

رَوَيْدٌ بْنِ شِيَافَ بَعْضَ وَعِدَيْكُمْ تَلَاقُوا غَدَّاً خَيْلِي عَلَى سَفَوان١)

تَلَاقُوا جِيَاداً لَا تَجِيدُ عَنِ الْوَغْنِي إِذَا مَاغَدَتِ فِي الْمَازِقِ الْمُتَدَانِي

تَلَاقُوهُمْ فَتَعْرِفُو كَيْفَ صِرَمُمْ عَلَى مَاجَنَّتِ فِيهِمْ يَدُ الْحَدَّانِ

السابع: أنه ليس في نية إحلاله محل الأول، بخلاف البدل، وهذا أمرٌ منع

١) سفوان: ماء قرب البصرة.

البدل وتعينَ البيانُ في نحو : (يَا زَيْدُ الْحَارِثَ) لكراهةِ اجتماعِ حرف النداءِ واللام ، وفي نحو : (يَا سَعِيدَ كَرْزَ) بالرفع ، أو (كَرْزًا) بالنصب ، لأنَّ المنادى المفرد مبنيٌ على الضم ، بخلاف (يَا سَعِيدَ كَرْزَ) بالضم ، فإنه بالعكس .

وفي نحو : (أَنَا الصَّارِبُ الرَّجُلُ زَيْدٌ) ، وفي نحو : (زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ) ، وفي نحو : (يَأْتِيهَا الرَّجُلُ غَلَامٌ زَيْدٌ) وفي نحو : (أَئِ الرَّجُلَيْنِ زَيْدٌ وَعَمْرُو جَاءَكَ) وفي نحو : (جَاءَنِي كِلَا أَخْوَيْكَ زَيْدٌ وَعَمْرُو) .

الثامن: أنه ليس في التقدير من جملة أخرى ، بخلاف البدل ، ولهذا أمعنَّ أيضاً البدل وتعينَ البيان في نحو قوله : (هَذَا قَامَ عَمْرُو أَخْوَهَا) إذ لو كان (أَخْوهَا) بدلاً لكان من جملة أخرى ، فلزمَ أن يكون الخبر وهو (قامَ عَمْرُو) خالياً عن ضمير عائدٍ إلى المبدأ ، ونحو : (مررتُ بِرَجُلٍ قَامَ عَمْرُو أَخْوَهُ) ونحو : (زَيْدٌ ضَرَبَتْ عَمْرًا أَخَاهُ) .

و منه

ما أفترق فيه آسم الفاعل والصفة المشبهة

و ذلك أحد عشر أمراً :

الأول: أنه يصاغ من المتعدي والقادر، كـ(ضارب) وـ(قائم) وـ(مستخرج) وـ(مستكibr) وهي لا تصاغ إلا من القادر كـ(حسن) وـ(جميل).

الثاني: أنه يكون للأزمنة الثلاثة، وهي لا تكون إلا للحاضر، أي الماضي المتصل بالزمن الحاضر.

الثالث: أنه لا يكون إلا مُجاري للمضارع في حركاته وسكناته كـ(ضارب) وـ(يضرّب) وـ(منظلق) وـ(ينطلق) ومنه: (يقوم) وـ(قائم)، لأنّ الأصل: (يَقُومُ)، بسكون القاف وضم الواو، ثم نقلوا.^(١) وأما توافق أعيان الحركات في غير معتبر بدليل: (يدْهَبْ) وـ(ذاهِبْ)، وهي تكون مُجارية له كـ(منظلق اللسان) وـ(مُطْمَئِنُ النَّفْسِ) وغير مُجارية، وهو الغالب نحو: (ظريف) وـ(شجاع).

الرابع: أنّ منصوته يجوز أن يتقدّم عليه، نحو: (زيدَ عَمِراً ضاربَ) . ولا يجوز (زيدَ وجْهَهُ حَسَنَ).

الخامس: أنّ معموله يكون سبيباً وأجنبياً، نحو: (زيدَ ضاربَ غلامَةَ وَعِمِراً)، ولا يكون معمولها إلا سبيباً، تقول: (زيدَ حَسَنَ وجْهَهُ)، أو (الوجه) ويُمتنع: (زيدَ حَسَنَ عِمِراً).

(١) أي: نقلوا الحركة.

السادس: أنه لا يخالف فعله في العمل، وهي تخالفه فإنها تنصب مع قصور فعلها، تقول: (زيد حَسَنَ وجهَهُ) ويمتنع: (زيد حَسَنَ وجهَهُ بالنصب، خلافاً لبعضهم).

السابع: أنه يجوز حذفه وبقاء معموله، بخلافها ولها أجازوار هذا ضارب (زيد وعمرأ) بخض زيد، ونصب عمرو، بإضمار فعلٍ، أو وصفٍ مُنَوِّنٍ، ولا يجوز: (مررت برجلٍ حَسَنَ الوجهِ والفعلِ) بخض (الوجه) ونصب (ال فعل).

الثامن: أنه لا يصبح حذف موصوف اسم الفاعل وإضافته إلى مضادٍ إلى ضميره نحو: (مررت بقاتلِ أبيه) ويصبح (مررت بحسنِ وجهِه).

التاسع: أنه يفصل عن منصوبه ومرفوعه نحو: (زيد ضارب في الدارِ آباهِ عمرأ)، ويمتنع عند الجمهور: (زيد حَسَنٌ في السَّحْرِ وجْهِهِ) رفعت أو نصب.

العاشر: أنه يجوز إتباع معموله بجميع التَّوابع، ولا يجوز إتباع معمومها بصفة، قاله الزجاج ومتاخره المغاربة.

الحادي عشر: أنه يجوز إتباع مجروره على المحلَّ عند من لا يشترط السُّحْرِ^(١)، نحو: (زيد ضاربِ عمرِهِ وبكرِهِ).

ولا يجوز ذلك فيها، لا يقال: (هو حَسَنُ الوجهِ والبدنِ) بجرِّ (الوجه) ونصب (البدن)، خلافاً للفراء.

(١) المحرز هنا كون اسم الفاعل منيناً أو محلّ بـ(الـ) حتى يصح عمله في المفعول.

و منه

ما أفترق فيه الحال والتمييز وما آجتمعا فيه :

اعلم أنهم آجتمعا في خمسة أمورٍ وآفترقا في سبعةٍ :
فأوجُه الاتفاق أنهم :

آسمان ،

نكرتان ،

فضلتان ،

منصوبتان ،

رافعتان للابهام .

وأما أوجه الافتراق :

فأحددها: أن الحال تكون جملة نحو: (جاء زيد يضحك) وظرفًا نحو:

(رأيت الهملاً بين السحاب) وجارًا و مجرورًا نحو: « فخرج على قومه في زيتنه » الفصل / ٧٩ .

والتمييز لا يكون إلاً اسمًا نحو: (طاب زيد نفسه).

الثاني: قد يتوقف معنى الكلام على الحال كقوله تعالى: « ولا تمش في الأرض مرحًا » الإسراء / ٣٧، « ولا تقرئوا الصلاة وأنتم سكاري » النساء / ٤٣، بخلاف التمييز.

الثالث: أن الحال مُبيّنة للهياكل والتمييز مُبيّن للذوات .

الرابع: أن الحال تتعدد، نحو: (جاء زيد راكباً متسبماً) بخلاف التمييز.

الخامس: أنَّ الحال تتقَدِّم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً، أو وصفاً يشبهه، نحو: «خُشُعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ» القمر/٧، و لا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح.

السادس: أنَّ حَقَّ الحال الاستيقاظ و حقَّ التمييز الجمود وقد يتعاكسان، فتَقْعُ الحال جامدة نحو: (هذا مَالِكَ ذَهَبَا)، و «وَتَحْتُونَ الْجَبَالَ بُيُوتًا» الأعراف/٧٤، ويقع التمييز مشتقاً نحو: (لِلَّهِ دُرَّةٌ فَارِسًا).

وقولك: (بِكَرْمِ زَيْدٍ ضَيْفًا) إذا أردت الشفاء على ضيف زيد بالكرم. فإنْ كان زيد هو الضيف أحتمل الحال والتمييز. والأحسن عند قصد التمييز إدخال (من) عليه.

السابع: أنَّ الحال تكون مؤكدة لعاملها نحو قوله تعالى: «وَلَئِنْ مُذْبِراً وَلَمْ يُعَقِّبْ» النمل/١٠، و «فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا» النمل/١٩، و «وَلَا تَعْثُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ» البقرة/٦٠، ولا يقع التمييز كذلك.

و أمَّا «إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ أَثْنَا عَشَرَ شَهْرًا» التوبه/٣٦، فـ «شهراً» مؤكِّدٌ لما فِيهِمْ من عدَّة الشهور، و أمَّا بالنسبة إلى عامله وهو أثنا عشر فميßen.

أقسام الحال

تنقسم الحال باعتبارات :

الأول : أنقسامها باعتبار آنتقال معناها و لزومه إلى قسمين :
منتقلة ، وهو الغالب .

وملازمة ، وذلك واجب في ثلاث مسائل :

إحداها: الجامدة غير المؤولـة بالمشتق ، نحو : (هـذا مـالك ذـهـباً) و (هـذه جـبـتـكـ خـرـزاً) ، بخلافـ نحو : (بـعـتـهـ يـدـاً بـيـدـ) فإـنهـ بـمـعـنـىـ مـتـقـابـضـينـ ، وـهـوـ وـصـفـ مـتـقـلـ ، وـإـنـسـاـ لمـ تـؤـولـ فـيـ الـمـثـالـيـنـ الـأـوـلـيـنـ ، لأنـهـاـ مـسـتـعـمـلـاـنـ فـيـ مـعـنـاهـمـ الـوـضـعـيـ ، بـخـلـافـ الآـخـرـيـنـ ، وـكـثـيرـ مـنـهـمـ يـتـوـهـمـ أـنـ الـحـالـ الـجـامـدـةـ لـاـ تـكـوـنـ إـلـاـ مـؤـولـةـ بـالـمـشـتـقـ ، وـلـيـسـ كـذـلـكـ .

الثانية: المؤكدة ، نحو : « ولئـ مـدـبـراـ » النـمـلـ / ١٠ ، قالـواـ : وـمـنـهـ : « هـوـ الـحـقـ مـصـدـقاـ » فـاطـرـ / ٢١ لـأـنـ الـحـقـ لـاـ يـكـوـنـ إـلـاـ مـصـدـقاـ . وـالـصـوـابـ أـنـ يـكـوـنـ مـصـدـقاـ وـمـكـذـبـاـ وـغـيـرـهـماـ . نـعـمـ إـذـاـ قـيـلـ : (هـوـ الـحـقـ صـادـقاـ) فـهـيـ مـؤـكـدـةـ .

الثالثة: التي دلـ عـاـمـلـهـاـ عـلـىـ تـجـدـدـ صـاحـبـهاـ نحوـ : « وـخـلـقـ الـإـنـسـانـ ضـعـيفـاـ » النساءـ / ٢٨ ، وـنـحـوـ : (خـلـقـ اللـهـ الزـرـافـةـ يـدـيـهاـ أـطـلـوـاـ مـنـ رـجـلـيـهاـ) ، الـحـالـ (أـطـلـوـ) وـ(يـدـيـهاـ) بـدـلـ بـعـضـ .

ونـقـعـ الـمـلـازـمـةـ فـيـ غـيـرـ ذـلـكـ بـالـسـيـاعـ ، وـمـنـهـ : « قـائـماـ بـالـقـسـطـ » آلـ عمرـانـ / ١٨ ، إـذـاـ أـعـربـ حـالـاـ . وـقـولـ جـمـاعـةـ : إـنـهـ مـؤـكـدـةـ وـهـمـ ، لأنـ مـعـنـاهـاـ غـيـرـ مـسـتـفـادـ مـاـ قـبـلـهـاـ .

الثـانـيـ : آنـقـاسـمـهـاـ بـحـسـبـ قـصـدـهـاـ لـذـاتـهـاـ وـلـلـتوـطـهـ بـهـاـ إـلـىـ قـسـمـيـنـ :

مقصودةٌ وهو الغالب .

ومُوَطَّنةٌ وهي الجامدة الموصوفة نحو : « فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا » مريم/١٧ ، فذِكْرٌ « بَشَرًا » توطئةٌ لِذِكرٍ « سَوِيًّا » ونقول : (جاءني زيد رجلاً مُحسناً) .

الثالث : أنقسامها بحسب الزمان إلى ثلاثة :

مقارنة ، وهو الغالب ، نحو : « وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا » هود/٧٢ ، وقدرة ، وهي المستقبلة ، كـ(مررت برجلٍ مَعْهُ صَفَرٌ ضَابِدٌ بِهِ غَدًا) أي مُقدَّراً ذلك ، ومنه : « فَادْخُلُوهَا حَالَدِينَ » الزمر/٧٣ ، « لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَمْنِينَ ، مُحَلَّقِينَ رُؤْسَكُمْ وَمُقْصَرِينَ » الفتح/٢٧ .
ومحكمة ، وهي الماضية ، نحو (جاء زيد أمسٍ راكباً) ، ومنه قول الشاعر في الحسين عليه السلام :

وَكَرَّ وَقَرَ الْقَوْمُ خِيفَةً بَاسِهِ
كَانَ عَلَيْهَا فِي الصَّفَوْفِ يَجْوِلُ
أَيْ : وَقَدْ فَرَّ الْقَوْمُ خِيفَةً .

الرابع : انقسامها بحسب التبيين والتوكيد إلى قسمين :
مبينة ، وهو الغالب ، وتسمى مؤسسة أيضاً .
ومؤكدة ، وهي التي يستفاد معناها بدونها ، وهي :
إما مؤكدة لعاملها نحو : « وَلَئِنْ مُذَبِّرًا » النمل/١٠ .
أو لصاحبها نحو : « لَا مَنْ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا » يونس/٩٩ ،
ونحو : (جاء القوم طرًا) .

أو لمضمون الجملة ، نحو : (زيد أبوك عطوفاً) .

الخامس : أنقسامها بحسب ذي الحال ، ثلاثة أقسام :

الأول : الحال للفاعل ، كقولك : (جاء زيد راكباً) و منه قول عليٌ عليه السلام : (أَمَا بَعْدَ إِنَّ اللَّهَ سَبَحَنَهُ وَتَعَالَى خَلَقَ الْخَلْقَ حِينَ خَلَقَهُمْ غَيْرًا عَنْ طَاعِنِهِمْ آمِنًا مَغْصِبِتِهِمْ (١) .

الثاني: الحال للمفعول، كقول عليٌ عليه السلام: (اللَّهُمَّ إِنَا نَسْأَلُكَ أَنْ لَا تَرُدْنَا
خَائِبَيْنَ) ^(٣).

الثالث: الحال هما، كقولك: (لقيت زيداً راكبيْنِ).
وإذا كانت جملة فعلها ماضٍ، تدخل عليها (قد)، كقول عليٌ
عليه السلام في بنى أمية: (كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْنِي فَاسِقِهِمْ وَقَدْ صَحِبَ الْمُنْكَرَ) ^(٤).



١) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٦١١.

٢) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٤٣٤.

٣) شرح نهج البلاغة لفيض الإسلام ص ٤٣٨.

إعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوها

اعلم أنها إن دخل عليها جار أو مضاد فمحالها الجر نحو : ﴿عَمَ يَتَسَاءَلُونَ﴾ النبا/١ ، نحو : (صيحة أي يوم سفرك ؟) و (غلام من جاءك ؟).
وإلا فإن وقعت على زمان نحو : ﴿أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ التحل/٢١ ، أو مكان نحو :
﴿فَأَيَّانَ تَدْهِبُونَ﴾ التكوير/٢٦ ، أو حدث نحو : ﴿أَيَّ مُنْقَلِبٍ يُنْقَلِبُونَ﴾
الشراة/٢٢٧ ، فهي منصوبة مفعولاً فيه و مفعولاً مطلقاً.
وإلا فإن وقع بعدها اسم نكرة ، نحو : (من أب لك ؟) فهي مبتدأ ، أو اسم
معرفة نحو : (من زيد ؟) فهي خبر أو مبتدأ على الخلاف السابق .
ولا يقع هذان النوعان في أسماء الشرط .
وإلا فإن وقع بعدها فعل قاصر ، فهي مبتدأ نحو : (من قام ؟) و نحو : (من
يُقْمِمُ أَنْمَمَةً) .
والأصح أن الخبر فعل الشرط لا فعل الجواب .

وإن وقع بعدها فعل متعد ، فإن كان واقعاً عليها ، فهي مفعول به نحو قوله تعالى : ﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾ غافر/٨١ ، ﴿أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ الاسراء/١١٠ ، ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِي لَهُ﴾ الأعراف/١٨٦ .
وإن كان واقعاً على ضميرها نحو : (من رأيته) أو متعلقها نحو : (من رأيت
أخاه) فهي مبتدأ ، أو منصوبة بمحذف مقدر بعدها ، يفسره المذكور .

تنبيه :

إذا وقع اسم الشرط مبتدأ ، فهل خبره فعل الشرط وحده ، لأنَّه اسم تام ، و فعل

الشرط مشتمل على ضميره، أو فعل الجواب وحده، لأن الفائدة به تمت وللتزامهم عَوْدَ ضمير منه إلَيْه عَلَى الأصْحَاحِ أو مجموِعَهَا^(١)، لأن قولك: (مَنْ يَقُولُ أَنْفُسَهُ) بمنزلة قولك: (كُلُّ مِنَ النَّاسِ إِنْ يَقُولُ أَنْفُسَهُ) وال الصحيح الأول، وإنما توقيف الفائدة على الجواب من حيث التعلق فقط لا من حيث الخبرية.

١) قال مهدى المغنى الشيخ المصومي : التحقيق أنَّ أَسْمَ الشَّرْطِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ناقصاً كالموصولات ، إِلَّا أَنَّ مَعْنَاهُ ناقصٌ كَمَا لَا يَخْفَى ، وَعَلَيْهِ فَالْحُكْمُ أَنَّ الْخَبرَ فَعْلُ الْجَوَابِ لَأَنَّ الشَّرْطَ هُنَا بِمَنْزِلَةِ الْعُصْلَةِ فِي الْمَوْصُولاتِ ، فَالصَّحِيحُ هُوَ الْقَوْلُ الثَّانِي .

مسوّغات الابتداء بالنكرة

لم يَعُولَ المتقَدِّمون في ضابط ذلك إلَّا على حصول الفائدة .
ورأى المتأخرون أَنَّه لا يمكن لكُلِّ أحدٍ أَنْ يعلمَ مواضعَ الفائدة، فذكروا لها
قواعد، فمن مُقلٌّ مخلٌّ، ومن مُكثِّرٌ مُورِّدٌ مَا لا يصلاح، أو مُعدِّدٌ لأمورٍ
متداخلة .

والذِّي يَظْهُرُ لِي أَنَّهَا مُنْحَصَّرَةٌ فِي عَشْرَةِ أَمْوَارٍ :
الأول :

أَنْ تَكُونَ مَوْصُوفَةً : لفظاً، أو تقدِيرًا، أو معنىًّا .
فَالْأَوَّلُ: نَحْوُ : « وَأَجَلَ مُسْتَمَّى عِنْدَهُ » الْأَنْعَامُ / ٢، « وَلَعَبَدُ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ
مُشْرِكٍ » الْبَقْرَةُ / ٢٢١، ويشترط أَنْ يَكُونَ الْوَصْفُ مُفِيداً، فَلَا يَجُوزُ : (رَجُلٌ مِّنَ
النَّاسِ جَاءَنِي) .

وَالثَّانِي: نَحْوُ قَوْلَهُمْ : (السَّمْنُ مَنْوَانٌ بِدِرْهَمٍ) أَيْ : مَنْوَانٌ مِّنْهُ بِدِرْهَمٍ، وَقَوْلَهُمْ :
(شَرُّ أَمْرٍ دَانَابٍ) أَيْ : شَرٌّ عَظِيمٌ .

وَالثَّالِثُ: نَحْوُ : (رَجِيلٌ جَاءَنِي) لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى : (رَجُلٌ صَغِيرٌ) . وَقَوْلَهُمْ (مَا
أَحْسَنَ زِيداً) لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى : (شَيْءٌ عَظِيمٌ حَسَنَ زِيداً) ، وَلَيْسَ فِيهِمَا صَفَةٌ
مَقْدَرَةٌ، فَيَكُونُانَ مِنَ الْقَسْمِ الثَّانِي .

الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ عَالِمَةً .
إِمَّا رَفِعاً نَحْوُ : (قَائِمُ الرِّيزَادِ) عِنْدَ مَنْ أَجَازَهُ .

أَوْ نَصْبَاً نَحْوُ : (أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدِيقٌ) وَ (أَفْضَلُ مَنْكُمْ جَاءَنِي) إِذَا الظَّرْفُ^(١) مَنْصُوبٌ

المحل بالمصدر والوصف.

أو جرّاً نحو: (غلام أمرأة جاءني)، و(خمس صلواتٍ كتبهن اللّه).

وشرط هذه أن يكون المضاف إليه نكرةٌ كما مثّلنا، أو معرفةٌ والمضاف مما لا يتعرّف بالإضافة، نحو: (مثلك لا يدخل، وغيرك لا يوجد).

وأما ما عدا ذلك فإنَّ المضاف إليه فيه معرفة لا نكرة نحو: (غلام زيد جاءني) وقد تُضاف النكرة إلى ما يضاف إلى المعرفة نحو: (كلام غلام زيد مليح)، وهذا أيضاً في حكم المعرفة.

الثالث: العطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوعن الابتداء به، نحو: ﴿طاعةً وقولٌ معروف﴾ محمد، ٢١، أي: أمثل من غيرهما. ونحو: ﴿قولٌ معروفٌ ومغفرةٌ خيرٌ من صدقةٍ يتبعها أذى﴾ البقرة/٢٦٣، وكثيرٌ منهم أطلق العطف وأهمل الشرط، منهم ابنُ مالك.

الرابع: أن يكون خبرها ظرفاً، أو مجروراً، نحو: ﴿ولَذِينَا مَرِيْد﴾ ق/٣٥، ﴿ولكلَّ أَجْلٍ كِتَاب﴾ الرعد/٣٨.

قال ابنُ مالك: أو جملة. نحو: (قصدك غلامه رجل)، وشرط الخبر فيهن الاختصاص، فلو قيل (في دارِ رجل) لم يجز لعدم الفائدة، لأنَّ الوقت لا يخلو عن أن يكون فيه رجل ما في دارٍ ما. قالوا: والتقديم، فلا يجوز: (رجل في الدار)، وأقول: إنما وجب التقديم هنا لدفع توهّم الصفة، وآشراطه هنا يوهم أنَّ له مدخلاً في التخصيص.

الخامس: أن تكون عامّة

إذا بذاتها، كأسوء الشرط والاستفهمام.

أو بغيرها، نحو: (ما رجل في الدار) و(هلُّ رجل في الدار؟) ﴿ءِإِنَّهُ مَعَ اللَّهِ﴾

←
١) يطلقون (الظرف) على الحال وال مجرور أيضاً كما هنا، والقصد أنَّ (المعروف) في محل نصب للمصدر (أمر)، و(منك) في محل نصب للوصف (أفضل).

. النمل / ٦٠

السادس: أن تكون مراداً بها صاحب الحقيقة من حيث هي نحو: (رجلٌ خيرٌ من امرأة) و (تمرة خيرٌ من جرادة).

السابع: أن تكون في معنى الفعل، وهذا شامل نحو: (عجب لزید)، وضبوطه بأن يُراد بها التعجب، ولنحو: «سلام على آل ياسين» الصافات ١٣٠، «وقل للملطففين» المطففين ١، وضبوطه بأن يُراد بها الدُّعاء، ولنحو: (قائم الزَّيْدَانِ) عند من جُوزَها، وعلى هذا ففي نحو: (ما قائم الزَّيْدَانِ) مسوّغان، كما في قوله تعالى: «وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِظٌ» ق ٤.

الثامن: أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة نحو: (شجرة سجّدت) و (بقرة تكلمت) إذ وقوع ذلك من أفراد هذا الجنس غير معتاد، ففي الإخبار به عندها فائدة، بخلاف نحو: (رجلٌ مات).

التاسع: أن تقع بعد (إذا) الفجائية، نحو: (خرجت فإذا أسد أو رجل بالباب)، إذ لا تلازم بين الخروج ومفاجأة أسد أو رجل.

العاشر: أن تقع في أول جملة حالية كقوله:

سَرِينَا وَنَجَمْ قَدْ أَصَاءَ فَمَدْ بَدَا مُحَيَاكَ أَخْفَى ضَوْءُهُ كُلَّ شَارِقٍ
وَعَلَةُ الْجَوَازِ مَا ذَكَرْنَا فِي الْمَسَأَةِ قَبْلَهَا.

وممّا ذكروا من المسوّغات أن تكون النكرة محصورة، نحو: (إنما في الدار رجل)، أو للتفصيل، نحو: (الناس رجال: رجل أكرمته، ورجل أهانته). وفيهما نظر، أمّا الأولى فلأنّ الابتداء بالنكرة فيه صحيح قبل مجيء (إنما). وأمّا الثانية فلاحتمال أن يكون (رجل) الأولى للبداية والثانية عطف عليه، ويسمى بدائل التفصيل.

أقسام العطف

وهي ثلاثة :

أوّلها: العطف على اللّفظ، وهو الأصل نحو : (ليـس زـيد بـقـائـم وـلا قـاعـدـاـ) بالخفض.

وشرطه إمكان توجّه العامل إلى المعطوف، فلا يجوز في نحو : (ما جاءني من امرأة ولا زيد) إلا الرفع عطفاً على الموضع لأنَّ (من) الزائدة لا تعمل في المعارف.
ثانيها: العطف على المحلّ نحو : (ليـس زـيد بـقـائـم وـلا قـاعـدـاـ) بالنصب، وله عند المحققين ثلاثة شروط :

الأول: إمكان ظهور ذلك المحلّ في الفصيح، ألا ترى أنَّه يجوز في (ليـس زـيد بـقـائـم) و(ما جاءني من امرأة) أنْ تُسقطَ (الباء) فتنصب، و(من) فترفع، فعلى هذا لا يجوز : (مررتُ بـزـيد وـعـمـراـ) لأنَّه لا يجوز (مررتُ زـيدـاـ) خلافاً لابن جني، وأمّا قول جرير :

تمرونَ الديارَ ولم تَسْجُوا كلامَكُمْ علىَ إِذْنِ حَرَامٍ
فضرورة، ولا تختصُّ مراعاة الموضع بأن يكون العامل في اللّفظ زائداً.
أجاز الفارسي في قوله تعالى : « وَأَتَبْعَوْا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَغْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ »
هود/٤٠، أن يكون « يَوْمَ الْقِيَامَةِ » عطفاً على محلّ « هَذِهِ »، لأنَّ محلَه النصب.

الثاني: أن يكون الموضع بحقِّ الأصالة، فلا يجوز : (هذا ضارب زيداً وأخيه) لأنَّ الوصف المستوفى لشروط العمل، الأصل إعماله لا إضافته إلحاقاً له

بالفعل .

الثالث: وجود المُحرِّز، أي الطالب لذلِك المحلُّ، وآبُتني على هذا الشرط
آمناتُ مسائلَ :

المُسَائِلة الأولى: (إن زيداً وعمرٌ وقائماً) ، و ذلك لأنَّ الطالب لرفع (زيد) هو
الابتداء، و الابتداء هو التجرُّد، و التجرُّد قد زال بدخول (إنَّ) .

المُسَائِلة الثانية: (إن زيداً قائماً وعمرٌ) ، إذا قدرت عمرًا معطوفاً على المحلَّ،
لا مبتدأ .

وأجاز هذه بعض البصريين، لأنَّهم لم يشترطوا المُحرِّز، و إنما منعوا الأولى لمانع
آخر، وهو توارد عاملين (إنَّ و الابتداء) على معمول واحد و هو الخبر .

وأجازها الكوفيون لأنَّهم لا يشترطون المُحرِّز، و لأنَّ (إنَّ) لم تعمل عندهم في
الخبر شيئاً، بل هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها .

المُسَائِلة الثالثة: (هذا ضارب زيداً وعمرًا) بالنسب، لأنَّ الوصف بعد أن جرَّ زيداً
بالاضافة، زال محرزيته لنصب محلَّه .

ثالثها: العطف على التَّوْهِم، نحو: (ليس زيد قائماً ولا قاعداً) بالخُفْض، على
توهُم دخول الباء في الخبر، وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتَّوهِم، وشرط
حُسْنه كثرة دخوله هناك، ولهذا حُسْن قولُ زهيرٍ :

بدا لي أني لست مدرك ماضى ولا سابقي شيئاً إذا كان جاءياً
ولم يحسن قول الآخر:

وما كنت ذا تَيَرَبْ فِيهِمْ وَلَا مُنْتِشِ فِيهِمْ مُنْتِمِلٍ^(١)
لقلة دخول الباء على خبر كان، بخلاف خبri (ليس وما) .

١) أنشده ابن الأعرابي في نوادره. التَّيَرَب: التَّمِيمَة. المُنْتِل: الْكَثِير التَّمِيمَة. المُنْتِش: المفسد ذات الين.

وكما وقع هذا العطف في المجرور، وقع في المجزوم، وفي المفروض آسماً، وفي المنصوب آسماً وفعلاً، وفي المركبات.

فأمّا المجزوم، فقال به الخليل وسيبوه في قراءة غير أبي عمرو: ﴿لَوْلَا أَخْرَتِنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ المنافقون ١٠، فإنَّ معنى (لولا أخرتني، فأصدق)، ومعنى (إِنْ أَخْرَتِنِي، أَصَدَّقَ)، واحدٌ، فعطفَ (أَكُنْ) مجزوماً على محلَّ (أَصَدَّقَ).

وأمّا المفروض، فقال سيبوه: وأعلم أنَّ أنساً من العرب يغلطون، فيقولون: (إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ) و(إِنَّكَ وَزِيدَ ذَاهِبَانِ) و ذلك على أنَّ معناه معنى الابداء. و مراده بالغلط ما عَبَرَ عنه غيره بالتوهم، و ذلك ظاهرٌ من كلامه، فـ (زيد) و (أجمعون)، تابعان على توهم عدم دخول الناصب فكانه قيل: (مم أجمعون ذاهبون)، و (أنت و زيد ذاهبان).

و توهم ابن مالك أنَّ سيبوه أراد بالغلط الخطأ، فأعرض عليه بأنَّ متى جوَزنا ذلك عليهم، زالت الثقة بكلامهم، و أمتنع أن تُثْبَت شيئاً نادراً، لإمكان أن يُقال في كلِّ نادر: أنَّ قائله غلط.

وأمّا المنصوب آسماً، فقال الرمخشري في قوله تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ هود ٧١، فيمن فتح الباء في يعقوب، كأنَّه قيل: و وهبنا إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب. و قيل: هو على إضمار (وهبنا) أي: و من وراء إسحاق وهبنا يعقوب، بدلالة ﴿فَبَشَّرْنَاهَا﴾ لأنَّ البشرة من الله تعالى بالشيء في معنى الهبة.

وأمّا المنصوب فعلاً، فكقراءة بعضهم: ﴿وَدُوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا﴾^(١) القلم ٩، بحذف النون حملًا على معنى: (ودوا أن تُدْهِنَ).

(١) الآية: ﴿وَدُوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا﴾.

وقيل في قراءة حفص: «لَعَلِي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابُ السَّمْوَاتِ فَأَطْلَعَ»^(١) ، غافر/٣٦-٣٧، بالنصب. إنه عطف على معنى لعلـي أبلغـ، وهو: لعلـي أنـ أبلغـ، فإنـ خبرـ لعلـ يقترن بـ(أنـ) كثيرـاً. وأما في المركبات فقد قيل في قوله تعالى: «وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيَاحَ مُبَشِّرـاتٍ وَلِيُذِيقَكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ» الروم/٤٦، أنه على تقدير (ليبشرـكم) و (ليذيقـكم). ويحتمل أن يكون التقدير: (ولـيذيقـكم) و ليكون كذا و كذا أرسـلـها.

تبنيـ

(لا تأكلـ سـمـكاً و تشرـبـ لـبـنـ) إن جزمـتـ، فالـعـطـفـ عـلـىـ الـلـفـظـ، و النـهـيـ عـنـ كـلـ مـنـهـاـ.

وإن نصـبتـ، فالـعـطـفـ عـنـ الـبـصـرـيـنـ عـلـىـ الـمـعـنـىـ، و النـهـيـ عـنـ الـجـمـعـ عنـ الـجـمـعـ، أيـ: (لا يمكنـ منـكـ أـكـلـ سـمـكـ معـ شـرـبـ لـبـنـ). وإن رـفـعـتـ فالـشـهـورـ أـنـ نـهـيـ عـنـ الـأـوـلـ و إـيـاـحـةـ لـلـثـانـيـ. و أـنـ الـمـعـنـىـ: (ولـكـ شـرـبـ لـبـنـ)، و تـوجـيهـهـ أـنـ مـسـتـأـنـفـ، فـلـمـ يـتـوـجـهـ إـلـيـ حـرـفـ النـهـيـ.

(١) الآية: «لَعَلِي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابُ السَّمْوَاتِ فَأَطْلَعَ».

عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس

منه البيانيون، وآبن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل، وآبن عصفور في شرح الإيضاح، ونقله عن الأكثرين وأجازه الصفار وجماعة مستدلين بقوله تعالى: «وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ...» البقرة/٢٥، و«وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ» الصافع/١٣. والتحقيق أنَّ عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس مطرد في (الفاء)، وغير مطرد في (الواو)، وإنْ كان جائزًا فيه أيضًا، نحو قوله تعالى: «لَئِنْ لَمْ تَتَّهِ لَأْرْجُمَنَكَ وَأَهْبُرْنَيْ مَلِيَّاً». مريم/٤٦.

عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس

وفيه ثلاثة أقوال:

أوّلها: الجواز مطلقاً، وهو المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال في مثل: (قام زيداً وعمراً أكرمته) : أنَّ نصبَ عمراً أرجح، لأنَّ تناسبَ الجملتين المتعاطفين أولى من تخالفهما.

ثانيها: المنع مطلقاً، حُكِيَ عن ابن جني أنَّه قال في قوله:
عاصِمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَلَلُ بَعْدَ مَا شَابَتِ الأَصْدَاعُ وَالضَّرَسُ نَقِنْدٌ^(١)
إنَّ الضَّرَسَ فَاعِلٌ بِمَحْذُوفِ يَفْسُرُهُ الْمُذَكُورُ، وَلَيْسَ بِمُبْتَدَأٍ، وَيُلْزِمُهُ إِيْجَابُ
النصب في مسألة الاشتغال السَّابِقةِ.

ثالثها: لأبي علي، أنَّه يجوز في الواو فقط، نقله عنه أبو الفتح في (سرُّ الصناعة)، وبنى عليه مُنْعَ كون الفاء في (خرجت فإذا الأسد حاضر) عاطفةً.
وأضعف الثلاثة القول الثاني.

(١) ونقد: أي تكسر.

العطف على معمولي عاملين

أجمعوا على جواز العطف على معمولي عاملٍ واحدٍ نحو : (إِنْ زِيداً ذَاهِبٌ، وَعُمْراً جَالِسٌ) .

و على معمولات عامل واحد نحو : (أَعْلَمْ زِيدَ عُمْرًا بَكْرًا جَالِسًا، وَأَبُو حَالِدٍ بَكْرًا سَعِيدًا مُطَلِّقًا) .

و على منع العطف على معمولي أكثر من عاملين نحو : (إِنْ زِيداً ضَارِبُ أُبُورَةِ لَعْمَرٍ، وَأَخْلَاكَ غَلَامَةِ بَكْرٍ) .

و أمّا العطف على معمولي عاملين ، فإن لم يكن أحدهما جاراً فقال آبن مالك : هو ممتنع إجماعاً نحو : (كان آكلاً طعامك عمرٌ، و تمراك بكر) وليس كذلك . بل نقل الفارسي الجواز مطلقاً عن جماعة ، وقيل : إنّ منهم الأخفش .

و إن كان أحدهما جاراً ، فإنّ كان الجار مؤخراً ، نحو : (زِيدٌ فِي الدَّارِ وَالْحَجَرَةِ عَمَرٌ) أو (وَعَمَرٌ وَالْحَجَرَةِ) فنقل المهدوي أنه ممتنع إجماعاً . وليس كذلك ، بل هو جائز عند من ذكرنا .

و إن كان الجار مقدماً ، نحو : (فِي الدَّارِ زِيدٌ وَالْحَجَرَةِ عَمَرٌ) ، فالمشهور عن سيبويه : المنع ، وبه قال البرد و آبن السراج و هشام ، و عن الأخفش الإجازة ، وبه قال الكسائي و الفراء و الرجاج .

وفصل قومٍ - منهم الأعلم - فقالوا : إنَّ ولَيَ المخوضُ العاطفَ كالمثال جاز ، لأنَّه كذا سمعَ ، ولأنَّ فيه تعادل المتعاطفات ، وإلاً ممتنع ، نحو : (فِي الدَّارِ زِيدٌ وَعَمَرٌ وَالْحَجَرَةِ) .

الموضع التي يعود الضمير فيها على ما تأثر لفظاً ورتبةً

وهي سبعة:

الأول: أن يكون الضمير مرفوعاً بـ (نعم) أو (بئس)، ولا يفسر إلا بالتمييز نحو: (نعمَ رجلاً زيد) و(بئسَ رجلاً عمرُوا).

ويلحق بها الفعل الذي يراد به المدح أو الذم نحو: «سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا» الاعراف/١٧٧، و نحو: «كَبَرَتْ كَلِمَةٌ تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ» الكهف/٥، و(ظرف رجلاً زيد).

و عن الفراء والكسائي أن المخصوص هو الفاعل، ولا ضمير في الفعل، ويرده (نعمَ رجلاً كان زيد).

ولا يدخل الناسخ على الفاعل، وأنه قد يحذف، نحو: «بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدْلًا» الكهف/٥٠.

الثاني: أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين، والعمل للثاني ، كقوله: حَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفَ الأَخِلَاءِ إِنِّي لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِّنْ خَلْقِي مُهِمَّلٌ والковفيون يمنعون من ذلك، فقال الكسائي: يُحذف الفاعل وقال الفراء يُضمر ويؤخر عن المفسّر، فإن آستوى العاملان في طلب الرفع وكان العطف بالواو نحو: (قام وعندَ أَخْوَاهُكَ) فهو عنده فاعل بهما.

الثالث: أن يكون مخبراً عنه فيفسّره خبره، نحو: «إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا» الانعام/٢٩.

قال الزمخشري: أصله: (إن الحياة إلّا حياتنا الدنيا) ثم وضع (هي) موضع

الحياة، لأن الخبر يدل عليها ويبينها. ومنه: (هي العرب تقول ما شاءت) قال ابن مالك: وهذا من جيد كلامه.

الرابع: ضمير الشأن والقصة، نحو: «**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**» الإخلاص ١١، ونحو: «**فَإِذَا هِيَ شَاهِدَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا**» الأنبياء ٩٧.

وهذا الضمير مخالف للقياس من خمسة أوجه:
أحدها: عوده على ما بعده لزوماً إذ لا يجوز للجملة المفسرة أن تقدم هي ولا شيء منها عليه.

ثانيها: أن مفسرها لا يكون إلا جملة ولا يشاركه في هذا ضمير.

ثالثها: أنه لا يتبع بتابع، فلا يؤكّد، ولا يعطف عليه، ولا يدل منه.

رابعها: أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه.

خامسها: أنه ملازم للإفراد، فلا يشترى ولا يجمع، وإن فسر بحديثين أو أحديهما.

وإذا تقرر هذا علماً أنه لا ينبغي الحمل عليه إذا أمكن غيره ومن ثم ضعفت قول الزمخشري في قوله تعالى: «**إِنَّهُ يَرَأُكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ**» الأعراف ٢٧ إنَّ أسم (إنَّ) ضمير الشأن، والأولى كونه ضمير الشيطان، ويؤيده أنه قرئ (وابن قبليه) بالنصب، وضمير الشأن لا يعطف عليه.

الخامس: أن يجر بـ(رب) مفسراً بتمييز وحكم حكم ضمير (نعم) و(بشن) في وجوب كون مفسره تمييزاً نحو: (ربه قبليه) في قوله: **رَبَّهُ قَبِيلَةٌ دَعَوْتُ إِلَيْهِ مَا بُورِثَ الْجَدَّ دَائِبًا فَاجَابُوا** ويلزم أن يكون مفرداً مذكراً دائماً نحو: (ربه آمرة) بخلاف نعم، يقال: (نعمت أمراً هنّ).

السادس: أن يكون مبدلاً منه الظاهر المفسر له، نحو: (ضربه زيداً). قال ابن عصفور: أجازه الأخفش، ومنعه سيبويه. وقال ابن كيسان: هو جائز

بإجماع ، نقله عنه ابن مالك .

وما خرّجوا على ذلك قوله : (اللَّهُمَ صَلِّ عَلَيْهِ الرَّقُوفِ الرَّحِيمِ) . و قال الكسائي :
هو نعتٌ ، و الجماعة يأبون نعت الضمير .

السابع : أن يكون متصلًا بفاعلٍ مقدمٍ ، ومفسرٌ لمفعولٍ مؤخرٍ ، نحو :
(ضربَ غلامَةَ زَيْدًا) ، أجازه الأخفش وأبو الفتح وأبو عبد الله الطوال من الكوفيين .
والجمهور يوجبون في ذلك في التر تقديم المفعول نحو : « وَإِذْ أَبْتَلَنِي إِبْرَاهِيمَ
رَبِّيْ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا » البقرة/١٢٤ .

ويمنع إجماعاً نحو : (صاحبُها في الدَّارِ) لاتصال الضمير بغير الفاعل ،
و نحو : (ضربَ غلامَهَا عَبْدَ هِنْدِ) لتفسيره بغير المفعول .
والواجب فيها تقديم الخبر والمفعول ، ولا خلاف في جواز (ضربَ غلامَةَ زَيْدَ)
بنصب غلام .

شرح حال الضمير المسمى فصلاً و عباداً

والكلام فيه في أربع مسائل :

المُسَأْلَةُ الْأُولَى : في شروطه ، وهي ستة ، وذلك أنه يشترط فيها قبله أمران ، وفيها بعدها أمران ، وفي نفسه أمران .
أَمَّا فِي قَبْلِهِ :

فَأَوْلُهُما : كونه مبتدأ في الحال أو في الأصل نحو : « أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ »
الأعراف/١٥٧ ، « وَإِنَا لَنَحْنُ الصَّاغُونَ » الصافات/١٦٥ « كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبُ
عَلَيْهِمْ » المائدة/١١٧ .
وَثَانِيهِما : كونه معرفة كما مثلنا .

وأجاز الفراء وهشام ومن تابعهما من الكوفيين كونه نكرة ، نحو : (ما ظنت أحداً
هو القائم) و (كان رجلاً هو القائم) و حملوا عليه « أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أُرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ »
النحل/٩٢ ، فقدّروا (أُرْبَىٰ) منصوباً .
وَأَمَّا فِي بَعْدِهِ :

فَأَوْلُهُما : كونه خبراً لمبتدأ في الحال ، أو في الأصل نحو : « كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبُ »
وَكَوْلُ الْحَمِيرِيِّ فِي عَلَيِّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ :

وَلَا يَسْتَهِنَّ بِالْإِيمَانِ حَقّاً فَذَرْبَنِي مِنْ أَبْاطِيلِ الْكَلَامِ
وَثَانِيهِما : كونه معرفة ، أو كالمعرفة في أنه لا يقبل (أَلْ) و شرط الذي كالمعرفة أنْ
يكون أَسْمَاءً ، نحو : (زَيْدٌ هُوَ الْفَاضِلُ) .
وأجاز بعضهم كونه فعلًا ، نحو : « إِنَّهُ هُوَ يَنْدِي وَيُعِيدُ » البروج/١٣ ،

﴿وَمَكْرُ أُولِئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾ فاطر/١٠، ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضَحَكَ وَأَبْكَى * وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَخْيَا﴾ النجم/٤٣ - ٤٤.

وأما في نفسه :

فأولئها: أن يكون بصيغة المرفوع، فيمتنع (زيد إياك الفاضل) و(أنت إياك العالم).

وأما (إياك الفاضل)، فجائز على البدل عند البصريين وعلى التوكيد عند الكوفيين.

وثانيهما: أن يطابق ما قبله فلا يجوز (كنت هو الفاضل) و(كأنوا هو العلماء) و (إن الرجال أنتم الفقراء).

المسألة الثانية: في فائده، وهي ثلاثة أمور:

الأول: لفظي، وهو الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا تابع، ولهذا سمي فصلاً، لأنَّه يفصل بين الخبر والتابع، وعماداً لأنَّ معنى الكلام يعتمد عليه، وأكثر النحوين يقتصرون على هذه الفائدة.

والثاني: معنويٌّ، وهو التوكيد، ذكره جماعة وبنوا عليه أنه لا يجامع التوكيد، فلا يقال: (زيد نفسه هو الفاضل).

والثالث: معنويٌّ أيضاً، وهو الاختصاص، وكثير من البayanين أقتصروا عليه. وذكر الزمخشري الثلاثة في تفسير ﴿وَأُولِئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ البقرة/٥، فقال: فائده الدلالة على أنَّ الوارد بعده خبر لا صفة، و التوكيد، وإيجاب أنَّ فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره.

المسألة الثالثة: في محله:

زعم البصريون أنه لا محل له، ثم قال أكثرهم: إنَّه حرف فلا إشكال. وقال الخليل: أسم لا محل له، نظير أسماء الأفعال فيمن يراها غير معمولة لشيء.

وقال الكوفيون: له محلٌ، ثم قال الكسائي: محله بحسب ما بعده. وقال الفرّاء: بحسب ما قبله، ف محله بين المبتدأ و الخبر رفع، وبين معمولٍ (ظن) نصب، وبين معمولٍ (كان) رفع عند الفرّاء و نصب عند الكسائي، وبين معمولٍ (إن) بالعكس.

المُسَأْلَةُ الرَّابِعَةُ: فِيهَا يَحْتَمِلُ مِنَ الْأَوْجَهِ:

يَحْتَمِلُ فِي نَحْوِ: «كُنْتَ أَنْتَ الرَّفِيقَ عَلَيْهِمْ» وَنَحْوُ: «إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْخَالِقُونَ» الْأَعْرَافُ/١١٣، الْفَصْلِيَّةُ وَالْتَّوْكِيدُ، دُونَ الْابْتِدَاءِ لِاتِّصَابِ مَا بَعْدِهِ، وَفِي نَحْوِ: «وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ» وَنَحْوُ: (زيدٌ هو العالم) وَ(إنْ عَمِراً هو الفاضل) الْفَصْلِيَّةُ وَالْابْتِدَاءُ، دُونَ التَّوْكِيدِ، لِدُخُولِ الْلَّامِ فِي الْأُولَى وَلِكُونِ مَا قَبْلَهُ ظَاهِرًا فِي الْثَّانِيَةِ وَالثَّالِثَةِ.

وَلَا يُؤْكِدُ الظَّاهِرُ بِالضَّمِيرِ، لِأَنَّهُ ضَعِيفٌ وَالظَّاهِرُ قَوِيٌّ. وَيَحْتَمِلُ الْمُلْتَلِئُ فِي نَحْوِ: (أَنْتَ أَنْتَ الْفَاضِلُ)، وَ(إِنْكَ أَنْتَ عَلَامُ الْغُيُوبِ) المائدة/١٠٩.

وَمِنْ أَجَازَ إِبْدَالَ الضَّمِيرِ مِنَ الظَّاهِرِ أَجَازَ فِي نَحْوِ: (كَانَ زِيدًا هو الفاضل) الْبَدْلِيَّةُ.

وَمِنْ مَسَائِلِ الْبَابِ: (فَذَرْتِكَ فَكُنْتَ أَنْتَ أَنْتَ)، الضَّمِيرَانِ مُبْتَدَأُ وَخَبْرٌ، وَالجملةُ خبرٌ (كان)، وَلَوْ قَدَرْتَ الْأَوَّلَ فَصَلًا أوْ تَوْكِيدًا لَقُلْتَ: (أَنْتَ إِيَّاكَ).

روابط الجملة بها هي خبر عنه

وهي عشرة :

الأول: الضمير وهو الأصل، ولهذا يربط به مذكوراً كـ(زيد ضربته) ومحذوفاً مرفوعاً نحو: «إِنْ هَذَا لَسَاحِرٌ» طه/٦٣، إذا قُدِّرَ لها ساحران، ومنصوباً كقراءة أبي عامر في سورة الحديد: «وَكُلُّ وَعْدَ اللَّهِ حَسْنٌ»^(١)، وقراءة جماعة «أَفْحَكُمُ الْجَاهِلِيَّةَ يَبْغُونَ»^(٢) المائدة/٥٠، بالرفع، أي: يبغونه، و مجروراً، نحو: (السَّمْنُ مَوْانِي بِدِرْهَمٍ) أي منه، قوله تعالى: «وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنْ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ» الشورى/٤٣، أي: إن ذلك منه.

تبنيه :

قد يوجد الضمير في اللُّفْظِ و لا يحصل الرِّبْطُ ، و ذلك في ثلَاث مسائل:

الأولى: أن يكون معطوقاً بغير الواو، نحو: (زيد قام عمر و فهوا)، أو (شَمَ هُوَ).

الثانية: أن يُعاد العامل نحو: (زيد قام عمر و قام هُوَ).

الثالثة: أن يكون بدلاً نحو: (حسُنُ الْجَارِيَّةِ، الْجَارِيَّةُ أَعْجَبَنِي هُوَ)، فضمير (هُوَ) بدل آشتئال من الضمير المستتر في (أَعْجَبَنِي) الراجع إلى (الجارِيَّةِ)، إذ المقصود من الضمير المنفصل (حسُنُ الْجَارِيَّةِ) لا (الجارِيَّةِ) نفسها.

الثاني: الإشارة، نحو: «وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَأَسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ

١) الآية: «وَكُلُّ وَعْدَ اللَّهِ حَسْنٌ» الحديد/١٠.

٢) الآية: «أَفْحَكُمُ الْجَاهِلِيَّةَ يَبْغُونَ».

أصحاب النار ﴿ الأعراف / ٣٦ ، إن السمع والبصر والفؤاد كُلُّ أوكيلكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُلًا ﴾ الإسراء / ٣٦ .

الثالث: إعادة المبتدأ بلفظه، وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفحيم، نحو: ﴿ الحَاجَةُ مَا الْحَاجَةُ ﴾ الحاقة / ١ - ٢ ، ونحو: ﴿ وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ ﴾ الواقعة / ٢٧ .

الرابع: إعادةه بمعناه، نحو: (زيد جاعني أبو عبد الله) إذا كان أبو عبد الله كنية له، أجازه أبو الحسن مستدلاً بنحو قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُمْسِكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقْمَسُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُنْسِيَ أَجَرَ الْمُصْلِحِينَ ﴾^(١) الأعراف / ١٧٠ ، وأجيب بمنع كون (الذين) مبتدأ بل مجرور بالعاطف على ﴿ الَّذِينَ يَتَّقُونَ ﴾ . ولئن سُلم، فالرابط العموم، لأن المصلحين أعم من المذكورين، أو ضمير محدوف، أي (منهم) .

وقال الحوفي: الخبر محدوف، أي مأجورون، والجملة دليله.

الخامس: عموم يشمل المبتدأ نحو: (زيد ينم الرجل) وقيل: الرابط إعادة المبتدأ بمعناه، على القول بأن (أل) في فاعلي (نعم) و(بش) للعهد لا للجنس.

السادس: أن تُعطَف بفاء السبيبة جملة ذات ضمير على جملة خالية منه، أو بالعكس نحو: ﴿ أَلْمَ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُضْبِخُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً ﴾ الحج / ٦٣ ، وكقول ذي الرمة:

وإنسانٌ عيني يحسّر الماء تارة قَبِيلُو، وتاراتٍ يَجْمُ فيفرق^(٢) و التحقيق أن الغاء نزلت الجملتين منزلة الواحدة، ولهذا أكفى منها بضمير

(١) الآية قبلها: ﴿ وَالدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَنْقِلُونَ ﴾ .

(٢) يحر: ينكشف. يجم: يكثُر.

واحد، و حينئذ فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط والجزاء الواقعتين خبراً.

السابع: العطف بالواو، أجازه هشام وحْدَه نحو : (زَيْدَ قَاتَ هَنْدَ وَأَكْرَمَهَا) ، و نحو : (زَيْدَ قَامَ وَقَعَدَ هَنْدَ) بناء على أن الواو للجمع، فالجملتان كاجملة، كمسألة الفاء، وإنما الواو للجمع في المفردات، لا في الجمل بدلالة جواز هذان قائم وقاعد دون (هَذَا يَقُولُ وَيَقُعُّدُ).

الثامن: شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر، نحو : (زَيْدَ يَقُولُ عَمَرْ إِنْ قَامَ).

التاسع: (أول) النائبة عن الضمير، وهو قول الكوفيين و طائفته من البصريين، ومنه ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى * فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ النازعات / ٤٠ - ٤١ ، الأصل : مأواه ، و قال المانعون : التقدير : هي المأوى له .

العاشر: كون الجملة نفس المبدأ في المعنى ، و من هذا أخبار ضمير الشأن و القصة ، نحو : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ، و نحو : ﴿ فَإِذَا هِيَ شَاهِدَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ الأنبياء / ٩٧ .

الأشياء التي تحتاج إلى الرابط

وهي أحد عشر :

الأول: الجملة المخبر بها، وقد مضت.

الثاني: الجملة الموصوف بها، ولا يربطها إلا الضمير إما مذكورة نحو : «**حَتَّى تُنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُهُ**» الإسراء، ٩٣، أو مقدراً، إما مرفوعاً نحو قول ثابت بن كعب :

إِنْ يَقْتُلُوكُ فَإِنْ قَتَلَكُ لَمْ يَكُنْ عَارِّاً عَلَيْكَ وَرَبَّ قَلْبِ عَارِّ
أي : هو عار.

أو منصوباً، نحو : (ما شَيْءٌ صَنَعْتَ بِمَسْبُوبٍ) أي : صنعته، وكقول الحبرير : **أَبْخَثْ حَمْسَةَ تَهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمِّسْتَ بِمَسْتَبَاحٍ**
أي : حميته.

أو مجروراً، نحو : «**وَأَتَقْوَا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَذْلٌ وَلَا هُمْ يُنَصَّرُونَ**» البقرة، ٤٨، فإنه على تقدير (فيه) أربع مراتٍ.

الثالث: الجملة الموصول بها الأسماء، ولا يربطها غالباً إلا الضمير نحو : «**الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ**» البقرة، ٣، «**وَفِيهَا مَا تَشْتَهِي الْأَنْفُسُ**» الزخرف، ٧١، «**يَأْكُلُ مِنْهَا تَأْكُلُونَ مِنْهُ**» السُّورَةُ / ٣٣.

وتحذف الضمير من الصُّلة أقوى من حذفه من الصفة، ومن الصفة أقوى من حذفه من الخبر.

الرابع: الواقعه حالاً، ورابطها: إما الواو والضمير نحو: «لَا تَقْرِبُوا
الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى» البقرة/٤٣.

أو الواو فقط نحو: «لَئِنْ أَكَلَهُ الَّذِئْبُ وَنَحْنُ عَصْبَةٌ» يوسف/١٤، و نحو:
(جاء زيد و الشمس طالعة) .

أو الضمير فقط، نحو: «وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ
وَجُوهُهُمْ مُسْوَدَةٌ» الزمر/٦٠، «أَهْبِطُوا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوًّا» البقرة/٣٦،
«وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مَعْqَبَ لِحُكْمِهِ» الرعد/٤١ .

وقد يخلو منها لفظاً، فيقدر الضمير، نحو: (مررت بالبَرْ قَيْزَ بِدْرَهْمِ) أي منه،
أو الواو، كقول المسبب بن علس :

نَصَفَ النَّهَارَ الْمَاءُ غَامِرٌ وَرَفِيقُهُ بِالْفَيْبِ لَإِيْدِرِيٍّ^(١)

الخامس: المفسرة لعامل الاسم المشغل عنه، نحو: (زيداً ضرِيْتُهُ) أو (زيداً
ضرِيْتُ أخاه) أو (زيداً ضربَتْ عمراً وأخاه) أو (زيداً ضربَتْ عمراً أخيه) إذا قدرتَ الأخ
بياناً فإن قدرته بدلاً لم يصح نصب (زيد) على الاستعمال، ولا رفعه على الابداء.
السادس والسابع: بدلاً البعض والاستعمال، ولا يربطهما إلا الضمير،
ملفوظاً، نحو: «ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ» المائدة/٧١، «يَسْأَلُونَكَ عَنِ
الشَّهْرِ الْحَرَامِ قَتَالٍ فِيهِ» البقرة/٢١٧ .

أو مقبراً نحو: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجَّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»
آل عمران/٩٧، أي: منهم .

تبنيه :

إنما لم يتحتاج بدل الكل إلى رابط، لأنَّ نفس المبدل منه في المعنى، كما أنَّ الجملة
التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط لذلك .

الثامن: معمول الصفة المشبهة، ولا يربطه أيضاً إلا الضمير، إما ملفوظاً

(١) نصف: أي انتصف. والشاهد فيه: تقدير الواو الحال قبل الماء .

نحو: (زَيْدَ حَسَنَ وَجْهُهُ أَوْ وَجْهُهَا مِنْهُ).
وأختلف في (زَيْدَ حَسَنَ الْوَجْهُ بالرفع، فقيل: التقدير (منه) وقيل: (أَلْ)
خلف عن الضمير.

الحادي عشر: جواب آسم الشرط المرفوع بالابتداء، ولا يربطه أيضاً إلا الضمير،
إما مذكوراً نحو: «فَمَنْ يَكْفُرُ بَعْدِ مِنْكُمْ إِنَّمَا أَعْذَبُهُ عَذَابًا» المائدة/١١٥، أو
مقدراً نحو: «فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي
الْحَجَّ» البقرة/١٩٧، أي: (منه)، أو الأصل: (في حَجَّهُ).

العاشر: العاملان في باب التنازع، فلا بد من آرتباطهما إما بعاطفٍ كما في
(قَاتَ وَقَعَدَ أَخْوَاهُكَ)، أو عمل أَوْهُمَا في ثانيهما نحو: «وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَيِّهَنَا عَلَى
اللَّهِ شَطَطًا» الجن/٤٢، «وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَّتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا»
الجن/٧، أو كون الثاني جواباً للأول، إما جوابية الشرط، نحو: «تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرُ
لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ» المنافقون/٥، على القول بأن جواب الأمر مجزوم بشرط مقدار.
أو جوابية السؤال، نحو: «يَسْتَفْتُونَكُمْ قُلِ اللَّهُ يَفْتَكُمْ فِي الْكَلَّالَةِ»
النساء/١٧٦، أو نحو ذلك من أوجه الارتباط.

ولا يجوز: (قامَ قَعَدَ زَيْدُ) لعدم الارتباط.

الحادي عشر: ألفاظ التوكيد الأول، وإنما يربطها الضمير الملفوظ به، نحو:
(جاءني زيدٌ نفسه)، و (الزيدانٌ نفسهما) أو (كلاهما)، و (القوم كلُّهم أو جميعهم).
ومن ثمَّ كان مردوداً قول بعض من عاصرناه في قوله تعالى: «هُوَ الَّذِي خَلَقَ
لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً» البقرة/٢٩، إنَّ (جمِيعاً) توكيده لـ (ما)، إذ لو كان
توكيداً لقليل: جميعهُ، ثمَّ التوكيد بـ (جميع) قليلٌ، فلا يحمل عليه التنزيل
والصواب أنه حال.

وأحرزت بذكر الأول عن (أجمع) وأخواته، لأنها إنما يؤكَد بها بعد (كلَّ)
نحو: «فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ» الحجر/٣٠.

الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة

وهي أحد عشر :

الأول: التعريف، وذلك فيما إذا كان المضاف إليه معرفة نحو : (غلام زيد).

الثاني: التخصيص، حيث يكون المضاف إليه نكرة، نحو : (غلام امرأة)، والمزاد بالتخصيص، الذي لم يبلغ درجة التعريف، فإن (غلام رجل) أخص من (غلام)، لكنه لم يتميز كما يتميز (غلام زيد).

الثالث: التخفيف، ك(ضارب زيد) و(ضاربًا عمرو) و(ضاربوبكرا) إذا أردت الحال أو الاستقبال، فإن الأصل فيهن أن يعمل النصب، ولكن الخفض أخف منه، إذ لا تنوين معه ولا نون.

ويدل على أن هذه الإضافة لا تفيد التعريف قوله تعالى: ﴿ هَذِيَا بِالْعَ
الْكَعْبَةِ ﴾ المائدة/٩٥، ولا تتصف النكرة بالمعرفه.

فإن لم يكن الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال، فإضافته محضة تفيد التعريف والتخصيص لأنها ليست في تقدير الانفعال.

وعلى هذا صحة وصف اسم الله تعالى بـ ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الْدِين﴾.

الرابع: إزالة القبح أو التجوز ك (مررت بالرجل الحسن الوجه) فإن الوجه إن رفع قبح الكلام، خلوا الصفة لفظاً عن ضمير الموصوف، وإن نصب حصل التجوز بإجرائك الوصف القاصر مجرئ المتعدي.

الخامس والسادس: تأنيث المذكر وعكسه.

فال الأول: كفولهم: (قطعت بعض أصابعه) و نحو: ﴿ وَكُنْشَمْ عَلَى شَفَاعَ حُفْرَةِ مِنْ

النَّارَ فَإِنْقَذُكُمْ مِنْهَا لَمْ يَأْلِمْكُمْ ۝ آل عمران/١٠٣، أي: من الشفاعة يحتمل أن يعود الضمير إلى (النار) وفيه بعده لأنهم ما كانوا في النار حتى ينقذوا منها. وأنشد سيبويه قول الآعشى:

وَتَشَرَّقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذْعَنَهُ
كَمَا شَرِقْتُ صَدْرَ الْقَنَاءِ مِنَ الدَّمِ
وَالثَّانِي: كقوله:

إِنَّرَةَ الْعُقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوَىٰ وَعَقْلُ عَاصِي الْهَوَىٰ يَزِدُّهُ تَنْوِيرًا^(١)
وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ: «إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ» الأعراف/٥٦.
وَشَرْطُ هَذِينِ صَلَاحِيَّةِ الْمَصَافِ لِلَاسْتَغْنَاءِ عَنْهُ، فَلَا يَجُوزُ: (أَمَّةُ زَيْدٍ جَاءَ) وَلَا
(غُلَامٌ هِنْدٌ ذَهَبَتْ).

السابع: الظرفية، نحو: «تُؤْتِي أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا»
ابراهيم/٢٥، أي: في كل حين.

الثامن: المصدرية، نحو قوله تعالى: «وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيُّ مُنْقَلِبٍ يَنْقَلِبُونَ» الشعراء/٢٢٧، فـ(أي) مفعول مطلق، ناصبه (يُنقَلِبُونَ) وـ(يَعْلَمُ) معلقة عن العمل بالاستفهام، ومثله في التعليق قوله تعالى: «لَنْ تَعْلَمَ أَيُّ الْحَرَبَيْنِ أَحْصَنَ لِمَا لَبُثُوا أَمَدًا» الكهف/١٢، «وَلَتَعْلَمَنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى» طه/٧١، إلَّا أَنَّ أَيًّا فِيهَا مَرْفُوعٌ بِالْأَبْتَادِ.

التاسع: وجوب التصدير، وهذا وجوب تقديم المبتدأ في نحو: (غُلَامٌ مَنْ عِنْدَكَ؟)، والخبر في نحو: (صَبِيَّةٌ أَيُّ يَوْمٍ سَفَرُكَ؟) والمفعول في نحو: (غُلَامٌ أَيْهُمْ أَكْرَمْتَ؟)، ومن و مجرورها في نحو: (مِنْ غُلَامٍ أَيْهُمْ أَنْتَ أَفْضَلُ؟).
ووجوب الرفع في نحو: (عِلِّمْتُ أَبْوَاهُ مَنْ زَيْدٌ).

العاشر: الإعراب، نحو: (هَذِهِ خَمْسَةُ عَشَرَ زَيْدٌ) فيمن أعرابه، والأكثر

١) قائله من للولدين.

البناء، ونصب زيد على التمييز.

الحادي عشر: البناء، وذلك في ثلاثة أبواب:

الأول: إذا كان المضاف مهماً كـ(غير) وـ(مثل) وـ(دون) وـ(بين)، نحو: (ما منعني من الكلام غير أن نطق زيد) بفتح (غير) مع أنه فاعل لـ(منعني)، نحو: «إنه لحق مثل ما تكُم تنتظرون» الذاريات/٢٣، بفتح (مثل)، فإنه صفة لـ(حق) وحده الرفع، نحو: «ومنادون ذلك» الجن/١١، بفتح (دون)، مع أنه مبتدأ، وقيل: إنه على حذف الموصوف، أي: مـنا قوم دون ذلك. نحو: «وحيل بينهم وبين ما يشتهون» سبا/٥٤، وقيل: إن نائب الفاعل ضمير المصدر، أي: وحيل هو، أي: الحال. ولو كان المضاف غير مهم لم يكن.

الثاني: أن يكون المضاف زماناً مهماً والمضاف إليه (إذ) نحو: «ومن خرزي يومئذ» هود/٦٦، و«من عذاب يومئذ» المعارج/١١، يقرآن بجر (يوم) وفتحه.

الثالث: أن يكون المضاف زماناً مهماً والمضاف إليه فعل مبني، كقول النابغة: على حين عاتبت المشتب على الصبا وقلت: ألم أصح والشيب وازع^(١) فإن كان المضاف إليه فعلاً معرباً أو جملةً اسميةً، فقال البصريون: يجب الإعراب.

والصحيح جواز البناء، ومنه قوله تعالى: «يَوْمٌ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئاً» الانفال/١٩، بالفتح مع أنه خبر لمحذف، أي: هو يوم

الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصراً

وهي عشرون :

الأول: كونه على (فعل) بضم العين كـ(ظرف) و (شرف) لأنه وقف على أفعال السجايا وما أشبهها مما يقوم بالفاعل ولا يتجاوز، وهذا ينقلب المتدبر قاصراً إذا حُوّل وزنه إلى فعل، لغرض المبالغة والتعجب، نحو: (ضرب الرجل وفِهم) بمعنى: ما أضرَّه وأفهمَه.

الثاني والثالث: كونه على (فعل) بالفتح، أو (فعل) بالكسر وصفُها على فعل، نحو: (ذلٌّ وعبيٌّ) فإنَّ وصفهما ذليلٌ وقوىٌ.

الرابع: كونه على (أفعل) بمعنى: صار ذا كذا، نحو: (أحضَدَ الزَّرْعَ) إذا صار ذا حصاد.

الخامس: كونه على (أفعَلَ) كـ(أتشَعَّرَ) و (أشَسَّأَرَ) .

السادس: كونه على (آفوَعَلَ) كـ(أكْوَفَدَ الْفَرَخَ) إذا أرْتَعَدَ.

السابع: كونه على (أفعُنَلَ) بإصالة اللامين كـ(أحرَبَجَمَ) ، أي: أجمَعَ.

الثامن: كونه على (أفعُنَلَ) بزيادة أحد اللامين كـ(أقْعُنْسَسَ الجَمْلَ) إذا أبى أن ينقاد.

التاسع: كونه على (أفعُنَلَى) كـ(أحرَبَنِي الدَّيْكَ) إذا أنْفَشَ.

العاشر: كونه على (أستَفْعَلَ) وهو دالٌّ على التحوّل، كـ(أَسْتَحْجَرَ الطَّيْنَ) .

الحادي عشر: كونه على (أتفَعَلَ) نحو: (أنْطَلَقَ) و (أنكَسَ) .

الثاني عشر: كونه مطاوِعاً لمُتَعَدّ إلى واحدٍ نحو: (كَسْرَتْهُ فَانْكَسَرَ) و (أَزْعَجْتْهُ فَانْزَعَجَ).

فإإن قلت: قد مضى عدًّا (أنفعل) قلت: نعم لكن تلك علامة لفظية و هذه معنوية، وأيضاً فالمطاوِع لا يلزم وزن آنفعل تقول: (ضاعفتُ الحَسَنَاتِ فَضَاعَفْتُ) و (عَلَمْتُهُ فَتَعَلَّمَ).

وأصله أن المطاوِع ينقص من المطاوِع درجة، كـ(أَبْسَطَهُ التَّوْبَ فَلَبِسَهُ) و (أَقْمَتَهُ فَقَامَ) و هو قول النحوين.

الثالث عشر: أن يكون رابعياً مزيداً فيه، نحو: (تَدْخُرَجَ، اطْمَأَنَّ).

الرابع عشر: أن يضمّن معنى فعلٍ قاصرٍ، نحو قوله تعالى: «وَأَصْلَحَ لِي في ذُرَيْتِي» الأحقاف/١٥ ، أي: بارك لي، «لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى» الصافات/٨ ، أي: لا يصغون، وقولهم: (سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ) أي: أستجاب.

والستة الباقية: أن يدلّ على سجيّة نحو: (لَوْمٌ وَجَبَنٌ وَشَجَعٌ) أو على عَرَضٍ ، نحو: (فَرِحٌ وَبَطَنٌ وَأَشِرٌ وَحَزَنٌ وَكَسِيلٌ) أو على نظافة، نحو: (طَهَرٌ وَوَضُؤٌ) ، أو على دَنَسٍ ، نحو: (نَجِسٌ وَرَجِسٌ وَأَجْنَبٌ) أو على لون، نحو: (أَحْمَرٌ وَأَخْضَرٌ وَأَحْمَارٌ وَأَسْوَادٌ) أو على جِلْيَة نحو: (دَعْجٌ وَكَحْلٌ وَشَبَبٌ وَسَمَنٌ وَهَزَلٌ).

الأمور التي يتعذر بها الفعل القاصر

وهي سبعة:

الأول: همزة أَفْعَلَ، نحو: «أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَبَائِكُمُ الدُّنْيَا»
الآحقاف/٢٠، «رَبَّنَا أَمْتَنَا أَثْنَيْنِ وَأَخْيَتَنَا أَثْنَيْنِ» غافر/١١.
الثاني: ألف المفعولة تقول: (في جلس زيد ومشي وسار) : (جالست زيداً
وماشيته وساريته).

الثالث: صوغه على فعل يَفْعُلُ، بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع،
لإفاده الغلبة، تقول: (كَرَمْتُ زيداً) أي: غلبته في الكرم.

الرابع: صوغه على أَسْتَفْعَلَ، للطلب أو النسبة إلى الشيء نحو:
(استخرجت المال، واستحسنست زيداً، واستحببت الظلم).

وقد ينقل ذو المفعول الواحد إلى آثنين، نحو: (استكتبه الكتاب، واستغفرت
الله اللذين) وإنما جاز: (استغفرت الله من الذنب)، لتضمنه معنى: استبنت، ولو
استعمل على أصله لم يجز فيه ذلك.

الخامس: تضييف العين تقول في فرح زيد: (فَرَحَ زَيْدٌ عَمَراً) ومنه «قَدْ
أَلْفَحَ مَنْ رَكَاماً» الشمس/٩، «هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ» يونس/٢٢.
وقد أجمعت التعدية بالهمزة والتضييف في قوله تعالى: «نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ
بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التُّورَةَ وَالْإِنْجِيلَ * مِنْ قَبْلِ هُذِي لِلنَّاسِ
وَأَنْزَلَ الْفُرْقَانَ» آل عمران/٤ - ٣.

السادس: التضمين، فلذلك عُدَى (رَحْبَ) و(ظَلَعَ) إلى مفعول لهما

تضمنَ مَعْنَى (وَسِعٌ) وَ(بَلَغَ).

ويختصُّ التضمين عن غيره من المعدّيات بِأَنَّه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة، ولذلك عُدّي (اللُّوتُ) بقصر الهمزة بمعنى قصرت إلى مفعولين بعد ما كان قاصراً، وذلك في قوله (لَا أَلْوَكُ نُصْحَّا وَلَا أَلْوَكُ جَهَاداً) لِمَا ضَمَّ مَعْنَى (لَا أَمْنَعَكَ) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا ﴾ آل عمران/١١٨.

وُعْدَي (أَخْبَرَ وَخَبَرَ وَحَدَثَ وَأَنْبَأَ وَأَنْبَأَ) إلى ثلاثة لِمَّا ضَمَّنَتْ مَعْنَى (أَعْلَمَ وَأَرَى) بعد ما كانت متعدّية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالجَارِ نحو : ﴿ أَنْبَثُهُمْ بِأَسْنَائِهِمْ ، فَلَمَّا أَنْبَأْهُمْ بِأَسْنَائِهِمْ ﴾ البقرة/٣٣ ، ﴿ نَبُشُونِي بِعِلْمٍ ﴾ الأعراف/١٤٣ .
 السابع : إسقاط الجَارِ توسيعاً ، نحو : ﴿ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرَّاً ﴾ البقرة/٢٣٥ ، أي : على سِرَّ ، أي : نكاح ، ﴿ أَعْجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ ﴾ الأعراف/١٥٠ ، أي : عن ربكم ، ﴿ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ ﴾ التوبه/٥ ، أي : عليه .
 ولا يحذف الجَارُ قياساً إلَّا مع (أَنْ وَأَنْ) .

وأهمل النحويون هنا ذكر (كَيْ) مع تجويزهم في نحو : (جَئْتُ كَيْ تُكْرِمَنِي) أن تكون (كَيْ) مصدرية واللام مقدّرة والمعنى : لكَيْ تُكْرِمَنِي ، وأجازوا أيضاً كونها تعليلية وأنْ مضمرة بعدها ، ولا يحذف مع (كَيْ) إلَّا لام العَلَةِ ، إذ لا يدخل عليها جارٌ غيرها ، بخلاف أختيها ، قال الله تعالى : ﴿ وَبَشِّرُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ البقرة/٢٥ ، ﴿ شَهَدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ آل عمران/١٨ ، أي : بِأَنَّهُ هُمْ ، وبِأَنَّهُ ، ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾ النساء/١٢٧ ، أي : (في أَنْ) ، أو (عن أَنْ) على خلافِ في ذلك بين المفسّرين .
 ومحلُّ (أَنْ) و (أَنْ) وصلتهما بعد حذف الجَارِ نصبٌ عند الخليل وأكثر النحويين حملًا على الغالب فيها ظهر في الإعراب مِمَّا حذف منه .
 وجُوزٌ سيبويه أن يكون محلُّ جَرًّا .

وَهُنَّ مُعَدِّثَاتٌ ذُكْرُهُ الكوفيون ، وَهُوَ تحويل حركة العين ، يقال : (كَسِي زَيْدَ)

بوزن فَرَحَ، فيكون قاصراً، قال:

وَأَنْ يَعْرِيْنَ إِنْ كَسِيْ العَجَوَارِيِّ قَنْبُو الْعَيْنِ عَنْ كَرَمِ عِجَافِ^(١)
فَإِذَا فُتِّحَ السِّينُ صَارَ بِمَعْنَى (سِرْتُ وَغَطَّى) وَتَعْدَى إِلَى وَاحِدٍ كَقُولِ امْرَئِ
الْقِيسِ:

وَأَرَكَبُ فِي الرَّوْعِ خِيفَانَةً كَسَا وَجْهَهَا سَقْفَ مُنْتَشِرِ^(٢)
أَوْ بِمَعْنَى (أُعْطِيَ كَسْوَةً) وَهُوَ الْعَالِبُ، فَيَتَعْدَى إِلَى اثْنَيْنِ، نَحْوَ: (كَسْوَتْ زِيدَ
جُبَّةً) .

(١) البيت لعيسى بن فاتك أو لأبي خالد الثقاني.

ونون النسوة في (يعرين) تعود إلى بناته. والعجاف: الهزيلات. الكرم: وصف للمفرد والمعنى
والجمع، مذكراً أو مؤثثاً، لأنَّه وصف بلطف المصدر.

(٢) خيفانة: جرادة، شبه فرسه بها. ثم شبه شعر ناصيتها بضعف التخيل.

الباب الخامس

في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراف

على المعرف من جهتها

وهي عشرة

الطباطبائي

مکانیزم ایجاد این مکانیزم

لِهِمْ بَعْدَ مَا كَفَرُوا

卷之三

الجهة الأولى

أنْ يُرَاعِي ما يقتضيه ظاهرُ الصناعة ولا يراعي المعنى ، وكثيراً ما تزُلُ الأقدام بسبب ذلك .

وأول ما يجب على العرب أن يفهم معنى ما يعربه ، مفرداً أو مركباً ، وهذنا لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنّها من المشابه الذي آستأثر الله تعالى بعلمه .

وها أنا مُورِّد بعون الله تعالى أمثلة متى بُنيَ فيها على ظاهر اللُّفْظ لم ينظر في موجب المعنى ، حصل الفساد :

فَالْأَوَّلُ : قوله تعالى : « أَصْلُوتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آباؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ » هود/٨٧ ، فإنه يتadar إلى الذهن عطف (أَنْ نَفْعَلَ) على (أَنْ نَتْرُكَ) ، وذلك باطل ، لأنَّه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاءون ، بل نهاهم عن ذلك . وإنَّها عطف على (ما) فهو معمول للترك ، و المعنى : أَنْ نترك أَنْ نفعل .

وموجب الوهم المذكور أَنَّ العرب يرى (أَنْ) و الفعل مرئين وبينهما حرف العطف ، فيحمل العطف على ظاهر اللُّفْظ ، و يغفل عن معناه .

الثاني : قوله تعالى : « وَإِنِّي خَفَتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي » مريم/٥ ، فإنَّ المتadar تعلق (من) بـ (خفتُ) وهو فاسد في المعنى ، و الصواب تعلقه بالموالي لما فيه من معنى الولاية ، أي : خفتُ ولا يتم منبعي و سوء خلافهم ، أو بمحذوف هو حال من الموالي أي : كائنين من ورائي .

الثالث : قوله تعالى : « وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْبِرُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجْلِهِ »

البقرة/٢٨٢، فإنَّ المبادر تعلُّق (إلى) بـ(كتبته)، وهو فاسد، لاقتضائه استمرار الكتابة إلى أجل الدين. وإنما هو حال، أي: مستقرًا في الذمة إلى أجله.

الرابع: قول جرير:

تركتِ بنا لوحًا ولو شئتِ جادنا بعيدَ الكري ثلَجْ بكرمان ناصح^(١)
فإنَّ المبادر تعلُّق (بعيد الكري) بـ(جاد)، والصوابُ تعلقه بما في (ثلج) من
معنى بارد، إذ المراد وصفُها بأنَّ ريقها يوجد عقبَ الكري بارداً، فما الفن به في غير
ذلك الوقت؟ لا أنه يتمنى أن تجود له به بعيدَ الكري دون ما عداه من الأوقات.

الخامس: قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حِيثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَه﴾ الأنعام/١٢٤.
فإنَّ المبادر أنَّ (حيث) ظرف مكان، لأنَّ المعروف في آستعمالها، ويردُّ أنَّ المراد أنَّ
تعالى يعلم المكان المستحق للرسالة، لا أنَّ علمه في المكان، فهو مفعول به،
لا مفعول فيه.

والصواب حيثُدِّي أنتسابه بـ(يعلم) محدوفاً، دلَّ عليه (أعلم) ^(٢).

السادس: قوله تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَ إِلَيْكَ﴾
البقرة/٢٦٠، فإنَّ المبادر تعلُّق (إلى) بـ(صرهن)، وهذا لا يصحُّ إذا فسرَ
صرهنَ بـ(قطعهن). وإنما تعلقه بـ(خذ).
وأما إنْ فسرَ بـ(أملهنَ) فالتعلق به.

وعلى الوجهين يجب تقدير مضاد، أي: (إلى نفسك).

السابع: قوله تعالى: ﴿يَحْسِبُهُمُ الْجَاهِلُونَ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعْفُفِ﴾
البقرة/٢٧٣، فإنَّ المبادر تعلُّق (من) بـ(أغنياء) ل المجاورة له، والمعنى تعلقها

١) واللوح بفتح اللام: العطش. الناصح: الناصح، شبه ثغرها لبياضه بثلج كرمان المعروفة بثلجها.

٢) راجع مبحث (حيث).

بـ (يحسب) ، و (من) للتعليق .

الثامن: قوله تعالى : « فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنْ آتَرَفَ عُرْفَةً بِيَدِهِ » البقرة/٢٤٩ ، فإنَّ المتبرِّد تعلُّق الاستثناء بالجملة الثانية ، وذلك فاسد لاقتضائه أنَّ من آتَرَفَ عُرْفَةً بِيَدِهِ ليس منه ، و ليس كذلك ، بل كان ذلك مباحاً لهم ، وإنَّها هو مستثنى من الجملة الأولى .

وقد أوردَ ابن هشام لذلك أمثلة أخرى و لكن فيها آثارٌ خذناه منها كفاية .

الجهة الثانية :

أن يراعي المعرُب معنى صحيحاً، ولا ينظر في صحته في الصناعة.
و ها أنا مورِّد لك أمثلة من ذلك:

الأول: قول بعضهم في: «وَثَمُودٌ فِي أَبْقَى» النجم/٥١، إنَّ (ثَمُودَ) مفعولٌ مقدم، وهذا ممتنع، لأنَّ لـ(ما) النافية الصدر فلا يعمل ما بعدها فيها قبلها، وإنَّها هو معطوف على (عاداً)^(١) أو بتقدير (وَأَهْلَكَ) ثَمُودَ.

الثاني: تعليق جماعة الظروف من قوله تعالى: «لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ» مود/٤٣، «وَلَا تُتَرِّبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ» يوسف/٩٢، ومن قوله صلى الله عليه وآله: «لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيْتُ وَلَا مُنْفِي لِمَا مَنَعْتُ»^(٢) باسم (لا)، وذلك باطل عند البصريين، لأنَّ اسم (لا) حينئذٍ يطول، فيجب نصبه وتنوينه، وإنَّما التعليق في ذلك بمحذف.

الثالث: وهو عكس ذلك: تعليق بعضهم الظرف في قوله تعالى: «وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ» النساء/٨٣، بمحذف، أي: كائن عليكم، وذلك ممتنع عند الجمهور لأنَّ خبر المبتدأ بعد لولا واجب الحذف، وإنَّما هو متعلق بالذكر وهو (فضْلُ اللَّهِ) و المعنى: ولو لا فضلُ اللَّهِ عليكم موجود.

الرابع: قول بعضهم في «وَمِنْ ذُرِّيْتَنَا أَئْمَّةٌ مُسْلِمَةٌ لَكَ» البقرة/١٢٨، أنَّ

١) الآية: «وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَاداً الْأَوَّلَيْنَ وَثَمُوداً فِي أَبْقَى».

٢) صحيح البخاري، كتاب الأذان وكتاب الاعتصام. وكتاب مهج الدعوات، دعاء يستشير.

الظرف كان صفة لـ (أُمَّةً) ثُمَّ قُدِّمَ عليها فأنتصب على الحال، و هنذا يلزم منه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال، و أَبُو عَلِيٍّ لا يجيئه بالظرف، فما الظنُّ بالحال الَّتِي هي شبيهة بالمفعول به.

الخامس: قول بعضهم في: «فَقَلِيلًا مَا يُؤْمِنُونَ» البقرة/٨٨، أنَّ (ما) بمعنى (مِنْ)، ولو كان كذلك لرفع (قليلًا) على أنه خبر مقدم .
وفي هذه الأمثلة المتنخبة من كتاب المغني كفاية إن شاء الله تعالى .

الجهة الثالثة

أن يخرج على ما لم يثبت في العربية ، وذلك إنما يقع عن جهل أو غفلة ،
فليذكر منه أمثلة :

الأول: قول أبي عبيدة في « كَمَا أَخْرَجْتَ رَبِّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ »
الأنفال/٥ ، أن الكاف حرف قسم ، وأن المعنى : الأنفال لله ولرسوله الذي
أَخْرَجَكَ ... الآية .

ويُبطل هذا القول أن الكاف لم تجئ بمعنى واو القسم و إطلاق (ما) على الله
سبحانه و تعالى ، وربط الموصول بالظاهر و هو فاعل (أخرج) ووصله بأول السورة
مع تباعد ما بينهما . وقيل : إنها خبر محذوف ، أي : هذه الحال كحال إخراجك ،
أي : أن حالم في كراهية حكم الأنفال مثل حالم في كراهية فريق منهم خروجك
من بيتك للحرب .

الثاني: قول ابن مهران فيمن قرأ « إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ » البقرة/٧٠ ، بتشدد
الباء : أن العرب تزيد تاء على الناء الزائدة في أول الماضي ، ولا حقيقة لهذا
القاعدة ، وإنما أصل القراءة « إِنَّ الْبَقَرَةَ » ، بتاء الوحدة ، ثم أذْعَمت في تاء تشابه
 فهو إدغام من كلمتين . على أن هذه القراءة مرجوحة ، والقراءة الصحيحة (إِنَّ
الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا) .

الثالث: قول بعضهم في : « وَمَا لَنَا أَنْ لَا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ »
البقرة/٢٤٦ ، أن الأصل : ومالنا وأن لا نقاتل ، أي : ومالنا وترك القتال كما تقول :
(مالك وزيداً) ولم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه .

الجهة الرابعة

أن يخرج على الأمور البعيدة ، والأوجه الضعيفة ، ويترك الوجه القريب والقري ، وسأضرب لك أمثلةً مما خرّجوه على الأمور المستبعدة لتجنبها و أمثلتها: الأول: قول بعضهم في: «فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطْوُفَ بِهِمَا» البقرة/١٥٨ ، إن الوقف على (فَلَا جُنَاحَ) وإن ما بعده إغراء ليفيد صريحاً عاطلية التطوف بالصفا والمروة ، ويردُّ أن إغراء الغائب ضعيف.

الثاني: قول بعضهم في «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذَهِّبَ عَنْكُمُ الرَّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرُكُمْ تَطْهِيرًا» الأحزاب/٣٢ ، أن (أهل) منصوب على الاختصاص ، و هذا ضعيف ، لوقوعه بعد ضمير الخطاب ، وإنما الأكثر أن يقع بعد ضمير التكمل ، و الصواب أنه منادي.

الثالث: قول الزمخشري في «فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا» البقرة/٢٢ ، أنه يجوز كون (تجعلوا) منصوباً في جواب الترجي ، أعني «لَعَلَّكُمْ تَسْتَقْوَنَ» على حد النصب في قراءة حفص «فَأَطْلَعَ» غافر/٣٧ وهذا لا يجيئه بصرى .

ويتأولون قراءة حفص على أنه جواب للأمر وهو «أَبْنِ لِي صَرْحًا» ، أو على العطف على الأسباب نحو قول ميسون بنت بحدل:

وَلِبْسٌ عَبَاءٌ وَتَقَرُّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لِبْسٍ الشَّفَوْف

الرابع: قول بعضهم في «لِتَسْتَوْا عَلَى ظُهُورِهِ» الزخرف/١٣ ، إن اللام للأمر و الفعل مجزوم .

والصواب أنها لام العلة و الفعل منصوب ، لضعف أمر المخاطب باللام كقوله:

لَئِنْ قُمْتُ أَنْتَ يَا بْنَ حَيْرٍ فَرِيشٌ
فَلَئِنْ قَضَىٰ^(١) حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَ
الخامس: قول بعضهم في ﴿الرحيم﴾ من البسملة: أنه وصل بنية الوقف
فالمعنى ساكنان: الميم من الرحيم واللام من الحمد فكثير الميم لالتقاء الساكنين.
والصواب أن كسرة الميم إعزاية.

١) وجئ بالباء هنا للضرورة.

الجهة الخامسة

أن يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة . ولتورد مسائل من ذلك ليتمرّن بها الطالب ، مرتبة على الأبواب ليسهل كشفها .

باب الابتداء

المُسَأْلَةُ الْأُولَى: يجوز في الضمير المنفصل من نحو : « إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ » البقرة/١٢٧ ، ثلاثة أوجه: الفصل و هو أرجحها ، والابتداء و هو أضعفها و يختص بلغة تميم ، والتوكيد .

المُسَأْلَةُ الثَّانِيَةُ: يجوز في الاسم المفتح به في قوله (هذا أكرمه) الابتداء والمفعولية ، ومثله(كم رجل لقيته) ، (من أكرمه) لكن في هاتين يقدر الفعل مؤخراً ، ومثلهما: (رَبُّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقَيْتُهُ) .

المُسَأْلَةُ التَّالِثَةُ: يجوز في المرفوع من نحو : « أَفِي اللَّهِ شَكٌ » إبراهيم/١٠ ، و(ما في الدار زيد) الابتدائية والفاعلية ، وهي أرجح ، لأنّ الأصل عدم التقديم والتأخير ، ومثله الاسم التالي للوصف في نحو: (زيد قائم أبوه) لـها ذكر ، ولأنّ الأب إذا قدر فاعلاً كان خبر (زيد) مفرداً ، وهو الأصل في الخبر .

المُسَأْلَةُ الرَّابِعَةُ: (زيد نعم الرجل) يتعين في (زيد) الابتدائية و(نعم الرجل زيد) قيل: كذلك وعليها فالرابط العموم ، أو إعادة المبتدأ بمعناه ، على الخلاف في الألف ، واللام: أللجننس هي أم للعهد .
وقيل: يجوز أيضاً أن يكون خبراًمحذوف وجوباً، أي: المدوح زيد.

وقال ابن عصفور: يجوز فيه وجه ثالث، وهو أن يكون مبتدأ حذف خبره وجوباً، أي: زيد المدوح، ورُدّ بأنه لم يسدّ شيءٌ مسدّه.

المسألة الخامسة: (حَبْنَا زِيدَ) يحتمل في زيدٍ - على القول بأنَّ (حبَّ) فعلٌ (ذا) فاعل - أن يكون مبتدأ مخبراً عنه بـ (حَبْذا)، والرابط الإشارة، وأن يكون خبراً محذوفاً.

ويجوز على قولِ ابن عصفور السابق أنْ يكون مبتدأ حذف خبره، ولم يقل به هنا، لأنَّه يرى أنَّ (حَبْذا) أسمٌ.

وقيل: بدلٌ من (ذا)، ويردُه أنَّه لا يحلُّ محلَّ الأول، وأنَّه لا يجوز الاستغناء عنه.

المسألة السادسة: يجوز في نحو: «فَصَبَرْ جَمِيلٌ» يوسف ١٨ و ٨٣، ابتدائية كلٌ منها و خبرية الآخر، أي: شأني صبرٌ جميلٌ، أو صبرٌ جميلٌ أمثلٌ من غيره.

باب (كان) وما جرّى بعدها

المسألة الأولى: يجوز في (كان) من نحو: «إِنْ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٍ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ» ق ٣٧، ونحو: (زيدَ كانَ لَهُ مائَةً) : نقصانٌ كان، وتهامها، وزياحتها، وهو أضعفها.

قال ابن عصفور: باب زياحتها: الشَّعْرُ، والظرف متعلقٌ بها على التهام، وباستقرارٍ محذوفٍ مرفوعٍ على الزِّيادة، ومنصوبٍ على النقصان، إلَّا إذا قدرت الناقصة شائنة، فالاستقرار المحذوف مرفوعٌ، لأنَّه خبرٌ المبتدأ.

المسألة الثانية: يجوز في نحو: (زيدَ عَسَى أَنْ يَقُومُ) نقصانٌ عسى، فأسماها مستترٌ، وتهامها فـ (أنْ) و الفعلٌ مرفوعٌ المحلُّ بها.

المسألة الثالثة: يجوز الوجهان في (عَسَى أَنْ يَقُومَ زِيدَ) فعلٌ النقصان (زيد)

أسماها، وفي (يقوم) ضميره، وعلى التمام لا إضمار، وكل شيء في محله. ويتعين التمام في نحو : (عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ فِي الدَّارِ) وفي قوله تعالى : ﴿عَسَى أَنْ يَعْثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ الإسراء / ٧٩، لثلا يلزم فصل صلة (أن) من معناها بالأجنبي وهو اسم (عَسَى) .

المسألة الرابعة : ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ﴾ الأنعام / ١٣٢ ، تحتمل (ما) الحجازية و التيممية .

وأوجب الفارسي والمخشري الحجازية ظنًا أن المقتضى لزيادة الباء نصب الخبر، وليس كذلك، بل المقتضى نفيه، لامتناع الباء في (كانَ زَيْدٌ قَائِمًا) وجوازها في (لم يَكُنْ بِقَائِمٍ)، وفي (ما إِنْ زَيْدٌ بِقَائِمٍ)، وكقول الشفري الأزدي :

وإِنْ مَدَتِ الْأَيْدِي إِلَى الرِّزَادِ كَمْ أَكْنَ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْسَمَ الْقَوْمُ أَعْجَلُ

المسألة الخامسة : (لا رَجُلٌ وَلَا اُنْثَى فِي الدَّارِ) : إن رفعت الاسمين فهما مبتدآن على الأرجح أو أسمان لـ (لا) الحجازية .

فإن قلت : (لا زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو فِي الدَّارِ) تعين الأول، لأنـ (لا) إنما تعمل في النكرات .

فإن قلت : (لا رَجُلٌ فِي الدَّارِ) تعين الثاني، لأنـها إذا لم تتكرر يجب أن تعمل، ونحو : ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جَدَالٌ فِي الْحَجَّ﴾ البقرة / ١٩٧، إن فتحت الثلاثة فالظرف خبر للجميع عند سيبويه، ولو حيد عند غيره، ويقدّر للآخرين ظرفان .

وإن رفعت الأولين، فإن قدرت (لا) معهما حجازية تعين عند الجميع إضمار خبرين إن قدرت (لا) الثانية كال الأولى، و خبراً واحداً إن قدرتها مؤكدة لها و قدرت الرفع بالعلطف .

وإنما وجوب التقدير في الوجهين، لاختلاف خبرى الحجازية و التبرئة بالنصب و الرفع، فلا يكون خبرـ واحد لهما .

باب النصوبات المشابهة

فمنها : ما يتحمل المصدرية والفعالية ، ومن ذلك : ﴿ وَلَا تُظْلِمُونَ نَسِيرًا ﴾ النساء / ٧٧ ، ﴿ وَلَا يُظْلِمُونَ نَسِيرًا ﴾ النساء / ١٢٤ ، أي : ظلماً ما .

وأما ﴿ وَلَا تَضْرُبُهُ شَيْئًا ﴾ التوبة / ٣٩ ، فمصدر لاستيفاء ضرّ مفعوله .

ومنها : ما يتحمل المصدرية والحالية والظرفية ومن ذلك (سرط طويلاً) أي : سيراً طويلاً ، أو زمناً طويلاً أو سرعة طويلاً ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأَزَلْفَتِ الْجَنَّةَ لِلْمُتَقِينَ عَيْرَ بَعِيدٍ ﴾ ق / ٣١ ، أي : إزلافاً غير بعيد ، أو زمناً غير بعيد ، أو حال كونه غير بعيد ، إلا أن هذه الحال مؤكدة .

ومنها : ما يتحمل المصدرية والحالية والفعول لأجله ومن ذلك : ﴿ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَ طَمَعًا ﴾ الرعد / ١٢ ، أي : فتخافون خوفاً و تطمعون طمعاً ، أو خائفين و طامعين ، أو لأجل الخوف و الطمع و التعليل باعتبار الرؤية لا الإرادة ، أو الأصل : إخافة و إطماعاً .

ومنها : ما يتحمل المفعول به و المفعول معه ، نحو : (أكرمتك و زيداً) ، يجوز كون زيد عطفاً على المفعول به و كونه مفعولاً معه ، و نحو : (أكرمتك و هنداً) يحتملها ، و كونه معطوفاً على الفاعل لحصول الفصل بالمفعول .

باب الاستثناء

المسألة الأولى : يجوز في نحو : (ما ضربت أحداً إلا زيداً) كون زيد بدلاً من المستثنى منه ، وهو أرجحها و كونه منصوباً على الاستثناء ، و كون (إلا) و ما بعدها نعتاً و هو أضعفها .

المسألة الثانية : يجوز في نحو : (قام القوم حاشاك ، و حاشاه) كون الضمير منصوباً ، و كونه مجروراً ، فإن قلت : (حاشاي) تعين الجر ، وإن قلت : (حاشاني) تعين النصب ، وكذا القول في (خلا) و (عدا) .

المسألة الثالثة: يجوز في نحو : (ما أحد يقول ذلك إلا زيد) كون (زيد) بدلاً من (أحد)، وهو المختار، وكونه بدلاً من ضميره، وأن ينصب على الاستثناء، فارتفاعه من وجهين وأنصابه من وجه واحد.

المسألة الرابعة: من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول نحو : (ضررت زيداً ضاحكاً) ونحو : ﴿وَقَاتَلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ التوبة/٣٦.

باب إعراب الفعل

المسألة الأولى: (مَا تَأْتَيْنَا فَتَحَدَّثُنَا) ، للك رفع (تحدد) على العطف فيكون شريكاً في النفي ، أو الاستئناف فيكون مثبتاً، أي : فأنت تحذثنا الآن بدلاً عن عدم مجيكك ، ونصلبه بإضمار (أن) ، وله معنيان: نفي السبب فينتفي المسبب ، ونفي الثاني فقط .

المسألة الثانية: (لِيَقُولُ زيدٌ فَتَكْرِمُهُ) الرفع على القطع ، والجزم بالعطف ، و النصب على إضمار (أن) .

المسألة الثالثة: نحو : ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيُنَظِّرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ يوسف/١٠٩ ، يتحمل الجزم بالعطف و النصب على إضمار (أن) ، مثل: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونُ لَهُمْ قُلُوبٌ﴾ الحج/٤٦ .

باب الموصول

المسألة الأولى: يجوز في نحو : (ماذا صنعت) و (ماذا صنعته) ستة وجوه شرحت في فصل (ماذا) في حرف الميم في الباب الأول .

المسألة الثانية: ﴿فَاصْدِعْ بِمَا تُؤْمِنُ﴾ الحجر/٩٤ ، ما مصدرية ، أي : بالأمر ، أو موصول آسمى أي : بالذى تؤمنه كقول عمرو بن معدى كرب : امرتك الخير فأنعمل بما أمرت به فقد تركتك ذا ماله وذا نسب ^(١)

المسألة الثالثة: نحو: (أعْجَبَنِي مَا صَنَعْتَ) يجوز فيه كون (ما) بمعنى الذي، وكونها نكرة موصفة.

وعليهما فالعائد ممحذف، وكونها مصدرية فلا عائد، ونحو: «لَنْ تَأْتُوا بِرَسْتَنْتَقْبُوكُمْ أَنْتُمْ تُحِبُّونَ» آل عمران/٩٢، يحمل الموصولة والموصفة دون المصدرية لأن المعاني لا ينفق منها، وكذا: «مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يَنْفِقُونَ» البقرة/٣.

المسألة الرابعة: إذا قلت: (أعْجَبَنِي مَنْ جَاءَكَ) أحتمل كون (من) موصولة، أو موصفة، ومثله: «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ» البقرة/٨.

باب التوابع

المسألة الأولى: نحو: «آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ * رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ» الأعراف/١٢١ - ١٢٢، يحمل بدل الكل من الكل، وعطف البيان.

المسألة الثانية: نحو: «سَبَّبَ آثَمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى» الأعلى/١، يجوز فيه كون (الأعلى) صفة للاسم، أو صفة للرب.

المسألة الثالثة: نحو: «مَدْئُ لِلْمُتَقِينَ * الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالغَيْبِ» البقرة/٢٠ - ٢١، و(مررت بالرجل الذي فعل)، يجوز في الموصول أن يكون تابعاً، أو بإضمار (أعني) أو أمدح أو هو.

وعلى التبعية فهو نعت لا بدل، إلا إذا تعذر، نحو: «وَبِنَ لِكُلُّ هُمَزةٍ * الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَدًا» المزملة/١ - ٢، لأن النكرة لا توصف بالمعرفة.

باب حروف الجر

المسألة الأولى: نحو: (زَيْدَ كَعْمَرُو) تحتمل الكاف فيه عند المعربين الحرفيية

← ١) وينسب لاعشى طرود ولغيرة.

فتتعلق بـاستقراره . وقيل : لا تتعلق .

والاسمية فتكون مرفوعة الم محل و ما بعدها مجرور بالإضافة و لا تقدير بالاتفاق ،
ونحو : (جاء الذي كزب) تعيّن الحرفيّة لأنَّ الوصل بالمتضادين ممتنع .
المسألة الثانية : (زيد على السطح) تحتمل في (على) الوجهين ، لأنَّ (على)
إما حرف جرٌ أو ظرف ، وعليهما فهي متعلقة بـاستقرار محدوف .

مسائل مفردة

المسألة الأولى : نحو : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغَدُوِّ وَالآصَالِ ﴾ النور/٣٦ ، فيمن
فتح باء ﴿ يُسَبِّحُ ﴾ ، يحتمل كون النائب عن الفعل الظرف الأول - وهو الأولى -
أو الثاني أو الثالث .

المسألة الثانية : (تَجَلَّى الشَّمْسُ) يحتمل كون تجلّى ماضياً تركت التاء من
آخره لجازية التأنيث ، وكونه مضارعاً أصله تَجَلَّى ثُمَّ حذفت إحدى التاءين على
حدّ قوله تعالى : ﴿ نَارًا تَلَظَّى ﴾ الليل/١٤ .

الجهة السادسة

أن لا يراعي الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فإنَّ العرب يشترطون في باب شيئاً، وفي آخر نقيضه على ما أقتضته حُكْمَةُ لغتهم وصحيحُ أقوisهم فإذا لم يتَّأْملُ المَعْرُوب آخْتَلَطَتْ عَلَيْهِ الْأَبْوَابُ وَالشَّرَائِطُ.

فلنرددُ أنواعاً من ذلك، مُشِيرِينَ إلى بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين:

النوع الأول: أشتراطهم التعرِيف لعطفِ البيان ولنعتِ المعرفة، والتنكير للحالِ والتمييز، وأفعَلَ مِنْ، ونعتَ النكرة.

فمن الوهم في الأوَّل قولُ جماعةٍ في (صدِيد) من « ماءٌ صَدِيدٌ » إبراهيم ، ١٦ ، وفي (طعام مساكين) من قوله « كَفَارَةً طَعَامُ مَسَاكِينٍ » المائدة/٩٥ ، فيمن نَوَنَ كفارةً: إنَّهَا عطْفًا بيان .

وهذا خلاف قول البصريين ومن وافقهم، فيجب عندهم في ذلك أن يكون بدلاً.

وأمَّا الكوفيون، فيرَوْنَ أنَّ عطفَ البيان في الجَوَامِدِ كالنعت في المشتقات، فيكون في المَعَارِفِ والنكرات .

ومن الوهم في الثاني: قول مَكَّيٍ في قراءة ابن أبي عيلة « فَإِنَّهُ آتَيْتُمْ قُلُبَهُ »^(١) البقرة/٢٨٣ ، بالنصب: (إنْ قلبَهُ) تمييز، والصواب أنَّه مشبه بالفعل به، ك(حسن وجهه)، أو بدل من اسم (إنْ) .

(١) الآية: (فَإِنَّهُ آتَيْتُمْ قُلُبَهُ) .

النوع الثاني: أشترط الإبهام في بعض الألفاظ كظروف المكان، والاختصاص في بعضها كالمبتدأ وأصحاب الأحوال.

فمن الوهم في الأول قول الزمخشري في: «فَاسْتَبِقُوا الصِّرَاطَ» بس/٦٦، وفي «فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ» البقرة/١٤٨، أنَّ المنصوَتَينَ ظرفان، لأنَّهما مبهمان. والصواب أنَّهما على إسقاط الجار توسيعاً، وهو (إلى) أي: (فَاسْتَبَقُوا إِلَى الصِّرَاطِ). و (آسْتَبِقُوا إِلَى الْخَيْرَاتِ).

النوع الثالث: أشترطهم الإضمار في بعض المعمولات، والإظهار في بعض.

فمن الأول مجرور (لولا) و مجرور (وحْدَه) ولا يختصان بضمير خطاب ولا غيره تقول: (لولاي، لولادك، لولاه) و (وحدي، وحذك، وحده) وممَّا لا يرفع إلا الضمير اسم التفضيل، وهذا شرطه - مع الإضمار - الاستثار وكذا مرفوع نحو: (قُمْ، وأقُومْ، ونقومْ، ونقومْ).

ومن الثاني تأكيد الاسم المظاهر، والنعت والمعنوت، وعطف البيان والمبيّن. فمن الوهم في الأول قول بعضهم في (لولاي وموسى): أنَّ موسى يحتمل الجر وهذا خطأ، لأنَّه لا يعطُ على الضمير المجرور، إلا بإعادة الجار و لأنَّ لولا لا تجرُ الظاهر، فلو أُعيدت لم تعمل الجر، فكيف ولم تُعد؟

ومن الوهم في الثاني قول أبي البقاء في: «إِنْ شَائِنَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ» الكوثر/٣، إنَّه يجوز كون (هُوَ) توكيداً، وقول الزمخشري في قوله تعالى: «مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمْرَتَنِي بِهِ أَنْ آعْبُدُوا اللَّهَ» المائدة/١١٧، إذا قدرت (أنْ) مصدرية: إنَّها وصلتها عطفٌ بيان على الماء في به، وقول النحوين في نحو: «أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجَكَ الْجَنَّةَ» البقرة/٣٥: إنَّ العطف على الضمير المستتر .

النوع الرابع: أشترط الجملة الفعلية في بعض الموضع، والاسمية في بعض.

فمن الأول: جملة الشرط غير شرط (لولا)، وجملة جواب (لو ولولا

ولوماً)، والجملتان بعد (لَهَا)، والجملة التالية أحرف التحضيض، وجملة أخبار أفعال المقاربة، وخبر أن المفتوحة بعد (لو) عند الزمخشري ومتابعيه، نحو: «وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا» البقرة/١٠٣.

ومن الثاني: الجملة بعد (إذا) الفجائية، وبعد (لَهَا) على الصحيح فيها. فمن الوهم في الأول أنْ يقال في نحو: «وَإِنْ أَمْرَأً خَافَتْ» النساء/١٢٨ وـ«وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَسْتَجَارَكَ» التوبه/٦، «إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَتْ» الانشقاق/١: إنَّ المروج مبتدأً و ذلك خطأ، لأنَّه خلاف قول مَنْ آعتمد عليهم.

وقول جماعة منهم ابن مالك في قوله تعالى: «فَلَمَّا نَجَاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ» لقمان/٣٢: إنَّ الجملة جواب (لَهَا).

والظاهر أنَّ الجواب جملة فعلية محدوفة، أي: آنقسموا قسمين: فمنهم مقتضى و منهم غير ذلك.

ويؤيد هذا أنَّ جواب (لَهَا) لا يقترن بالفاء.

ومن الوهم في الثاني تجويز كثير من النحوين الاستغلال في نحو: (خرجت فإذا زيد يضره عمرو).

ومن العجب أنَّ ابن الحاجب أجاز ذلك في كافيته مع أنه يقول فيها في بحث الظروف: وقد تكون للمفاجأة فيلزم بعدها المبتدأ.

النوع الخامس: آشتراطهم لبعض الأسماء أن يوصف، ولبعضها أن لا يوصف.

فمن الأول مجرور (رَبُّ) إذا كان ظاهراً. نحو: (رَبُّ رِجْلٍ صَالِحٍ لِقِيَتِهِ)، و (أَيْ) في النداء نحو: (يا أَيُّهَا الرَّجُل) وما جيء خبراً أو صفة أو حالاً نحو: (زيد رَجُلٌ صَالِحٌ) و (مَرَرَتْ بِزَيْدٍ الرَّجُل الصَّالِح) ومنه: «بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ» التمل/٤٧، وقول الشاعر: (١)

أَكْرَمُ مِنْ لَيْلَى عَلَيَّ فَبَتَّغَيْ

بِ الْجَاهِ

أَمْ كُنْتَ أَنْرَأً لَا أَطْبِعُهَا؟

←

و من الثاني فاعلاً (نعم) و (بئس) والأسماء المتوجلة في شبه الحرف إلاً (من) و (ما) النكرين فإنها يوصافان نحو : (مررت بمن معجبٍ لكِ وبما معجبٍ لكَ) . فمن الوهم في ذلك إجازة غير الفارسي و آبن السراج نعت فاعلي (نعم و بئس) تمسكاً بقول زهير :

نَعْمَ الْفَتَنَ الْمَرِي أَنْتَ إِذَا هُمْ حَضَرُوا لَدْنَ الْحُجَرَاتِ نَارَ السَّمْوَقِ^(١)
و حمله الفارسي و آبن السراج على البدل .

النوع السادس : آشترطهم لبناء بعض الأسماء أن تقطع عن الإضافة ك (قبل) و (بعد) و (غير)، ولبناء بعضها أن تكون مضافة، و ذلك (أي) الموصولة، فإنها لا تبني إلا إذا أضيفت، وكان صدر صلتها ضميراً ممحوفاً نحو : « أَيُّهُمْ أَشَدُّ » مريم / ٦٩ .

و من الوهم في ذلك قول آبن الطراوة : أن (هُمْ أَشَدُّ) مبتدأ و خبر، و (أيّ) مبنية مقطوعة عن الإضافة .
و هذا مخالف لرسم المصحف و لاجماع النحوين .

ذكر آبن هشام أنواعاً أخرى أعرضنا عن إيرادها حفظاً لتلخيصها و آستغناءً عن ذكرها .

←
(١) ينسب هذا البيت لقيس بن الملوح، وينسب لغيره.

(٢) وعجز البيت كتابة عن فصل الثناء، فصل الجدب .

الجهة السابعة

أن يحمل كلاماً على شيءٍ، ويشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه ، وله أمثلة :

أحدها: قول الزمخشري في قوله تعالى: «مُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ»^(١) الأنعام/٩٥، إِنَّه عَطَفَ عَلَى «فَالْقُلُّ الْحَبُّ وَالنَّوْيُ» .

ولم يجعله معطوفاً على «يُخْرِجُ الْحَيِّ مِنَ الْمَيِّتِ» بدليل أنَّ عَطَفَ الاسم على الاسم أُولئِنَّ، ولكن مجيء قوله تعالى «يُخْرِجُ الْحَيِّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ» يومن/٣١، بالفعل فيها يدلُّ على خلاف ذلك.

الثاني: قول مككي وغيره في قوله تعالى: «مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهِذَا مِثْلًا يُضْلِلُ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا» البقرة/٢٦: أَنَّ جملة (يُضْلِلُ) صفة لـ (مِثْلًا) أو مستأنفة .

والصواب، الثاني لقوله تعالى: «مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهِذَا مِثْلًا، كَذَلِكَ يُضْلِلُ اللَّهُ مِنْ يَشَاءُ» المدثر/٣١.

الثالث: قوله في «أَيْنَ شَرْكَائِي الَّذِينَ كُنْتُمْ تَرْعَمُونَ» الفصل/٦٢، أَنَّ التقدير: تزعمونهم شركاء .

والأولى أن يقدّر (ترعمون أنَّهم شركاء)، بدلالة «وَمَا تَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَ كُمُ الَّذِينَ رَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيْكُمْ شُرَكَاؤُا» الأنعام/٩٤، و لأنَّ الغالب في

(١) الآية: «إِنَّ اللَّهَ فَالْقُلُّ الْحَبُّ وَالنَّوْيُ يُخْرِجُ الْحَيِّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ...» .

(رَعَمْ) أَلَا يقع على المفعولين صريحاً، بل على (أَنْ) وصلتها، ولم يقع في التنزيل إِلَّا كذلك.

الرابع: قوله في نحو: «وَمَا رَبُّكَ بِظَلَامٍ لِلْعَبْدِ» فصلت/٤٦، «وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ» البقرة/٧٤: أَنَّ المجرور في موضع نصب أو رفع، على الحجازية والتميمية.

والصواب الأوَّل، لأنَّ الخبر بعد (ما) لم يجيء في التنزيل مجردًا من الباء إِلَّا و هو منصوب، نحو قوله تعالى: «مَا هُنَّ أَمْهَاتِهِمْ» المجادلة/٢، «مَا هَذَا بَشَرًا»

الجهة الثامنة

أن يحمل المعرب على شيء وفي الموضع ما يدفعه وهذا أصعب من الذي قبله ، وله أمثلة :

الأول: قول بعضهم في قوله تعالى : ﴿ إِنْ هَذَا لِسَاحِرَانِ ﴾ طه/٦٣ : إنَّ أصله : (إنَّهَا ذَانِ لَسَاحِرَانِ) ، و (ها) اسم (إنَّ) و (ذانِ) مبتدأ و (لساحرانِ) خبره ، والجملة خبر (إنَّ) ، والمعنى : إنَّ القصَّةَ ذَانِ لَسَاحِرَانِ . وتدفعه اللام في لَسَاحِرَانِ ، إذ لا تدخل اللام في خبر المبتدأ . اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً ، ويدفعه أيضاً رسم (إنَّ) منفصلة و (ذانِ) متصلة .

الثاني: قول الأخفش وتبعه أبي البقاء في قوله تعالى : ﴿ وَلَا الَّذِينَ يَمْوَطُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ ﴾ النساء/١٨ : أنَّ اللام للابتداء ، و (الذينَ) مبتدأ و الجملة بعده خبره ، ويدفعه أنَّ الرسم : (ولا) ، وذلك يقتضي أنه مجرور بالعاطف على ﴿ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ ﴾ ، لا مرفوع بالابتداء ، وأنَّ المعنى مع قولهما فاسد .

الثالث: قول بعضهم في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا كَبَلُوهُمْ أَوْ وَزَّعُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾ المطففين/٣ : إنَّ (هم) الأولى ضمير رفع مؤكَّد للواو ، و الثانية كذلك أو مبتدأ و ما بعده خبره .

والصواب أنَّ (هم) مفعول فيها ، لرسم الواو بغير ألف بعدها و لفساد المعنى على قولهما ، إذ اللَّذُمُ في الفعل ، لا في المباشر .

الرابع: قول مكَّيٍ وغيره في قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَيْرُ * جَنَّاتٍ عَدِينَ يَدْخُلُونَهَا ﴾ ناطر/٣٢ - ٣٣ ، إنَّ جَنَّاتٍ بدل من الفضل والأولى أنه مبتدأ ، لقراءة بعضهم بالنصب على حد (زيداً ضربته) .

الجهة التاسعة

أن لا يتأمل عند وجود المشبهات ، ولذلك أمثلة :

الأول: نحو : (زيد أحصى ذهناً و عمرَو أحصى مالاً) ، فإنَّ الأوَّلُ أسمٌ تفصيلٌ
والموصوب تمييزٌ ، مثلَ أحسن وجهًا . و الثاني فعلٌ ماضٌ و الموصوب مفعولٌ مثلَ
«أحصى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا» الجن / ٢٨ .

ومن الوهم قول بعضهم في قوله تعالى : **«أحصى لِمَا لَبِثُوا أَمْدَأً»** الكهف / ١٢ ،
إنه من الأوَّل ، وهو باطلٌ ، لأنَّ الأَمْدَلِيس مخصوصٌ بل مخصوصٌ ، مع أنَّ شرط التمييز
الموصوب بعد أفعاله فاعلاً في المعنى كـ (زيد أكثر مالاً) فهو من الثاني .

الثاني: نحو : (زيد كاتب شاعر) ، فإنَّ الثاني خبر أو صفة للخبر ، و نحو :
(زيد رجل صالح) ، فإنَّ الثاني صفة لا غير ، لأنَّ الأوَّل لا يكون خبراً على آنف راده
لعدم الفائدة ، ومثلهما (زيد عالم يفعل الخير) و (زيد رجل يفعل الخير) .
وزعم الفارسي أنَّ الخبر لا يتعدد مختلفاً بالإفراد والجملة ، فيتعين عنده كون
الجملة الفعلية صفة فيها ، و المشهور الجواز فيها .

الثالث: (رأيت زيداً فقيها) و (رأيت الملائ طالعاً) فإنَّ (رأى) في الأوَّل من
أفعال القلوب ، و (فقيهاً) مفعول ثانٍ ، وفي الثاني بصرية و (طالعاً) حال .

الجهة العاشرة

أن يخرج على خلاف الأصل، أو على خلاف الظاهر لغير مقتضى ،
كقول مكى في قوله تعالى : ﴿ لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتُكُم بِالْمَنْ وَالْأَذْنِي يُنْفَقُ مَا لَهُ رِثَاءُ النَّاسِ ﴾ البقرة/٢٦٤ ، إن الكاف نعت لمصدر محذف، أي : إبطالاً (كالذى) ، ويلزمه أن يقدر إبطالاً كإبطال إنفاق الذى ينفق ، و الوجه أن يكون (كالذى) حالاً من الواو، أي : لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتُكُم مُشَبِّهِينَ الَّذِي يُنْفَقُ ، فهذا الوجه لا حذف فيه .

خاتمة

وإذ قد آنجرَ بنا القول إلى ذكر الحذف فلنوجّه القول إليه فإنه من المهمات،
فنقول:

للحذف شروط ثمانية :

الأول: وجود دليل حالٍي: كقولك لمن رفع سوطاً (زيداً؟) بإضمار:
(أَتَضِرُّ)، أو بإضمار (اخرب)، ومنه: «**قَالُوا سَلَامًا**» هود/٦٩، أي: سلّمنا
سلاماً.

أو مقالٍي: كقولك في جواب من قال: مَنْ أَضْرَبْ؟ (زيداً) ومنه قوله تعالى:
وَقِيلَ لِلَّذِينَ أَتَقْوَا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا: خَيْرًا النحل/٣٠.

أو مقامي كقولك في التحذير: (الأسد الأسد) وفي الإغراء: (الفزال الفزال)، وفي
التخويف: (الأمير الأمير) وفي نهج البلاغة (الله الله في الأيتام)^(١).

وقد يكون الدليل على الحذف قاعدة نحوية كقول الأكثرين: إن الخبر بعد
(لولا) واجب الحذف، نحو قول عمر: (لَوْلَا عَلَيْيَ مَلْكَ عُمْرٍ).
تنبيهان :

الأول: إن دليل الحذف نوعان :

غير صناعي وينقسم إلى حالٍي ومقاليٍ ومقامي كما تقدم.
وصناعي وهذا يختص بمعرفته النحويون لأنّه إنما عرف من جهة الصناعة.

الثاني: شروط الدليل اللفظي :

الشرط الأول: أن يكون مطابقاً للمحذوف في المعنى، فلا يجوز: (زيد ضارب وعمره)، أي: (ضارب)، إذا قدرت للضرب في عمره معنى مخالفًا لمعنى الضرب الأول، بأن تقدر: في الضرب الأول معنى الإيلام، وفي الضرب الثاني معنى السفر من قوله ﴿إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ النساء /١٠١.

الشرط الثاني: أن لا يكون المحذوف كالجزء، فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه، كاسم (كان) وأخواتها، ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله نحو: (يا عبد الله) و(زيداً ضربته).

الشرط الثالث: أن لا يكون مؤكداً، لأن التوكيد يتضمن الطول والمحذف يتضمن الاختصار، ولأن التأكيد لا يحصل بالمحذف، فالمحذف خلاف المقصود.

الشرط الرابع: أن لا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر فلا يحذف آخر الفعل لأنَّه اختصار للفعل.

الشرط الخامس: أن لا يكون عاملاً ضعيفاً، فلا يحذف الجار للاسم والجازم والناصب للفعل إلا في مواضع قوية فيها الدلالة، وكثير فيها استعمال تلك العوامل، ولا يجوز القياس عليها.

الشرط السادس: أن لا يكون عوضاً عن شيء، فلا تتحذف (ما) في (إما أنت منطلقاً لأنَّها عوض عن (كان)، ولا كلمة (لا) من قوله: (إنْتَ هَذَا إِمَّا لَا لأنَّها عوض عن الفعل، ولا التاء من (عَدَة، وإقامة وأستقامة). لأنَّها كعوض عن الواو.

الشرط السابع والثامن: أن لا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي، ولذا منع البصريون حذف المفعول في (زيد ضربته) لأنَّ في حذفه تسليط ضرب على العمل في يد مع قطعه عنه بالاشغال، وإعمال الابتداء مع التمكن من إعمال الفعل.

قد يُظْنَ أن الشيءَ من باب الحذف وليس منه

حرث عادة النحويين أن يقولوا: بحذف المفعول اختصاراً، أو أقتصاراً ويريدون بالاختصار: الحذف لدليل، وبالاقتصار: الحذف لغير دليل، ويمثلون للأخير بنحو: «كُلُوا و اشْرِبُوا» البقرة/٦٠، أي: أوقعوا هذين الفعلين، ويقول العرب فيما يتعدى إلى اثنين: (من يسمع يخل) أي: تُكُنْ منه خيلة.

والتحقيق: أن الفعل ينزل في هذا وأمثاله منزلة مالا مفعول له، والمعنى: (أوقعوا الأكل والشرب وذرروا الإسراف) و (يقع في الخيال). ومنه قوله تعالى: «رَبِّي الَّذِي يُحِسِّي وَيُمْبِي» البقرة/٢٥٨، «هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ» الزمر/٩، فالمعنى: (ربِّي الذي يفعل الإحياء والإماتة)، و (هل يستوي من يتصف بالعلم ومن ينفي عنه العلم؟)

بيان مكان المقدار

القياس أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي، وإنما يرتكب خلاف الأصل، عند تعذر الأصل، أو عند أقصاء أمر معنوي لذلك.

فالأول: نحو: (أَيُّهُمْ رَبُّهُ) إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله، ونحو: «وَأَمَّا ثُمَودُ فَهَدَيْنَاهُمْ» فصلت/١٧، فيمن نصب ثمود، إذ لا يلي (أَمَّا) فعل.

والثاني: نحو متعلق باء البسملة الشريفة، فإنَّ الزمخشري قدره مؤخراً عنها، لأنَّ فريشاً كانت تقول: (بِاسْمِ الْلَّاتِ وَالْعَزِيزِ تَعْلَمُ كَذَا) فُيؤخرون أفعالهم عن ذكر ما آتَخدوه معيناً تفخيماً لشأنه بالتقديم، فوجب على الموحِّد أن يعتقد ذلك في اسم الله تعالى، لأنَّه الحقيقة بذلك، ثمَّ اعترض بقوله تعالى: «أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ» العنكبوت/١، وأجاب بأنَّها أول سورة أُنزلت، فكان تقديم الأمر بالقراءة فيها أهم.

إذا دار الأمر بين كون المذوق مبتدأ وكونه خبراً
فأيتها أولى؟

قال الواسطي : الأولى كون المذوق المبتدأ ، لأن الخبر محظوظ الفائدة .
وقال العبدى : بالعكس ، لأن التجوز في آخر الجملة أسهل . نقل القولين ابن
إياز .

ومثال المسألة : ﴿ فَصَبَرْ جَمِيلٌ ﴾ يوسف/١٨ و ٨٣ ، أي : شأني صبر جميل ، أو
صبر جميل أمثل من غيره .

إذا دار الأمر بين كون المذوق فعلاً والباقي فاعلاً
وكونه مبتدأ والباقي خبراً

فالثاني أولى ، لأن المبتدأ هو الخبر عينه ، فالمحذوف عين الثابت فيكون الحذف
كلا حذف ، كقولك لمن قال : (من قام ؟) ، أو (من القائم ؟) : (زيد) ، أي : زيد
القائم .

فأمّا الفعل ، فإنه غير الفاعل .

إذا دار الأمر بين كون المذوق أولاً أو ثانياً
فككونه ثانياً أولى

و فيه مسائل :

الأولى : نون الوقاية مع نون الإناث ، نحو قول عمرو بن معدى كرب :
تَرَاهُ كَا الشَّفَامِ يَعْلُ مِسْكًا يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَيْنِي^(١)

(١) واهء في (تراه) للشيب . الن GAM : نبت إذا بيس صار أبيض . يعل مسكاً : يسقي المسك مرة بعد مرة . الفاليات : مخرجات القمل من الرأس ، وهي مفعول به لـ (يسوء) .

والأصل: (فَلَيْتَنِي) والأول حذف الثانية، لأنَّ الفاعل لا يليق به الحذف. وفي التسهيل أنَّ المحنوف الأولى وأنَّه مذهب سيبويه.

الثانية: تاء الماضي مع تاء المضارع في باب تفعُّل وتفاعل وتفعلُل، في نحو: «نَارًا تَلْظُنِي» الليل/١٤، «تَنَرِّئُ الْمَلَائِكَةُ» القدر/٤، فالمحنوف الثانية، وهو قول الجمهور، والمخالف في ذلك هشام الكوفي.

الثالثة: نحو: (مقوَّل ومبَيِّع)، فالمحنوف منها واو المفعول والباقي عين الكلمة، خلافاً للأخفش.

الرابعة: نحو: (إِقَامَة وَأَسْتَقَامَة)، فالمحنوف منها ألف الإفعال والاستفعال، والباقي عين الكلمة، خلافاً للأخفش أيضاً.
تببيه :

الخلاف إنما هو عند التردد، وإلا فلا تردد في أنَّ الحذف من الأول في قوله:
نَحْنُ بِمَا عَنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عَنْدَكَ راضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ^(١)
ومن الثاني في قوله تعالى: «فُلْ لَئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُونَ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا
بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ» الإسراء/٨٨، إذ لو كان الجواب للثاني لجزم، فالجواب للقسم والحدف من الشرط.

ذكر أماكن من الحذف يتمرن بها العرب

حذف الاسم المضاف

فمنها: «وَجَاءَ رَبِّكَ» الفجر/٢٢، أي: أَمْرُ رَبِّكَ، لاستحالة المجيء في حقه تعالى.

ومنها: ما نسب فيه حكم شرعية إلى ذات، لأنَّ الطلب لا يتعلَّق إلَّا بالأفعال

(١) ينسب البيت لعمرو بن أمري القيس الانصاري ولغيرة.

نحو: «**حُرِّمْتُ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ**» النساء/٢٣، أي: استمتعاهن أو نكاحهن.
ومنها: ما علق فيه الطلب بما قدّع نحو: «**أَوْفُوا بِالْعُهُودِ**» المائدة/١، «**أَوْفُوا**
بِعَهْدِ اللَّهِ» الحل/٩١، أي: بمقتضاهما، لأنهما قولان قد وقعا ولا يتصرّف فيها
نقضٌ ولا وفاء.

ومنها: قوله تعالى: «**فَلَذِكْنَ الَّذِي لُمْتُنِي فِيهِ**» يوسف/٣٢، أي: في حُبّه أو
في مراودته، إذ الذوات لا يتعلّق بها لوم .
ومنها: قوله تعالى: «**وَآسَأَلَ الْقَرْبَةَ**» يوسف/٨٢، أي: أهلها.
ومنها: (جَنَّكَ طَلْوَعَ الشَّمْسِ) أي: وقت طلوعها.

تبنيه :

إذا احتاج الكلام إلى حذف مضارف يمكن تقديره مع أول الجزأين ومع ثانيهما،
فتقدّيره مع الثاني أولى، نحو: «**الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ**» البقرة/١٩٧، ونحو:
«**وَلِكِنَ الْبَرُّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ**» البقرة/١٧٧، فيكون التقدير، الحجُّ حجُّ أَشْهُرٍ
مَعْلُومَاتٍ، أو في أَشْهُرٍ مَعْلُومَاتٍ، و البرُّ بِرٌّ مَنْ آمَنَ، وهذا أولى من أن يقدّر:
أشهر الحجُّ أَشْهُرٍ مَعْلُومَاتٍ، ولكن ذا البرُّ مَنْ آمَنَ...، لأنك في الأول قدرت
عند الحاجة إلى التقدير، ولأنَّ الحذف من آخر الجملة أولى.

حذف المضاف إليه:

يكثُر الحذف في ياء المتكلّم مضافاً إليها المنادي نحو: «**رَبُّ أَغْفِرْ لِي**»
الأعراف/١٥١.

وفي الغایات نحو: «**لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ**» الروم/٤، أي: من قبل
الغبة و من بعدها.

وفي (أيُّ) و (كُلُّ) و (بعضٍ) وفي (غَيْرٍ) بعد (ليسَ).

حذف آسمين مضارفين:

نحو قوله تعالى: «**فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ**» الحج/٣٢، أي: فإنَّ تَعْظِيمَهَا من

أفعال ذوي تقوى القلوب، و «فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثْرِ الرَّسُولِ» طه/٩٦، أي: من أثر حافر فرس الرسول، و كقول الكلحة اليربوعي:
فَأَدْرَكَ إِبْقَاءَ الْعَرَادَةَ ظَلَمَهَا وقد جعلتني من (حزيمة) إصبعا^(١)
أي: ذا مسافة إصبع.
حذف ثلاث متضيقات:

نحو: «فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَذْنَى» النجم/٩، أي: فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب قوسين، فحذف ثلاثة من آسم كان، و واحد من خبرها.

حذف الموصول الاسمي:

نحو قوله تعالى: «آتَنَا بِالَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْنَا وَأَنْزَلَ إِلَيْكُمْ» العنكبوت/٤٦، أي: وبالذى أنزل إليكم، و كقول حسان بن ثابت في مدح الرسول (ص)
أَمْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ ويمدحه وينصره سواء؟

حذف الموصوف:

نحو: «وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الظَّرْفِ» الصافات/٤٨، أي: حور قاصرات، «فَلَيُضْحِكُوا قَلِيلًا وَلَيُتَّكِعُوا كَثِيرًا» التوبه/٨٢، أي: ضحكا قليلاً و بكاء كثيراً.
حذف الصفة:

نحو: «يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصِبًا» الكهف/٧٩، أي صالحة أو سالمه، «فُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيءٍ» المائدة/٦٨، أي: شيء نافع.

حذف المعطوف:

ويجب أن يتبعه العاطف في الحذف نحو: «لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ» الحديد/١٠، أي: ومن أنفق من بعده و نحو: «سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ» النحل/٨١، أي: و البرد.

(١) العرادة: آسم فرسه. الظلع: العرج. وإبقاء العرادة: ماتبيقه و تدخله من نشاطها.

حذف المعطوف عليه:

نحو: «أَصْرِبْ بِعَصَمَ الْحَجَرِ فَانْقَبَرَتْ» البقرة/٤٠، أي: فضرب
فأنفجرت.

حذف المبتدأ:

يكثُر ذلك في جواب الاستفهام نحو: «وَمَا أَدْرِيكَ مَا الْحَمَّةُ • نَارُ اللَّهِ
الْمُوْقَدَةُ» المزمار/٥-٦ «وَمَا أَدْرِيكَ مَا هِيَ • نَارٌ حَامِيَةٌ» القارعة/١٠-١١،
أي: هي نار الله، وهي نار حامية.

وبعد فاء الجواب، نحو: «مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهِ»
فصلت/٤٦، أي: فعله لنفسه و إساءته عليها.

وبعد القول، نحو: «وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ» الفرقان/٥٠، «قَالُوا سَاحِرُونَ أَوْ
مَجْنُونُونَ» الذاريات/٥٢، أي: هذه أساطير، و: هذا ساحر أو مجنون.

وبعد ما الخبر صفة له في المعنى نحو: «الثَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ» التوبية/١١٢، أي:
هم العابدون.

ووقع في غير ذلك أيضاً نحو: «سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا» النور/١، أي: هذه سورة،
ومثله قول العلماء: (باب كذا)، أي: هذا باب كذا وسيبوه يصرح به.

حذف الخبر:

نحو: «وَطَعَامُ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَّكُمْ، وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ،
وَالْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتِ مِنَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ
قَبْلِكُمْ» المائدة/٥، أي: حِلٌّ لكم. ونحو: «أَكُلُّهَا دَائِمٌ وَظَلَّلُهَا» الرعد/٣٥،
أي: دائم، وكقول الشاعر :

إذا قيل سيروا إن ليل لعلها جرى دون ليل مائل القرن أعضب^(١)

(١) الأعضب: ذو القرن المكسور. شبهه من يمنعه من ليل بالكبش.

أي : لعلها قريبة .

حذف ما يحتمل النوعين :

يكثُر بعد الفاء ، نحو : « فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ » المجادلة/٣ ، « فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخْرَى » البقرة/١٨٥ ، « فَمَا أَسْتَسِرَ مِنَ الْهَذِي » البقرة/١٩٦ ، أي : فالواجب كذا ، أو فعلية كذا ، أو فعليكم كذا .

ويأتي في غيره نحو : « فَصَبْرٌ جَمِيلٌ » يوسف/١٨ ، أي : أمري صبر ، أو صبر جميل أمثل .

حذف الفعل وحده ، أو مع مضمر مرفوع أو منصوب ، أو معهما :
يطُرُّد حذف الفعل مفسراً نحو قوله تعالى : « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَسْتَجِارَكَ » التوبة/٦ ، وقوله تعالى : « إِذَا السَّاءُ أَنْشَقَتْ » الانشقاق/١ .

و حذف الفعل والفاعل :

نحو : « وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ » الحشر/٩ ، أي : و آعتقدوا الإيمان من قبل هجرتهم .

و حذف الفعل مع المفعول :

كقولك في جواب من قال : من ضرب زيداً؟ (عمرو) ، أي : ضربه عمرو ،
و حذف الفعل مع مضمر مرفوع ومنصوب كما يقال في جواب القائل : أ ضربتَ
زيداً؟ (نعم) ، أي : ضربته .

حذف المفعول :

يكثُر بعد (لو شئت) ، نحو : « فَلَوْ شَاءَ لَهُدِيْكُمْ » الأنعام/١٤٩ ، أي : فلو
شاء هدايتكم .

وبعد نفي العلم ونحوه ، نحو قوله تعالى : « أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ » البقرة/١٣ ، أي : لا يعلمون أنهم سفهاء . ومنه قول فاطمة عليها السلام
في خطبتها في موضوع (فدى) للمهاجرين والأنصار : (أَفَلَا تَعْلَمُونَ؟ بَلَى قَدْ

تجلى لكم كالشمس الصافية أني ابنته)، أي: أفلأ تعلمون أني آبنة رسول الله صلى الله عليه وآله؟ ونحو قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكُنْ لَا تَبْصِرُونَ﴾ الواقعة/٨٥.

ويكثر حذف العائد على الموصول نحو: ﴿أَهْذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً﴾ الفرقان/٤١، أي: بعثه الله.

وحذف عائد الموصوف دون ذلك، نحو: (ما عَمَلَ عَمِلْتَ بِمَرْجُواً)، أي: عملته.

و حذف عائد المخبر عنه دونهما، كقول ابن قدامة:

قَدْ أَصْبَحْتَ أُمَّ الْخَيَارِ تَدْعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعْ
و جاء في غير ذلك أيضاً نحو: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصَيَامَ شَهْرَيْنِ﴾ النساء/٩٢،
أي: فمن لم يجد الرقبة، ويجوز حذف مفعولي أعطى، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا
مَنْ أَعْطَنِي وَأَنْقَنِي﴾ الليل/٥.

حذف الحال:

أكثر ما يرد ذلك إذا كان قوله أغنی عنه المقول، نحو: ﴿وَالسَّلَاتِكَةُ يَذْخُلُونَ
عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ * سَلَامٌ عَلَيْكُم﴾ الرعد/٢٣ - ٢٤، أي: قائلين سلام عليكم.

حذف التمييز:

نحو: (كم صمت)، أي: كم يوماً صمت؟ و نحو قوله تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ
عَشَرَ﴾ المدثر/٣٠، و قوله تعالى: ﴿إِذْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ﴾ الانفال/٦٥.

حذف الاستثناء:

و ذلك بعد (إلاً و غير) المسبوقين بـ (ليس) يقال: (قبضت عشرة ليس إلا، أو
ليس غير)، أي: ليس غيره مقبوضاً و ليس المقبوض إلا إياها.

حذف حرف العطف:

باه الشعرا، كقول الحطيئة:

إِنْ أَمْرًا رَمْطَهُ بِالشَّامِ مِنْزَلَهُ
بِرْمَلٍ يَبِرِينَ جَارًا شَدَّ مَا أَغْتَرَهَا^(١)
وَقَدْ يَجِيءُ فِي النَّشْرِ قَلِيلًا.

حذف فاء الجواب:

وَهُوَ مُخْصُصٌ بِالضَّرُورَةِ، كَقُولَهُ:
مَنْ يَعْمَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا
وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلًا
وَقَدْ مَرَّ أَنَّ أَبَا الْحَسْنِ خَرَجَ عَلَيْهِ: «إِنْ تَرَكْ خَيْرًا وَوَصِيَّةً لِلْوَالِدَيْنِ»^(٢)

البقرة/١٨٠

حذف واو الحال:

نحو قول المسيب بن علس:
نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءُ غَامِرٌ
وَرَفِيقُهُ بِالْفَيْبِ لَا يَدْرِي
أَيِّ: انتصف النهار والحال أن الماء غامر هذا العائض.

حذف قد:

نحو: (أَلْسَتْ أَكَلْتَ مَعَنَا)، أي: قد أكلت. ونحو: «أَنْؤُمْنُ لَكَ وَأَتَبْعَكَ
الْأَرْذُلُونَ» الشعراء، ١١١، أي: وقد أتبعك. وقول زفر بن الحارث:
وَكَنَا حَسِبَنَا كُلَّ يَضَاءٍ شَحْمَةٌ
عشَيَّةً لَاقِنَا جَذَاماً وَحِمِيراً^(٣)

حذف لا التبرئة:

حکى الأخفش: (لا رجل وامرأة) بالفتح وأصله ولا أمراة، فحذفت (لا)
وبقى البناء للتركيب بحاله.

حذف لا النافية:

يطرد ذلك في جواب القسم إذا كان المنفي مضارعاً نحو: «تَالَّهِ تَفْئُوا تَذَكَّرُ

(١) والمعنى: ومتزنه برملي يبرين. و(يبرين): موضع في أطراف السيماء.

(٢) معنى البيت: لقد طمعنا بهاتين القبيلتين فإذا هما قويتان.

يُوسُف》 يوسف/٨٥، و كقول أمرئ القيس :

فقلتُ: يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قاعِدًا وَلَوْ نَطَعْمَا رَأْسِي لَدِيكَ وَأَوْصَالِي

حذف الجار:

بكثُر و يَطْرُدُ مع (أنْ و أَنَّ) نحو : «يَمْنُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا» الحجرات/١٧ ،
أي : بـأَنْ أَسْلَمُوا و «أَنَّ الْمَساجِدَ لِلَّهِ» الجن/١٨ ، أي : و لـأَنَّ الْمَساجِدَ لِلَّهِ . وجاء
في غيرها نحو : «قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ» سيس/٣٩ ، أي : قَدَرْنَا لَهُ .

و قد يحذف مع بقاء الجرّ كقولك في جواب كيف أصبحت : (خَيْرٌ) أي : على
خَيْرٍ .

حذف (أنْ) الناصبة :

هو مطرد في مواضع معروفة ، ومثاله في غيرها ، نحو : (خَدِ الْلَّصْ قَبْلَ يَأْخُذُكَ) ،
و (مَرْءَةٌ يَحْفِرُهَا) أي : قبل أنْ يأخذكَ ، وأنْ يحفرها .

حذف لام الطلب :

هو مطرد عند بعضهم في نحو : (قُلْ لَهُ يَفْعُلُ) أي : ليفعل . و جعل منه «قُلْ لَهُ
لِعِبَادِي الَّذِينَ آتَيْنَا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ» إبراهيم/٣١ .
والحقُّ أنَّ حذفها مختص بالشِّعر كقول أبي طالب عم النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
و سَلَّمَ :

مُحَمَّدٌ تَفَدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِنَّمَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تِبَالًا
أي : لِتَفَدِ . والتِّبال : الوِبال .

حذف حرف النداء :

نحو قوله تعالى : «أَيُّهَا الْقَلَّابُ» الرحمن/٣١ ، «يُوسُفُ أَغْرِضَ عَنْ هَذَا»
يوسف/٢٩ . و قول ذي الرمة :

إِذَا هَلَّتْ عَيْنِي لَمَا قَالَ صَاحِبِي يُمْشِلِكَ هَذَا لَوْعَةً وَغَرَامٌ

حذف همزة الاستفهام:

قد ذكر في أول الباب الأول من هذا الكتاب.

حذف نون التأكيد:

يجوز حذف الثقلة في الضرورة كقول عبد الله بن رواحة:

فلا وأبِي لَتَأْتِيهَا جَمِيعاً ولو كَانَتْ بِهَا عَرْبٌ وَرُومٌ

ويجب حذف الخفيفة إذا لقيها ساكن نحو: (اضرب العلام) بفتح الباء،

والأصل آضْرِينْ، ونحو قول الأضبيط بن قريع:

ولَا تَهِينَ الْفَقِيرَ عَلَكَ أَنْ ترَكَعَ يَوْمًا وَاللَّهُرْ قَدْ رَفَعَهُ

أي: لا تهينْ الفقر.

حذف نوني المتشنقة والجمع:

يحذفان للإضافة نحو: «تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ» المسد/١، «إِنَّا مَرْسِلُوا

النَّاقَةَ» القمر/٢٧.

ولشبة الإضافة نحو: (لا غلامي لزيد).

حذف التنوين:

يحذف لزوماً للدخول ألل نحو: (الرجل).

وللإضافة نحو: (غلام زيد) ولشبهها نحو: (لا مال لزيد) إذا لم تقدر اللام

مقحمة، فإن قدرت ف (مال) مضافٌ.

ولمانع الصرف نحو: (فاطمة).

وللحوقف في غير النصب، وأمّا في النصب فالالف بدلاً منه.

وللاتصال بالضمير نحو: (ضاربك) فيمن قال: إنه غير مضافٍ.

حذف ألل:

تحذف للإضافة المعنوية، وللنداء نحو: (يا رَحْمَنْ) إلّا في اسم الله تعالى

والجمل المحكمة.

حذف لام الجواب :

نحو : ﴿لَوْ نَشَاءْ جَعَلْنَا أَجَاجًا﴾ الواقعة / ٧٠ ، (وَاللَّهُ أَفْعَلَنَّ) أي : بجعلناه ، ولأفعلنَّ .

حذف جملة القسم :

كثيرًا جدًا ، وهو لازم مع غير الباء من أحرف القسم وحيث قيل : (لأفعلنَّ) أو (لقد فعلَ) أو (لأنْ فعلَ) ولم يتقدِّم جملة قَسْمٌ جملة قَسْمٌ مقدرة نحو : ﴿لَأَعْذِبْنَاهُ عَذَابًا شَدِيدًا﴾ النمل / ٢١ ، ﴿وَلَقَدْ صَدَقْنُوكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ آل عمران / ١٥٢ ، ﴿إِنَّ أُخْرِجُوكُمْ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُم﴾ الحشر / ١٢ ، أي : أقسم بالله .

حذف جواب القسم :

يجب إذا تقدِّم عليه أو أكتنفه ما يعني عن الجواب ، فالالأول نحو : (زيد قائم و الله) والثاني نحو : (زيد والله قائم) .

حذف جملة الشرط :

هو مطرد بعد الطلب ، نحو : ﴿فَاتَّبِعُونِي يُخْيِنُكُمُ اللَّهُ﴾ آل عمران / ٣١ ، أي : فإنْ تتبعوني يحببكم الله ، ﴿فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ﴾ مريم / ٤٣ .

حذف جملة جواب الشرط :

وذلك واجب إن تقدِّم عليه ، أو أكتنفه ما يدلُّ على الجواب ، فالالأول نحو : (مَرْ ظالِمٌ إِنْ فَعَلَ كَذَا) والثاني نحو : (مو إِنْ فَعَلَ ظالِمٌ) ، ﴿وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْهُتَدُونَ﴾ البقرة / ٧٠

تنبيه :

التحقيق أنَّ من حذف الجواب مثل قوله تعالى : ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ اللَّهِ فَلَأْ جَلَ اللَّهِ لَآتِ﴾ العنكبوت / ٥ ، لأنَّ الجواب يلزم أن يكون مسبباً عن الشرط ، وأجل الله آت سواه وجد الرجاء أم لم يوجد ، فليس مسبباً عن الشرط ، وإنَّ الأصل فلييادر بالعمل ، فإنَّ أجل الله لآت .

حذف الجملة المستقلة:

يقع ذلك باطّراد في مواضع :

الأول: بعد حرف الجواب ، يقال (هل قام زيد ؟) ، فتقول: (نعم) و (ألم يُقْمِ
زيد ؟) فتقول: (نعم) إن صدّقت النفي ، و (بلني) إن أبْطَلْتَهُ .

الثاني: بعد (نعم وبشّر) ، إذا حذف المخصوص ، وقيل: إنَّ الكلام بعدهما
جملتان نحو : « إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نَعَمُ الْعَبْدُ » ص/٤٤ .

الثالث: بعد حرف النداء ، في مثل « يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ » يس/٢٦ ، إذا قيل:
إِنَّهُ عَلَى حذف المنادى ، أي : يَا هَنَؤَاءِ .

الرابع: بعد إِنْ الشرطية ، كقول رؤبة :

قالت بنات العم : يا سلمى وإنْ كان فقيراً مُعْدِماً؟ قالت : وإنْ
أي : وإنْ كان كذلك رضيته . ومنه قول عمر بن الخطاب لما أراد إحراق باب
فاتمة عليها السلام فقيل له : يا أبا حفص ، إِنَّ فيها فاطمة ، فقال : (وإنْ) ^(١) ، أي :
أُحرقُ الباب وإنْ كانت فيها فاطمة .

الخامس: في قوله : (إِفْعَلْ هَذَا إِمَّا لَا) أي : إن كنت لا تفعل غيره فافعله .

حذف أكثر من جملة:

في غير ما ذكر ، قالوا في قوله تعالى : « فَقُلْنَا أَذْهَبًا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا
بِآيَاتِنَا ، فَذَمَّرُنَاهُمْ تَذْمِيرًا » الفرقان/٣٦ ، إنَّ التقدير : فأتياهم ، فأبلغواهم الرسالة
فَكَذَّبُوهُمَا فَذَمَّرُنَاهُمْ . و كقول عبيد بن الأبرص :

١) ذكر ذلك غير واحد من الفريقيين ، منهم ابن قتيبة (ت: ٢٧٦ هـ) كما في الإمامة والسياسة

ص ١٩ و موجز القصة :

إنَّ أبا بكر تفقد قوماً تختلفوا عن بيته عند عليٍّ فبعث إليهم عمر فجاء فنادهم وهم في دار عليٍّ ،
فأبوا أن يخرجوها ، فدعوا بالخطب وقال : والذي نفس عمر بيده لخرجُنَّ ، أو لآخرُنَّها على من فيها ، فقيل
له : يا أبا حفص ، إِنَّ فيها فاطمة ، قال : وإنْ ، فخرجوها ، فباعوا إِلَّا علَيْاً . . .

إِنْ يَكُنْ طِبْكِ الدَّلَالَ فَلَوْفِي
سَالِفِ الدَّهْرِ وَالسُّنْنَيْنِ الْخَوَالِي
تنبيه :

الحذف الذي يلزم النحوى النظر فيه هو ما أقتضته الصناعة. وذلك كأن يجد خبراً من دون المبدأ، أو بالعكس، أو شرطاً من دون الجزاء، أو بالعكس، أو معطوفاً من دون المعطوف عليه، أو معمولاً من دون العامل.

وأما قوله في نحو قوله تعالى: «سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرُّ» النحل/٨١، إن التقدير، والبرد، وفي نحو: «وَتَلْكَ نِعْمَةٌ تَمْتَهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَدْتَ بَنِي إِسْرَائِيلَ» الشعرا، ٢٢/٢، إن التقدير: ولم تُعبدَني، ففضول في فن النحو، وإنما ذلك للمفسر. وكذا قوله: يحذف الفاعل لعظمته، وحقاره المفعول، أو العكس أو للجهل به، أو للخوف عليه، أو منه، ونحو ذلك، فإنه تطفل منهم على صناعة البيان. ولم أذكر بعض ذلك في كتابي، جرياً على عادتهم، بل إنما ذكرت بعضه لأنني وضعت الكتاب لإفاده متعاطي التفسير و العربية جميعاً.

الباب السادس

**في التحذير من أمور اشتهرت بين المقربين
و الصوابُ خلافها**

لهم إنا نسألك ملائكة سلام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لهم إنا نسألك ملائكة سلام

وهي كثيرة والذى يحضرني الآن منها عشرون موضعًا:

الأول: قوله في (لو) إنها حرف امتناع لامتناع، وقد بيّنا الصواب في ذلك في فصل (لو) وبسطنا القول فيه بما لم نُسْبِّطْ إليه.

الثاني: قوله في (إذا) غير الفجائية: إنها ظرف لما يستقبل من الزمان وفيها معنى الشرط غالباً. وذلك معيب من جهات:

الأولى: أنهم يذكرونه في كلّ موضعٍ، وإنما ذلك في تفسيرها من حيث هي.

وعلى المعرّب أن يبيّن في كلّ موضعٍ أهي لمعنى الشرط أم لا؟

الثانية: أنَّ العبارة التي تلقى للمتدربين يطلب فيها الإيجاز، لتخفَّ على الألسنة إذ الحاجة داعية إلى تكرارها، وكان أخصر من قوله: لما يستقبل من الزمان أن يقولوا: مستقبل.

الثالث: قوله: النعت يتبع المعنوت في أربعة من عشرة، وإنما ذلك في النعت الحقيقي.

وأما السببي فإنما يتبع معنوهه في ثلثين من خمسة:

واحد من أوجه الإعراب، وواحد من التعريف والتنكير.

وأما الإفراد والثانية وأضدادهما. فهو فيها كال فعل، تقول: (مررت برجلين قائم أبوهما) و(برجال قائم آباءُهُمْ) و(برجل قائمة أمه)، و(بامرأة قائم أبوها). وفي التزيل: «رئنا آخر جناء من هذه القرية الظالم أهلها» النساء/ ٧٥.

الرابع: قوله في نحو قوله تعالى: «وَكُلَا مِنْهَا رَغْدًا حَيْثُ شِئْتُمْ» البقرة/٣٥، إنَّ (رغداً) نعتٌ لمصدر محذف، و كقول ابن دريد:

وَأَشْتَعَلَ التَّمَيِّضُ فِي مَسْوَدَةِ مُثَلَّ أَشْتِعَالِ النَّارِ قِبْلَةِ جَزْلِ الْفَضْيِّ^(١) أي: أكلاً رغداً، و آشتعالاً مثل آشتعال النار.

الخامس: قوله (الفاء جواب الشرط)، والصواب أن يقال: رابطة جواب الشرط، وإنما الجواب الجملة بعدها.

السادس: قوله (العطف على عاملين)، والصواب: العطف على معنوي عاملين.

السابع: قوله: (بل حرف إضراب)، والصواب حرف آستدراك وإضراب، فإنهما بعد النفي والنهي بمتنزلة (لكن).

الثامن: قوله في (أَنْتِي أَكْرَمُكَ) بالجزم: إنَّ الفعل مجزوم في جواب الأمر، وال الصحيح أنه جواب لشرط مقدر، والمعنى: (إنْ تَأْتِي أَكْرَمُكَ). وإنما أرادوا تقريب المسافة على المتعلمين.

أقول: قد لا يمكن تقدير شرط في الكلام، وذلك حيث لم يكن في بين تلازم، كقولك: (آجْتَمِعُوا عَلَى الْمَائِدَةِ تَأْكِلُونَهَا) إذ لا سبيبة بين الاجتماع والأكل، فلا يبعد في كون الجزم بلحظة أنه جواب للأمر، ومثله في الكلام كثير، ونظيره جواب الأمر المستفاد من اسم الفعل، كقول: ابن أبي شافين البحرياني

مَلَئُوا تَبَكِ مَقْتُولًا بَكْنَةَ مَلَائِكَةُ الإِلَهِ مِنَ السَّماءِ

التاسع: قوله في المضارع المرفع: إنه مرفوع لخلوه من الناصب والجازم، والصواب أن يقال: مرفوع لحلوله محلَّ الاسم، وهو قول البصريين.

العاشر: قوله: أَمْتَنَعْ نحو: (سَكَرَان) من الصرف للصفة والزيادة،

(١) الجزء: ماغلظ من الخطب. والغضى: شجر شديد الاحتراق.

ونحو : (عثمان) للعلمية والزيادة، وإنما هذا قول الكوفيين .
وأما البصريون، فمذهبهم أن المانع : الزيادة المشبهة لألфи التأنيث . وهذا قال
الجرجاني : ينبغي أن تُعدّ موانع الصرف ثانية لا تسعه .
وإنما شرطت العلمية أو الصفة لأن الشبه لا يتحقق إلا بأحد هما .
الحادي عشر: قوله في نحو قوله تعالى : ﴿فَإِنْكِحُوهَا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ
مُشْنَى وَثُلَاثَ وَرَبْعَ﴾ النساء ، ٣٢ ، إن الواو نافية عن (أو) ولا يعرف ذلك في اللغة .
وإنما يقوله بعض ضعفاء المعربين والمفسرين، وإنما الواو للتخيير .
الثاني عشر: قوله : المؤنث المجازي يجوز معه التذكير والتأنث، وهذا
يتداوله الفقهاء في محاوراتهم .

والصواب تقييده بالمسند إلى المؤنث المجازي وبكون المسند فعلًا أو شبهه ،
وبكون المؤنث ظاهراً لا ضميراً، وذلك نحو : (طلع الشمس ، يطلع الشمس ، أطالع
الشمس؟) . ولا يجوز (هذا الشمس ، هو الشمس ، الشمس هذا ، الشمس
هو) ولا (الشمس طلع أو يطلع) إلا في الضرورة كقول عامر بن جوين الطائي :
فلا مُزنة وَدَقَّتْ وَدَفَّهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَامًا^(١)
الثالث عشر: قوله : ينوب بعض حروف الجرّ عن بعض ، وهذا أيضًا ما
يتداولونه ويستدلّون به ، وتصحّحه بإدخال (قد) على (ينوب) وحينئذٍ فيتعذر
استدلالهم به ، لأنّه ليس قاعدة كلّية .
ولو صحّ جاز أن يقال (مررت في زيد) و (دخلت من عمرو) و (كتبت إلى
القلم) ولا قائل به .

الرابع عشر: قوله : إن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى ، وإذا
أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كان الثاني عين الأول ، وليس ذلك

(١) مُزنة : سحابة ، ودقت : أمطرت .

مطرباً.

نعم يمكن في قوله تعالى: «فَإِنْ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا * إِنْ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا» الشر/٤-٥، أن يقول: إن العسر في الآيتين واحد، و اليُسْر آثاثان إذ اللام في العسر الثاني للعهد، فهو عين الأول بخلاف (يسراً)، ولذا روى عن ابن عباس و ابن مسعود مرفوعاً إلى النبي (ص) أنه خرج ذات يوم وهو يضحك ويقول: (لن يغلب عسر يُسرَين) ^(١).

الخامس عشر: قوله: يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها، وهذا مشهور في كتبهم وعلى ألسنتهم، وليس بلازم عند سيبويه، ويشهد لذلك أمور:

أولاً: قوله (أعجبني وجه زيدٍ متَبَسِّماً وصوته قارِئاً) فإن صاحب الحال معهول للمضاف، أو لجأَ مقدِّر، والحال منصوبة بالفعل.

ثانياً: قوله تعالى: «إِنْ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ» المؤمنون/٥٢، فإن (أمّة) حال من معهول (إن) وهو (أُمَّتُكُمْ) وناصب الحال حرف الت nomine، أو آسم الإشارة.

ثالثاً: قول كثير عزة:

لِمَيَّةٍ مُوحِشًا طَلْلَرْ يَلْوَحُ كَائِنَه خَلْلُ^(٢)

فإن صاحب الحال النكرة وهو مبتدأ وليس فاعلاً وناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف.

السادس عشر: قوله: يغلب المؤنث على المذكر في التاريخ، فإنهما أرخوا بالليالي دون الأيام، وقالوا: (أقمنا في هذا المكان خمس ليال)، ذكر ذلك الجرجاني وجماعه، وهو سهو، فإن حقيقة التغليب أن يجتمع شيتان فيجري حكم أحدهما

(١) إشارة إلى الآية: «فَإِنْ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا...».

في حاشية الكشاف أن بعضهم رواه عن النبي (ص) بإسناد ضعيف.

(٢) والخلل: جمع خلة، وهي البطانة المنقوشة التي يلف بها جفن السيف.

على الآخر، ولا يجتمع الليل والنهار، ولا هنا تعبير عن شيئاً بلفظ أحدهما، وإنما أرَخت العرب بالليلي لسبقها، إذ القمر إنما يطلع ليلاً، واليوم الأول من الشهر بعد ليلته الأولى.

السابع عشر: قولهم في نحو : « خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ » العنكبوت ٤٤ ، إنَّ (السماء) مفعول به ، والصواب أنَّه مفعول مطلق^(١) .

الثامن عشر: قولهم : في (كاد) : إثباتها نفي ، ونفيها إثبات ، فإذا قيل (كاد زيد يفعل) فمعناه أنَّه لم يفعل ، وإذا قيل : (لم يكُن يفعل) فمعناه أنَّه فعله .
والصواب أنَّ حكمها حكم سائر الأفعال في أنَّ نفيها نفي وإثباتها إثبات ، إذ لاشكَّ أنَّ معنى (كاد زيد يحصل) قاربَ أن يحصل ، وهذا وإن آتى لزماً أن لا يكون زيد الآن ضاحكاً ، ولكن ليس معناها إلا المقاربة ، وفرقُ بين أن تدلُّ على نفي الصَّحْلِ ، وبين أن يفهم النفي بالاستلزم .

التاسع عشر: قولهم في السين وسوف: حرف تنفيس ، والأحسن حرف استقبال ، لأنَّه أوسع ومعنى التنفيس: التوسيع ، فإنَّ الحرفين تنقلان الفعل عن الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال .

العشرون: قولهم في نحو : (جلست أماماً زيد) : إنَّ زيداً مخوض بالظرف .
والصواب أن يقال: مخوض بالإضافة ، فإنه لا مدخل في الخفض أن يكون المضاف ظرفاً .

(١) قال مذهب المغني الشيخ الموصumi : هذا سهوٌ منه ، والصحيح ما قاله الجمهور من أنَّه مفعول

(خاتمة)

ينبغي للمعرب أن يتخيّر من العبارات أو جزها وأجمعها للمعنى المراد، فيقول في نحو : (ضرب) : فعل ماضٍ لم يسمَ فاعله ولا يقول : مبنيٌ على ما لم يسمَ فاعله، لطولِ ذلك وخفائه .

وأن يقول في المرفوع به : نائب عن الفاعل ، ولا يقول : مفعول ما لم يسمَ فاعله، لذلك ولصدق هذه العبارة على المقصوب من نحو : (أُعطي زيد ديناراً) ألا ترى أنَّ ديناراً مفعول لـ (أُعطي) ، ولم يسمَ فاعل أُعطي ؟ مع أنه ليس نائباً عن الفاعل .
وأما النائب عن الفاعل فلا يصدق إلا على المرفوع .

الباب السابع

في كيفية الإعراب

وَلِسَا بَلْبَا

- اَيُّهُمَا تَنْفَعُ يَوْمَ

والمخاطب بمعظم هذا الباب المبتدئون.

إعلم أن اللفظ المعتبر عنه إذا كان حرفًا واحدًا عَبَرَ عنه باسمه الخاص به، أو المشترك.

فيقال في التَّصلِ بالفعل من نحو: (ضربَتْ) : (الباء) فاعل أو الضمير فاعل.
ولا يقال: (تَ) فاعل كما بلغني عن بعض المعلمين.

ويقال في (ضربَكَ زيدَ) (الكاف) مفعول. ولا يقال (كَ) مفعول.
وتقول في (قِنْسَكَ) و(لِهَذَا الْأَمْرَ) : أنْ (قِ) و (لِ) فعل الأمر.
ولا تقول: (القافَ) أو (اللامَ) فعل الأمر.

وإن كان اللفظ على حرفين نطق به، فقيل: (قد) حرف تحقيق و (هل) حرف
استفهام و (نا) فاعل أو مفعول. ولا يقال: (القاف والدال) حرف تحقيق
لكرامة الإطالة.

وعلى هذا فقولهم: (أَلْ) حرف تعريف أقيس من قولهم (الألف واللام).
وإن كان أكثر في ذلك نُطِقَ به أيضًا، فقيل: (سَوْفَ) حرف استقبال،
و (ضَرَبَ) فعل ماض، وكل ذلك يصير أسمًا عند الإخبار عنه، لتجزدها عن
معناها الوضعي، تقول: (الباء) : حرف جرّ والاسم مجرور بالباء، و (الباء)
فاعل، إلى غير ذلك.

وإن كان مفعولاً عَيْنَ نوعه، فقيل: مفعول به، أو مطلق، أو له، أو فيه، أو

و جرى أصطلاحهم على أنه لو قيل: مفعول، وأطلق، لم يرد إلا المفعول به، لكونه أكثر المفاعيل دوراً في الكلام فخففوا اسمه.

و إن عين المفعول فيه فقيل: طرف زمانٍ أو مكانٍ فحسنٌ، ولا بد من بيان تعلقه كما في الحال والمحرر الذي له متعلق.

و إن كان المفعول به متعددًا عين كلَّ واحدٍ، فقل: مفعول أول أو ثانٍ أو ثالث. وينبغي أن يعيّن المبتدئ نوع الفعل فيقول: (فعلٌ ماضٌ أو مضارعٌ أو أمرٌ)، وفي الماضي أنه مبنيٌ على الفتح ، وفي الأمر مبنيٌ على ما يجزم به مضارعه.

وتقول في المضارع العرب: مرفوع حلوله محلُّ الاسم أو منصوب بكتأ، أو بإضمار (أَنْ)، أو مجزوم بكتأ، ويبيّن علامة الرفع والنصب والجزم.

و إن كان الفعل ناقصاً نصًّا عليه فقال مثلاً: (كان) فعلٌ ماضٌ ناقصٌ يرفع الاسم وينصب الخبر، إلى غير ذلك من الموارد.

فصل

و أول ما يحتزز منه المبتدئ في صناعة الإعراب ثلاثة أمورٍ:

الأول: أن يلتبس عليه الأصلي بالزيائد، ومثاله: أنه إذا سمعَ أَنَّ (أَلْ) من علامات الاسم، وأنَّ حرف (أَتِينَ) من علامات المضارع، وأنَّ (تاءً) الخطاب من علامات الماضي، وأنَّ (الواو) و (الفاء) من أحرف العطف، وأنَّ (الباء) و (اللام) من أحرف الجر، وأنَّ فعل ما لم يسمَّ فاعله مضموم الأول، سبقَ وهمه إلى أنَّ (الْفَيْتُ وَالْهَيْتُ) آسمان، وأنَّ (الْكَرْنَمُ وَتَنَلْمَتُ) مضارعان، وأنَّ (وَظَ) و (ظَسَنَ) عاطفان ومعطوفان، وأنَّ (بَيْتٌ وَلَبَبٌ) جاران و مجرorian.

و قد سمعت من يعربُ « أَهْيَكُمُ التَّكَاثُرُ »، مبتدأ و خبراً، فظنّهما مثل قوله:

(المنطليق زيد).

و حكى العسكري في كتاب التصحيف أنه قيل لبعض المعربين: (ما فعل أبوك بحماره؟) فقال: (بَاعَه) بكسر العين، فقيل: لم قلتَ (بَاعَه)؟ فقال: أنت لم

وقلتُ يوماً: الفقهاء يلحنون في قوهم: (البائع) بغير الهمزة، فقال قائل وقد ورد في القرآن بالياء، قال الله تعالى: «فَبَايِعُهُنَّ» المتونة/١٢، إلى غير ذلك من الموارد.

وَمَمَّا يُلْتَبِسُ عَلَى الْمُبْدِئِ أَنْ يَقُولُ فِي نَحْوِهِ : (مَرَرْتُ بِقَاضِي) : أَنَّ الْكَسْرَةَ عَلَامَةٌ
الْجَرِّ حَتَّى يَسْتَشْكُلَ عَلَى بَعْضِهِمْ قَوْلُهُ تَعَالَى « لَا يَنْكُحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٍ » .

وقد سأله عن ذلك بعضهم فقال: كيف عطف المرفوع على المجرور، فقلت له: فهلاً أستشكّلت ورود الفاعل، مجروراً؟

الثاني: أن يجري لسانه على عبارة أعتادها فيستعملها في غير محلّها، كأن يقول في (كُنْتُ وكَانُوا) في الناقصة: فعل وفاعل، لما ألف من قول ذلك في (فَعَلْتَ وفَعَلُوا).

الثالث: أن يعرب شيئاً طالباً لشيء، وبهمل النظر في ذلك المطلوب، كأن يعرب فعلًا ولا يطلب فاعله، أو مبتدأ ولا يتعرض لخبره. بل رُيئاً مرّ به فأعرّبه بما لا يستحق، ونبي ما تقدّم له.

وسألتُ كثيراً من الطلبة عن إعراب (أحثّ ما سأّل العبد مولاه) فكانوا يقولون:

(مولاه) مفعول، فيبقى لهم المبتدأ بلا خبر. والصواب أنه الخبر والمفعول: العائد المحذوف. أي: سأله، والمعنى (أحق ما سأله العبد مولاه)، وعليه فيقال: (أحق ما سأله العبد ربه) بالرفع لا بالنصب.

تنبيه:

قد يكون للشيء إعراب إذا كان وحده، فإذا اتصل به شيء آخر تغيير إعرابه، فينبعي التحرر في ذلك. من ذلك. (ما أنت) إذا لم تأت بعده بنحو قوله: (وزيداً).

الباب الثامن

في ذكرِ أمورٍ كُلّيةٍ يَتَخَرَّجُ عَلَيْها
مَا لَا يَنْحَصِرُ مِن الصُّورِ الْجُزَئِيَّةِ

بِلْثَابِلْبَا

لَهْيَادِ مُسْكَنِ تَبَلْكَهْ مَأْبَدِ يَرْيَفَ

لَهْيَادِ مُسْكَنِ تَبَلْكَهْ مَأْبَدِ يَرْيَفَ

وهي إحدى عشرة قاعدة :

القاعدة الأولى:

قد يعطي الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه، أو فيها.

فالأول: أن يعطي ما أشبهه في معناه، وله صور كثيرة:

الأولى: دخول الباء في خبر (أن) في قوله تعالى: «أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعِي بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِي الْمَوْتَىٰ»
الاختلاف/ ٣٣، لأنّه في معنى: أَوْ لِيَسَ اللَّهُ بِقَادِرٍ، وَالَّذِي سهل ذلك التقدير تباعد
ما بينهما، وهذا لم تدخل في «أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ
قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ» الإسراء/ ٩٩.

الثانية: جواز حذف خبر المبتدأ في نحو: (إِنْ زِيدًا قَائِمٌ وَعَمِرُوا) اكتفاءً بخبر
(إِنْ) لِمَا كَانَ (إِنْ زِيدًا قَائِمٌ) في معنى: زيدًا قائم. وهذا لم يُجز (ليت زيدًا قائم
وَعَمِرُوا).

الثالثة: وقوع الاستثناء المُفْرَغُ في الإيجاب في نحو: «وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى
الْخَاطِئِينَ» البقرة/ ٤٥، «وَبَأْسَنِ اللَّهِ إِلَّا أَنْ يُتَمَّ نُورُهُ» التوبية/ ٣٢، لما كان المعنى:
وأنها لا تسهل إلا على الخاطئين، ولا يُريد الله إلا أن يتم نوره.

الرابعة: زيادة (لا) في قوله تعالى: «مَا مَنَعَكَ أَلَا تَسْجُدَ إِذْ أَمْرُتُكَ»
الأعراف/ ١٢.

قال ابن السيد: فكانه قيل: ما الذي قال لك أن لا تُسجد، والأقرب عندي أن

يقدّر: ما الذي أمرك، ويوضّحه أن النّاهية لا تصاحب النّاصبة، بخلاف النّافية.

الخامسة: تعدّي (رضي) بـ(على) في قول القحيف بن سليم العقيلي:

إذا رضيَتْ عَلَيَّ بُنُوْقُشِيرٍ لَمْ يَمْرُ اللَّهُ أَعْجَبَنِي رِضَامَا

لما كان (رضي عنه) بمعنى أقبل عليه بوجه وده.

وقال الكسائي: إنّما جاز هذا حملًا على تقضيه وهو (سخط).

السادسة: قوله: (إنَّ أَحَدًا لَا يَقُولُ ذَلِكَ) فأوقع أحداً في الإنفات لأنَّ الضمير المستتر نفسه في (يقول)، والضمير في سياق النفي فكانَ (أحداً) كذلك.

والثاني: أن يعطي الشيء حكم ما أشبهه لفظاً وله صور كثيرة أيضاً:

الأولى: زيادة (إنْ) بعد (ما) المصدرية الظرفية، وبعد (ما) التي بمعنى الذي، لأنهما بلفظ (ما) النافية، كقول الملعوط الفريعي:

وَرَأَجَ الْفَتَنَى لِلخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السَّنَنِ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ

وقول جابر بن رulan الطائي:

يُرْجِي الْمَرْءُ مَا إِنْ لَا يَرَاهُ وَتَعْرِضُ دُونَ أَدَنَاهُ الْخَطُوبَ

فهذان محمولان على نحو قول دريد بن الصمة:

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا سَمِعْتُ بِمُثْلِهِ كَالْيَوْمِ هَانِئًا أَيْسَقِيْ جَرْبَ^(١)

الثانية: توکيد المضارع بالثون بعد (لا) النافية حملًا لها في اللفظ على (لا)

النّاهية، نحو قوله تعالى: «أَذْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَخْطِمُنَّكُمْ سُلَيْمانٌ وَجُنُودُهُ»

النمل/١٨، ونحو: «وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً»

. الأنفال/٢٥.

فهذا محمول في اللفظ على نحو: «وَلَا تَخْسِبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ

الظَّالِمُونَ» إبراهيم/٤٢.

(١) أيق: جمع ناقه. هانئ: آسم فاعل من هنا البعير الأجرب إذا طلاء بالماء وهو القطران.

وَمَنْ أَوْهَا عَلَى النَّهْيِ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى هَذَا.

الثالثة: حذف الفاعل في نحو قوله تعالى: «أَسْمَعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ» مريم/٣٨، لما كان (أسمع بهم) مشبهاً في اللفظ لقولك: (أمر بزيده).

الرابعة: دخول لام الابداء بعد (أن) التي بمعنى نعم، لتشبها في اللفظ بـ (أن) المؤكدة، قاله بعضهم في قراءة من قرأ «إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ»^(١) وقد مضى البحث فيها.

الخامسة: بناء (حاشا) في «قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ» يوسف/٥١، لتشبها في اللفظ بـ (حاشا) الحرافية، و الدليل على آسميتها قراءة بعضهم: (حاشا) بالتنوين. وإنما قلنا إنها ليست حرفاً لدخولها على الحرف، ولا فعلًا إذ ليس بعدها اسم منصوب بها.

وزعم بعضهم أنّها فعل حذف مفعوله، أي: جانب يوسف المعصية لأجل الله. والثالث: وهو إعطاء الشيء حكم ما أشبهه في اللفظ والمعنى نحو آسم التفضيل، وأفعل في التعجب، فإنهم منعوا في أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لتشبها بأفعل في التعجب ورثناً وأصلاً وإفاده للمبالغة.

وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لتشبها بأفعل التفضيل فيما ذكرنا، ولم يسمع ذلك إلا في (أحسن) و (أملح) كقوله:

يَامَا أَمْسَلْعَ غِزَلَانَ شَدَنَ لَنَا مِنْ هَؤُلَائِيْكُنَ الضَّالِّ وَالسَّمَرِ^(٢)

قال أبو بكر بن الأنباري : ولا يقال إلاً من صغر سنه.

١) الآية: «إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ».

٢) ينسب البيت للمرجي ولغيرة.

ويقال: شدن الغزال إذا قوي وأستغنى عن أمّه. هؤلئه: تصغير هؤلاء. الضال والسمر: نوعان من الشجر.

القاعدة الثانية .

قد يعطى الشيء حكم شيء آخر إذا جاوره
كقول بعضهم : (هذا جزء ضب خرب) بالجزء والأصل : الرفع و كقول أمرئي
القياس :

كَانَ أَبَانًا فِي غَرَانِينِ وَبَلَىٰ كَبِيرُ أَنْاسٍ فِي بَجَادٍ مُّزَنْمِلٍ^(١)
ونحو قوله :

إِنَارَةُ الْعُقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَرْعٍ هُوَيْ وَعَقْلُ عَاصِي الْهَوْيِ يَزَدَادُ تَنْسِيرَا
فَأَعْطَى (إنارة) وهي مؤنث حكم العقل وهو مذكر للمجاورة بالإضافة ،
ونحو : « وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَافٍ حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا » آل عمران/١٠٣ ،
فأعطي شفافاً وهو مذكر حكم حفرة وهي مؤنث ، لمجاورتها بالإضافة .
قيل : ومنه الخفاض على الجوار ، وأنكره السيرافي و آبن جنبي .

تنبيه :

قد يذكر لشيء واحد حكمان مخالفان كقوله :
أَصْحَّكَنِي الدَّمْرُ وَأَبَكَانِي وَالدَّمْرُ نُو صَرْفٌ وَالْأَوَانِ

القاعدة الثالثة :

قد يشير بون لفظاً معنى لفظاً فيعطيونه حكمه ، ويسمى ذلك تضميناً .
وفائدته أن تؤدي كلمة مؤنث كلمتين ، فمن ذلك قوله تعالى : « وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ
خَيْرٍ فَلَنْ يُكَفَّرُوهُ » آل عمران/١١٥ ، أي : فلن يحرموه ، أي : فلن يحرموا ثوابه ،
ولهذا أعدى إلى آثين بنفسه لا إلى واحد بنفسه وإلى الثاني بـ (على) ، قوله
تعالى « لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَغْلَى » الصافات/٨ ، أي : لا يصغون ، وقولهم في

(١) أبان: جبل . والعرين: مقدم الأنف . وقد شبه به أوائل المطر . البجاد: الكساء المخطط .

الصلاه: (سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ) أي: استجاب، فَعُذِي سمع في الأول بـ (إلى) وفي الثاني باللام وإنما أصله أن يَتَعَدَّى بنفسه، مثل «يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصِّيَحَةَ» ق ٤٢. قال الفرزدق:

كَيْفَ تَرَانِي قَالَبَا مَجَنِي قَدْ قَتَلَ اللَّهُ زِيَادًا عَنِي^(١)
أَيْ : صَرَفَهُ عَنِي بِالْقَتْلِ.

القاعدة الرابعة :

أَنَّهُمْ يُغْلِبُونَ عَلَى الشَّيْءِ مَا لَغِيرِهِ، لِتَنَاسُبِ بَيْنَهُمَا، أَوْ اخْتِلاطٍ.
فَلَهُنَّا قَالُوا: (الْأَبْوَيْنِ) فِي الْأَبْ وَالْأُمْ، وَمِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلِأَبْوَيْهِ لِكُلِّ
وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ» النَّسَاء١١، وَفِي الْأَبْ وَالْحَالَةِ، وَمِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَرَفَعَ
أَبْوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ» يُوسُف١٠٠، وَ(الْمَشْرِقِينَ) وَ(الْمَفْرِقِينَ) فِي الْمِشْرِقِ
وَالْمَغْرِبِ وَ(الْقَمَرِينَ) فِي الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَ(الْمَرْوَتِينَ) فِي الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ.
وَلِأَجْلِ الْاخْتِلاطِ أَطْلَقَتْ (مَنْ) عَلَى مَا لَا يَعْقُلُ فِي نَحْوِ: «فَمِنْهُمْ مَنْ
يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ»
النُّور٤٥، فَإِنَّ الْاخْتِلاطَ حَاصِلٌ فِي الْعُوْمِ السَّابِقِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَاللَّهُ خَلَقَ
كُلَّ ذَائِبٍ مِنْ مَاءٍ»، وَفِي «مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ» آخْتِلاطٌ آخَرُ، فَإِنَّهُ يَعْمُ
الْإِنْسَانَ وَالْطَّائِرَ.

وَمِنَ الْغَلْبَةِ إِطْلَاقُ المَذَكُورِ عَلَى الْمُؤْنَثِ نَحْوِ: «وَكَانَتْ مِنَ الْقَاتِنَيْنَ»
التَّحْرِيم١٢، وَ«إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرَّجُسَنَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُظْهِرَ كُمْ
نَظِهِرًا» الْأَحْرَاب٣٣، وَالْمَلَائِكَةُ عَلَى إِبْلِيسِ حَتَّى أَسْتَشِنَّ مِنْهُمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:
«فَسَاجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ» الْبَقْرَة٢٤.

(١) الجن: الترس. وزياد: هو زياد بن أبيه والي الكوفة آنذا. ولم يقتل قتلاً، ولكن الشاعر أراد
ـ (قتل الله زياداً): أمانه الله.

قال الزمخشري: الاستثناء متصل، لأنَّه واحدٌ بين الألوف من الملائكة، ثمَّ قال: ويجوز أن يكون منقطعاً.

القاعدة الخامسة:

أنَّهم يعبرون بالفعل عن أمورٍ:
الأول: وقوعه وهو الأصل.

الثاني: مشارفته، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلْغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ البقرة/٢٣١، أي: فشارفن أنقضاء العدة، ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَصِيهَةً لِأَزْوَاجِهِمْ﴾ البقرة/٢٤٠، أي: وَالَّذِينَ يُشَارِفُونَ الْمَوْتَ وَتَرَكَ الْأَزْوَاجَ، يُوصُونَ وَصِيهَةً.

الثالث: إرادته، وأكثر ما يكون ذلك بعد أدلة الشرط نحو: ﴿فَإِذَا قَرَأْتُ الْقُرْآنَ فَأَسْتَعِذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ النحل/٩٨، و﴿إِذَا قُنْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾ المائدة/٦، و﴿وَإِنْ حَكِمْتُ فَاحْكُمْ بِمِنْهُمْ بِالْقِسْطِ﴾ المائدة/٤٢، و﴿إِذَا تَأْجِيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاهُمْ صَدَقَةً﴾ المجادلة/١٢.

ومنه في غير الشرط قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ الداريات/٣٥-٣٦، أي: فأردنا الإخراج، و﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِأَدَمَ﴾ الأعراف/١١، لأنَّهُمْ للترتيب، والترتيب لا يمكن هنا مع الحمل على الظاهر، فإذا حمل (خلقنا و صورنا) على إرادة الخلق والتوصير لم يشكل.

وقيل: بما على حذف مضارفين، أي: خلقنا أباكم ثمَّ صورنا أباكم.

الرابع: القدرة عليه نحو: ﴿وَعَدْنَا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ الأنبياء/١٠٤، أي: قادرٌ على الإعادة، وأصل ذلك أنَّ الفعل يتسبَّبُ عن الإرادة والقدرة وهم يقيمون السبب مقام المسبب وبالعكس، فال الأول نحو قوله تعالى: ﴿وَنَبْلُوا أَخْبَارَكُمْ﴾ محمد/٣١، أي: و(نعلم أخباركم)، والثاني نحو: ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ

الّتِي وَقُوْدُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ﴿البقرة/٢٣﴾ ، أي : فَاتَّقُوا العَنَادَ الْمَوْجَبَ لِلنَّارِ.

القاعدة السادسة :

أَنَّهُمْ يَعْبُرُونَ عَنِ الْمَاضِيِّ وَالْآتِيِّ ، كَمَا يَعْبُرُونَ عَنِ الشَّيْءِ الْحَاضِرِ ، قَصْدًا لِإِحْضارِهِ فِي الدَّهْنِ حَتَّى كَأَنَّهُ يَشَاهِدُ حَالَةَ الْإِخْبَارِ ، نَحْوَهُ : « وَإِنَّ رَبَّكَ لِيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴿الحل/١٢٤﴾ ، لَأَنَّ (لَام) الْابْتِدَاءُ لِلْحَالِ ، وَنَحْوَهُ : « هَذَا مِنْ شَيْعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ ﴿القصص/١٥﴾ ، إِذْ لَيْسَ الْمَرَادُ تَقْرِيبُ الرِّجْلَيْنِ مِنَ النَّبَीِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، كَمَا تَقُولُ (هَذَا كَتَابُكَ فَخَنَهُ) ، وَإِنَّا إِلَيْهَا كَانَتْ إِلَيْهِمَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ هَذِكُذَا ، فَحُكِيَّتْ .

وَمُثْلُهُ : « وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرَّبَّاحَ فَتَبَيَّرُ سَحَابَةً ، فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلْدٍ مَيِّتٍ فَأَخْيَنَاهُ بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ النُّشُورُ ﴿فاطر/٩﴾ ، قَصْدُ بِقُولِهِ سَبْحَانُهُ وَتَعَالَى : (فَتَبَيَّرُ) إِحْضَارُ تَلْكَ الصُّورَةِ الْبَدِيعَةِ الدَّالِلَةِ عَلَى الْقُدْرَةِ الْبَاهِرَةِ ، مِنْ إِثَارَةِ السَّحَابِ ، تَبَدُّلُ أَوَّلًا قِطْعًا ، ثُمَّ تَتَضَامُ مُتَقْلِبَةً بَيْنَ أَطْوَارِهِ ، حَتَّى تَصِيرُ رُكَامًا . . .

القاعدة السابعة :

أَنَّ الْلَفْظَ قَدْ يَكُونُ عَلَى تَقْدِيرٍ ، وَذَلِكَ الْمَقْدَرُ عَلَى تَقْدِيرٍ آخَرَ .
نَحْوُهُ : « وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرِي مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴿يونس/٣٧﴾ ، فَإِنَّ (يُفْتَرِي) مُؤَوِّلٌ بِالْفَتْرَاءِ ، وَالْافْتَرَاءُ مُؤَوِّلٌ بِمُفْتَرِيٍّ وَكَوْلُهُ : لَمْ يَمْرُكَ مَا الْفِتْيَانُ أَنْ تَنْبُتَ اللَّهُنَّى وَلَكِنَّا الْفِتْيَانَ كُلُّ فَتَّى نَدِي وَقَالُوا : (عَسَى زِيدٌ أَنْ يَقُومَ) أي : عَسَى زِيدٌ الْقِيَامُ ، وَالْقِيَامُ مُؤَوِّلٌ بِالْقَائِمِ .
وَقَيلَ : هُوَ عَلَى حَذْفِ مَضَافٍ ، أي : عَسَى أَمْرُ زِيدٍ الْقِيَامُ ، أَوْ عَسَى زِيدٌ صَاحِبُ الْقِيَامِ .

القاعدة الثامنة:

كثيراً ما يغتفر في الثنائي ما لا يغتفر في الأوائل.
 فمنه: (رَبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ) ومن ذلك: (كُلَّ شَاءٍ وَسُخْلَتَهَا بِدَرْهَمٍ) وَ كَفُولَهُ:
 وَأَيُّ فَتَّى هِيجَاءُ أَنْتَ وَجَارُهَا إِذَا مَا رَجَالَ بِالرِّجَالِ اسْتَقْلَتْ
 فَلَا يَجُوزُ: (رَبُّ أَخِيهِ) وَلَا: (كُلَّ سُخْلَتَهَا) وَلَا: (أَيُّ جَارُهَا) إِذَا تَضَافَ
 (كُلَّ) وَ (أَيُّ) إِلَى مَعْرِفَةِ مُفْرَدٍ، وَلَا تَجَرَّ (رَبُّ) إِلَّا النَّكَراتِ.
 وَمِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنْ شَاءْ نَزَّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا
 خَاضِعِينَ» الشِّعْرَاءُ ٤/٤ فَلَا يَجُوزُ: (إِنْ يَقُمْ زِيدٌ قَامَ عُمَرُ) إِذَا لَمْ يَكُونْ فِي الشَّرِّ فَعْلٌ
 الشَّرْطُ مُضَارِعاً وَالجَوابُ ماضِياً.

القاعدة التاسعة:

أَنْهُمْ يَتَسْعَوْنَ فِي الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ مَا لَا يَتَسْعَوْنَ فِي غَيْرِهِمَا .
 فَلَذِكَ فَصَلَوْا بِهِمَا الْفَعْلُ النَّاقِصُ مَعَ مَعْوِلِهِ، نَحْوُ: (كَانَ فِي الدَّارِ زِيدٌ جَالِسًا)
 وَ (كَانَ عِنْدَكَ زِيدٌ ضَاحِكًا) .
 وَفَعْلُ التَّعْجِبِ مِنَ التَّعْجِبِ مِنْهُ نَحْوُ: (مَا أَحَسَنَ فِي السَّهِيجَاءِ لِقاءً زِيدًا)، وَ (مَا أَنْتَ
 عِنْدَ الْحَرْبِ عَلَيْأَيْهِ) .

وَبَيْنَ الْحَرْفِ النَّاسِخِ وَمَنْسُوخِهِ نَحْوُ قَوْلِهِ:
 فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنْ بَحَبْتَهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جُمُّ بِلَابِلَةٍ^(١)
 وَبَيْنَ الْاسْتِفْهَامِ وَالْقَوْلِ الْجَارِيِّ مَجْرِيُ الظَّنِّ كَفُولَهُ:
 أَبْعَدَ بَعْدِ تَقْوِيلِ الدَّارِ جَامِعَةً شَمِلَ بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبَعْدُ مَحْسُومًا
 (تَقُولُ) بِمَعْنَى: (تَظَنُّ) مَعْنَى وَعَمَلاً . وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْمَوَادِ .

(١) لَحْيٌ يَلْحِي لَحْيَاً: لَامٌ . بِلَابِلٌ: جَمْعُ بِلَابِلَةٍ، وَهِيَ الْوَسْوَسَةُ .

القاعدة العاشرة:

من فنون كلامهم القلب.
وأكثر وقوعه في الشعر كقول حسان:
كأن سبيئه من بيت رأس يكون مزاجها عسل وما^(١)
في من نصب المزاج، فجعل النكرة الاسم والمعرفة الخبر، وقول رؤبة:
ومهمه مغيرة أرجاءه كأن لون أرضه سماء^(٢)
أي: كأن لون سمائه لغيرتها لون أرضه، فعكس التشبيه مبالغة، وحذف
المضاف.

القاعدة الحادية عشرة:

من ملحن كلامهم تعارض اللفظين في الأحكام.
ولذلك أمثلة:
الأول: إعطاء (غير) حكم (إلا) في الاستثناء بها نحو: «لَا يَسْتَوِي
القَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولَئِي الْضَّرَرِ» النساء/٩٥، فيمن نصب غير،
وإعطاء (إلا) حكم (غير) في الوصف بها نحو: «لَوْ كَانَ فِيهَا إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ
لَفَسَدَتَا» الأنبياء/٢٢.

الثاني: إعطاء (إذا) حكم (متى) في الجزم بها، كقول عبد القيس بن خفاف:
إِنْتَفِنِ ما أَغْنَاكَ رِزْكَ بِالغِنَىٰ وَإِذَا تُصِبُكَ خَصَاصَةً فَتَحْمَلِ^(٣)
وإعطاء (متى) حكم (إذا) في الإهمال كقول عائشة: (وَأَنَّهُ مَتَى يَقُومُ مَقَامَكَ

(١) بيت رأس: بلدة في الأردن عُرفت بخمرها.

(٢) المهم: المفارة.

(٣) وينسب إلى حارثة بن بدر.

لا يسمع الناس^(١).

الثالث: إعطاء (إن) الشرطية حكم (لو) في الإهمال كما روي في الحديث: «فإن لا ترأه فإنه يراك»^(٢) وإعطاء (لو) حكم (إن) في الجزم كقوله: .. لَوْ يَشَاءُ طَارَ بِهَا ذُو مَيْغَةٍ لَاحِقُّ الْأَطَالِ تَهَدُّ ذُو خَصْلٍ^(٣) ذكره آبن الشجري.

الرابع: إعطاء (لم) حكم (لن) في عمل النصب، ذكره بعضهم مستشهاداً بقراءة بعضهم: ﴿أَلْمَ نَسْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ﴾ الشرح ١١، بفتح (الباء) وفيه نظر. وإعطاء (لن) حكم (لم) في الجزم كقوله: لَكْ نَيْخِبِ الْآذَنْ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَكَ مِنْ دُونِ بَأْيَكَ الْحَلَقَةَ^(٤) الخامس: إعطاء (ما) النافية حكم (ليس) في الإعمال، وهو لغة أهل الحجاز نحو قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بِشَرًا﴾ يوسف/٣١. وإعطاء (ليس) حكم (ما) في الإهمال عند انقضاض النفي بـ (إلا) كقولهم: (ليستِ الطِيبُ إِلَّا الْمِسْكُ) وهي لغة بنى تميم.

السادس: إعطاء (عسى) حكم (لعل) في العمل كقوله: تَقُولُ بَنْتِي قَدْ أَنْتِ أَنَا كَا يَا أَبْنَا عَلَكَ أَوْ عَسَاكَ^(٥)

(١) صحيح البخاري، كتاب الصلاة.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الإيمان.

(٣) هو من قطعة واحدة لامرأة حارثية، وقيل: لعلمة.

والمعنى: أنه لو شاء الفرار لنجا به فرس نشيط ضامر الجنين جسم طويل الشعر.

(٤) البيت لأعرابي يمدح الإمام الحسين بن علي عليهما السلام، وبعده: أنت جواه وانت مفتهد أبوك قد كان قاتل الفسفة لولا الذي كان من أوائلكم كانت علينا الجحمر منطوبة

(٥) الرجل لرؤبة أو العجاج.

والمعنى: قد حان وقت رحيلك لعلك تجد رزقاً.

وإعطاء (لعلَّ) حكم (عسى) في اقتران خبرها بـ(أنَّ)، ومنه الحديث:
(فلعلَّ بعضكم أن يكونُ أَخْنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ^(١)).

السابع: إعطاء الفاعل حكم المفعول وعكسه، وذلك عند أمن اللبس كقولهم:
(خرقَ النُّوبَ الْمِسَارَ وَكَسْرَ الرُّجَاجَ الْحَجَرَ).

الثامن: إعطاء أ فعل في التعجب حكم أ فعل التفضيل في جواز التصغير، وإعطاء
أ فعل التفضيل حكم أ فعل التعجب في أنه لا يرفع الظاهر، وقد مرَّ ذلك.
ولو ذكرت أحرف الْجَرِ ودخول بعضها على بعض في معناه لجاء من ذلك أمثلة
كثيرة.

(١) صحيح البخاري، كتاب الأحكام.



رابط بديل lisanelrab.com



• علاء الدين شوقي

www.lisanarb.com



— *—* *—*

الفهارس

س ل هفا

فهرست الموضوعات

المقدمة ٥

الباب الأول

في تفسير الحروف وما شابهها من الأسماء والظروف

حرف الألف

١٣	الألف المفردة
١٨	آ بالد
١٨	آه
١٩	أجل
١٩	إذ
٢١	إذا
٢٣	إدما
٢٣	إدن
٢٥	ال
٢٧	الا

٢٩	الآ
٢٩	إلا
٣١	إلى
٣٢	أم
٣٦	أما
٣٧	اما
٣٩	إما
٤١	أن
٤٦	إن
٤٩	أئ
٥١	إئ
٥٣	أئي
٥٣	أو
٥٦	أني
٥٦	إني
٥٧	أيا
٥٧	أيمن
٥٨	أين
٥٨	أي

حرف الباء

٦١	الباء المفردة
----------	---------------

٦٧	بِشْ
٦٨	بَحْل
٦٨	بَعْد
٦٩	بَل
٧٠	بَلَه
٧٠	بَلْى
٧١	بَيْد

حرف الناء

٧٢	الناء المفردة
----	---------------

حرف الناء

٧٣	ثُمَّ
٧٣	ثُم

حرف الجيم

٧٥	جَلْل
٧٦	جَيْر

حرف الحاء

٧٧	حَاشَا
٧٨	حَبْداً
٧٩	حَتْنَى
٨٩	حَبْتَ

حرف الخاء

٨٦	خلا
----------	-----------

حرف الراء

٨٧	رُبٌ
----------	------------

حرف السين

٩٠	السين المفردة
٩٠	سواء بفتح السين وكسرها
٩١	سوف
٩٢	سيٌ

حرف العين

٩٤	عدا
٩٤	عسى
٩٧	غل
٩٧	عل
٩٨	على
٩٩	عن
١٠١	عند
١٠٢	عوض

حرف الغين

١٠٣	غير
-----------	-----------

حرف الفاء

١٠٥	الفاء المفردة
١٠٩	في

حرف القاف

١١١	قد
١١٣	قط

حرف الكاف

١١٥	الكاف المفردة
١١٨	كأن
١١٩	كأي
١٢٠	كذا
١٢١	كلا و كلنا
١٢٣	كل
١٢٦	كلا
١٢٨	كم
١٢٩	كبي
١٣٠	كيف

حرف اللام

١٣٣	اللام المفردة
١٣٣	اللام العاملة للجر

اللام العاملة للجزم	١٣٩
اللام الغير العاملة	١٤٠
لا ..	١٤٦
لات ..	١٥٣
لدى ولدن ..	١٥٤
لعل ..	١٥٥
لكن ..	١٥٦
لكن ..	١٥٨
لم ..	١٥٨
لَهَا ..	١٥٩
لَن ..	١٦٢
لَو ..	١٦٣
لَولا ..	١٦٧
لَوْما ..	١٦٩
لَيْت ..	١٦٩
لَيْس ..	١٧٩

حرف الميم

ما ..	١٧١
متى ..	١٨٠
مُذَوِّمَة ..	١٨١
مَع ..	١٨٢

فهرست الموضوعات / ٣٩١

١٨٣	من
١٨٤	من
١٨٩	مهما

حرف النون

١٩١	النون المفردة
١٩٤	نعم
١٩٥	نعم

حرف الهاء

١٩٦	الهاء المفردة
١٩٦	ها
١٩٧	هل
١٩٩	هلا
٢٠٠	مو
٢٠٠	ميهات

حرف الواو

٢٠١	الواو المفردة
٢١١	وا

حرف الألف

٢١٣	الألف
-----	-------	-------

حرف الياء

٢١٦	الياء المفردة
٢١٦	يا

الباب الثاني

في تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها

٢٢١	شرح الجملة وبيان أنَّ الكلام أخصُّ منها
٢٢١	الكلام
٢٢١	الجملة
٢٢٢	انقسام الجملة إلى : الاسمية والفعلية والظرفية
٢٢٥	انقسام الجملة إلى : الصغرى والكبرى
٢٢٦	الجمل التي لا محلَّ لها من الإعراب
٢٣٧	الجمل التي لها محلَّ من الإعراب
٢٤٥	حكم الجمل بعد النكرات وبعد المعرف

الباب الثالث

٢٤٧	في ذكر أحكام ما يشبه الجملة، وهو الظرف والجائز وال مجرور
٢٤٩	الفصل الأول: ذكر حكمها في التعلق
٢٥١	الفصل الثاني: ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر
٢٥٤	الفصل الثالث: ذكر حكمها بعد المعرف والنكرات

الفصل الرابع: ذكر حكم المرفوع بعدهما	٢٥٥
الفصل الخامس: ما يجب فيه تعلقها بمحذوف	٢٥٧
الفصل السادس: المتعلق الواجب الحذف وتقديره	٢٥٩
الفصل السابع: في تعين موضع التقدير	٢٦١

الباب الرابع

في ذكر أحكام يكثر دورها ويصبح بالعرب جهلها

ما يعرف به المبتدأ من الخبر	٢٦٥
ما يعرف به الاسم من الخبر	٢٦٧
ما يعرف به الفاعل من المفعول	٢٦٩
ما آفترق فيه عطف البيان والبدل	٢٧١
ما آفترق فيه آسم الفاعل والصفة المشبهة	٢٧٤
ما آفترق فيه الحال والتمييز وما آجتمعا فيه	٢٧٦
أقسام الحال	٢٧٨
إعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوها	٢٨١
مسوغات الابتداء بالنكرة	٢٨٣
أقسام العطف	٢٨٦
عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس	٢٩٠
عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس	٢٩١
العطف على معنوي عاملين	٢٩٢
الموضع الذي يعود الضمير فيها على ماتأخر لفظاً ورتبة	٢٩٣

٢٩٦	شرح حال الضمير المسمى فصلاً وعهداً
٢٩٩	روابط الجملة بما هي خبر عنه
٣٠٢	الأشياء التي تحتاج إلى الرابط
٣٠٥	الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة
٣٠٨	الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصراً
٣١٠	الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر

الباب الخامس

في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المغرب من جهتها

٣١٥	الجهة الأولى
٣١٨	الجهة الثانية
٣٢٠	الجهة الثالثة
٣٢١	الجهة الرابعة
٣٢٣	الجهة الخامسة
٣٢٦	باب المتصوبات المشابهة
٣٢٧	باب الموصل
٣٢٨	باب التوابع
٣٢٨	باب حروف الجرّ
٣٣٠	الجهة السادسة
٣٣٤	الجهة السابعة
٣٣٦	الجهة الثامنة
٣٣٧	الجهة التاسعة

الجنة العاشرة ٣٣٨ ٣٣٨
خاتمة حول الحذف ٣٣٩ ٣٣٩
قد يظن أن الشيء من باب الحذف وليس منه ٣٤١ ٣٤١
بيان مكان المقتدر ٣٤١ ٣٤١
إذا دار الأمر بين كون الممحظى مبتدأ وكونه خبراً فائيها أولي؟ ٣٤٢ ٣٤٢
إذا دار الأمر بين كون الممحظى فعلاً والباقي فاعلاً ٣٤٢ ٣٤٢
إذا دار الأمر بين كون الممحظى أولاً أو ثانياً ٣٤٢ ٣٤٢
ذكر أماكن من الحذف يتمرن بها العرب	
حذف الاسم المضاف ٣٤٣ ٣٤٣
حذف المضاف إليه، حذف آسمين مضافين ٣٤٤ ٣٤٤
حذف ثلاث متضادات، حذف الموصول الاسمي، حذف الموصوف، الصفة، المعطوف ٣٤٥ ٣٤٥
حذف المعطوف عليه، حذف المبتدأ، حذف الخبر ٣٤٦ ٣٤٦
حذف ما يحتمل النوعين، حذف الفعل وحده أو مع مضمر ٣٤٧ ٣٤٧
حذف الفعل للفاعل، حذف الفعل مع المفعول، حذف المفعول ٣٤٧ ٣٤٧
حذف الحال، حذف التمييز، حذف الاستثناء، حذف حرف العطف ٣٤٨ ٣٤٨
حذف فاء الجواب، واو الحال، قد، لا التبرئة، لا التافية ٣٤٩ ٣٤٩
حذف الجار، حذف إن الناصبة، لام الطلب، حرف النداء ٣٥٠ ٣٥٠
حذف هزة الاستفهام، نون التأكيد، نونى الثانية والجمع، التنوين، ال ٣٥١ ٣٥١
حذف لام الجواب، جملة القسم، جواب القسم، جملة الشرط ٣٥٢ ٣٥٢
حذف جملة جواب الشرط ٣٥٢ ٣٥٢
حذف الجملة المستقلة، حذف أكثر من جملة ٣٥٣ ٣٥٣

الباب السادس

في التحذير من أمور آشتهرت بين المغرين والصواب خلافها

٣٥٧	الموضع الأول والثاني والثالث
٣٥٨	الموضع الرابع، الخامس، السادس، السابع، الثامن، التاسع، العاشر
٣٥٩	الموضع الحادي عشر، الثاني عشر، الثالث عشر، الرابع عشر
٣٦٠	الموضع الخامس عشر، السادس عشر
٣٦١	الموضع السابع عشر، الثامن عشر، التاسع عشر، العشرون
٣٦٢	خاتمة

الباب السابع

في كيفية الإعراب ..

٣٦٣	القاعدة الأولى
٣٧١	القاعدة الثانية، القاعدة الثالثة
٣٧٤	القاعدة الرابعة
٣٧٥	القاعدة الخامسة
٣٧٦	القاعدة السادسة، القاعدة السابعة
٣٧٧	القاعدة الثامنة، القاعدة التاسعة
٣٧٨	

القاعدة العاشرة، القاعدة الحادية عشرة ٣٧٩

تم استخراج الفهارس الفنية لهذا الكتاب

بيد أقل العباد عطا محمد سردارنيا

طهران - الأربعاء ١٥ ربيع الثاني ١٤١٠ هـ